

وزارة التّعليم العالي والبحث العلمي
رئاسة جامعة بابل
عمادة كُليّة التّربية
قسم اللّغة العربيّة

الجملة الفعلية في صحيح البخاري

- دراسة نحويّة في الأحاديث المرفوعة -

رسالة تقدّم بها

محمد هادي محمد عبد الله العيساوي

إلى

مَجْلِسِ كُليّةِ التّربية - جامعة بابل

وهي جزءٌ من متطلبات نيل شهادة الماجستير في اللّغة
العربيّة وآدابها

إشراف

الأستاذ الدكتور علي ناصر غالب

تشرين الثاني 2002 م

رمضان 1423 هـ

F

أشْهَدُ أَنَّ إِعْدَادَ هَذِهِ الرَّسَالَةِ (الْجُمْلَةُ الْفِعْلِيَّةُ فِي صَاحِحِ
الْبُخَارِيِّ-دراسة نحويّة في الأحاديث المرفوعة-)، قد جَرَى تحت
إشرافي، في قسم اللغة العربية في كليّة التربية- جامعة بابل،
وهي جزءٌ من متطلّبات نيل شهادة الماجستير في اللغة
العربية وآدابها.

المشرف على الرسالة:

الاسم: د. علي ناصر غالب.

الدرجة العلمية: أستاذ.

الإمضاء:

التأريخ:

بناءً على التوصيات المتوافرة أُرْشِحُ هذه الرسالة للمناقشة.

رئيس قسم اللغة العربية:

الاسم: د. علي ناصر غالب.

الدرجة العلمية: أستاذ.

الإمضاء:

التأريخ:

قرار لجنة المناقشة

نحن أعضاء لجنة المناقشة: نشهدُ أننا أطلعنا على الرسالة الموسومة بـ ((الجملة الفعلية في صحيح البخاري- دراسة نحوية في الأحاديث المرفوعة-)) التي أعدها الطالب: ((محمد هادي محمد عبد الله العيساوي))، وقد ناقشنا الطالب في محتوياتها وفي ماله علاقة بها، وهي جديرة بالقبول بتقدير: (جيد جداً)، لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها.

عضو اللجنة	عضو اللجنة
الاسم: د. محمود جاسم الدرويش.	الاسم: د. قيس إسماعيل الأوسي.
الدرجة العلمية: أستاذ مساعد.	الدرجة العلمية: أستاذ.
الإمضاء:	الإمضاء:
التأريخ:	التأريخ:

عضو اللجنة (المشرف)	عضو اللجنة
الاسم: د. علي ناصر غالب.	الاسم: د. رحيم جبر الحسناوي.
الدرجة العلمية: أستاذ.	الدرجة العلمية: أستاذ مساعد.
الإمضاء:	الإمضاء:
التأريخ:	التأريخ:

أصادقُ على ما جاء في قرار لجنة المناقشة:

عميد كلية التربية:
الاسم: د. عباس إبراهيم حمادي الجبوري.
الدرجة العلمية: أستاذ.
الإمضاء:
التأريخ:

الإهداء

إلى

والدي

عظفاً وحناناً واحتراماً وِعِرْفَاناً .

إلى

أخوتي وأخواتي

تقديرًا ووفاءً .

إلى

المُجاهدين الذين رَفَعُوا اسْمَ الْإِسْلَامِ عَالِيًا

تقديرًا واحتراماً .

راجياً القبول

F

﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا
شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ
حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾.

النساء: 65

F

المقدمة

الحمدُ لله الذي أعزَّنَا بالإسلام، وقوَّمنا بالقرآن، وهدانا بنبيِّنا مُحَمَّد بن عبد الله (ﷺ)، والصَّلَاة والسَّلَام على سيِّد الأنام وأفصح مَنْ نطق بلغة الضَّاد سيِّدنا مُحَمَّد بن عبد الله وعلى آله الطَّيِّبين الطَّاهرين، وصحبه العُرِّ الميامين وَمَنْ تَبِعَهُمْ بإحسانٍ إلى يَوْم الحشر واليقين.
أَمَّا بَعْدُ:

فلا يخفى ما للحديث النَّبويِّ الشَّرِيفِ مِنْ مكانةٍ ساميةٍ بوصفه مصدرًا للعلوم الإسلاميَّة كُلِّها، ولكنَّ الْمُتَتَبِعَ لمؤلَّفات علم النَّحو يَجِدُها فقيرةً في الاعتمادِ على هذا النَّصِّ النَّثريِّ العظيم، إذ اكتفتْ في مواضعٍ كثيرةٍ بالشَّعرِ العربيِّ الذي يُعَدُّ كنزاً لغويًّا وَمَنْهلاً ثراً ولكنَّ هذا لا يعني أنَّ النُّحاةَ باعتمادِهِم على الموروثِ الشعريِّ لم يُفوتوا عليهم فرصةَ الإفادة من هذا النَّصِّ النَّثريِّ ممَّا أدَّى إلى وقوعهم في استقراءٍ غير تامٍّ لبعض الظواهر اللغويَّةِ زيادةً على أنَّ لُغة النَّثرِ أولى مِنْ لُغةِ الشَّعرِ في تَقعيد القواعد.

وبناءً على ما تقدَّم جاءتْ هذه الرِّسالة (الجُمْلَةُ الفِعْلِيَّةُ فِي صَحِيحِ البُخَارِيِّ -دراسةٌ نَحْوِيَّةٌ فِي الأحاديثِ المرفوعةِ-) لتتَّخِذَ مِنْ هذا الكنزِ النَّثريِّ العظيم موضوعاً لدراسةٍ جانب من جوانب النَّحو العربيِّ عَن طريقِ استخراجِ المادَّةِ اللغويَّةِ من (صَحِيحِ البُخَارِيِّ) وموازنتها بأراءِ النَّحاةِ، ومناقشةِ هذه الآراءِ وَعَدِّ ما جاء في الصَّحيحِ هو الأساسُ للموازنة على أنَّ الرِّسالةَ لم يَكُنْ هدفُها نَقْضَ أحكامِ النَّحاةِ، بلْ واجبُها أنْ تأخُذَ مِنْ هذا النَّحوِ العظيم ما يُفيدُها في تحليلِ واقعِ الجُمْلَةِ الفِعْلِيَّةِ ما وافقتْ هذه القواعدُ الاستعمالَ اللغويِّ وإلاَّ فَإِنَّ الرِّسالةَ تُعَدُّ ما جاء في الصَّحيحِ أساساً للظاهرةِ اللغويَّةِ.

إنَّ اختيارَ (صَحِيحِ البُخَارِيِّ) جاءَ لِحُلِّ مُشْكِلَةِ التَّنَبُّتِ مِنَ الرِّوايةِ ولا سيَّما أنَّ الحديثَ النَّبويِّ الشَّرِيفِ ابنُثلي بوضَّاعين كانَ لَهُم علماءُ الأُمَّةِ المُخْلِصونَ بالمرصادِ فأسقطوا الأحاديثَ الموضوعَةَ كُلِّها وألَّفوا كُنوزاً في الأحاديثِ الصَّحيحةِ مِنْها محطُّ دراستي الذي لاقى القبولَ عِنْدَ علماءِ الأُمَّةِ الإسلاميَّةِ كُلِّهم، وَقَد اعتمدتُ على نُسخةٍ مُحَقَّقةٍ تحقِّقاً علمياً على يدِ لَجْنَةٍ من كبارِ المُحَقِّقين ولِذا فَإِنَّ النفسَ اطمأنتْ لِمَا قَدْ يَقَعُ من هَفَوَاتِ الكُتُبِ المَنشورةِ من غيرِ تحقِّق.

وكانَ اختيارُ الجُمْلَةِ الفِعْلِيَّةِ موضوعاً للدراسةِ لِمَا لها مِنْ أهميَّةٍ وكثرةِ دَوْرانِ في الكلامِ العربيِّ.

وزيادةً على ما تقدَّم فإنَّني قد خصَّصتُ الموضوعَ في دراسةِ الأحاديثِ المرفوعةِ إلى النبيِّ (ﷺ)، إذ إنَّ غايةَ الرِّسالةِ دراسةُ هذا الجانبِ اللغويِّ عِنْدَ النبيِّ

(ﷺ) الذي يُعدُّ أعلى مستوى للفصاحة بعد (القرآن الكريم) خدمةً لهذه اللغة الكريمة من جهة وللحديث النبوي الشريف من جهةٍ أخرى.

ونظراً لما تقدّم فإنّ الرّسالة اتخذت لها ثلاثة جوانب هي الأحاديث النبويّة الشريفة التي تُمثّل جانب التّطبيق، وقواعد النّحاة وآراؤهم التي تُمثّل الجانب النّظريّ أمّا الجانب الثالث فهو فُدرّة الرّسالة على الرّبط بين الجانب التّطبيقيّ والجانب النّظريّ ونتائج هذا الرّبط فإنّه إمّا أن يُسند القاعدة أو يوجهها على وفق ما جاء في النّص المدروس.

ولكي يتسنى للدراسة الإحاطة بالموضوع فقد اقتضت هذه المنهجية تقسيم الرّسالة على تمهيد وستة فصول.

أمّا التمهيد فقد تناولت فيه التعريف بالإمام البخاريّ وصحيحه وأنزلهما في الدراسات اللغويّة، ثمّ بيّنت معنى الأحاديث المرفوعة، وعرجت على بيان الحديث النبويّ الشريف بوصفه فرعاً من فروع السّماع.

وأما الفصول الستة فقد تقاسمت فيما بينها واقع الجملة الفعلية، إذ إنني اتخذت منهجاً عاماً في تقسيم دراسة الجملة الفعلية إذ قسمتها على وفق خبريتها التي قُسمت بدورها على جمل فعلية مثبتة أو منفية أو مؤكّدة، وعلى وفق انشائيتها التي قُسمت بدورها على جمل إنشائية طلبية أو غير طلبية، وعليه فإنّ الفصول الستة جاءت على وفق ما يأتي :

الفصل الأول وتناولت فيه الجملة الفعلية الخبرية المثبتة من حيث جنس فعلها من ناحية زمنه والبناء للمعلوم أو للمجهول والتّمَام أو النقصان واللزوم أو التّعدي مُردفاً هذا التقسيم بدراسة الوظيفة النحوية للجملة وقد خُصّ هذا الفصل بدراسة الوظيفة النحوية للجمل لأنّه المكان المناسب لها، زيادةً على أنّ الجمل المنفية أو المؤكّدة أو الإنشائية لها غاياتها الأسلوبية الخاصة بها، ونتيجة لما تقدّم فقد تمّ تقسيم الفصل على قسمين هما الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب والجمل التي لها محلّ من الإعراب، وقد كان هذا الفصل من أكبر فصول الرّسالة نظراً لِنَشْعُبِ مَبَاحِثِهِ.

أمّا الفصل الثاني فقد كان للجملة الفعلية الخبرية المنفية وتمّ تقسيمه على وفق نوع أداة النفي أساساً لترتيب أجزائه، وتمّ عرض مادة الجملة الفعلية حسب ترتيبها في الفصل الأول، جزواً منّي على اتخاذ منهج واحد في عرض المادة ما استقام لي ذلك، أمّا الوظيفة النحوية فقد ذكرت أنّها قد خُصّصت للفصل الأول، ولكي تتمّ لهذا الفصل غايته فإنني قد أفردت له دراسة خاصة بالتقديم والتأخير وأخرى خاصة بالذّكر والحذف وعلى وفق نوع أداة النفي أيضاً، وقد جاء هذا الفصل بحجم أصغر موازنةً مع سياق الجملة المثبتة.

أمّا الفصل الثالث فتناولت فيه الجملة الفعلية الخبرية المؤكّدة، مُعتمداً نوع التوكيد في تقسيم الفصل، أمّا عرض مادته فقد جاء على وفق الأساس السابق في الفصلين الأول والثاني، وقد أردفت هذا الفصل بدراسة التقديم والتأخير والذّكر والحذف أيضاً وعلى وفق نوع التوكيد لكي تتمّ غايةً هذا الفصل وقد جاء موازياً من جهة الحجم للفصل الثاني.

أمّا الفصل الرابع فإنّ الرّسالة تنتقل فيه إلى أسلوب آخر هو الجملة الفعلية الإنشائية الطلبية في الأمر والنهي والدُّعاء، إذ درستُ أسلوب الأمر على وفق أساليب الأمر الفعلية مُعتمداً على نوع الصِّبغ الصّرفية لفعل الأمر، وأخذاً بالحسبان إسناد الفعل إلى الضمائر في أساليب الأمر الفعلية كلّها، ونوع أفعالها من جهة الصّحة والإعلال، ودرستُ الجملة الفعلية في أسلوب النهي على وفق نوع الفعل المضارع من جهة التّمام والنقصان وإسناده إلى الضمائر، وتناولتُ خروج الجملة الفعلية إلى الدُّعاء على وفق أنماط الدُّعاء أمّا عرض المادة فكان على وفق نوع الفعل من جهة زمنه وبنائه للمعلوم أو للمجهول وتّمامه أو نقصانه، وقد جاء عَرَضُ مادة هذا الفصل وتحليلها على وفق ما يحتاجه كلّ أسلوب متوخياً ما يلائمه لكي تتمّ الفائدة من دراسة الجملة الفعلية في هذه الأساليب، على أنّ الفصل كان موازياً في حجمه للفصلين السّابقين.

أمّا الفصل الخامس فقد تناولتُ فيه الجملة الفعلية الإنشائية الطلبية في الاستفهام والعَرَضُ والتّحضيض والتّمني، إذ تناولتُ أسلوب الاستفهام على وفق نوع الأداة المُستفهم بها، ومن ثمّ نوع الفعل من جهة زمن الفعل والتّمام والنقصان وتناولتُ العَرَضُ والتّحضيض على وفق نوع الأداة ونوع الفعل من جهة زمنه والتّمام والنقصان، وتناولتُ التّمني على وفق نوع فعله من جهة زمنه والتّمام والنقصان وقد جاء هذا الفصل موازياً في حجمه للفصل السابق.

أمّا الفصل السادس فتناولتُ فيه الجملة الفعلية الإنشائية غير الطلبية التي تمثلت في أسلوب المدح أو الذمّ وأسلوب التّرجي، فتناولتُ أسلوب المدح أو الذمّ على وفق نوع الفعل من جهة كونه مدحاً أو ذمّاً وعلى وفق ترتيب عناصر أسلوب المدح أو الذمّ، أمّا التّرجي فتناولتُ فيه فعل التّرجي (عسى)، والتّرجي بوساطة فعل الرّجاء نفسه، وقد كان هذا الفصل أقلّ فصول الرّسالة حجماً نظراً لقلّة مادّته.

وقد ختمتُ هذه الفصول بخاتمة بيّنتُ فيها النتائج التي توصلت إليها الرّسالة. إنّ منهجي في تحليل المادّة اللغوية في فصول الرّسالة كان عن طريق أخذ الشواهد المنتقاة للظاهرة النحوية المؤشّرة في بداية الشواهد ومن ثمّ تحليل هذه الشواهد على وفق ما أقرّه النّحاة على أن يكون الشاهد هو الأساس إذا ما كان هناك ظاهرة نحوية ما، على أنّي أشير في الهامش إلى مواقع هذه الشواهد المختارة من (صحيح البخاري) ذاكراً الجزء الذي أخذتُ منه فالصفحة فالسّطر حتى يسهل الأمر على مَنْ أراد الرّجوع إلى موضع الشاهد في (صحيح البخاري)، أمّا باقي الشواهد المماثلة للظاهرة النحوية المدروسة فإنّني اكتفيتُ بذكر عددها مُرجئاً بيان موقعها إلى ملحقات الرّسالة، إذ إنني أشرتُ إزاء كلّ عددٍ إلى الملحق الخاص به.

إنّ الرّسالة قد ارتضت المنهج الوصفي للظاهرة اللغوية، وعليه فإنّها أخذت على عاتقها أن تقوم بهذا الجرد الإحصائي لكلّ فقرة من فقرات المادة المدروسة، أمّا ما تكرّر من الأحاديث فإنّني قد جعلتُ الأول منها أساساً لدراسة الظاهرة مكتفياً به من غير أن أكرّره في الجرد.

وقد بيّنتُ في هامش بعض الأحاديث الألفاظ التي تحتاج إلى توضيح على أنني قد أبين الحادثة التي من أجلها جاء الحديث إن تطلّب الأمر ذلك ولا سيّما عندما يفيدنا في توجيه الظاهرة اللغوية عن طريق سياق الحادثة.

إنّ الجُهدَ المبذول في دراسة فقرات الموضوع -على تواضعه- أرجو أن يتشفع لي بالقبول، وإن كان هناك سهوٌ أو خطأ فأسأل الله تعالى أن يُمكنني من تصويبه إذ الكمال لله وحده جَلّ وعلا.

إنّ من دواعي الشكر والعرفان أن أتقدّم بالشكر الجزيل إلى كلّ من أسدى لي معروفاً في بحثي هذا ولا سيّما أستاذي المشرف الأستاذ الدكتور علي ناصر غالب، الذي لم يخل عليّ بتوجيه وإرشاد إذ وقف مع كلّ فقرةٍ من فقرات الرسالة يُوجّه ويُصوّب ما فاتني فجزاه الله تعالى عني خيراً ما جرى أستاذاً عن طالبه، كما وأتقدم بالشكر الجزيل المقرون بالمحبّة والوفاء إلى شيعي وأستاذي الشّيخ محمود عبد العزيز خضر العانيّ الذي حقّني بالرعاية والتّوجيه منذ أن وضع اللبنة الأولى في حياتي مع هذه اللغة الكريمة يوم أن درستُ على يديه مبادئ علم اللغة العربية فجزاه الله تعالى عني خيراً ما جرى أستاذاً عن طالبه.

وختاماً أسأل الله تعالى أن يتقبّل رسالتي هذه قبولاً حسناً ويجعلها في خدمة (القرآن الكريم)، والحديث النبويّ الشريف، واللغة العربية، وأسأله تعالى أن يُلبسها ثوب النّجاح ويوفّقني إلى طُرُق الفلاح ولا يجعلني من المغتريين وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

التمهيد

إنَّ من نافلة القول، وأنا في صدِّ دراستي للجملة الفعلية في (صحيح البخاري)، أن أتكلّم عن الإمام البخاريِّ وصحيحه، وعن الأحاديث المرفوعة، وعن الحديث النبويِّ الشريف بوصفه فرعاً من فروع السَّماع. وبدا لي أن أجعل الكلام على فقرات، ليتّم توضيح الصورة بشكل خالٍ من الاختصار المخلّ والإسهاب الممل.

أ. الإمام البخاري:

هو محمد⁽¹⁾ بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن يزيد⁽²⁾ (بموحدة مفتوحة ثم راء ساكنة ثم دالٍ مهملة مكسورة ثم زاي ساكنة ثم موحدة مفتوحة ثم هاء ساكنة). وكنيته أبو عبد الله ولم أجد له غيرها، أمّا لقبه فقد قيل له (البخاري) نسبةً إلى مدينة (بخارى)⁽³⁾ التي ولد فيها، وقد قيل له (الجعفي) لأنَّ جدّه (المغيرة) كان قد أسلم على يد (اليمان الجعفي) والي بخارى (نسبةً إلى جعفي بن سعد العشيرة) فلُقّب جدّه بالجعفيّ لأنه مولى يمان الجعفيّ ولواء إسلام عملاً بمذهب مَنْ يرى أنّ مَنْ أسلم على يد غيره كان ولاؤه له ومن ثَمَّ ثبت لقب (الجعفي) للإمام البخاري⁽⁴⁾.

وكانت ولادة الإمام البخاريِّ - كما أسلفنا - في (بخارى) بعد صلاة الجمعة ثلاث عشرة ليلةً خلت من (شوال) سنة أربع وتسعين ومئة⁽⁵⁾، وما لبث والده أن تُوفي، فنشأ يتيماً في حجر أمّه، وقد حُبّب إليه طلب العلم منذ الصغر وكان لفرط زكائه وعلوّ همّته الأثر الواضح في تحصيل العلم حتى قيل: ((إنّه كان يحفظ وهو صبي سبعين ألف حديثٍ سرّداً))⁽⁶⁾.

وظلَّ البخاريُّ يتدرج في طلب العلم ولا سيّما الحديث النبوي الذي اختص به من سائر العلوم، ولا يمكن استقصاء شيوخه وحصر أساتذته فقد رحل في طلب العلم إلى سائر محدثي الأمصار⁽⁷⁾ ولا غرو في ذلك وهو الذي سخر حياته لطلب العلم والرحلة إليه وأنعم الله تعالى عليه بصفاء القريحة وصدق النية زد على هذا المال

- (1) ينظر في ترجمة البخاري: الجرح والتعديل: مخرّج: مصنفان مخرّج، وتاريخ بغداد: مخرّج: ربيع أول ربيع أول، ربيعان، وطبقات الحنابلة: مخرّج: مخرّج رجب مخرّج، وتهذيب الأسماء واللغات: مخرّج: رجب ربيعان، ووفيات الأعيان: مخرّج: مخرّج رجب مخرّج، وتذكرة الحفاظ: مخرّج: ربيع أول ربيع أول، وسير أعلام النبلاء: مخرّج: مخرّج رجب مخرّج أول، والوافي بالوفيات: مخرّج: ربيع أول مخرّج مخرّج، وطبقات الشافعية: مخرّج: مخرّج مخرّج مخرّج، والبداية والنهاية: مخرّج: مخرّج مخرّج مخرّج: ربيع أول مخرّج، وشذرات الذهب: مخرّج: ربيع أول ربيع أول مخرّج، وينظر: مقدمة محققو (صحيح البخاري)، ففيها ما يفي، وينظر: دراسة نحوية في صحيح البخاري، أنس عباس، رجب.
- (2) مات على المجوسية، ومعناه بالفارسية: الرّزّاع.
- (3) مدينة مشهورة من اعظم مدن ما وراء النهر وكانت قاعدة ملك السامانية، تبعد ثمانية أيّام عن سمرقند، ينظر: معجم البلدان، الحموي، مخرّج: ربيع أول ربيع أول.
- (4) ينظر: مقدمة صحيح البخاريّ: مخرّج: مخرّج ربيعان.
- (5) ينظر البداية والنهاية: مخرّج: مخرّج مخرّج: ربيع أول مخرّج، ومقدمة صحيح البخاريّ: مخرّج: مخرّج ربيعان.
- (6) تذكرة الحفاظ: مخرّج: ربيع أول ربيع أول، ومقدمة صحيح البخاريّ: مخرّج: مخرّج ربيعان.
- (7) ينظر: تاريخ بغداد: مخرّج: ربيعان.

الذي ورثه عن أبيه فسخر كل ذلك في طلب العلم حتى أصبح الإمام الذي لا يُشَقُّ غبارُهُ.

وقد توفي البخاريّ في (خَرْتَنَك) (1) ليلة السبت ليلة عيد الفطر سنة ست وخمسين ومئتين، وكانت مدة عمره اثنتين وستين سنة إلا ثلاثة عشر يوماً، وكما تبين من تاريخ ولادته ووفاته أنه ولد في (شَوَّال) وتوفي فيه، وقد ترك - رحمه الله - بعده علماً واسعاً يُنتفع به فتغمده الله بواسع رحمته و ألحقه بالأنبياء والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقاً.

ب. صحيح البخاريّ:

لم يكن (صحيح البخاريّ) المؤلف الوحيد للإمام البخاريّ، فله مصنفات أخرى كثيرة ومشهورة أوصلها كاتبو مقدمة (صحيح البخاريّ) إلى ثلاثة وعشرين مؤلفاً بعضها محقق مطبوع (2) وبعضها ما زال في ذمة المخطوطات أو في ذمة التأريخ. ويعد كتاب (صحيح البخاريّ) أول مصنف في الحديث الصحيح المُجَرَّد (3)، وهو أول الكتب الستة في الحديث النبوي الشريف (4)، وقد سماه مؤلفه - رحمه الله - (الجامع الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ) وسننه وأيامه (5) أو (الجامع المسند الصحيح، المختصر من أمور رسول الله ﷺ) وسننه وأيامه (6).

ولكنّ الذي حصل أنّ هذين الاسمين لم يشتهر أحد منهما على السنة العامة أو الخاصة بل اختصر هذا الاسم الطويل إلى كلمتين هما (صحيح البخاريّ) فقط وبهاتين الكلمتين انطلقت السنة جمهرة العلماء، بل انسحب الأمر من هؤلاء إلى كاتبه وطابعيه وناشريه حتى نُسي اسمه الذي وضعه مؤلفه له (7)، وعلى أي حال فإنه لا حرج في المسألة ولكن يجدر بالمصنفات المختصة بعلم الحديث النبوي الشريف التنبية على الاسم الحقيقي للأمانة العلمية إذ رأيت بعض هذه المؤلفات الحديثة تُسميه (صحيح البخاريّ) فقط.

لقد اقتصر (البخاري) في كتابه - كما أسلفت - على الحديث الصحيح (8)، وكان عدد هذه الأحاديث (خمسة وسبعين ومئتين وسبعة آلاف) حديث بالأحاديث المكررة

(1) قرية بسمرقند تبعد عنها فرسخين أو ثلاثة فراسخ، ينظر: معجم البلدان رَجَزْ أَوْلَ: جَزْ أَوْلَ مَحْرَجٌ رَجَزْ أَوْلَ .
(2) ينظر: مقدمة صحيح البخاريّ مَحْرَجٌ: مَحْرَجَانِ رَجَزْ، ومن هذه المؤلفات: الأدب المفرد، والتفسير الكبير، والأشربة، والعلل في الحديث، والتاريخ الكبير، والتاريخ الأوسط، والتاريخ الأصغر، وغيرها.
(3) ينظر: تيسير مصطلح الحديث، د. محمود الطحان، رَجَزْ أَوْلَ، والمقصود بال مجرد: انه لا يحتوي إلا على الحديث الصحيح.
(4) أمّا الخمسة الباقية فهي: صحيح مسلم، وسنن النسائي، و سنن أبي داود، و سنن الترمذي، و سنن ابن ماجه، وهي مطبوعة، وتسمى أيضا بالأصول الستة أو الصحاح الستة تساهلاً.
(5) ينظر: فتح الباري، العسقلاني، مَحْرَجٌ: جَزْ أَوْلَ .
(6) ينظر: علوم الحديث، ابن الصلاح، رَجَزْ أَوْلَ مَحْرَجٌ: جَزْ أَوْلَ مَحْرَجٌ، وينظر: مقدمة صحيح البخاريّ مَحْرَجٌ: جَزْ أَوْلَ مَحْرَجَانِ .

(7) ينظر: مقدمة صحيح البخاريّ مَحْرَجٌ: جَزْ أَوْلَ مَحْرَجَانِ .

(8) وهناك نوعان آخران هما: الحديث الحسن والحديث الضعيف .

و(أربعة آلاف) حديث من غير الأحاديث المكررة (1)، ولا يعني هذا ان البخاري جمع الأحاديث الصحيحة كلها في كتابه، إذ يروى عنه أنه قال: ((ما أدخلت في كتابي الجامع إلا ما صح وتركت من الصحاح لِمَلال الطول)) (2).

واتخذ (البخاري) نهجاً خاصاً في تصنيف كتابه هذا، تمثل بقوله: ((ما وضعت في كتاب الصحيح حديثاً إلا اغتسلت قبل ذلك، وصلّيت ركعتين)) (3)، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن البخاري وضع لنفسه شروطاً كانت غاية في دقة الضبط عند إخراج الحديث زيادة على أنه انفرد بهذه الشروط عمّن ألف في هذا المضمار، والشروط التي اتخذها لنفسه في إخراج الحديث النبوي الشريف في مؤلفه هي (4):

مَحْرُومٌ. أن يكون راوي الحديث معاصراً لشيخه.

مَعْرُومٌ. أن يكون راوي الحديث قد ثبت سماعه عن شيخه.

وبهذا فإن شرط البخاري هو (المعاصرة والتلقي) ومن أجل هذه الدقة المتناهية في الضبط اتفق جمهور المُحدِّثين على أن (صحيح البخاري) أصح كتاب بعد (القرآن الكريم) (5).

وهناك ظاهرة لفتت انتباه كل من اطلع على (صحيح البخاري)، وهي ظاهرة تكرار الحديث النبوي الشريف، وبعد الاطلاع على (صحيح البخاري) يمكن أن أجمل أسباب هذه الظاهرة بما يأتي:

مَحْرُومٌ. اختلاف سند الحديث المروي، أي أنّ الحديث الواحد نفسه قد يُروى من طرق عدة كلّها صحيحة فيدونها الإمام البخاري كلّها (6).

مَعْرُومٌ. تضمّن الحديث الواحد لمسائل فقهية مختلفة، فيعتمد البخاري إلى تكراره في الأبواب الفقهية التي يشملها هذا الحديث (7).

مَعْرُومٌ. تثبّت الإمام البخاري في التلقي ومن ثم إخراج الحديث إذ إنّه يثبت الألفاظ التي سمعها كما هي، وعليه فإننا نلاحظ في بعض الأحاديث المكررة اختلافاً في لفظة واحدة سواء أكانت اسماً أم فعلاً أم حرفاً، فيعتمد البخاري إلى إعادة الحديث مرة أخرى (8).

ج. الأحاديث المرفوعة:

- (1) ينظر: علوم الحديث، ج 1، ص 100، ومحاضرات في علوم الحديث، د. حارث سليمان، ص 100.
- (2) علوم الحديث، ص 100.
- (3) تاريخ بغداد، ص 100.
- (4) ينظر: الباعث الحثيث، ابن كثير، ص 100.
- (5) في الحقيقة أن هذا الاتفاق لم يكن تاماً، فقد نقل عن الحافظ أبي علي النيسابوري وعن بعض علماء المغرب انهم يقدمون صحيح مسلم، ولعل ذلك راجع إلى حسن سياق صحيح مسلم لا إلى شروط الصحة لأن شرط البخاري أتم، ينظر: محاضرات في علوم الحديث، ص 100.
- (6) ينظر على سبيل المثال: صحيح البخاري، ص 100.
- (7) المصدر نفسه، ص 100.
- (8) المصدر نفسه، ص 100.

يتكون هذا العنوان من كلمتين لكل منهما دلالة خاصة وعليه فإنني سأبين معنى كل لفظة على حدة حتى يتبين لنا العنوان بجلاء تام.

أما الأحاديث فهي لغة: جمع حديث وهو ضد القديم، وقد جمع على (أحاديث) خلافاً للقياس⁽¹⁾، أما اصطلاحاً فهو ما أضيف إلى النبي (ﷺ) من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خلقية أو خلقية أو ما أضيف إلى الصحابة رضي الله عنهم أو التابعين رحمهم الله تعالى⁽²⁾.

أما لفظة (المرفوعة) فهي صفة للأحاديث، والمرفوع لغة: اسم مفعول من (رفع) ضد (وضع)، كأنه سمي بذلك نسبة إلى صاحب المقام الرفيع وهو النبي (ﷺ)⁽³⁾، وأما اصطلاحاً فهو ما أضيف إلى النبي (ﷺ) من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خلقية أو خلقية⁽⁴⁾.

ومن خلال التعريف فإن الحديث المرفوع⁽⁵⁾، ينقسم على أربعة أقسام هي⁽⁶⁾:
مخبر. المرفوع القولي: وهو قوله الذي تلفظ به (ﷺ).

متن. المرفوع الفعلي: وهو فعله (ﷺ)، كأن يقول الصحابي: فعل النبي (ﷺ) كذا وكذا.

تقرير. المرفوع التقريري: وهو ما أقره النبي (ﷺ) من أفعال الصحابة كأن يقال: فعل بحضرة النبي (ﷺ) كذا وكذا ولم ينكره (ﷺ).

وصف. المرفوع الوصفي: وهو صفته (ﷺ) الخلقية والخلقية كأن يقول الصحابي: كان رسول الله (ﷺ) أحسن الناس خلقاً وأفصحهم بياناً.

والذي يعيننا من هذه الأنواع هو (المرفوع القولي) لأنه يتعلق بألفاظه التي نطقها هو (ﷺ)، سواء أكان الراوي صحابياً أم تابعياً المهم في ذلك أنه أضافه (أي رفعه) إلى النبي (ﷺ).

د. منزلة الإمام البخاري اللغوية والنحوية:

عرفنا - فيما سبق - أن الإمام البخاري كان قد شغف بطلب العلم وتحصيله، ولا سيما الحديث النبوي الشريف، ولكن هذا لا يعني أن الإمام البخاري قد أخل بالاطلاع على العلوم الأخر، فالذي يطالع صحيح البخاري يجد الإمام البخاري على منزلة كبيرة في أغلب علوم عصره ولا سيما الشرعية منها، وخير دليل على ذلك مؤلفاته

(1) ينظر: لسان العرب، ابن منظور، متن: تنبيه أول المتن، مادة (حدث) شذا العرف، الحملاوي، جليل حسنك مختار.

(2) ينظر: تيسير مصطلح الحديث جليل حسنك مختار.

(3) ينظر: لسان العرب حسنك مختار: تنبيه أول المتن، مادة (رفع)، وتيسير مصطلح الحديث جليل حسنك مختار.

(4) ينظر: علوم الحديث مختار متن - متن مختار، وتيسير مصطلح الحديث حسنك مختار متن مختار.

(5) هناك الأحاديث الموقوفة وهي ما أضيفت إلى الصحابة (رضي الله عنهم)، وهناك الأحاديث المقطوعة وهي ما أضيفت إلى التابعين (رحمهم الله تعالى).

(6) ينظر: تيسير مصطلح الحديث حسنك مختار متن مختار.

حسابها حتى ميز ما كانت منه عربية وما كانت منه أعجمية ممّا حدا به إلى ان يضع باباً في ذلك سمّاه: ((باب من تكلم بالفارسية والرطانة))⁽¹⁾.

وأضرب لذلك مثلاً قوله (ﷺ): ((يا أهل الخندق إن جابراً قد صنع سُوراً))⁽²⁾، قال محققو الصحيح: ((سُور بالفارسية: طعام يدعى إليه الناس))⁽³⁾.

وبعد أن تجلّت لنا بعض الظواهر التي تدل على منزلته اللغوية، نخرج الآن إلى بيان منزلته النحوية، والحقيقة أنني لم أعر للرجل في طيّات كتابه على رأي نحوي صريح، ولكن الذي أستأنس به في معرفة منزلته النحوية هو متن (صحيح البخاري) نفسه وما أورد فيه من أحاديث شملت ظواهر نحوية لم يكن البخاري غافلاً عنها ودليلنا في ذلك هو تكراره للحديث النبوي الشريف عندما يجد اختلافاً في إعراب بعض الألفاظ وكأنه بهذه الإعادة ينبهنا على هذه الظواهر النحوية التي نبه عليها شراح الصحيح ومن ثم جمع بعضها ابن مالك (ت ٤٠٠هـ) في مؤلف اختص بها سأتكلم عنه لاحقاً، وللبخاري الحق في عدم تفسير هذه الظواهر النحوية فعمله حينئذٍ سيخرجه عن منهج كتابه الذي ألف من أجله، وإلا فإن الرجل على ما عرفناه من ثقافة لغوية لا يمكن ان نعتقد معها جهله بالأراء النحوية، وفي الحقيقة أن التحقق التام من هذا الأمر يتطلب الاطلاع على مؤلفاته الباقية ولا سيّما كتابه (التفسير الكبير) فلا شك انه يحتوي على آراء لغوية ونحوية يمكن من خلالها الوقوف على مكانته فيهما وهذا ما لا يتسع إليه هذا المختصر.

هـ. أثر صحيح البخاري في الدراسات اللغوية والنحوية:

من المعروف أن (صحيح البخاري) تضمن نصوصاً نثرية مختلفة⁽⁴⁾، بعضها راجع إلى النبي (ﷺ) وبعضها إلى الصحابة رضي الله عنهم- وبعضها إلى التابعين -رحمهم الله تعالى-، فأنت حينما تقلب (صحيح البخاري) تجد نفسك أمام نص لغوي يمكن أن تقام عليه دراسات في علوم اللغة العربية وعلى مستوياتها الأربعة، الصوت، والصرف، والنحو، والدلالة.

ولم تخف العناية بهذا السفر العظيم على القدماء، ولا أستبعد ان يكون اللغويون قد أفادوا من (صحيح البخاري) ولا سيّما بعد تدوين الحديث النبوي الشريف وعلمهم لضبط البخاري في نقل النصوص وإخراجها، ومن يدري؟ لعل أصحاب المعجمات الذين جاؤوا بعد ظهور (صحيح البخاري) اعتمدوا مباشرةً عليه ولا سيّما بعد أن تجد أن كثيراً من الأحاديث المعتمدة في معجماتهم يمكن تخريجها من أصح كتب الحديث وهو (صحيح البخاري)، ولا أستبعد أيضاً أن يكون الجوهر (ت ٤٠٠هـ) الذي أطلق على معجمه (تاج اللغة وصحاح العربية) قد تأثر بمنهج البخاري في جمع صحيح الأحاديث في مؤلف فأراد هو أن يجمع صحاح اللغة

(1) صحيح البخاري ١٠٠٠: رمضان ١٠٠٠.

(2) المصدر نفسه ١٠٠٠: رمضان ١٠٠٠.

(3) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(4) لم يخل صحيح البخاري من بعض الأبيات الشعرية.

في مؤلف⁽¹⁾، وإن صحَّ هذا الزعم فإنه يدل على العلاقة الجيدة بين متن (صحيح البخاري) ومتون المعجمات اللغوية.

ولو تركنا المعجمات وأصحابها واتجهنا نحو شراح (صحيح البخاري)⁽²⁾ لوجدناهم قد اعتنوا أيَّ اعتناء في بيان كثير من الظواهر اللغوية سواء أكانت في معنى اللفظة أم في بيان الجانب النحوي أم الصرفي، ممَّا أثرى الواقع اللغوي بكثير من الآراء التي بينت وجهات نظر هؤلاء العلماء، ولم يفت بعض الباحثين المُحدثين هذا المخزون اللغوي فتنبهوا إليه وألّفوا فيه البحوث والدراسات⁽³⁾ التي أظهرت على جلاء حقيقة هذه الآراء وأهميتها ممَّا يعدُّ رافداً من روافد الدرس اللغوي العربي ومؤشراً على اثر هذا السفر العظيم في واقع الدرس اللغوي.

ولو أعدنا النظر مرة أخرى لبيان أثر (صحيح البخاري) في الدراسات النحوية لأطلَّ علينا سفرٌ نفيسٌ اختص بتتبع الظواهر النحوية في متن (صحيح البخاري) وبيان موقف النحاة منها.

إنَّ هذا السفر هو من تأليف ابن مالك (ت ٧٤٦هـ) الذي لحظ الخلل الذي وقع فيه النحاة عندما لم يكتروا من الاستشهاد بالحديث فأخذ على عاتقه الإكثار من الاستشهاد من هذا المخزون اللغوي الثري وبين مشكلاته النحوية حتى ألّف سفره الذي وسمه بـ(شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح)⁽⁴⁾ والحقيقة أنّ هذا الكتاب بيّن لنا بجلاء واضح اثر (صحيح البخاري) في الدرس النحوي العربي من جهة ما أثار هذا المؤلف من موافقة ومعارضة أثرت النحو العربي بكثير من الآراء والتعليقات.

وعلى أيِّ حال فإن (صحيح البخاري) ما زالت فيه حاجة إلى كثير من الدراسات التي تكشف لنا عن كُنه هذا السفر العظيم.

(1) ينظر: المعاجم العربية، د. عبد الله درويش، ص ٢٠٠.

(2) من هذه الشروح: إرشاد الساري، القسطلاني، وفتح الباري، العسقلاني، وعمدة القاري، العيني، وكلها مطبوعة، وغير هذه الشروح كثير، ينظر: مقدمة صحيح البخاري، ص ٢٠٠.

(3) من هذه الدراسات: جهود الكرمانلي اللغوية والنحوية في شرح صحيح البخاري، سنة النشر ١٣٤٠هـ، والبحث اللغوي عند ابن حجر العسقلاني من خلال كتابه فتح الباري، رسالة ماجستير المستنصرية، ١٣٤٠هـ، والبحث النحوي عند الحافظ ابن حجر العسقلاني في فتح الباري، رسالة ماجستير المستنصرية، ١٣٤٠هـ، وغيرها كثير.

(4) طبع الكتاب لأول مرة في إله آباد في الهند عام ١٢٤٠هـ، ثم نشره عن هذه النسخة محمد فؤاد عبد الباقي بعدما خرّج نصوص القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، وقد حققه أخيراً الدكتور طه محسن سنة ١٣٤٠هـ، ينظر: مقدمة محقق شواهد التوضيح

ز. الحديث النبوي الشريف بوصفه فرعاً من فروع السماع: يعد الحديث النبوي الشريف⁽¹⁾ أصلاً ثانياً بعد (القرآن الكريم) في العلوم الإسلامية كلها، فلا يمكن الاستغناء عنه وما يخص دراستنا وهي اللغة العربية فإن مسألة الاحتجاج به في المسائل اللغوية أمر مفروغ منه⁽²⁾، بقي لنا مسألة الاحتجاج به في المسائل النحوية والصرفية، إذ أثرت حول هذه المسألة منذ القدم الشكوك والتساؤلات وأخذت حيزاً كبيراً في دراسات القدماء والمُحدثين⁽³⁾ وألفت فيها المؤلفات حتى أنّ الموضوع أُشبع بحثاً واستقرت آراء الباحثين على عدّ الحديث النبوي الشريف أصلاً ثابتاً في مسائل الصرف والنحو وأسدل الستار على هذه المسألة.

وعليه فإنني لن أتى بجديد يذكر في كون الحديث النبوي الشريف فرعاً من فروع السماع في اللغة العربية ولكن الذي أريد أن أقوله: إنّ الباحثين لما رأوا قلة استشهاد النحاة بالحديث النبوي الشريف مقارنة بما عليه اللغويون إذ ان المعجمات اللغوية حافلة بالأحاديث النبوية الشريفة⁽⁴⁾، أقول لما رأى الباحثون هذه الظاهرة أخذوا يرددون أنّ النحاة لا يستشهدون بالحديث النبوي الشريف حتى إذا جاء ابن خروف (ت ٢٤٤٠هـ)، وابن مالك (ت ٢٤٤٠هـ) وأكثرنا الاستشهاد به عدّوهما خارجين عن سنن النحويين⁽⁵⁾، وعليه فإنّ الباحثين بدلاً من أن يُفسّروا قلة الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف ويعلمون لذلك التعليقات والتخریجات التي لم تثبت أمام الواقع وبناء على ما تقدم فإن الذي يستحق المناقشة هو قلة استشهاد النحاة بالحديث النبوي الشريف باعتدونه به كمصدر للسماع، والذي يبدو أنّ النحاة لما كانوا مقعدين للظواهر النحوية أي الوظيفة النحوية كان منهجهم يقتضي التلقي والمشافهة من الأعراب ومن ثم أخذ ما عندهم من مروى الشعر العربي ونثره، وهذا النهج لا يعد طعناً لا في (القرآن الكريم) ولا في الحديث النبوي الشريف لأن عملهم هذا كانت غايته تفسير الظواهر اللغوية في (القرآن الكريم) والحديث النبوي الشريف وهذا ما

(1) المقصود به: ما أضيف إلى النبي (ﷺ) من قول أو فعل أو تقرير أو صفة، ينظر: تيسير

مصطلح الحديث

(2) ينظر: المعجم العربي، د. حسين نصار، مخزن: رمضان - ربيع الأول - ربيع الثاني - ربيع الثالث.

(3) منها: الاقتراح، السيوطي، ربيع الأول - ربيع الثاني، وفي أصول النحو، سعيد الأفغاني، ربيع الثاني، والشواهد والاستشهاد في النحو، د. عبد الجبار النائلة، ربيع الثاني - ربيع الثالث، والحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية، د. محمد ضاري حمادي، وموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، د. خديجة الحديثي، وغيرها من البحوث والمصنفات.

(4) ينظر: المعجم العربي، ربيع الثاني - ربيع الثالث.

(5) ينظر: فصول في فقه العربية، د. رمضان عبد التواب، ربيع الثاني.

نراه منذ عصر الصحابة - رضي الله عنهم - فهذا ابن عباس⁽¹⁾ - رضي الله عنهما - يقول: ((الشعر ديوان العرب، فإذا خفي علينا الحرف من القرآن، الذي أنزله الله بلغة العرب، رجعنا إلى ديوانها، فالتمسنا معرفة ذلك منه))⁽²⁾ ألم يسع ابن عباس هنا أن يقول: (فانظروه في الحديث النبوي فإن لم تجدوا فانظروا شعر العرب)، وإذا فرضنا هذا الفرض فإننا أمام احتمالين، إما أن يكون ابن عباس لا يثق بفصاحة النبي (ﷺ) وهذا ما لا يصدق عاقل، وإما أن يكون ابن عباس قد رأى أن هذه اللغة أصبحت غامضة على بعض العرب الذين تأثروا بلغات آخر ناهيك عن العجم، وابن عباس يعلم أن لهذه اللغة تأريخاً محفوظاً في شعرها ونثرها فكأنه اتخذ في نفسه منهجاً خاصاً في تفسير (القرآن الكريم) اعتماداً على المروي الشعري العربي وكأن هذه النظرة انسحبت فيما بعد على اللغويين والنحاة فأصبحوا يتفاخرون بكون محفوظهم الشعري أصبح كثيراً ولم ينقل عنهم أنهم تفاخروا بكون محفوظهم من الحديث النبوي الشريف أصبح كثيراً، ونعود فنكرر أن هذه النظرة لا تعني الانتقاص من الحديث النبوي الشريف بقدر ما تعني تأثر النحاة بمنهج شيوخهم الذين ساحوا في البوادي بحثاً عن اللغة والغريب، وعليه فهم أكثروا من الاستشهاد بشعر العرب ونثرهم على حساب ذلك أخلوا في الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف إلا في القليل النادر مقارنة مع الشعر حتى إذا جاء الجيل النحوي التالي لهؤلاء النحاة وجدوهم قد اقلوا من الاستشهاد بالحديث، وكان حالهم حال مشايخهم في تلقي اللغة مشافهة كما حصل في (المزبد) أو الذهاب إلى البوادي، وظل هذا النهج مستمراً من غير قصد الطعن في الحديث النبوي الشريف حتى إذا جاء ابن خروف رأى هذا الخلل الواضح في نهج النحاة فكأنه صحح المسار إذ رآهم قد أهدروا كنزاً لغوياً عندما لم يكتثروا من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، بالمقابل كان تشدد ابن الضائع (ت مَسْأَلَةٌ مَسْعَانَ جَلالاً هـ)، وأبي حيان (ت جَلالاً مَعْرَباً رَجَعَهُ هـ) لا اعتقادهم أن النحاة لم يستشهدوا بالحديث بل لم يجعلوه أصلاً من أصول السماع⁽³⁾، وراحوا يتكلفون الحجج التي لا تسمن ولا تغني من جوع.

وقد يسأل سائل فيقول ما بال اللغويين قد اکتثروا من الاستشهاد بالحديث الشريف على حين اقلّ النحويون من ذلك؟

يمكن أن نقول هنا: إن اللغويين لما كان همهم جمع اللغة وتدوينها وهم قد سبقوا النحاة في ذلك ولما كان الدافع لهم في ذلك هو فهم نصوص القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، فمن هنا جعلوا الحديث النبوي الشريف أصلاً ثابتاً كالقرآن الكريم يراد له ان تحفظ ألفاظه وغرائبه وشوارده وهذا ما حدا بهم إلى أن يؤلفوا في غريب الحديث كما فعل أبو عبيدة (ت مَسْأَلَةٌ مَعْرَبٌ مَعْرَبٌ هـ) ذلك، وهو أول من ألف في غريب

(1) أبو العباس عبد الله بن عباس بن عبد المطلب الهاشمي، صحابي جليل، ولد في مكة سنة (ربيع الأول هـ) وتوفي في الطائف سنة (مَسْأَلَةٌ مَعْرَبٌ مَعْرَبٌ هـ) رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، ينظر: الأعلام، الزركلي، ربيع الأول هـ.

مَسْأَلَةٌ مَعْرَبٌ مَعْرَبٌ هـ

(2) الإتيان في علوم القرآن، السيوطي، محرر: جَلالاً مَعْرَباً مَعْرَبٌ هـ.

(3) ينظر: الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية 379.

الحديث⁽¹⁾ ومن ثم أدى هذا إلى اتساع دائرة مصدرهم اللغوي ولا سيما انهم يهتمون بمعاني المفردات فغاية اللغوي أن يُبين لك معنى اللفظة واصلها ومتقلباتها على حين أننا نجد في المقابل أن النحوي غايته ضبط أواخر الكلمات ومن ثم فهم الدلالة التركيبية فهو في حاجة إلى مشافهة وتلقي أكثر من حاجته إلى حفظ أو تدوين، وهذا ما لاحظته في كثير من مناقشاتهم ونأخذ على سبيل المثال حادثة أبي عمرو (ت ربيع الأول سنة ١٠٠ هـ) وسؤال عيسى (ت رمضان سنة ١٠٠ هـ) له في قول العرب: ((ليس الطيب إلا المسك)) فانهم لم يحتكموا إلى قرآن ولا إلى حديث ولا إلى كلام مدون وإنما أمر أبو عمرو تلامذته أن يذهبوا فيتأكدوا من ذلك عن طريق مشافهة الأعراب⁽²⁾.

ونختم القول في هذا بحادثة تعلم سيبويه (ت سنة ١٠٠ هـ) للنحو فإنها قد تعيننا على تفسير قلة استشهاد النحاة بالحديث النبوي الشريف، فمن المعلوم أن سيبويه أول ما جلس⁽³⁾ في تعلم الحديث النبوي الشريف فلما أخطأ أمام شيخه ومن ثم وجهه شيخه نحو الصواب حَزَّ في نفسه ذلك وأخذ يتعلم العربية حتى صار إمامها أقول كأن سيبويه جعل الحديث النبوي الشريف غاية يريد أن يصل إليها عن طريق تعلم العربية ممَّا دفع به أن ينتهج نهجاً خاصاً في تعلم العربية فهي عنده وسيلة لفهم (القرآن الكريم) والحديث النبوي الشريف، وكان هذا الموقف أثر في سيبويه إذ جعله ينتبع أكثر ما روي عن العرب من شعر ونثر وهي سمة علماء عصره ومن ثم يدرس هذا المروي ويقعد للعربية ما يعينه ويعين تلامذته على تفسير ظواهرها، وكأنني به أنه لكثرة انشغاله بما يروى له من شعر ونثر وبما يأتي له من قراءات قرآنية يراد وجهها في العربية قد أشبع هذا حاجته حتى أنه لم يلتفت إلى الحديث الشريف إلا في القليل النادر.

وهنا تبرز أماننا ظاهرة جعلت النحويين يكتفون -في أغلب الأحيان- بشواهد من (القرآن الكريم) أو الشعر العربي وهذه الظاهرة هي القراءات القرآنية التي أثرت النحو العربي أيما إثراء وكان لها دور بارز في توسيع دائرة النقاشات النحوية وكأنني بإمام النحاة (سيبويه) وغيره من النحاة القدماء قد انشغلوا في تتبع أوجه هذه القراءات في العربية مقارنة مع ما روي عن العرب وتوجيهها توجيهها علمياً مناسباً، فكانهم قد وجدوا كفايتهم في هذين الموروثين الثريين فانسحب ذلك على الإخلال في كثرة استشهادهم بالحديث النبوي الشريف إلا في القليل، وبناءً على ما تقدم فإننا يمكن أن نعد القراءات القرآنية أحد الأسباب التي مننت علاقة النحاة بالشاهد القرآني وسببت قطع صلة الرحم بالشاهد النبوي إلا في بعض المواضع، وعلى أي حال فهذا لا يعد طعناً في الحديث ولا إبعاداً له عن أصول الاستشهاد النحوي فهو أصل لغوي ونحوي اعتمده بعض القدامى ولكن المسألة كما أسلفنا -مسألة قلة الاستشهاد به لدى النحاة، وإنما قد أدلينا بدلونا في تفسير هذه القلة مغليبين الظن إذ لا يوجد دليل قاطع يبين سبب قلة استشهاد النحاة بالحديث، إذاً

(1) ينظر: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف -سنة ١٠٠ هـ-.

(2) ينظر: طبقات النحويين واللغويين، الزبيدي، سنة ١٠٠ هـ.

(3) ينظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات الأنباري، سنة ١٠٠ هـ.

فباب المناقشة مفتوح والزمن كفيل - إن شاء الله تعالى- بكشف الستار عن هذا الموضوع الذي لا تَتَكَلَّمُ فِيهِ إِلَّا الظنون.

محتوى البحث

الصفحة	الموضوع
أ - هـ	المقدمة.
15-1	التمهيد.
131-16	الفصل الأول: الجملة الفعلية الخبرية المثبتة.
78-20	1. الجملة التي لا محل لها من الإعراب.
33-20	أ. الجملة الابتدائية.
42-33	ب. الجملة المستأنفة.
45-42	ج. الجملة المعترضة.
48-45	د. الجملة المفسرة.
57-48	هـ. جملة صلة الموصول.
65-57	و. جملة جواب القسم.
72-65	ز. جملة جواب الشرط غير الجازم.
75-72	ح. جملة جواب الشرط الجازم غير المقترنة بـ(الفاء) أو(إذا).
78-75	ط. الجملة الفعلية التابعة لما لا محل له من الإعراب.
131-78	2. الجملة التي لها محل من الإعراب.
96-79	أ. الجملة الواقعة خبراً.
103-96	ب. الجملة الواقعة مفعولاً به.
111-104	ج. الجملة الواقعة حالاً.
118-111	د. الجملة الواقعة نعتاً (صفة).
125-118	هـ. الجملة المضاف إليها.
128-125	ز. جملة جواب الشرط الجازم المقترنة بـ(الفاء).
131-128	ح. الجملة الفعلية التابعة لما له محل من الإعراب.

الصفحة	الموضوع
172-132	الفصل الثاني: الجملة الفعلية الخبرية المنفية.
133-132	أسلوب النفي.
139-133	أ. النفي بـ(لا).
145-139	ب. النفي بـ(ما).
148-146	ج. النفي بـ(إن).
154-148	د. النفي بـ(لم).
155-154	هـ. النفي بـ(لما).
157-155	و. النفي بـ(لن).
165-158	التقديم والتأخير في الجملة الفعلية المنفية.
170-166	الحذف في الجملة الفعلية المنفية.
172-171	استنار الاسم في الجملة الفعلية الناقصة المنفية.
206-173	الفصل الثالث: الجملة الفعلية الخبرية المؤكدة.
174-173	التوكيد.
176-174	النمط الأول : التوكيد بوساطة تكرار الجملة نفسها.
177-176	النمط الثاني : التوكيد بوساطة المصدر النائب عن المفعول المطلق.
189-177	النمط الثالث : التوكيد بالقصر.
185-178	التركيب الأول : القصر بـ(النفي + إلا).
189-186	التركيب الثاني : القصر بـ(إنما).
198-190	النمط الرابع : التوكيد بالقسم.
195-190	1. التوكيد بالقسم الظاهر.
198-195	2. التوكيد بالقسم المضمّر.
201-199	النمط الخامس : التوكيد بـ(قد).
205-201	التقديم والتأخير في الجملة المؤكدة.
206-205	الحذف في الجملة المؤكدة.

الصفحة	الموضوع
259-207	الفصل الرابع: الجملة الفعلية الإنشائية الطلبية في الأمر والنهي والدعاء.
247-207	أولاً : الجملة الفعلية في سياق أسلوب الأمر.
223-209	أ. الأمر بصيغة (افعل).
238-223	ب. الجملة الفعلية التي فعلها أمر وصيغته زائدة.
243-238	ج. الأمر بصيغة (لِتَفْعَلْ).
245-243	د. الأمر بأسلوب التحذير بـ(يَاكَ).
246-245	هـ. أفعال الأمر الجامدة.
247-246	و. الأمر بوساطة الفعل (أمر).
254-248	ثانياً : الجملة الفعلية في أسلوب النهي.
254	النهي بوساطة الفعل (نهي).
259-255	ثالثاً : خروج الجملة الفعلية إلى الدعاء.
257-256	النمط الأول : الدعاء بـ(اللهم + جملة فعلية).
259-257	النمط الثاني : الدعاء بالجملة الفعلية الخبرية.
310-260	الفصل الخامس: الجملة الفعلية الإنشائية الطلبية في الاستفهام والعرض والتحضيض والتمني
292-260	1. الجملة الفعلية في سياق الاستفهام.
267-262	أ. الاستفهام بالهمزة.
268-267	حذف الهمزة.
272-268	ب. الاستفهام بـ(هَلْ).
274-272	ج. الاستفهام بـ(مَنْ).
279-274	د. الاستفهام بـ(مَا).
281-279	هـ. الاستفهام بـ(ماذا).
284-282	و. الاستفهام بـ(كيف).
286-284	ز. الاستفهام بـ(كم).
287-286	ح. الاستفهام بـ(أين).

الصفحة	الموضوع
289-287	ط. الاستفهام ب(متى).
292-289	ي. الاستفهام ب(أي).
302-293	2. الجملة الفعلية في سياق العرض والتحضيض.
297-295	أ. الأداة (ألا) المخففة.
299-297	ب. الأداة (هلاً).
300-299	ج. الأداة (أما) المخففة.
302-301	د. الأداة (لولا).
310-303	3. الجملة الفعلية في أسلوب التمني.
308-305	أ. الأداة (لو).
310-308	ب. التمني بالفعل (ودّ).
322-311	الفصل السادس : الجملة الفعلية الإنشائية غير الطلبية.
318-311	أ. الجملة الفعلية في أسلوب المدح أو الذم.
317-314	أولاً : أفعال المدح.
318-317	ثانياً : أفعال الذم.
322-319	ب. الجملة الفعلية في سياق الترجي.
322-321	الترجي بوساطة فعل الرجاء نفسه.
327-323	خاتمة ونتائج.
403-328	ملحقات فصول الرسالة.
421-404	المصادر والمراجع.
A - D	ملخص باللغة الإنجليزية.

يطلق مصطلح الجملة الفعلية على الجمل التي صدرها فعل مسند إلى فاعله⁽¹⁾، والمراد بـ(صدر الجملة) المسند (الفعل)، فلا عبرة بما تقدم عليه من الحروف والفضلات⁽²⁾، و عليه فقولنا: (هَلْ سَافَرَ مُحَمَّدٌ) و(زَيْدًا أَكْرَمْتُ) و(عَلَيْكَ سَلَّمْتُ) جمل فعلية.

والجملة الفعلية هي إحدى شطري الجمل في العربية، والشرط الآخر هو الجملة الاسمية⁽³⁾ التي صدرها اسم مسند إليه خبره، فنحو (محمّدٌ يحضُرُ) جملة اسمية، وقد خالف بعضهم هذا وعد جملة (محمّدٌ يحضُرُ) جملة فعلية⁽⁴⁾، ولكن الراجح انها جملة اسمية بدليل دخول النواسخ عليها فنقول: (إنَّ محمداً يحضُرُ) و (كانَ محمّدٌ يحضُرُ)، والنواسخ -كما هو معلوم- لا تدخل إلا على الجمل الاسمية⁽⁵⁾.

ولم يهمل النحاة الفعل بوصفه ركن الجملة الفعلية، بل أولوه جلّ الاهتمام والعناية في مباحثهم حتى أثر ذلك في الاهتمام بالجملة الفعلية نفسها، فالفعل عندهم يأتي في المرتبة الثانية في تقسيم الكلمة العربية وهذا ما ذكره سيبويه في كتابه وهو عنده يدل على الحدث والزمان إذ قال: ((أمّا الفعل فأمثلة أُجِدَّتْ من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع)).⁽⁶⁾ وقد اطّردت دلالة الفعل على الحدث والزمان عند النحاة الذين خلفوا سيبويه.

إنّ الاهتمام بالفعل ودراسته لم يكن وقفاً على النحاة فحسب، إذ إننا نجد الأصوليين قد ذكروه في مباحثهم ولكنهم قسوا عليه إذ جرّدوه من الدلالة الزمنية فهو عندهم، ((ما أنبأ عن حركة المُسمّى))⁽⁷⁾، فهو دالٌّ على الحدث فقط.

والذي تطمئن له النفس في ما يدلّ عليه الفعل هو أنّ للفعل حدثاً وزمناً⁽⁸⁾، فالزمن الأول هو زمن الصيغة الصرفية المجردة من السياق، فعندما نقول: (يَدْخُلُ) فهو يدلّ على حدثٍ وهو (الدخول) ويدلّ أيضاً على زمن الحاضر حصراً وهذا الزمن أطلق عليه (الزمن الصرفي) ولكن عند إدخال الفعل نفسه في سياق الجملة فإنه قد يبقى على زمن الحاضر وقد تدخل عليه قرائن تغيّر زمنه فعندما نقول: (يَدْخُلُ زيدٌ في البيت)، كانت الدلالة الزمنية للفعل تقتضي أنّ الحدث أو الفعل يقع في الزمن

(1) ينظر: مغني اللبيب، ابن هشام، 2: 376، والجملة العربية، د. فاضل السامرائي 180.

(2) ينظر: مغني اللبيب 2: 376، والجملة العربية 180.

(3) خالف الزمخشري ذلك إذ جعلها (فعلية واسمية وشرطية وظرفية)، وجعلها ابن هشام (فعلية واسمية وظرفية) والصحيح ما عليه الجمهور، ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش 1: 88، ومغني اللبيب 2: 376، والجملة العربية: 182.

(4) ينظر: في النحو العربي -نقد وتوجيه- د. مهدي المخزومي 44.

(5) ينظر: الجملة العربية 181.

(6) الكتاب، سيبويه 1: 2.

(7) البحث النحوي عند الأصوليين، د. مصطفى جمال الدين، 145.

(8) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان، 240، وأقسام الكلام العربي، د. فاضل الساقى، 236، و النحو الوافي، عباس حسن، 1: 15 وما بعدها.

الحاضر، ولكن عندما نقول: (لم يَدْخُلْ زيدٌ في البيت) كانت القرينة تقتضي نفي وقوع الحدث في الزمن الماضي فقلبت دلالة الحال إلى الماضي بوساطة (لم)⁽¹⁾. وبناءً على ما تقدّم فإنّ للسياق دخلاً في تحديد الدلالة الزمنية للأفعال وقد اطلق على هذا الزمن السياقي بـ(الزمن النحوي)⁽²⁾.

أمّا حالة الفعل الإعرابية فقد قرّر النحاة أنّ الأصل في الأفعال البناء، وقد يعرض لبعض الأفعال ما يوجب لها الإعراب فتعرب، وهذا ما حدث للفعل المضارع فعلة إعرابه مضارعته (مشابهته) للأسماء⁽³⁾، لأنّ الأصل في الأسماء الإعراب. وذكر الزّجاجي (تَرْجَمَ زَيْدٌ زَيْدًا) العلة التي من أجلها كان للأسماء الإعراب وللأفعال البناء فقال: ((وأصل الإعراب للأسماء وأصل البناء للأفعال والحروف، لأنّ الإعراب إنّما يدخل في الكلام ليُفَرِّقَ به بين الفاعل والمفعول... وسائر ذلك مما يعنون الأسماء من المعاني وليس شيء من ذلك في الأفعال ولا الحروف))⁽⁴⁾.

وقد صاغ د. الجوّاري كلام الزّجاجي هذا بصورة أخرى فقال: ((والفعل لا يقع في الكلام إلا مسنداً، ولا يكون لمعنى أو مكان آخر غير الإسناد، وهو من أجل ذلك لا يستحق الإعراب في أكثر أحواله، بل إن معناه وموقعه من الكلام يشبه من بعض الوجوه معنى الحرف))⁽⁵⁾. وبناءً على ما تقدم فإن الأصل في الأفعال البناء ولم يخرج عن هذا الأصل إلا الفعل المضارع الذي ما يلبث أن يعود إلى أصله⁽⁶⁾ عند مباشرة (نون التوكيد) بنوعيتها له أو إسناده إلى (نون النسوة).

هذا وللجملة الفعلية المساحة الواسعة في الاستعمال اللغوي العربي، بل في سائر اللغات الجَزْريّة (السامية)⁽⁷⁾.

أمّا الجملة الخبرية فهي الجملة التي تحتل الصدق والكذب في حد ذاتها من غير الالتفات إلى قائلها من حيث كونه صادقاً أو كاذباً⁽⁸⁾.

والجملة الخبرية هي قسم من الكلام العربي شقيقتها الجملة الانشائية وبهذين القسمين ورد الحصر إذ لا ثالث لهما⁽⁹⁾، والجملة الخبرية هي أكثر دوراناً في الكلام العربي من الجمل الانشائية، وهذا نابغ من طبيعة الجمل الخبرية التي تصف لنا شيئاً أو حقيقة ثابتة في ذاتها من غير النظر إلى صاحبها لذلك فإذا طابق الخبر تلك الحقيقة الثابتة من جهة وقوعها فهو صادق، والا فهو كاذب، على حين أنّ الجملة الانشائية

(1) ينظر: شرح شذور الذهب، ابن هشام، 24، والنحو الوافي 1: 53، إذ يحدد قرائن السياق وأثرها في تحديد الزمن، والفعل زمانه وأبنيته، د. إبراهيم السامرائي، 28.

(2) ينظر: مجلة الضاد - ج3 - 1989م: الزمن الصرفي والزمن النحوي في اللغة العربية، د. فاضل الساقى ص 137.

(3) ينظر: الكتاب 1: 3، والإيضاح في علل النحو، الزجاجي، 77.

(4) الجمل: الزجاجي 260.

(5) نحو التيسير، د. احمد عبد الستار الجوّاري 97.

(6) ينظر: الكتاب 6، والخصائص، ابن جني 3: 83، والمفصل، الزمخشري 244.

(7) ينظر: العربية بين أمسها وحاضرها، د. إبراهيم السامرائي 109.

(8) ينظر: المقتضب، المبرد: 3: 93، والصاحبي في فقه اللغة، أحمد بن فارس 179، ودلائل

الإعجاز 406. والبحث النحوي عند الأصوليين 258.

(9) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة، الخطيب القزويني، 10.

توجد تلك الحقيقة الثابتة من خلال الالفاظ، اذ لا يمكن ان نطلق عليها صادقة أو كاذبة لعدم وجود تلك الحقيقة الثابتة قبل التكلّم، ومن المعروف ان الانسان في كلامه واصف لحقائق ثابتة اكثر منه موجدًا، فكانت طبيعة الجملة الخبرية اقرب إلى مسعاه من الجملة الانشائية.

إن ملاحظة كثرة دوران الخبر لفتت نظر عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٥٠هـ) أو (٤٥٠هـ) إذ قال: ((وجملة الامر ان الخبر وجميع الكلام معانٍ ينشئها الانسان في نفسه، ويصرفها في فكره، ويناجي بها قلبه... وأعظمها شأنًا الخبر فهو الذي يتصور بالصور الكثيرة وتقع فيه الصناعات العجيبة، وفيه يكون في الأمر الأعم المزايا التي بها يقع التفاضل في الفصاحة))⁽¹⁾.

وقد وردت الجملة الفعلية الخبرية المثبتة في الاحاديث المرفوعة في صحيح البخاري في (سبعة وخمسين و ثلاثمئة وألفي) موضع⁽²⁾، وقد قمت بدراسة هذه النصوص من حيث طريقة النظم والاعراب إذ إنني بحثتها على وفق الدلالة الزمنية للأفعال والبناء للمعلوم والبناء للمجهول والتمام والنقصان والتقديم والتأخير ومن ثم الوظيفة النحوية للجملة.

وفي الحقيقة اني خصصت هذا الفصل (الجملة الفعلية الخبرية المثبتة) بدراسة الوظيفة النحوية للجملة ذلك لأنني وجدت هذه الفقرة هي من مكملات هذا الفصل حصراً وهذا لا يعد اهمالا لباقي الجملة الفعلية الخبرية، إذ إن الوظيفة النحوية للجملة لا تختلف حال كون الجملة (مثبتة أو منفية أو مؤكدة) ومن هنا فإنني وجدت في الجملة الفعلية المثبتة المكان المناسب لدراسة الوظيفة النحوية لأن الجمل المنفية والمؤكد لها غاياتها الاسلوبية الخاصة بها زيادة على عدم تأثر الوظيفة النحوية في ذلك، والله اسأل ان لا يجعلني من اصحاب الاجر الواحد في هذا الاجتهاد الذي يعد من جوهر خطة البحث.

إنّ القيد الأخير لدراسة هذا الفصل (الوظيفة النحوية) أملى عليّ ان اقسام هذا الفصل على قسمين هما الجمل التي لا محل لها من الإعراب والجمل التي لها محل من الإعراب.

محرر. الجمل التي لا محل لها من الإعراب:

الأصل في الجمل أنّها خُلُو من الوظيفة النحوية⁽³⁾، ولذا قدمت ذكر الجمل التي لا محل لها من الاعراب- فالاعراب يؤتى به لتبيين العلاقات بين الكلمات في الجملة الواحدة⁽⁴⁾، وليس للجملة هذه العلاقات، ولكن يحدث ان تتحمل الجملة التأويل بالمفرد -أي الكلمة- فيكون لها المحل الاعرابي نفسه الذي يتخذه المفرد وظيفه

(1) دلائل الإعجاز: 406.

(2) ينظر: ملحقات الفصل الأول 328-356.

(3) ينظر: مغني اللبيب 2: 382، والأشباه والنظائر، السيوطي 2: 22.

(4) ينظر: الإيضاح في علل النحو 69.

نحوية⁽¹⁾، وعليه فإن محلها هذا هو الذي أهّلها لأن تصبح لها حالة أو وظيفة نحوية ما.

وقد وردت الجملة الفعلية التي لا محل لها من الإعراب في الأحاديث المرفوعة في صحيح البخاري في (اربعة وسبعين واربعمئة وألف) موضع وسأنتبها على وفق ما قرّره النحاة من أنواعها:

أ. الجملة الابتدائية:

هي المفتوح بها الكلام، فتكون في أوله تامة المعنى⁽²⁾. نحو (قَامَ زَيْدٌ) و (بَكَ مَرْرَتٌ)، وقد عدَّ ابن هشام (تَصَدَّقَ مُحَمَّدٌ بِاللَّهِ) (الجملة المستأنفة) ابتدائية، وبه قال النحاة⁽³⁾، ولكن الراجح ما ذهب إليه د. فخر الدين قباوة وهو الفصل بينهما، لأن الاستئنافية هي الجملة تأتي في اثناء الكلام منقطعة عما قبلها وقد تسبق بأحد حروف الاستئناف، فهي في حقيقتها مختلفة عن الابتدائية⁽⁴⁾.

وقد وردت هذه الجملة في الاحاديث المرفوعة في الصحيح في (اثنين وسبعين وثلاثمئة) موضع⁽⁵⁾، وكان ورودها على وفق ما يأتي:
أولاً. الجملة ذات الفعل الماضي التام المبني للمعلوم:

قال (ﷺ):

مَحْتَرَمٌ. ((صَدَقَ اللَّهُ))⁽⁶⁾.

صَدَقٌ. ((قُلَّ عَرَبِيٌّ مَشَى بِهَا مِثْلَهُ))⁽⁷⁾.

رَبْعٌ أَوْلَى. ((قَالَ الْخَضِرُ بِيَدِهِ فَأَقَامَهُ))⁽⁸⁾.

رَبْعَانٌ. ((أَمَنْتُ بِاللَّهِ وَبِرَسُولِهِ))⁽⁹⁾.

جَبَابِلَانٌ. ((جَبَأْتُ هَذَا لَكَ))⁽¹⁰⁾.

جَبَابِلَانٌ. ((أَرْضَعْتَنِي وَأَبَا سَلَمَةَ ثَوْبِيَّةً))⁽¹¹⁾.

رَجَعٌ. ((جَعَلَ اللَّهُ الرَّحْمَةَ مِائَةَ جَزْءٍ))⁽¹²⁾.

(1) ينظر: حاشية الدسوقي على المغني 2: 66، والدلالة الزمنية في الجملة العربية، د. علي المنصوري 29، والجملة العربية 211.

(2) ينظر: مغني اللبيب 2: 382، والأشباه والنظائر 2: 22.

(3) ينظر: مغني اللبيب 2: 382، والإعراب عن قواعد الإعراب، ابن هشام 69، والأشباه والنظائر 2: 22.

(4) ينظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل، د. فخر الدين قباوة 34، والجملة العربية 215.

(5) ينظر: م (1، 2، 3، 4، 5، 6، 7).

(6) صحيح البخاري، 7: 107: 4.

(7) المصدر نفسه، 5: 108: 16.

(8) المصدر نفسه، 1: 30: 17.

(9) المصدر نفسه، 2: 82: 3.

(10) المصدر نفسه، 3: 140: 9.

(11) المصدر نفسه، 3: 148: 18.

(12) المصدر نفسه، 8: 6: 22.

الجملة السابقة لا محل لها من الاعراب أي لا تنوب عن عنصر نحوي مفرد، وقد جاءت افعالها بصيغة الماضي المبني للمعلوم، وهي (صَدَّقَ، قَلَّ، قَالَ، آمَنَ، خَبَأَ، أَرْضَعْتُ، جَعَلَ) على التوالي.

وقد ورد الفعل (قَلَّ) خالياً من (ما) الزائدة وهي التي تلازمه في كثير من احواله زيادة على (كثُرَ وطال) وعند ذلك لا يليه الا جملة فعلية⁽¹⁾، ولكن الاستعمال النبوي الشريف جَرَّدَ (قَلَّ) من (ما) الزائدة ثم وليه اسم هو فاعله، ومما نلاحظه أيضاً في هذه الافعال استعمال الفعل (قال) بمعنى الحركة والتحويل على معنى المجاز والامتساع، وهذا استعمال مطّرد في العربية⁽²⁾.

وقد ورد الفاعل في الجملة السابقة اسماً علماً كما في (لفظ الجلالة)، وضميراً متصلاً كما في (أمنتُ) وقد جاء الفاعل مرفوعاً أو في محل رفع، لأن الرفع علم الفاعلية⁽³⁾.

ومما نلاحظه أيضاً على تلك الافعال انها قد جاء فيها اللازم⁽⁴⁾ الذي اكتفى بمرفوعه وكون معه جملة مفيدة، والمتعدي⁽⁵⁾ الذي رفع فاعلاً ونصب مفعولاً به بنفسه أو تعدى إليه بوساطة حرف الجر ليتم معنى الجملة ومن ثم فان الفعل المتعدي يشتق منه اسم مفعول⁽⁶⁾.

فقد جاء الفعلان (صَدَّقَ، قَلَّ) لازمين، على حين تعدّى الفعلان (قال و آمَنَ) بوساطة حرف الجر (الباء) أمّا الافعال (خَبَأَ) و (أَرْضَعْتُ) و (جَعَلَ) فقد تعدى الاول والثاني منهما إلى مفعول واحد، إذ تعدى الاول بنفسه والثاني بالهمزة على حين تعدى الثالث إلى مفعولين بنفسه لأنه متعد بالاصالة إلى مفعولين. والاصل في ترتيب الجمل أن يأتي الفعل ثم الفاعل وهذا في الجمل ذات الفعل الازم فان كانت الجملة ذات فعلٍ متعدٍ جيء بالمفعول به ثالثاً بعد الفعل والفاعل⁽⁷⁾.

ولكن الذي نلاحظه ان المفعول به قد تقدم على الفاعل في (أَرْضَعْتُني وَأَبَا سَلْمَةَ ثَوْبِيَّةً) والسبب في تقديم المفعول هو كونه ضميراً متصلاً وعليه فهو واجب التقديم، وقد عطف عليه بوساطة (الواو) (أبا سلمة).

هذا وقد وردت الجملة الفعلية الابتدائية التي فعلها ماض مبني للمعلوم في (خمسة وسبعين ومئة) موضع⁽⁸⁾.

ثانياً. الجملة ذات الفعل الماضي التام المبني للمجهول:

(1) ينظر: مغني اللبيب 1: 306، والإعراب عن قواعد الإعراب 144، ومعاني النحو د. فاضل السامرائي 4: 589.

(2) ينظر: لسان العرب 11: 577، مادة (قال).

(3) ينظر: المفصل 18.

(4) ينظر: الكتاب 1: 14، والتعريفات، الجرجاني، 167، وشذا العرف 48.

(5) ينظر: المقرّب، ابن عصفور، 126.

(6) ينظر: المصدر نفسه، أي انه يشتق منه اسم مفعول يدل على المعنى بنفسه من غير أن نعلق فيه جاراً ومجروراً نحو (ضُرِبَ زيدٌ فهو مضروب).

(7) ينظر: الكتاب 1: 41، والمقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني 1: 330.

(8) ينظر: م (1)

قال (ﷺ):

مَحْرُومٌ. ((بُعِثْتُ بِجَوَامِعِ الْكَلِمِ)) (1).

صَحْبٌ. ((تَيْبٌ عَلَى كَعْبٍ)) (2).

رَبْعٌ أَوْ ك. ((وُقِيْتُ شَرَّكُمْ، كَمَا وَقَيْتُمْ شَرَّهَا)) (3).

رَبْعٌ بَانٌ. ((جُعِلَ رِزْقِي تَحْتَ ظِلِّ رَمْحِي)) (4).

جُحْلَانٌ. ((حُطِّطَ عَلَيْكَ الْأَمْرُ)) (5).

عُدْبَتَانٌ. ((عُدْبَتُ امْرَأَةٍ فِي هِرَّةٍ)) (6).

هذه جمل فعلية خبرية مثبتة ابتدائية لا محل لها من الاعراب، وقد جاءت افعالها مبنية للمجهول والبناء للمجهول ظاهرة لغوية في العربية ولها صورتها الخاصة بها، واسلوب تعبيرى يعمد إليه المتكلم إثارة للاختصار والإيجاز أو لاسباب أخر يتطلبها المقام ومقتضى الحال (7).

وإن بناء الفعل للمجهول يقتضي حذف الفاعل واقامة نائبه مكانه (8)، ويتطلب هذا تغييرا في صورة الفعل نفسه (9)، وهذا ما نلاحظه في الافعال المتقدمة.

ويأخذ نائب الفاعل حقوق الفاعل وواجباته نفسها، قال سيبويه: ((فالفاعل والمفعول في هذا سواء، يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل، لأنك لم تشغل الفعل بغيره وفرغته له كما فعلت ذلك بالفاعل)) (10).

وليست كل الافعال العربية تدخل في ضمن اطار هذه الظاهرة، إذ لا يدخل فيها إلا الأفعال التامة المتصرفة (11)، وهذا القيد يخرج الافعال الجامدة والناقصة.

وأولى الكلمات بالنيابة عن الفاعل هي: المفعول به، أو الجار والمجرور، أو ظرف الزمان أو ظرف المكان أو المصدر (12)، ولكن يستأثر المفعول به بالنيابة إذا وجد في الجملة إذ يكون هو المقدم، على انه تتساوى الباقيات في استحقاق النيابة عند عدم وجود المفعول به (13)، ولكن يشترط في هذه المتبقيات شروط حتى تقام مكان الفاعل (14).

(1) صحيح البخاري 4: 43: 12.

(2) المصدر نفسه، 6: 59: 9.

(3) المصدر نفسه، 3: 13: 9.

(4) المصدر نفسه، 4: 33: 4.

(5) المصدر نفسه 2: 82: 4.

(6) المصدر نفسه 3: 98: 4.

(7) ينظر: المقرب 86، وشرح المفصل 7: 69، وجمع الهوامع، السيوطي 1: 161.

(8) ينظر: شرح المفصل: 7: 71.

(9) ينظر: المقتصد 1: 345، والمقرب 85.

(10) الكتاب 1: 14.

(11) ينظر: شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور 1: 535.

(12) ينظر: المقرب 87.

(13) ينظر: المقتصد 1: 353.

(14) ينظر: جمع الهوامع 1: 163.

وبناءً على ما تقدم فالذي نلحظه في الجمل الفعلية الخبرية الابتدائية السابقة ان افعالها بنيت للمجهول، وقد تغيرت صيغ الافعال على وفق ما يتطلبه البناء للمجهول، فالفعل (تَيْبَ) كان اصله في المعلوم (تاب) فلما بني للمجهول ضُمَّ اوله وكسر ما قبل آخره وبما ان وسطه (واو) بالاصل رجع إلى اصله لأن (الألف) لا يتحمّل الحركة فصار (تُوبَ) ولصعوبة الانتقال من ضمٍ إلى كسرٍ نُقلت حركة (العين) إلى (الفاء) وقُلبت (الواو) (ياءً) لانكسار ما قبلها فأصبحت الكلمة (تَيْبَ)(1)، وكان مقتضى الحال يُملي على النبي (ﷺ) الاختصار والايجاز لأنَّ المقام مقام بُشْرَى إذ بُشِّرَ (ﷺ) أصحابه بتوبة الله تعالى على كعب بن مالك (رضي الله عنه)، فاستعمل النبي (ﷺ) صيغة المبني للمجهول للايجاز ولا سيّما أنّ الفاعل معروف.

وقد حدث في باقي الأفعال التغيّرات المناسبة للبناء للمجهول إذ يُضْمُ الأول ويُكْسَرُ ما قبل الآخر في الماضي، ويُضْمُ الأول ويُفْتَحُ ما قبل الآخر في المضارع. والنائب عن الفاعل في الافعال السابقة هو (الضمير المتصل التاء، على كعب، الضمير المستتر (هي)، رزقي، الأمر، امرأة) على التوالي.

هذا وقد وردت الجملة الفعلية الخبرية المثبتة الابتدائية التي فعلها ماضٍ مبني للمجهول في (اثنين وأربعين) موضعاً(2).

ثالثاً. الجملة ذات الفعل المضارع التام المبني للمعلوم:

قال (ﷺ):

مَحْرَمٌ. ((تَنَامُ عَيْنِي وَلَا يَنَامُ قَلْبِي)) (3).

مَنْعَةٌ. ((تَكْفُونَا الْمَوْنَةَ)) (4).

رَبْعٌ أَوَّلٌ. ((يَتَعَاقِبُونَ فِيكُمْ، مَلَائِكَةٌ فِي اللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ فِي النَّهَارِ)) (5).

رَبْعٌ ثَانٍ. ((تَكْتَرِنَ اللَّعْنَ)) (6).

جَمَلٌ لَطِيْفٌ. ((تَجْدُونَ النَّاسَ مَعَادِنَ)) (7).

هذه جمل ابتدائية لا محل لها من الاعراب كما مر سابقاً. وقد جاءت افعالها بصيغة المضارع، فهي (تنام، تكفوا، يتعاقبون، يكثرن، تجدون) وفاعل كل منها هو: (عيني، الضمير واو الجماعة، الضمير واو الجماعة، الضمير نون النسوة، الضمير واو الجماعة) على التوالي.

(1) ينظر: شذا العرف 51.

(2) ينظر: م (2).

(3) صحيح البخاري 4: 152: 15.

(4) المصدر نفسه 3: 166: 19، وقد وردت (المؤنة) هكذا في الأصل والصحيح (المؤونة).

(5) المصدر نفسه 1: 97: 4.

(6) المصدر نفسه 1: 57: 11.

(7) صحيح البخاري 4: 142: 19.

وبما ان الجمل الابتدائية تأتي في بداية الكلام فلا شيء يدخل عليها، جاءت افعالها المضارعة كلها مرفوعة، لأن الفعل المضارع إذا جُرِّدَ من الناصب والجازم رُفِعَ⁽¹⁾.

وفي الجمل السابقة ظاهران نحويان لفتنا انتباه النحاة، أمّا الظاهرة الاولى فهي الجملة الثانية، إذ (حذف نون) رفع الفعل لغير ناصب ولا جازم فقال (ﷺ): ((تكفونا المؤمنة)).

وقد علل النحاة (حذف النون) في مثل هذا الموضع أنه طلبٌ للخفة، حتى ان ابن مالك عدّ ذلك ثابتاً مطرداً في كلام العرب نثره ونظمه، وعلل الحذف بكراهية تفضيل العلامة النائية على المنوب عنها، إذ إن (النون) نابت عن (الضمة) التي هي حركة الرفع الأصلية⁽²⁾.

وعلل بعضهم ذلك بكراهية توالي المثليين وهما (نون الرفع) و (نون الضمير نا)⁽³⁾ وهو تعليل لا يتعدى طلب الخفة، وعليه فإنّ الحذف جائز الا أن يلتبس المعنى. وأمّا الظاهرة الثانية فهي قوله (ﷺ): ((يتعاقبون فيكم، ملائكة في الليل وملائكة في النهار)).

ويبدو أنّ هذه الظاهرة أقل وطناً من شقيقتها، إذ تلقاها النحاة بصدور رجب وبؤبوا لها في كتبهم، وسماها سيبويه ((لغة أكلوني البراغيث))⁽⁴⁾. وضابط هذه اللغة هو وقوع فاعلين لفعل واحد، فالواو في لفظة (يتعاقبون) فاعل، وكذلك (ملائكة) ورافعهما هو الفعل (يتعاقبون).

وعلل سيبويه هذه الظاهرة بان ضمير الرفع شُبِّهَ بِ(التاء) التي تلتزم الفعل في نحو: ((قالت فلانة))⁽⁵⁾، واتفق معظم النحاة على انها لغة⁽⁶⁾، وفي الحقيقة ان توجيهها على انها استعمال فصيح هو المناسب لهذه الظاهرة، ولا سيّما انها وردت في افصح خطاب في ضمن قوله تعالى: ((وَأَسْرُوا الْجَوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا))⁽⁷⁾.

وعلل ابن مالك هذه اللغة بقوله: ((والسبب في هذا الاستعمال أن الفاعل قد يكون غير قابل لعلاقة تثنية ولا جمع ك(من)، فاذا قصدت تثنيته أو جمعه والفعل مجرد لم يعلم القصد، فأراد أصحاب هذه اللغة تمييز فعل الواحد من غيره فوصلوه عند قصد التثنية والجمع بعلامتيهما ثم التزموا ذلك فيما لا لبس فيه ليجري الباب على سنن واحد))⁽⁸⁾.

(1) ينظر: تقريب المقرب، أبو حيان 133.

(2) ينظر: شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ابن مالك 328.

(3) ينظر: إعراب الحديث النبوي، العكبري 273.

(4) الكتاب 1: 6.

(5) المصدر نفسه: 36-37.

(6) ينظر: أوضح المسالك، ابن هشام، تحقيق: الصعيدي 83، إذ إنها لغة طيئ.

(7) الأنبياء: 3.

(8) شواهد التوضيح، 247.

وعلى أي حال فهذه ظاهرة نحوية لا يمكن بحال أن نعدّها شاذّة كما ذهب إلى ذلك بعض المُحدّثين (1)، وعليه فوجه الاعراب المختار لها هو ما ذهب إليه سيبويه من قبْل كون (الواو) حرفاً دالاً على الجمع والفاعل هو (ملائكة) والى مثله ذهب ابن هشام في (أوضحه) (2).

بقي من ملاحظتنا على تلك الجملة الخبرية الابتدائية ان افعالها جاءت بعضها لازمة وبعضها متعدية، ففعلا الاولى والثالثة لازمان وفعلا الثانية والرابعة متعديان إلى مفعول واحد، على حين جاء فعل الخامسة متعديا إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر.

هذا وقد وردت الجملة الفعلية الخبرية الابتدائية التي فعلها مضارع تام مبني للمعلوم في (تسعة عشر ومئة) موضع (3).

رابعاً. الجملة ذات الفعل المضارع التام المبني للمجهول:

قال (ﷺ):

مُحْتَرَمٌ. ((يُؤْتَى بِالْمَوْتِ)) (4).

مَنْعٌ. ((يُلْقَى فِي النَّارِ)) (5).

رَبِّعٌ أَوْ ك. ((يُقْبَضُ الْعِلْمُ)) (6).

رَبِّعَانٌ. ((يُعَذَّبَانِ، وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ)) (7).

في ما مرّ جملٌ خبرية ابتدائية، لا محل لها من الاعراب، جاءت أفعالها مضارعة مبنية للمجهول، وقد جاءت صيغها على وفق مل يتطلبه البناء للمجهول، وهو ضم الحرف الاول وفتح الحرف ما قبل الاخر (8)، وهي (يؤتى، يُلقى، يقبض، يُعذبان) على التوالي، والنائب عن الفاعل هو (بالموت، في النار، العلم، الف الاثنين) على التوالي.

إن استعمال صيغة المبني للمجهول تتطلبها ظروف الكلام، والنبى (ﷺ) في اخباره هذه يذكر اموراً غيبية، فناسب حذف الفاعل هنا للدلالة الواضحة عليه وهو ربّ العزّة جلّ وعلا.

هذا وقد وردت الجملة الفعلية الخبرية الابتدائية ذات الفعل المضارع التام المبني للمجهول في (أربعة عشر) موضعاً (9).

خامساً. الجملة ذات الفعل الماضي الناقص:

قال (ﷺ):

(1) ينظر: في أصول النحو، سعيد الأفغاني 65.

(2) ينظر: أوضح المسالك 84.

(3). ينظر: م (3).

(4) صحيح البخاري 6: 58: 5 0

(5) المصدر نفسه 6: 115: 7.

(6) المصدر نفسه 1: 23: 71.

(7) المصدر نفسه 1: 45: 5.

(8) ينظر: شذا العرف 51.

(9) ينظر: م (4)

- مَحْرَمٌ. ((أصبح من عبادي مؤمنٌ بي وكافر))⁽¹⁾.
 صَوَّرَهُ. ((كنتُ خلقتُ في البيت تبراً))⁽²⁾.
 رَجَعَ أُولُوهُ. ((كان تاجرٌ يداينُ الناس))⁽³⁾.
 رَجَعَ نَأْسُهُ. ((كان رجلٌ جراح))⁽⁴⁾.
 جَلَّ لِلْهَلِكِ. ((كان الله ولم يكن شيء))⁽⁵⁾.

هذه جمل ابتدائية لا محل لها من الاعراب، وقد جاءت افعال هذه الجمل ناقصة، أي (كان وأخواتها) ويرجع النحاة نقصان هذه الافعال إلى انها لا تكون جملة مفيدة الا بمرفوع ومنصوب⁽⁶⁾، أي انها لا تكتفي بمرفوعها، فإن اكتفت فهي عندئذ افعال تامة⁽⁷⁾، وقال بعضهم⁽⁸⁾: انها تجردت من الحدث ودلت على الزمان فقط فهي ناقصة عن الافعال التامة التي تدل على حدث مرتبط بزمن.

وذهب الدكتور ابراهيم السامرائي إلى ان النحاة قد جانبوا الصواب في تعليلهم الاول، وذلك انهم عدّوها ناقصة لأنها لا تكتفي بمرفوعها بل تحتاج إلى منصوب، وعلى رأيهم هذا يجب ان تكون الافعال المتعدية بنفسها ناقصة ايضاً، فالفعل (ضَرَبَ) مثلاً لا يكتفي بمرفوعه بل يحتاج إلى منصوب ايضاً، بل الفعل (كسا) يكون النقص فيه اصلاً، لأنه لا يكتفي بمنصوب واحد بل يحتاج إلى اثنين⁽⁹⁾.

أمّا تعليل النحاة الثاني في كونها خاليةً من الحدث، فقد ابطله الرضي (ت) جاءت من مشعبان إذ قال: ((وما قال بعضهم من انها سميت ناقصة لأنها تدل على الزمان دون المصدر - أي الحدث- ليس بشيء، لأن (كان) في نحو (كان زيدٌ قائماً) يدل على الكون الذي هو الحصول المطلق وخبره يدل على الكون المخصوص وهو كون القيام أي حصوله، فجيء اولاً بلفظ دال على حصول ما ثم عُين بالخبر ذلك الحاصل، ...، فكان يدل على حصول حدث مطلق تقييده في خبره ... ومثله اخوانه))⁽¹⁰⁾ واذ بطل تعليل النحاة السابقان، فيمكن ان نقول ان تسمية هذه الافعال بـ(الناقصة) تسميةً اعتباطية⁽¹¹⁾، حتى ان النحاة المتأخرين لما احسوا ببعد هذه التسمية عن واقع الافعال، اطلقوا عليها مصطلح (النواسخ)⁽¹²⁾.

- (1) صحيح البخاري 1: 139: 22.
 (2) المصدر نفسه 2: 97: 1، التبر: ذهب غير مضروب.
 (3) المصدر نفسه 3: 51: 4.
 (4) المصدر نفسه 2: 84: 9.
 (5) المصدر نفسه 4: 84: 5.
 (6) ينظر: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، رضي الدين الاسترأبادي 2: 290، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك. 52.
 (7) ينظر: المفصل 264.
 (8) ينظر: المقتصد 1: 398، والحل في إصلاح الخلل، ابن السيد البطلوسي 158.
 (9) ينظر: الفعل زمانه وأبنيته 56.
 (10) شرح الرضي على الكافية 2: 290.
 (11) ينظر: الفعل زمانه وأبنيته 56.
 (12) ينظر: همع الهوامع 1: 110، والفعل زمانه وأبنيته 57.

وبناء على ما تقدم فإن هذه الافعال تدل على الحدث والزمن اللذين يدل عليهما باقي الافعال، اللهم الا ان نجرّد (ليس) من ذلك (1)، نظراً لأصلها. ومن ظواهر هذه الافعال انها تأتي مكتفية بفاعلها أي (تامة) كما اطلق النحاة عليها، ومنه ما حدث مع (كان) و (عسى) مثلاً، فقد يكتفيان بمرفوعهما وتكون الاولى بمعنى (وُجِدَ) وتكون الاخرى بمعنى (قَرُبُ) (2).
أمّا وظيفة هذه الافعال فهي ((لتقرير فاعلها على صفة هي متصفة بمصادر الناقصة، فمعنى كان زيداً قائماً، ان زيدا متصفٌ بصفة القيام المتصف بصفة الكون - أي الحصول والوجود-)) (3)، وأمّا عملها فهي مختصة بالدخول على المبتدأ والخبر فترفع الاول اسماً لها وتنصب الثاني خبراً لها، تشبيهاً بالفاعل والمفعول وهذا رأي البصريين (4)، وذهب الكوفيون (5) إلى أنّ عملها مختص بمنصوبها الذي عدوه حالاً، والى مثل هذا ذهب بعض المُحدّثين (6) أمّا المرفوع فباقٍ على رفعه من قبل انه مبتدأ. ولو عدنا إلى الجمل الابتدائية السابقة لوجدنا ان الافعال الناقصة التي وردت فيها هي (كان، واصبح) إذ لم ترد جملة خبرية ابتدائية مصدرة بغيرهما في صحيح البخاري.

أمّا (كان) فقد وردت في اربع جمل وافقت فيها اقوال النحاة الاستعمال النبوي الشريف وقد وردت على نوعين (ناسخة - ناقصة - وتامة - غير ناسخة)، أمّا الناسخة فقد جاءت لتدل على معنى حصل وانقطع فقط، إذ لم ترد في الحديث النبوي الشريف بمعنى الدوام كقوله تعالى: ((وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعاً عَلِيماً)) (7) ولا بمعنى (صار)، وهذا ما قرره النحاة في احوالها (8). وقد ورد اسم (كان) على نحو (تاء الفاعل، تاجر، وجراح) على التوالي، وخبرها جاء في الجملة الثانية والثالثة جملة فعلية، وجاء في الجملة الرابعة محذوفاً متعلقاً به الجار والمجرور، مقدماً على اسمها إذ يتوسع في الجار والمجرور ما لا يتوسع في غيرهما، وقد اختلف النحاة في تقدير المحذوف فمنهم يقدره اسماً ومنهم يقدره فعلاً (9).
أمّا (كان) التامة - غير الناسخة - فقد جاءت في الجملة الاخيرة، وهي بمعنى الوجود الازلي (10) الدال على القدم، وفاعلها هو لفظ الجلالة (الله).

(1) ينظر: تسهيل الفوائد 530.

(2) ينظر: المفصل 264 ويكون فاعل (عسى) التامة المصدر المؤول من (أنّ) + الفعل المضارع) نحو: عسى أنّ تقوم.

(3) شرح الرضي على الكافية 2: 290.

(4) ينظر: الكتاب: 1: 280، والمقتصد 1: 397، والحلل 157، وشرح المفصل 7: 98.

(5) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري 2: 821 (مسألة 119).

(6) ينظر: مصطفى جواد وجهوده اللغوية، د. محمد البكاء 107.

(7) النساء، 148.

(8) ينظر: الحل 158، 173، وشرح المفصل 7: 103.

(9) ينظر: شرح ابن عقيل 1: 209 وما بعدها.

(10) ينظر: إرشاد الساري، القسطلاني 5: 249.

أما الفعل (أصبح) فقد جاء في الجملة الاولى، وقد افاد وقوع المعنى في الصباح فقط⁽¹⁾، مع انه يرد بمعنى (صار) و (كان) من غير قصدٍ إلى وقتٍ مخصوص⁽²⁾ واسمه (مؤمنٌ) وقد تأخر وتقدم عليه الجار والمجرور المتعلقان بمحذوف خبر (اصبح)، وقد عَلِمَ ان هذه الجمل ابتدائية لا محل لها من الاعراب، وقد وردت في (تسعة عشر) موضعاً⁽³⁾.

سادساً. الجملة ذات الفعل الماضي الذي هو من افعال المقاربة:

قال (ﷺ):

مَحْرَجٌ. ((كاد يقتله العطش))⁽⁴⁾.

استعمل العرب ثلاثة افعال تدل على المقاربة وهي (كاد، كَرُبَ، اوشك)⁽⁵⁾ وسميت هذه الافعال بافعال المقاربة ((لأنها تدل على قرب وقوع الخبر أي على قرب حصول المخبر به))⁽⁶⁾، وحكم هذه الافعال حكم الافعال الناقصة ولكن خبرها لا يكون الا جملة فعلية ((لأنهم ارادوا قرب وقوع الفعل فأتوا بلفظ الفعل ليكون ادل على الغرض))⁽⁷⁾.

ولم ترد الجملة الخبرية الابتدائية التي فعلها من افعال المقاربة بصيغة الماضي إلا مرة واحدة⁽⁸⁾ وهي قوله (ﷺ): ((كاد يقتله العطش)).

ومن الملاحظ أن خبر (كاد) جاء فعلاً مضارعاً وهو الاصل في ورود خبره، أما اعراب هذه الجملة الخبرية فقد صار معلوماً انه لا محل لها من الاعراب.

سابعاً. الجملة ذات الفعل المضارع الذي هو من افعال المقاربة:

قال (ﷺ):

مَحْرَجٌ. ((يوشيكُ أن يكون خيرَ مالِ المسلمِ غنمٌ))⁽⁹⁾.

مَحْرَجٌ. ((يوشيكُ الفراتُ أن يحسِرَ عن كنزٍ من ذهبٍ))⁽¹⁰⁾.

لم يرد هذا النوع من الجمل الا في هاتين الجملتين⁽¹¹⁾، وقد بدأتنا بالفعل المضارع (يوشيكُ) الذي جاء خبره متصلاً بـ(أن) المصدرية، وهو الاغلب في استعمالاته⁽¹²⁾، أما اسمه فقد استتر في الجملة الاولى لكنه في الجملة الأخرى جاء اسماً علماً هو (الفرات).

(1) ينظر: شرح ابن عقيل 1: 268.

(2) ينظر: الحل 159، وشرح المفصل 7: 103-104.

(3) ينظر: م (5).

(4) صحيح البخاري 4: 103: 16.

(5) ينظر: أوضح المسالك 55، وشرح ابن عقيل 1: 323.

(6) المشكاة الفتحية على الشمعة المضئية، أبو حامد الدمياني 192.

(7) شرح المفصل 7: 119.

(8) ينظر: م (6).

(9) صحيح البخاري 1: 10: 6.

(10) المصدر نفسه 9: 49: 8.

(11) ينظر: م (7).

(12) ينظر: الكتاب 1: 478، وشرح ابن عقيل 1: 332.

وقد ذكر النحاة ان الكثير المستعمل في (أوشك) ان يجيء بلفظ المضارع أمّا في لفظ الماضي فقليل (1).

ب. الجملة المُستأنفة:

وهي الجملة التي تأتي منقطعة عما قبلها صناعياً لأستئناف كلام جديد، ولا بد ان يكون قبلها كلام تام (2).

وقد عدها النحاة من الجمل الابتدائية (3) -كما اسلفنا- ولكن الحقيقة انها قسم قائم بنفسه وهي تختلف عن الابتدائية إذ انها يستأنف بها كلام جديد قبله كلام تام على حين ان الابتدائية يُبتدأ بها الكلام فلا شيء يسبقها، وكذلك فإن الجملة الاستئنافية تدخل عليها حروف الاستئناف ك(الواو، والفاء، وثم، وحتى الابتدائية، وأم المنقطعة، وبل، ولكن، عند تجردها من (الواو) العاطفة)، وكذلك تكون الاستئنافية جواباً للنداء أو الاستفهام نحو (يا زيد، قامت الصلاة)، و (مألك، تسكب الماء؟) (4)، وهذا كله لا يحدث للجمل الابتدائية، فضابطها ان يُبتدأ بها الكلام. و عليه فنميل إلى الفصل بينهما، وهذا ما ذهب إليه من قبل د. فخر الدين قباوة و د. فاضل السامرائي متابعا له (5).

وقد وردت الجملة المستأنفة أو الاستئنافية في الاحاديث المرفوعة في صحيح البخاري في (سبعة وستين ومئتي) (6) موضع، وكان ورودها على الشكل الاتي:
اولا. الجملة ذات الفعل الماضي التام المبني للمعلوم:
قال (ﷺ):

- مَحْرَمٌ. ((فوضع رأسه، فنام نومة، ثم استيقظ)) (7).
صَعْرٌ. ((خرجت لأخبركم بليلة القدر، فتلاحى فلان وفلان، فرُفعت)) (8).
رَجْعَانٌ. ((إن شئت حبست أصلها، وتصدقت بها)) (9).
رَجْعَانٌ. ((فغطتني، حتى بلغ مني الجهد)) (10).
جَعَلَهُ. ((فسأل موسى السبيل، فجعل الله له الحوت آية)) (11).

- (1) ينظر: أوضح المسالك 57.
- (2) ينظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل 34، والمقصود بـ(صناعياً) أي على وفق صنعة أهل النحو.
- (3) ينظر: مغني اللبيب 2: 382، والأشباه والنظائر 2: 18، وفي النحو العربي نقد وتوجيه 59.
- (4) ينظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل 34، والجملة العربية 215.
- (5) ينظر: الجملة العربية 215.
- (6) ينظر: م (8-15).
- (7) صحيح البخاري 8: 57: 8.
- (8) المصدر نفسه 3: 41: 12.
- (9) المصدر نفسه 3: 174: 12.
- (10) المصدر نفسه: 1: 3: 15.
- (11) صحيح البخاري 1: 21: 19.

فيما مر جملٌ استئنافية لا وظيفة نحوية لها، أو لا محل لها من الاعراب، وقد حَوَتْ هذه الجمل خمسة افعال تصدرتها، وفي الحقيقة انها حوت اكثر من خمسة افعال، ولكننا خصصنا هذه الافعال لأن جملها هي المقصودة في التحليل.

والافعال هي: (اسْتَيْقَظَ، تَلَاحَى، تَصَدَّقَ، بَلَغَ، جَعَلَ) على التوالي والذي نلاحظه على هذه الافعال انها لازمة ومتعدية فالفعل (استيقظ) لازم والفعل (تلاحي) لازم أيضاً ولكن صيغته الصرفية (تَفَاعَلَ) (1) تدل على المشاركة وهكذا ورد في الاستعمال النبوي الشريف، والفعل (تَصَدَّقَ) تعدى بحرف الجر (الباء)، على حين ان الفعل (بَلَغَ) تعدى إلى مفعوله الاول بنفسه وعُدِّيَ إلى الثاني بوساطة حرف الجر، والفعل (جَعَلَ) تعدى إلى مفعولين بنفسه.

أما الفاعل في كل منها ف(ضمير مستتر، فلان، ضمير متصل، ضمير مستتر، لفظ الجلالة) على التوالي.

نعود الان إلى الجمل الاستئنافية الخمس، فنقول انها قد تصدرت بأحرف الاستئناف (ثم، الفاء، الواو، حتى، الفاء) على التوالي، وقد توافر فيها شرطا الاستئناف وهما (2): التصدر بأحد حروف الاستئناف، وان تُسبق بجملة تامة المعنى مقطوعة عنها صناعياً، فالجملة الاولى صُدِّرَتْ بحرف الاستئناف (ثم) وهي مسبوقه بجملة تامة المعنى وهي (فَنَامَ نَوْمَةً)، وعليه فان النبي (ﷺ) استأنف كلاماً جديداً فقال: (ثم استيقظ)، والجملة الثانية صُدِّرَتْ بحرف الاستئناف (الفاء)، وسُبقَتْ بجملة ابتدائية تامة المعنى وهي (خَرَجْتُ لِأَخْبِرْكُمْ بِلَيْلَةِ الْقَدْرِ)، ثم استأنف النبي (ﷺ) الكلام فقال: ((فتلاحي فلان وفلان)) ثم قال: ((فَرُفِعَتْ))، وكان اصل الحديث (خرجت لأخبركم بليلة القدر فرفعت)، وعليه فإن الاستئناف افاد هنا توضيحاً لسبب الرفع لليلة القدر، ولا شك ان للمعنى اثرأ في كون الجملة استئنافية أو معطوفة.

أما الجملة الثالثة، فهي من المواضع التي تزلُّ فيها الاقدام، فالذي ينظر اليها ظاهراً يرى ان (الواو) (واو) عطف، ولكن المعنى الدقيق للجملة يريك غير هذا. واصل هذه الجملة ان عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) ملك ارضاً خصبةً، فاستشار النبي (ﷺ)، فيما يفعله فيها، فقال له النبي (ﷺ): ((ان شئت حبست اصلها وتصدقت بها))، أي تجعل الأرض لك بشرط ان يكون ما تنتجه للصالح العام، ويسمى هذا الوقف عند الفقهاء الوقف المشروط (3)، وعليه فاننا إذا جعلنا (الواو) عاطفة يفسد معنى الجملة فتصير: (ان شئت تصدقت بها) وهذا ليس هو مراد النبي (ﷺ).

وبناءً على ما تقدم يكون (الواو) حرف استئناف وتكون الجملة مستأنفة جديدة، ولا سيما ان الجملة التي قبلها تامة المعنى (4).

(1) ينظر: شرح الرضي على الشافية، رضي الدين الاسترابادي 1: 99.

(2) ينظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل 34.

(3) ينظر: الفقه الميسر، أحمد عيسى عاشور 2: 231.

(4) ينظر: إرشاد الساري 4: 456.

أما الجملة الرابعة فقد صُدِّرت بالحرف (حتى) الذي هو من حروف الاستئناف أيضاً ومعناها واضحٌ لالْبَس فيه، ولكن بعض النحاة⁽¹⁾ جعل الجملة التي بعد (حتى) في محل جر بـ(حتى)، وخالفهم الجمهور⁽²⁾، لأن حروف الجر لاتعلق عن العمل، ولوجوب كسر (إن) بعد (حتى)، على حين ان حرف الجر إذا دخل على (إن) فتحت همزتها، وهذا يدل على ان (حتى) ليست حرف جر⁽³⁾.

وجاءت الجملة الاخيرة مصدرية بحرف الاستئناف (الفاء)، وسبقت بجملة تامة المعنى أيضاً وهي (فسأل موسى السبيل) ومن خلال سياق الحديث، فان معناها (فسأل موسى ربه السبيل)، فاستأنف (ﷺ) الكلام فقال: ((فَجَعَلَ اللهُ لَهُ الْحَوْتَ آيَةً))، ونلاحظ كيف ان المعنى السياقي وجّه اعراب الجملة وحولها من المعطوفة إلى الاستئنافية.

هذا وقد وردت الجملة الفعلية الخبرية المستأنفة ذات الفعل الماضي التام المبني للمعلوم في (ثمانية ومئة) موضع⁽⁴⁾.

ثانياً. الجملة ذات الفعل الماضي التام المبني للمجهول:

قال (ﷺ):

مَحْرُومٌ. ((فَمَا زَالَتِ الْمَلَائِكَةُ تَظَلُّهُ بِأَجْنَحَتِهَا، حَتَّى رُفِعَ))⁽⁵⁾.

مَعْرُومٌ. ((قَامَ مُوسَى النَّبِيُّ خَطِيباً فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ، فَسُئِلَ))⁽⁶⁾.

رَبِّعٌ لَوْلَا. ((ثُمَّ انْطَلَقَ بِي حَتَّى انْتَهَى بِي إِلَى سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى،...، ثُمَّ أُدْخِلْتُ الْجَنَّةَ))⁽⁷⁾.

الجملة الاستئنافية التي مرّت لا محل لها من الاعراب، وقد تصدرت بأحرف الاستئناف (حتى، الفاء، ثم) على التوالي، وقد سبقت جميعها بجملة تامة المعنى، وهذان هما شرطا الجملة الاستئنافية، كما عرفنا من قبل وافعال هذه الجملة مبنية للمجهول، وهي (رُفِعَ، سُئِلَ، أُدْخِلْتُ) على التوالي وقد جاء النائب عن الفاعل فيها (الضمير المستتر (هو)، الضمير المستتر (هو)، الضمير المتصل (التاء)) على التوالي.

وقد اخذ نائب الفاعل مكان الفاعل واعرابه، هذا وقد وردت الجملة الفعلية الخبرية الاستئنافية ذات الفعل الماضي التام المبني للمجهول في (اربعة وثلاثين) موضعاً⁽⁸⁾.

ثالثاً. الجملة ذات الفعل المضارع التام المبني للمعلوم:

قال (ﷺ):

(1) هما: الزجاج، وابن دُرُسْتُوَيْه.

(2) ينظر: الإعراب عن قواعد الإعراب 71.

(3) المصدر نفسه 72.

(4) ينظر: م (8).

(5) صحيح البخاري 2: 72: 12.

(6) المصدر نفسه 1: 29: 23.

(7) المصدر نفسه 1: 67: 8.

(8) ينظر: م (9).

مَحْرَجٌ. ((وإذا هو يَهْوِي بالصخرة لرأسه، فيتلغُ رأسه فيتَهَذُّهُ الحجرُ)) (1).
صَنْعَةٌ. ((ويجتمعُ ملائكةُ الليلِ وملائكةُ النهارِ في صلاةِ الفجرِ)) (2).
رَجْعُ أُولٍ. ((فينبئون كما تنبتُ الحبةُ في حميلِ السَّيْلِ، ثم يفرغُ الله من القضاء بين العبادِ)) (3).

رَجْعُ نَائِلٍ. ((وإذا هو يأتي أحدَ شِقِّي وجهه، فيُشْرِشِرُ شِدْقَهُ)) (4).
الجملة الاستئنافية الماضية لا محل لها من الاعراب، وقد سبقتها جمل تامة المعنى وقد صدرت بأحرف الاستئناف (الفاء، الواو، ثم، الفاء) على التوالي، وفعالها (يَتَهَذُّهُ، يجتمعُ، يفرغُ، يُشْرِشِرُ) على التوالي، وفاعل هذه الافعال هو (الحجرُ، ملائكةُ، لفظ الجلالة الله، ضمير مستتر) على التوالي.

ومن الملاحظ أن النبي (ﷺ) استعمل فعلين من الرباعي المضاعف هما (يتهدده، يشرشر) وماضيهما (هدهد، شرشر) ووزنهما الصرفي (فَعْلَل) (5)، أما من حيث التعدي واللزوم فقد جاءت افعال هذه الجمل لازمة ومتعدية، فجاء فعلا الجملتين الاولى والثانية لازمين، أما فعل الجملة الثالثة، فتعدى بوساطة حرف الجر، على حين جاء فعل الجملة الرابعة رباعي الصيغة متعدياً إلى مفعول واحد هو (الشِدْقُ). هذا وقد وردت الجملة الفعلية الخبرية الاستئنافية ذات الفعل المضارع التام المبني للمعلوم في (تسعة وسبعين) موضعاً (6).

رابعاً. الجملة ذات الفعل المضارع التام المبني للمجهول:

قال (ﷺ):

مَحْرَجٌ. ((يَغْزُو جيشُ الكَعْبَةِ، فيُخَسَفُ بهم)) (7).
صَنْعَةٌ. ((فيُقَالُ: لا دريتَ.....، ثُمَّ يُضْرَبُ بمطرقةٍ من حديدٍ)) (8).
فيما مرَّ جملتان استئنافيةتان لا محل لها من الاعراب، وقد تصدرهما حرفا استئناف هما (الفاء، ثم) على التوالي، وسبقتا بجملتين تامتين المعنى، وقد بني فعلا الجملتين للمجهول، وكان نائب الفاعل في الجملة الاولى (الجار والمجرور) وفي الجملة الثانية (الضمير المستتر)، وكلاهما من الصور التي تقوم مقام الفاعل عند حذفه لغرض يتطلبه واقع الحال.
هذا وقد وردت الجملة الفعلية الخبرية الاستئنافية ذات الفعل المضارع التام المبني للمجهول في (ثلاثين) موضعاً (1).

(1) صحيح البخاري 9: 37: 20. يتهدده: يتدرج.

(2) المصدر نفسه 1: 110: 2.

(3) المصدر نفسه 1: 133: 15.

(4) المصدر نفسه 9: 37: 23، يشرشر: يشق.

(5) ينظر: شرح الرضي على الشافية 1: 113، وهناك خلاف في وزنه، ينظر: الواضح في النحو والصرف، د. محمد خير الحلواني، 15.

(6) ينظر: م(10).

(7) صحيح البخاري 2: 152: 8.

(8) المصدر نفسه 2: 79: 7.

خامساً. الجملة ذات الفعل الماضي الناقص:

قال (ﷺ):

مَحْرُومٌ. ((اللهم إني كان لي أبوان شيخان، فكُنْتُ أُخْرِجُ، فَأَرَعَى)) (2).

صَحْرٌ. ((فإن صُلِّيْنا انحلَّتْ عقدة، فأصبحْ نشيطاً طيبَ النَّفسِ)) (3).

رَبْعٌ لَوْلَا. ((بعثت من خير قرون بني آدم حتى كنت من القرن الذي كنت

فيه)) (4).

الجملة التي مرت استثنائية، لا محل لها من الاعراب، وسبقت بكلام تام المعنى وصدرت بأحرف الاستئناف (الفاء، الفاء، حتى) على التوالي وكانت افعالها الناقصة هي (كان، اصبح، كان) على التوالي.

وقد رفعت هذه الافعال اسماءها وهي (ضمير الرفع المتصل، الضمير المستتر الضمير المتصل) على التوالي، وكانت اخبارهن الاولى جملة فعلية فعلها مضارع والثانية اسماً عملت فيه (كان) النصب، والثالثة محذوفاً تعلق به الجار والمجرور وهو مقدر لدى الاعراب. وقد وردت الجملة الفعلية الخبرية الاستثنائية التي فعلها ماضٍ ناقص في (اثني عشر) موضعاً (5).

سادساً. الجملة ذات الفعل المضارع الناقص:

قال (ﷺ):

مَحْرُومٌ. ((فيضربُ الصُّرَّاطُ بينَ ظَهْراني جَهَنَّمَ، فأكونُ أوَّلَ من يجوزُ من الرُّسُلِ

بأمته)) (6).

لم ترد الجملة المضارعة الناقصة الا في هذه الجملة (7) وقد سبقها كلام تام المعنى، وقد تصدرها حرف الاستئناف (الفاء)، وهي لا محل لها من الاعراب. سابعاً. الجملة ذات الفعل الماضي الذي هو من افعال المقاربة والشروع:

أفعال المقاربة:

قال (ﷺ):

مَحْرُومٌ. ((أصدقُ كلمةٍ قالها الشاعر، كلمةٌ ألبئد: ألا كلُّ شيءٍ ما خلا الله باطل،

وكاد أمية بن أبي الصلت أن يسلم)) (8).

صَحْرٌ. ((فإذا اقترب ارتفعوا، حتى كاد أن يخزجوا)) (9).

(1) ينظر: م (11).

(2) صحيح البخاري 3: 70: 13.

(3) المصدر نفسه 1: 46: 20.

(4) المصدر نفسه 4: 151: 8.

(5) ينظر: م (12).

(6) صحيح البخاري 1: 133: 8.

(7) ينظر م (13).

(8) صحيح البخاري 8: 30: 3.

(9) المصدر نفسه 1: 87: 21.

الجملتان الاستثنائيتان أنفسنا الذكر، لا محل لهما من الاعراب، وقد تصدرت الاولى بحرف الاستئناف (الواو) وتصدرت الاخرى بحرف الاستئناف (حتى)، والاستئناف واضح على الجملة الاولى، ولا شك في أن (الواو) ليست عاطفة. وقد كان اسم (كاد) في الجملة الاولى (أمية) على حين كان في الجملة الثانية ضميراً مستتراً، أما الخبر فقد اقترن بـ(أن) المصدرية، وهو قليل الورد حتى ان سيبويه قد حصره في الشعر⁽¹⁾، ولكن الشاهد النبوي يدل على جوازه في النثر. هذا ولم ترد غير هاتين الجملتين من الجمل الاستثنائية ذات الفعل الماضي الذي هو من افعال المقاربة⁽²⁾.

افعال الشروع:

وهي القسم الثاني من افعال المقاربة، وقد جمعت مع افعال المقاربة لتقاربهما في المعنى فكلاهما يدل على مقاربة الفعل والأخذ فيه⁽³⁾. وافعال الشروع هي (أخذ وجعل وقام وطُفِقَ وهبَّ وعلق وَطَبَّقَ)⁽⁴⁾، ولهذه الافعال الاحكام الاعرابية نفسها التي للفعل الناقص⁽⁵⁾. وقد وردت الجملة الاستثنائية التي فعلها ماضٍ من افعال الشروع في موضع واحد هو قوله (ﷺ): ((وَأَخَذَ ثَوْبَهُ، فَطَفِقَ بِالْحَجَرِ ضَرْباً))⁽⁶⁾، وقد جاء اسمه ضميراً مستتراً تقديره (هو)، أما خبره فقد جاء فعلاً مضارعاً محذوفاً يدل عليه المصدر بعده⁽⁷⁾، هذا إذا كنا لا نريد ان نخرج عن حال خبر هذه الافعال، إذ إنه لا يكون الأ مضارعاً وقد يتصل هذا المضارع بـ(أن) المصدرية في خبر (كاد وعسى)⁽⁸⁾.

أما إذا جعلنا (ضرباً) هو خبر (طُفِقَ) فيكون عندئذ الخبر قد جاء اسماً وهو لم يرد الا في (عسى)⁽⁹⁾، ويكون هذا الشاهد النبوي دليلاً على وروده في خبر (طُفِقَ). هذا ولم ترد الجملة الفعلية الاستثنائية التي فعلها ماضٍ من افعال الشروع الا في هذا الموضع⁽¹⁰⁾، وبه نختتم الكلام على الجملة الاستثنائية، إذ لم ترد هذه الجملة بصيغة المضارعة في افعال المقاربة.

ج. الجملة المعترضة:

وهي الجملة الواقعة بين شيئين يحتاج كل منهما إلى الآخر، غير معمولية لشيء من اجزاء الجملة الأصلية⁽¹⁾، وانما يُؤتى بها لإفادة الكلام تقويةً أو تحسیناً أو تنبيهاً على حالٍ أو تسديداً.⁽²⁾

(1) ينظر: الكتاب 1: 410.

(2) ينظر: م (14)

(3) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، العكبري 1: 436، وشرح المفصل 7: 115.

(4) ينظر: معاني النحو، د. فاضل السامرائي 1: 305.

(5) ينظر: الكتاب 1: 410.

(6) صحيح البخاري 1: 53: 1.

(7) ينظر: إرشاد الساري 1: 332.

(8) ينظر: شرح ابن عقيل 1: 325 وما بعدها.

(9) ينظر: شرح ابن عقيل 1: 324.

(10) ينظر: م (15).

وللجملة المعترضة مواضع مختلفة وكثيرة⁽³⁾، فهي تكون بين المبتدأ وخبره، والشرط وجوابه، والقسم وجوابه، والفعل ومفعوله ... الخ، ويجوز الاعتراض بأكثر من جملة واحدة⁽⁴⁾، وقد يقع الاعتراض بين جملتين مستقلتين لفظاً لا معنى نحو قوله تعالى: ((مَرَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنثَىٰ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ وَلَئِنِ الذَّكَرُ كَالْأُنثَىٰ وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ))⁽⁵⁾ إذ الجملتان المُصَدَّرَتَانِ بـ(إني)، وما بينهما اعتراض.

ويجوز اقتران جملة الاعتراض بـ(الواو، أو الفاء، أو التنفيس، أولن ...)⁽⁶⁾، ولكنها لا تقترن بـ(ثم)⁽⁷⁾، ويمكن الاستغناء عن جملة الاعتراض، ولكن هذا ليس مطرداً، إذ إن من الجمل ما يفيد تنبيهاً على حال لا يمكن الاستغناء عنها، وذلك نحو قولنا: (أنت- إن أطعت ربك- من أصحاب الجنة)، فالجملة الشرطية معترضة بين المبتدأ وخبره ولكن لا يمكن الاستغناء عنها⁽⁸⁾، وفي كل حال هي لا محل لها من الاعراب، وقد تُشابه الجملة المعترضة في بعض الأوجه الجملة الحالية-سيأتي ذكرها- ولكن في الحقيقة إن بين الجملتين فروقاً عدة منها أن المعترضة لا يمكن تأويلها بمفرد وانها قد تكون غير خبرية أيضاً وانها تتصدرُ بدليل استقبال ... الخ⁽⁹⁾، ومن المعلوم إن الاعتراض يكون في الجمل الاسمية والفعلية ولكن الذي يعنينا هو الاعتراض بالجملة الفعلية الخبرية إذ وردت هذه الجملة في (ستة وثلاثين) موضعاً⁽¹⁰⁾ وعلى وفق ما يأتي:

أولاً. الجملة ذات الفعل الماضي التام المبني للمعلوم:

قال (ﷺ):

مَحْرَمٌ. ((إِذَا ابْتَلَيْتُ عَبْدِي بِحَبِيبِيهِ، فَصَبِرْ، عَوَّضْتُهُ مِنْهُمَا الْجَنَّةَ))⁽¹¹⁾.

صَدَقَ. ((فَإِنْ اسْتَيْقِظَ، فَذَكَرَ اللَّهَ، انْحَلَّتْ عَقْدُهُ))⁽¹²⁾.

رَبِّعُؤَلَى. ((إِذَا طَلَعْتَ، وَرَأَى النَّاسَ، آمَنُوا))⁽¹³⁾.

- (1) ينظر: الأشباه والنظائر 2: 22.
- (2) ينظر: مغني اللبيب 2: 386 وهمع الهوامع 1: 246، وإعراب الجمل وأشباه الجمل 34.
- (3) ينظر: مغني اللبيب 2: 387.
- (4) ينظر: الخصائص 1: 338، والإعراب عن قواعد الإعراب 74، وقد خالف أبو علي الفارسي ذلك.
- (5) ال عمران: 36.
- (6) ينظر: همع الهوامع 1: 248.
- (7) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني 1: 10، والجملة العربية 217.
- (8) ينظر: الجملة العربية 217.
- (9) ينظر: مغني اللبيب 2: 395، وهمع الهوامع 1: 248.
- (10) ينظر: م (16 - 18).
- (11) صحيح البخاري: 7: 101: 8، وحبیبنا العبد: عيناه.
- (12) المصدر نفسه 2: 46: 19.
- (13) المصدر نفسه 6: 49: 2.

احتوت الجمل السابقة على جمل اعتراضية جاءت لفائدة ما في النص، ففي الجملة الاولى جاءت الجملة الاعتراضية (فَصَبَّرَ) مقترنة (بالفاء) وفعلها ماضٍ مبني للمعلوم لازم وهو (صَبَرَ) وفاعله الضمير المستتر فيه العائد على (العبد). ومن الملاحظ ان الجملة الاعتراضية أعطت النص توضيحاً لا يمكن فيه الاستغناء عنها، وهذا يُدعم ما ذكرناه سابقاً، إذ قلنا: إنّ الجملة الاعتراضية لا يمكن الاستغناء عنها في كل مرة، ولا سيّما من جهة المعنى، إذ إنّ الجملة الاعتراضية السابقة يمكن الاستغناء عنها من جهة اللفظ، ويكون اعراب الحديث صحيحاً لا غبار عليه ولكن المعنى يختل أيّما اختلال، وهذا واضح، وهو يؤكد شرط الجملة الاعتراضية الذي ذكرناه انفاً، إذ قلنا: انها تكون غير معمولة لشيء من اجزاء الجملة الاصلية.

أمّا الجملة الثانية فقد جاءت فيها الجملة الاعتراضية (فذكر الله) مقترنة (بالفاء) وفعلها ماضٍ تام مبني للمعلوم وهو (ذكر) وفاعله مستتر فيه يعود على (النائم) -كما في سياق الحديث-، وقد تعدى الفعل بنفسه إلى مفعوله وهو لفظ الجلالة (الله)، وقد افادت هذه الجملة توضيحاً وتسديداً للجملة الاصلية على انه يمكن الاستغناء عنها لفظاً لا معنى -كما اسلفنا-، ومن المعلوم ان الجملة الاعتراضية لا محل لها من الاعراب، أمّا الجملة الثالثة فقد جاءت فيها الجملة الاعتراضية، (ورأها الناس)، وقد اقترنت بـ(الواو)، وفعلها ماضٍ مبني للمعلوم تام وهو (رأى) وفاعله (الناس)، وقد تعدى إلى مفعوله بنفسه وهو الضمير المتصل (الهاء) العائد على (الشمس) -كما في السياق- وقد تقدم المفعول به على الفاعل لانه ضمير متصل لو تأخر لأنفصل. وقد افادت الجملة الاعتراضية النصّ، توكيداً وتوضيحاً، وهي لا محل لها من الاعراب هذا وقد وردت هذه الجملة في الأحاديث المرفوعة في صحيح البخاري في (تسعة وعشرين) موضعاً.⁽¹⁾

ثانياً. الجملة ذات الفعل الماضي التام المبني للمجهول:

قال (ﷺ):

مَحْرُومٌ. ((إِذَا وُضِعَ الْعِشَاءُ، وَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَايْدُوا بِالْعِشَاءِ)).⁽²⁾

لقد وردت في هذا المضمار (خمس) جمل،⁽³⁾ واخترنا جملة (واقِمت الصلاة) وقد اقترنت بـ(الواو) وفعلها ماضٍ مبني للمجهول وهو (اقِمت) وقد انث الفعل بـ(تاء) التانيث الساكنة، لان النائب عن الفاعل وهو (الصلاة) مؤنث مجازي والجملة لا محل لها من الاعراب، وقد افادت النصّ توضيحاً في المعنى وتسديداً في التوجيه.

ثالثاً. الجملة ذات الفعل الماضي الناقص:

قال (ﷺ):

مَحْرُومٌ. ((مَنْ اعْتَقَ شِرْكَاً فِي عَبْدٍ، فَكَانَ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ ثَمَنَ الْعَبْدِ، فَوَّمَ الْعَبْدُ قِيَمَةَ عَدْلٍ)).⁽⁴⁾

- (1) ينظر: م (16).
- (2) صحيح البخاري 1: 113: 4.
- (3) ينظر: م (17).
- (4) صحيح البخاري: 3: 126: 12.

الجملة السابقة حوت جملة اعتراضية هي (فكان له مالٌ) وفعلها ماضٍ ناقص وهو (كان)، واسمه (مالٌ) وقد تأخر وتقدم عليه الجار والمجرور (له) المتعلقان بمحذوف (خبر) كان، وقد اتصلت الجملة الاعتراضية بـ(الفاء) وافادت النص توضيحاً في المعنى، غير متأثرة بالاعراب الذي يعم الجملة التي سبقتها، وهي لامحل لها من الاعراب، وقد وردت هذه الجملة في موضعين فقط.⁽¹⁾

د. الجملة المفسرة:

وهي الفصلة الكاشفة لحقيقة ما تليه،⁽²⁾ نحو قوله تعالى: ((هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُحِبُّكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ . تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ))⁽³⁾، فجملة (تؤمنون) تفسير للتجارة، وقد قيدها بـ(الفضلة) احترازاً من الجملة المفسرة لضمير الشأن فإن لها موضعاً بالإجماع،⁽⁴⁾ نحو قوله تعالى: ((إِنَّهُ أَنَا اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ))⁽⁵⁾، إذ إن جملة (أنا الله العزيز الحكيم) تفسير لضمير الشأن (هاء) وهي خبره.

والرأي المشهور في الجملة المفسرة أنها لا محل لها من الاعراب، وقد خالف بعض النحاة ذلك، إذ يرون ان الجملة المفسرة بحسب ما تفسره، فان كان له محل من الاعراب فهي كذلك وإلا فلا، ففي قولنا: (زيداً أكرمته) لا محل لها من الاعراب إذ ان جملة (أكرمته) مفسرة للجملة المحذوفة التي نصبت (زيداً) وهي ابتدائية لا محل لها من الاعراب فكذلك المفسرة لها، أمّا في جملة (زيد الخبز يأكله) فجملة (يأكله) جملة مفسرة لها محل من الاعراب لأنها مفسرة للجملة التي نصبت (الخبز) وهي لها محل من الاعراب لأنها في محل رفع خبر فكذلك المفسرة لها⁽⁶⁾، والى مثل هذا ذهب بعض المحدثين⁽⁷⁾، وهو في حقيقته رأي وجيه، ويظهر أثره في كثير من الجمل التي فسرت جملاً لها محل من الاعراب، ففي قولنا: (إن زيدا تكرمه يكرمك) فجملة (تكرمه) مفسرة لجملة (تكرم) المحذوفة، والدليل على ذلك ظهور الجزم على الفعل المفسر، حتى ان ذهبنا إلى ان الجزم ظهر على الفعل وليس على الجملة، فان المحل محل جزم إذ لو وقع الفعل الماضي لقلنا انه مبني على كذا في محل جزم⁽⁸⁾، وبناءً على ما تقدم فإننا نعدّها جملاً لها محل من الاعراب.

وقد قسم النحاة الجملة المفسرة ثلاثة اقسام⁽⁹⁾ فهي إمّا مجردة من حرفي التفسير (أن أو أي)، نحو: (هل تريد النجاح، تخلّص في عملك)، وكما في الامثلة السابقة،

- (1) ينظر: م (18).
- (2) ينظر: مغني اللبيب 2: 399، والأشباه والنظائر 2: 22.
- (3) الصف: 10، 11.
- (4) ينظر: مغني اللبيب 2: 402.
- (5) النمل: 9.
- (6) ينظر: الإعراب عن قواعد الإعراب 76، ومغني اللبيب 2: 402.
- (7) ينظر: الجملة العربية، 221.
- (8) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
- (9) ينظر: مغني اللبيب 2: 400.

وإما مقترنة بحرف التفسير (أي) نحو: (عطشتُ أي أريدُ ماءً)، أو مقترنة بحرف التفسير (أن) ولكن يشترط فيها أن لا يدخل عليها حرف من حروف الجر نحو: (أمرتُ زيداً أن يقول الحق).

وفي الحقيقة إن هناك فروقا بين التفسير بـ(أن) والتفسير بـ(أي)، فالتفسير بـ(أن) يشترط فيه: (1)

أولاً. أن تسبق (أن) التفسيرية بجملة، وان تتأخر عنها جملة ايضاً.

ثانياً. أن يكون في الجملة السابقة لـ(أن) التفسيرية معنى القول لا حروفه.

ثالثاً. أن لا يدخل عليها حرف جر.

أمّا التفسير بـ(أي) فهو أعمُّ وأوسع من التفسير بـ(أن)، إذ لا يشترط فيه الشروط السابقة، فهي تفسر كل مبهم المفردات والجمل وتقع بعد القول وغيره (2).

ولم ترد الجملة المفسرة في الاحاديث المرفوعة في صحيح البخاري الا في ثلاثة مواضع (3) وكان التفسير بوساطة الحرف (أن) وعلى النحو الآتي:

قال (عليه السلام):

مَحْزَمٌ. ((أَمَرْنَا أَنْ نَسْجِدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظَمٍ)) (4).

الجملة السابقة جاءت فيها (أن) التفسيرية متبوعة بجملة مفسرة للامر، وقد حوى الامر هنا أي الفعل- معنى القول من غير حروفه، فالفعل (أمرنا) المبني للمجهول بمعنى (قيل لنا)، ولهذا صح عد (أن) تفسيرية كما اسلفنا-، أمّا الجملة التي بعد (أن) التفسيرية فهي (نسجد على سبعة أعظم) وقد تصدرت بالفعل المضارع (نسجد) الذي نصب لتقدم (أن) عليه، وفاعله ضمير مستتر تقديره نحن وقد تعدى الفعل بوساطة حرف الجر (على) إلى مفعوله (سبعة)، والجملة لا محل لها من الاعراب لأنها فسرت جملة (أمرنا) التي هي ابتدائية لا محل لها من الاعراب.

هـ. جملة صلة الموصول:

الأسماء الموصولة أسماء ناقصة الدلالة، لا يتضح معناها الا إذا وصلت بالصلة، فهي مفتقرة إلى تلك الصلة (5).

وليس كل جملة تصلح أن تكون صلة الموصول الاسمي، وعليه فإن لها شروطاً يجب ان تتحقق فيها (6)، ومنها كونها خبرية لفظاً ومعنى (7) وان يكون معناها معهوداً (8) للمخاطب أي معلومة للمخاطب، إذ ان فائدة الصلة هي رفع الإبهام عن الموصول وتوضيحه للمخاطب فإذا كانت الصلة مبهمة ايضاً عند المخاطب فما

(1) ينظر: مغني اللبيب 1: 31-33، والجملة العربية 218.

(2) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي 250.

(3) ينظر: م (19).

(4) صحيح البخاري 1: 134: 16.

(5) ينظر: شرح المفصل 3: 150، وشرح جمل الزجاجي، ابن هشام 413، ومعاني النحو 1: 128.

(6) ينظر: أوضح المسالك 34، والنحو الوافي 1: 374.

(7) خلافاً للكسائي وابن هشام، ينظر: شرح ابن عقيل 1: 155.

(8) إلا في مقام التهويل والتفخيم، فيحسن إبهامها، ينظر: أوضح المسالك 34.

الفائدة من الإتيان بها؟ وكذلك يجب ان تكون الجملة مشتملة على ضمير يعود على الاسم الموصول –غالبا- إذ قد يعود على غيره جوازاً نحو (أنا الذي سافرت)، وهذا الضمير يُسمى العائد⁽¹⁾، وهو يجب ان يطابق العائد إليه لفظاً ومعنى أو في أحدهما، وفي التذكير والتأنيث والافراد والتثنية والجمع، وهذا في الموصولات المختصة، أمّا المشتركة فلا يجب ذلك الا إذا خيف اللبس.

ولا يفصل بين الصلة والموصول بأجنبي، وهو ما ليس من الصلة⁽²⁾، الا ببعض الاشياء مثل: الجملة الاعتراضية، والقسم، والنداء، والحال، وكان الزائدة⁽³⁾.

وبناءً على هذا فإن الموصول لا يتبع بأي تابع، ولا يخبر عنه ولا يستثنى منه قبل تمام صلته،⁽⁴⁾ فهذه شروطه التي يتصف بها⁽⁵⁾.

وجملة الصلة لا محل لها من الاعراب، إذ الموضع الاعرابي للموصول فقط، بدليل ظهور الاعراب على الاسم الموصول،⁽⁶⁾ نحو: (سَلَّمْتُ عَلَى أَيِّهِمْ لَقِيْنَهُ). وقد وردت الجملة الفعلية الخبرية التي هي صلة الموصول الاسمي في الاحاديث المرفوعة في صحيح البخاري في (احد عشر وثلاثمئة) موضع⁽⁷⁾، وعلى النحو الاتي:

أولاً. الجملة ذات الفعل الماضي التام المبني للمعلوم:

قال (ﷺ) :

مَحْرَمٌ. ((فلا أدري، أكان فيمَنْ صَعِقَ))⁽⁸⁾.

صَحْرٌ. ((ثم اقرأ ما تيسر))⁽⁹⁾.

رَبِّعٌ أَوْكٌ. ((إن الله تجاوز عن أمتي ما وسوست به صدورها))⁽¹⁰⁾.

رَبِّعٌ بَأْسٌ. ((اشرب أيهما شئت))⁽¹¹⁾.

جَنَّاتُ الْجَنَّةِ. ((انت آدم الذي أخرجتكَ خطيئتك من الجنة))⁽¹²⁾.

جَنَّاتُ الْجَنَّةِ. ((وقتل النفس التي حرم الله))⁽¹³⁾.

(1) يجوز حذف هذا العائد في بعض أحواله، ينظر: شرح الجمل 1: 183، والمقرب 63.

(2) ينظر: المقرب 65.

(3) ينظر: النحو الوافي 1: 378.

(4) ينظر: المقرب 67.

(5) وهناك شروط أخر، ينظر: النحو الوافي 1: 378.

(6) ينظر: شرح الرضي على الكافية 2: 39، ومغني اللبيب 2: 409.

(7) ينظر: م (20-25).

(8) صحيح البخاري 3: 106: 10.

(9) المصدر نفسه 1: 126: 4.

(10) المصدر نفسه 3: 127: 10.

(11) المصدر نفسه 4: 122: 8.

(12) المصدر نفسه 4: 126: 12.

(13) المصدر نفسه 4: 9: 16.

الجملة السابقة لا محل لها من الاعراب، إذ انها صلوات للموصلات الاسمية (مَنْ، ما، اي، الذي، التي) على التوالي، وهذه الموصلات تنقسم على موصلات مشتركة، وموصلات مختصة⁽¹⁾ (مَنْ، ما، أي) مشتركة لأنها تكون للمفرد والمثنى والجمع، وللمذكر والمؤنث، أمّا (الذي، التي) فمختصة لأن (الذي) تختص بالمفرد المذكر، و (التي) تختص بالمفردة المؤنثة⁽²⁾، ولو رجعتا إلى افعال هذه الصلوات لوجدناها (صَعِقَ، تَيْسَرَ، وَسُوسَ، شَاءَ، أُخْرِجَ، حَرَّمَ) على التوالي، وننظر إلى الجملة من جهة اسمها الموصول وصلته، أمّا الجملة الاولى فاسمها الموصول هو (مَنْ) وهو من الموصلات المشتركة ويستعمل للدلالة على العاقل⁽³⁾، وهكذا ورد في الاستعمال النبوي وَفِعْلُهُ (صَعِقَ) لازم، والعاقد ضمير مستتر في (صَعِقَ)، وهو الرابط بين الاسم الموصول وصلته، أمّا الجملة الثانية فاسمها الموصول (ما) وهي دالة على غير العاقل⁽⁴⁾، وهي من الموصلات المشتركة، وفعلها (تَيْسَرَ) متعدي بحرف جر محذوف، والتقدير (ما تيسر لك)، والعاقد ضمير مستتر في الفعل وهو الرابط بين الصلة والموصول.

والجملة الثالثة اسمها الموصول (ما) أيضاً وفعلها (وسوس) الرباعي المضاعف وهو متعدي بحرف جر أيضاً والعاقد (الضمير المتصل الهاء) الذي هو في محل جر بالباء، وهنا قد وقع العائد على الموصول في محل جر، وهنا لا يجوز حذف العائد، إذ يشترط في حذفه عند دخول حرف الجر عليه، ان يدخل على الموصول حرف جر مثل الذي دخل على العائد⁽⁵⁾، ومن المعلوم ان الاسم الموصول (ما) في محل نصب.

أمّا الجملة الرابعة فقد جاء الاسم الموصول فيها (ايّ)، وقد اختلف في موصوليتها⁽⁶⁾.

فذهب بعضهم إلى انها لا تقع إلا شرطية أو استفهامية⁽⁷⁾، وذكر سيبويه ان اعرابها مطلقا لغة جيدة⁽⁸⁾، والراجح انها تقع شرطية، واستفهامية، وصفة، وموصولة⁽⁹⁾.

و(أيّ) ملازمة للأضافة في كل احوالها، فهي تضاف إلى معرفة ان كانت موصولة، والى نكرة ان كانت صفة، وتضاف إلى النكرة أو المعرفة ان كانت شرطية أو استفهامية⁽¹⁰⁾.

(1) ينظر: أوضح المسالك 30، ومعاني النحو 1: 133.

(2) ولهما مثنيان وجمعان، ينظر: أوضح المسالك 30.

(3) قد تدل أيضاً على غير العاقل إذا انزل منزلة العاقل أو اجتمع معه في عموم،

ينظر: شرح الرضي على الكافية 2: 61، وهمع الهوامع 1: 11.

(4) ينظر: همع الهوامع 1: 11.

(5) ينظر: المقرب 65.

(6) ينظر: الإنصاف 2: 709 -مسألة 102-.

(7) ينظر: الإنصاف 2: 710 وما بعدها.

(8) ينظر: الكتاب 1: 397.

(9) ينظر: معاني النحو: 1: 151.

(10) المصدر نفسه 1: 152.

وهي معربة، الا في حالة اضافتها وحذف صدر صلتها نحو (أحترمُ أيهم أفضل)⁽¹⁾، وقد وردت (أيهما) في الشاهد النبوي معربة وصلتها جملة (سنت) والعائد محذوف.

أمَّا الجملتان الخامسة والسادسة فقد جاء الاسم الموصول فيهما (الذي، التي) على التوالي وهما يصحان للعاقل وغيره (المذكر والمؤنث) على التوالي، وقال النحاة ان (الذي) واخواته مما فيه (ال) يتوصل بها إلى وصف المعارف بالجملة، إذ اننا لا نصف المعرفة بالجملة ولكن نصف النكرة بالجملة فنقول: (جاء رجلٌ يقول الحق)، فاذا اردنا ان نصف المعرفة بالجملة جننا بـ(الذي) فقلنا: (جاء الرجل الذي يقول الحق)⁽²⁾.

وقد جاءت صلة (الذي) جملة فعلها (أخرج) متعدٍ بوساطة (الهمزة)، والعائد هو الضمير (الكاف) وهو في محل نصب، ويجوز حذفه عند امن اللبس الا إذا كان منفصلاً أو في صلة (ال)، أو كان ناصبه غير الفعل التام، فشروط جواز حذفه هي ان يكون متصلاً منصوباً بفعل تام أو بوصف⁽³⁾.

أمَّا صلة (التي) فقد جاء فعلها (حرّم) متعدٍ بالتضعيف، والعائد محذوف وهو جائز الحذف هنا -كما اسلفنا-.

هذا وقد وردت الجملة الفعلية الخبرية الواقعة صلةً للموصول الاسمي وفعلها ماض تام مبنيٌ للمعلوم في (ثلاثة وستين ومئة) موضع⁽⁴⁾.
ثانياً. الجملة ذات الفعل الماضي التام المبني للمجهول:

قال (ﷺ):

مَحْتَرَمٌ. ((مَنْ نِيحَ عَلَيْهِ يُعَذَّبُ بِمَا نِيحَ عَلَيْهِ))⁽⁵⁾.

مَعْرُوفٌ. ((فَيُدْفَعُهُ إِلَى الَّذِي أُمِرَ لَهُ بِهِ))⁽⁶⁾.

رَبِّكَ. ((وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ الَّذِي أُتِيَتْهُ))⁽⁷⁾.

الجملة التي مضت صلات للاسماء الموصولة (ما، الذي، الذي) على التوالي، ولا محل لها من الاعراب، وقد جاء فعل الجملة الاولى مبنياً للمجهول، واصله (ناح) ومضارع (ينوح) ويجوز فيه ان تبنيه للمجهول فنقول (نُوحٌ)⁽⁸⁾ ولكن هذا قليل غير مطرد، وعليه فإن الاستعمال النبوي الشريف جاء على وفق الاستعمال المطرد.

وقد حذف العائد من جملة الصلة، وتقديره (به)، وهو جائز الحذف هنا، لأن العائد مجرور وقد جرَّ الاسم الموصول بمثل حرف الجر الذي جر به العائد، فلا

(1) ينظر: همع الهوامع 1: 91.

(2) ينظر: الخصائص 1: 321، والأشباه والنظائر 2: 260، ومعاني النحو 1: 113.

(3) ينظر: شرح ابن عقيل 1: 169.

(4) ينظر: م (20).

(5) صحيح البخاري 2: 72: 5.

(6) المصدر نفسه 2: 98: 5.

(7) المصدر نفسه 6: 15: 4.

(8) ينظر: شذا العرف 51.

غبار على حذفه هنا - كما مر سابقاً-، ونائب الفاعل في الجملة هو الجار والمجرور (عليه).

أما الجملة الثانية فقد جاء فعلها (أمر) وهو مبني للمجهول، ونائب الفاعل الجار والمجرور (به) الذي هو في محل رفع.

وجاءت الجملة الثالثة مصدرية بالفعل (أنتي)، والعائد ظاهرٌ وهو (الهاء) ويجوز حذفه على ما تبين سابقاً من شروطه، ونائب الفاعل هو ضمير الرفع (التاء) المتصل وهو في محل رفع.

وقد وردت الجملة الفعلية الخبرية الواقعة صلةً للموصول الاسمي وفعلها ماضٍ تام مبني للمجهول في (ثمانية) مواضع (1).

ثالثاً. الجملة ذات الفعل المضارع التام المبني للمعلوم:

قال (ﷺ):

مَحْرَجٌ. ((وَأَبْدَأُ بِمَنْ تَعُولُ)) (2).

صَدَقَ. ((حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِمَالَهُ مَا تَنْفِقُ يَمِينَهُ)) (3).

رَبَّعٌ أَوْلَى. ((أَتَجِدُ مَا تُحَرِّرُ رَقَبَةً)) (4).

رَبَّعٌ نَائِلٌ. ((وَمَا عِنْدِي مَا أَحْمَلُكُمْ)) (5).

جَلَّالٌ. ((فَوَاللَّهِ مَا تَنْقَلِبُونَ بِهِ، خَيْرٌ مِمَّا يَنْقَلِبُونَ بِهِ)) (6).

فيما مر جمل لا محل لها من الاعراب، إذ وقعت صلة للموصولات الاسمية (من، ما (مكررة)) على التوالي، وكانت أفعال هذه الجمل هي (تعول، تنفق، تحرر، أحمل، ينقلبون) على التوالي أما الفاعل فكان (الضمير المستتر (أنت)، يمين، الضمير المستتر (أنت)، الضمير المستتر (أنا)، (واو) الجماعة) على التوالي. ولو عدنا إلى (العائد)، أي الضمير الذي يعود على الاسم الموصول ويربط الجملة به لوجدناه في الجملة الأولى محذوفاً، وهو من الحذف الجائز لأن العائد مجرورٌ بمثل حرف الجر الذي جُرَّ به الاسم الموصول وهو (الباء)، فتقديره (وابدأ بمن تعول به).

أما الجملة الثانية فالعائد فيها في محل نصب، وهو (الهاء)، وتقدير الكلام (لا تعلم شماله ما تنفقه يمينه) فـ(الهاء) المتصل بالفعل المضارع (تنفق) في الجملة التقديرية السابقة هو العائد، وقد حذف هنا جوازاً، إذ لا لبس في الكلام، والضمير المتصل مبني في محل نصب بالفعل المضارع (تنفق) وهذه هي شروط جواز حذف العائد المنصوب.

وكان العائد في الجملتين الثالثة والرابعة محذوفاً أيضاً إذ تقدير كل منهما (1) (أتجد ما تحرر به رقبة، وما عندي ما أحملكم عليه) على التوالي، والذي

(1) ينظر: م (21).

(2) صحيح البخاري 2: 96: 16.

(3) المصدر نفسه 1: 111: 7.

(4) المصدر نفسه 3: 29: 18.

(5) المصدر نفسه 4: 71: 12.

(6) المصدر نفسه 4: 75: 2.

نلاحظه أنّ العائدين مجروران بحرف الجر (الباء وعلى) على التوالي ولكن لو عدنا إلى الاسم الموصول لوجدنا الأول منهما في محل نصب والثاني في محل رفع، وعلى وفق ما قدمناه من شروط حذف العائد المجرور بحرف جر نجد ان الشروط لا تتفق مع هذا الحذف، فما وجه الصواب اذاً؟

الحقيقة ان الرابط المجرور إذا تعين وبان من خلال السياق ولم يوقع في لبسٍ اجاز بعض النحاة حذفه حتى ان كان الموصول غير مجرور بحرف الجر نفسه، ويضربون له مثلاً قوله تعالى: ((ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهَ عِبَادَهُ))⁽²⁾ فالعائد المحذوف هو (به)، وسوغ الحذف هنا، هو بيان المحذوف، فكان الحذف ايجازاً واختصاراً للكلام⁽³⁾.

أمّا الجملة الاخيرة فقد جاء فيها العائد غير محذوف وهو مجرور بحرف الجر (الباء) على حين جُرَّ اسم الموصول بحرف الجر (من)، ولم يحذف الاستعمال النبوي العائد، وبه قال النحاة لأن العائد عندهم إذا جُرَّ بحرف جرٍ مخالف لحرف الجر الذي جُرَّ به الاسم الموصول لا يجوز حينذاك حذف العائد، بل يجب ذكره. هذا وقد وردت الجملة الفعلية الخبرية التي وقعت صلة الموصول الاسمي وفعالها مضارع تام مبني للمعلوم في (ثلاثة ومئة) موضع⁽⁴⁾. رابعاً. الجملة ذات الفعل المضارع التام المبني للمجهول:

قال (ﷺ):

مَحْرَمٌ. ((فَمِنْهُمْ مَنْ يُوبِقُ بِعَمَلِهِ))⁽⁵⁾.

مَقْرَبٌ. ((إِنَّمَا أَخْشَى مَا يُفْتَحُ عَلَيْكُمْ))⁽⁶⁾.

رَبِّعُ أَوْلَادٍ. ((أَمَّا الَّذِي يُتْلَعُ رَأْسُهُ بِالْحَجْرِ، فَإِنَّهُ يَأْخُذُ الْقُرْآنَ، فَيُرْفِضُهُ))⁽⁷⁾.

الجملة السابقة التي وقعت صلاتٍ للموصولات الاسمية، لا محل لها من الإعراب، وقد جاءت أسماؤها الموصولة (مَنْ، مَا، الَّذِي) على التوالي، أمّا أفعالها فهي (يُوبِقُ، يُفْتَحُ، يُتْلَعُ) على التوالي، وقد جاءت هذه الافعال مبنية للمجهول، وكان نائب الفاعل فيها (الضمير المستتر، الضمير المستتر، رأسُ) على التوالي، فالنائب عن الفاعل هو المفعول به في الاصل. أمّا العائد ففي الجملتين الاولى والثانية محذوفاً، وهو من الحذف الجائز، وأمّا الجملة الثالثة فقد جاء فيها العائد ظاهراً، وهو (الهاء) من (رأسه) فهو في محل جرٍ بالإضافة.

(1) ينظر: إرشاد الساري 3: 379.

(2) الشورى 23.

(3) ينظر: النحو الوافي 1: 400.

(4) ينظر: م (22).

(5) صحيح البخاري 1: 133: 11، يوبق: يهلك.

(6) المصدر نفسه 4: 22: 11.

(7) المصدر نفسه 2: 47: 1.

والعائد على الموصول في الجملة الثالثة واجب الظهور، لأنه قد جرّ بالاضافة،
والعائد المجرور بالاضافة إذا لم يكن المضاف اسم فاعل بمعنى الحال، وجب ظهور
العائد(1).

هذا وقد وردت الجملة الفعلية الخبرية التي وقعت صلة الموصول الاسمي
وفعلها مضارع مبني للمجهول في (أحد عشر) موضعاً(2).
خامساً. الجملة ذات الفعل الماضي الناقص:

قال (ﷺ):

مَحْرَمٌ. ((قَدَرُ الْاَيَّامِ الَّتِي كُنْتِ تَحِيضِينَ فِيهَا)) (3).

مَنْعَةٌ. ((وَأَجِزُوا الْوَفْدَ، بِنَحْوِ مَا كُنْتُ أُجِزُهُمْ)) (4).

رَبِّعُ اَزَلٌ. ((اللَّهُ إِذْ خَلَقَهُمْ أَعْلَمَ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ)) (5).

رَبِّعَانٌ. ((عَجِبْتُ مِنْ هُوَاءِ اللَّاتِي كُنَّ عِنْدِي)) (6).

فيما مرّ جملٌ وقعت صلوات للاسماء الموصولة (التي، ما، ما، اللاتي)، على
التوالي، وكانت افعال هذه الجمل ناقصة، ولم يأت فيها إلا (كان) في احوال مختلفة،
ففي الجملتين الاولى والثانية كان الاسم فيهما هو ضمير الرفع (التاء)، وفي الجملة
الثالثة كان ضمير الرفع (واو) الجماعة، وكان في الجملة الرابعة (نون) جمع الاناث،
الذي ادغم مع (لام) الكلمة وهو (النون).

وجاء الخبر في الجملتين الاولى والثانية جملة فعلية، وجاء في الجملة الثالثة
اسماً منصوباً على حين جاء في الجملة الاخيرة محذوفاً مقدراً، متعلقاً فيه الظرف
(عند).

وجاء الضمير العائد على الاسم الموصول في الجملة الاولى ظاهراً مجروراً
بحرف الجر، وهو (هاء) من (فيها)، وجاء في الجملة الثانية محذوفاً مقدراً بـ(به)
فهو في محل جر بحرف الجر، ولو رجعنا إلى الاسم الموصول لوجدناه مضافاً إلى
ما قبله ولم يكن مجروراً بمثل حرف الجر الذي جرّ به -تقديرًا- العائد وهذا هو
الشرط الذي يجيز فيه النحاة حذف العائد المجرور بحرف الجر، ولكن لو رجعنا إلى
ما أضيف إليه الاسم الموصول لوجدناه مجروراً بمثل حرف الجر الذي جرّ في العائد
-تقديرًا- وهذه الحالة هي التي اجاز فيها النحاة حذف العائد المجرور(7)، زيادةً على
الحالة السابقة.

أمّا الجملة الثالثة فقد جاء فيها العائد محذوفاً، وتقديره (به)، وهو من الحذف
الجائز إذ ان الموصول قد جرّ بمثل حرف الجر (المقدر) الذي جرّ فيه العائد وجاء
العائد في الجملة الرابعة الضمير المتصل (نون) الاناث العائد على (اللاتي)، هذا وقد

(1) ينظر: المقرب 65.

(2) ينظر: م (23)

(3) صحيح البخاري 1: 61: 12.

(4) المصدر نفسه 4: 56: 2.

(5) المصدر نفسه 2: 87: 8.

(6) المصدر نفسه 4: 100: 8.

(7) ينظر: النحو الوافي 1: 399 هامش (7).

وردت الجملة الفعلية الخبرية التي وقعت صلة للموصول الاسمي وفعلها ماضٍ ناقص في (خمسة وعشرين) موضعاً⁽¹⁾.

سادساً. الجملة ذات الفعل المضارع الناقص:

قال (ﷺ):

مَحْرَجٌ. ((أَتَى بِهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْظَمَ مَا تَكُونُ))⁽²⁾

لم ترد في هذا المضمار إلا الجملة السابقة⁽³⁾، والاسم الموصول فيها هو (ما) وفعلها (تكون) والعائد محذوف وتقديره (الهاء) من (عليه)، فأصل الجملة (أعظم ما تكون عليه)، ونحن نلاحظ ان العائد مجرور بحرف جر على حين ان الاسم الموصول في محل جر بالإضافة، ولكن الذي جوز الحذف هو وضوح المعنى وظهوره مع عدم اللبس عند حذف العائد، فحذف، وهذا جائز كما اسلفنا.

و. جملة جواب القسم:

المقصود بجملة جواب القسم: هي الجملة التي تلي الفاظ القسم⁽⁴⁾، نحو قوله

تعالى: ((وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ))⁽⁵⁾. فجملة (لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ) هي جواب القسم.

وتكون جملة جواب القسم اسمية أو فعلية، والذي يعنينا هو كون الجملة فعلية، ولا تخلو الجملة الفعلية من ان يكون فعلها ماضياً أو مضارعاً أو امراً.

فجملة جواب القسم الفعلية التي فعلها ماضٍ غير جامد تنصدرها (اللام + قد)،

قال تعالى: ((تَاللَّهِ لَقَدْ أَثَرْنَاكَ اللَّهُ عَلَيْنَا))⁽⁶⁾، وقد يُحذف (اللام) إذا طال الكلام⁽⁷⁾، كما في

قوله تعالى: ((وَالشَّمْسُ وَضُحَاهَا ... قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا))⁽⁸⁾، وقد تحذف (قد)

من الجواب وتبقى (اللام) إذا كان الفعل المقسوم عليه قد وقع، قال سيبويه: ((وإن كان الفعل قد وقع وحلقت عليه، لم تزد على اللام وذلك قولك: والله لفعلت))⁽⁹⁾، وتحذف (قد) أيضاً إذا كان الفعل جامداً، لأن (قد) لا تدخل إلا على الفعل المتصرف⁽¹⁰⁾، تقول: (والله لنعم الخلق الحياء).

أمّا جملة جواب القسم التي فعلها مضارع فإنه إن كان الفعل مثبتاً مستقبلاً غير مفصول عن (لامه) بفاصل وجب اقترانه بـ(اللام) + (نون) التوكيد⁽¹¹⁾.

(1) ينظر: م (24).

(2) صحيح البخاري 2: 102: 4.

(3) ينظر: م (25).

(4) ينظر: مغني اللبيب 2: 403، والإعراب عن قواعد الإعراب 78.

(5) الأنبياء: 57.

(6) يوسف: 91.

(7) ينظر: همع الهوامع 2: 42، ومعاني النحو 4: 554.

(8) الشمس: 1-9.

(9) الكتاب 1: 454.

(10) ينظر: شرح الرضي على الكافية 2: 376.

(11) ينظر: همع الهوامع 2: 42، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 3: 215.

فإن اختلف أي شرط من الشروط السابقة لم تقترن به (النون)، كأن تكون الجملة منفية أو كان الفعل المضارع دالاً على الحال، أو فصل بين (اللام) والفعل المضارع⁽¹⁾.

وهذا الذي تقدّم في حال كون جملة الجواب خبريةً وهو الاصل فيها، ويسمى القسم عندها خبرياً أو (غير استعطافي)، أمّا مجيء جملة القسم انشاءً فهو في مجال القسم الطلبي (الاستعطافي) فينتلّقى بالأمر والنهي والاستفهام⁽²⁾، كقولك في الأمر مثلاً: بالله عليك ارحم زيدا.

وكل ما تقدم من جملة الجواب هو حال كونها مثبتة، فإن كانت منفية فإنّ القسم يجب عنه في النفي (بـ، ما، أو لا، أو إن) سواء في ذلك الجمل الاسمية أو الفعلية⁽³⁾، ويجوز حذف (لا) النافية من جواب القسم قياساً إذا كان فعلاً مضارعاً نقول: (والله ارجب عنك) أي: لا أرجب عنك، فإذا اريد الاثبات جيء بـ(اللام) فان لم تذكر (اللام) علمت انه منفي لامحالة، جاء في (الكتاب): ((وقد يجوز ذلك وهو من كلام العرب ان تحذف (لا) وانت تريد معناها وذلك قولك (والله افعل ذاك ابداً) تريد: والله لا أفعل))⁽⁴⁾، ومن ذلك قوله تعالى: ((تَاللّٰهِ لَئِن لَّمْ يَكْفُرِ الْيَهُودُ لِنَخَسِبَنَّهُمْ مِنْ ذُرِّيَّتِهِمْ الْمَسْمُومَةَ))⁽⁵⁾، معناه لا تقتأ أي: لا

تزال تذكر يوسف⁽⁶⁾، وعلى أي حال فالذي يعنيننا في هذه الفقرة هو كون الجواب مثبتاً. وقد ذكر النحاة ان جواب القسم يمكن ان يكون دليلاً عليه ففي قولنا: (لاضربنك) هناك قسم محذوف دل عليه (اللام)⁽⁷⁾، قال سيبويه: ((وسألته -يعني الخليل- عن قوله (لتفعلن) إذا جاءت مبتدأة ليس قبلها ما يحلف به، فقال: انما جاءت على نية اليمين وان لم يتكلم بالمحذوف به))⁽⁸⁾.

وذهب الدكتور فاضل السامرائي إلى عدّ الجمل التي حذف منها (المقسم به) من باب التأكيد وليس هناك قسم⁽⁹⁾.

بقي علينا من صفات جملة جواب القسم ان نقول انها لامحل لها من الاعراب وهذا هو الذي قال به النحاة⁽¹⁰⁾، وذهب بعضهم إلى ان الأمر يحتاج إلى دقة فانه قد يكون لجملة جواب القسم محل من الاعراب، فقد تقع خبراً للمبتدأ، نحو: (محمد

(1) ينظر: شرح الرضي على الكافية 2: 376، ومعاني النحو 4: 554.

(2) ينظر: شرح الرضي على الكافية 2: 374، وهمع الهوامع 2: 41-42.

(3) ينظر: شرح الرضي على الكافية 2: 375، ومعاني النحو 4: 555.

(4) الكتاب 1: 454.

(5) يوسف: 85.

(6) ينظر: معاني النحو 4: 557.

(7) ينظر: مغني اللبيب 2: 404، وهمع الهوامع 2: 44.

(8) الكتاب 1: 455.

(9) ينظر: معاني النحو 4: 558 وما بعدها، والجملة العربية 221.

(10) ينظر: الإعراب عن قواعد الإعراب 78.

ليذهبن) فجملة (ليذهبن) لها محل من الاعراب(1). وذهب بعضهم إلى ان الخبر هو مجموع جملة القسم المقدرّة وجملة الجواب المذكورة لا مجرد الجواب(2). وبناءً على ما تقدم فان القسم ينقسم على قسم صريح أو (ظاهر) وقسم مضمّر يدل عليه الجواب، وتمتاز جملة الجواب بأنها:

مُحَرَّرَةٌ. الاصل انها خبرية والقسم (غير استعطافي)، وقد تكون طلبية والقسم (استعطافي).

مُتَّعَةٌ. إنها غالباً ليس لها محل من الاعراب. وقد وردت جملة جواب القسم الفعلية في (اربعة وخمسين) موضعاً(3)، وعلى وفق ما يأتي:

القسم الاول: جواب القسم الظاهر:

اولاً. الجملة الفعلية ذات الفعل الماضي المبني للمعلوم:

قال (ﷺ):

مُحَرَّرَةٌ. ((والذي نفسي بيده، لَوَدِدْتُ أَنِّي أَقْتُلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ أَحْيَا ثُمَّ أَقْتُلُ (...)) (4).
مُتَّعَةٌ. ((أَمَّا وَاللَّهِ قَدْ عَلِمُوا أَنَّهُمَا لَمْ يَسْتَقْسِمَا بِهَا قَطُّ)) (5).
رَجْعٌ أَوَّلٌ. ((والذي نفسي بيده لقد هَمَمْتُ أَنْ أَمُرَ بِحَطْبٍ فَيَحْطَبُ (...)) (6).

فيما مرّ جمل فعلية وقعت جواباً لقسم وهي لا محل لها من الإعراب، وفعالها (ودّ، علم، همّ) على التوالي، وفي الجملة الاولى اقترن الجواب بـ(لام) القسم ولم يقترن الفعل الماضي بـ(قد)، وقد اجاز النحاة ذلك ولكنه قليل(7)، وذكر سيبويه ان الفعل إذا وقع لم تزد على (لام) القسم شيئاً(8)، ويرى بعضهم امتناع دخول (قد) لأنها تقربه من الحال(9)، وفي الحقيقة انه لم يرد في الحديث غير هذه الصورة وهذا يدل على قاته، أمّا الجملة الثانية فقد خلت من (لام) القسم فلم تقترن جملة الجواب إلا بـ(قد)، واشترط النحاة لذلك طول الكلام ولكن الشاهد النبوي خلاف ذلك فهو دليل على جواز حذف (اللام) قصر الكلام أم طال، ولم يرد في هذه الصورة غيره، أمّا الجملة الثالثة فقد جاءت طبيعية في اقتران الجواب بـ(اللام)+(قد) وقد وردت في (ثلاثة) مواضع(10).

ثانياً. الجملة ذات المضارع التام المبني للمعلوم:

قال (ﷺ):

- (1) ينظر: الجملة العربية 221.
- (2) ينظر: الإعراب عن قواعد الإعراب 80، ومغني اللبيب 2: 409.
- (3) ينظر: م (26-34).
- (4) صحيح البخاري 4: 15: 6.
- (5) المصدر نفسه 2: 126: 4.
- (6) المصدر نفسه 1: 109: 13.
- (7) ينظر: شرح المفصل 9: 96.
- (8) ينظر: الكتاب 1: 454.
- (9) ينظر: شرح جمل الزجاجي 1: 521.
- (10) ينظر: م (26).

مَحْرَجٌ. ((والله لاستغفرنَّ لك ما لم أنه عنك)) (1).
وردت جملة جواب القسم مقترنة بـ(اللام) وقد اقترن فعلها المضارع بـ(نون التوكيد الثقيلة)، وهو الاصل فيها، وقد وردت هذه الصيغة في (اربعة) مواضع (2) وهي ليس لها محل من الاعراب.
وقد وردت الجملة السابقة في الصيغة نفسها وفعلها ناقص في موضع واحد وهو قوله (ﷺ): ((والذي نفسي بيده ليوشكنَّ ان ينزل فيكم ابن مريم..)) (3).

القسم الثاني: جواب القسم المضمرة:

اولا. الجملة ذات الفعل الماضي التام المبني للمعلوم:

قال (ﷺ):

مَحْرَجٌ. ((لقد خشيتُ على نفسي)) (4).

صَحْبٌ. ((لقد صدَّقكم)) (5).

رَبِّعُؤَلٌ. ((لقد حكمت فيهم بحكم الملك)) (6).

فيما مر جمل دلت على قسم محذوف بوساطة (لام) القسم وقد اقترنت هذه الجمل بـ(قد) وهي لا محل لها من الاعراب وافعالها (خشيت، صدق، حكم) على التوالي وقد وردت هذه الصورة في (اثنين وعشرين) موضعا (7).
وقد جاءت الجملة ذات الفعل الناقص في (ثلاثة) مواضع (8)، دلت احدهما على الرجحان بوساطة الفعل (ظن) (9).

ومنه قوله (ﷺ): ((لقد كان من قبلكم لئُمَشَطُ بِمَشَاطِ الْحَدِيدِ مَا دُونَ عَظَامِهِ مِنْ لَحْمٍ أَوْ عَصَبٍ مَا يَصْرَفُهُ ذَلِكَ عَنْ دِينِهِ..)) (10).
والذي نلاحظه على الشاهد السابق هو ورود جملة القسم في خبر (كان) الناقصة، وقد عدّه ابن مالك من غريب الاستعمال، وقدّرهما: (قد كان من قبلكم والله لئُمَشَطُنَّ) (11)، وقد زاد ابن مالك (نون) التوكيد الثقيلة على رواية الصحيح.
ويرى ابن مالك انه انما يكثر وقوع جملة القسم في خبر المبتدأ (12)، كقولنا (محمد ليذهبن).

(1) صحيح البخاري 2: 83: 9.

(2) ينظر: م (27).

(3) صحيح البخاري 3: 72: 7.

(4) صحيح البخاري 1: 4: 4.

(5) المصدر نفسه 4: 48: 1.

(6) المصدر نفسه 4: 53: 21.

(7) ينظر: م (28).

(8) ينظر: م (29).

(9) ينظر: م (30).

(10) صحيح البخاري 5: 38: 14.

(11) شواهد التوضيح 221.

(12) ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها، ودراسة نحوية في صحيح البخاري 100.

وعليه فان الشاهد النبوي يدل على وقوع جملة القسم في خبر (كان) ولا سيما انها تقع في خبر المبتدأ و(كان) انما تدخل على المبتدأ والخبر.
ورواية (حذف النون) هي الاولى نحوياً من جهة اننا ذكرنا ان الفعل الذي وقع لا تدخل عليه (نون) التوكيد وفعل الحديث النبوي الشريف قد وقع فهو من باب اولى حذف (نونه) وعليه فان ابن مالك قد جانب الصواب في اثباته (النون)، لأنه سيخرج الفعل للدلالة على الاستقبال وهو خلاف مقصود الحديث.
ثانياً. الجملة ذات الفعل الماضي التام المبني للمجهول:

قال (ﷺ):

مَحْرَجٌ. ((لقد أنزلت عليَّ الليلة سورةً لهاي أحب إليَّ مما طلعت عليه الشمس)) (1).
فيما مرّ دلت (اللام)+(قد) على وجود قسم محذوف جوابه الجملة الفعلية التي فعلها ماضٍ مبني للمجهول وهو (انزل) وهي لا محل لها من الاعراب، وقد وردت هذه الصورة في (ثلاثة) (2) مواضع.
ثالثاً. الجملة ذات الفعل المضارع المبني للمعلوم:

قال (ﷺ):

مَحْرَجٌ. ((لتتبعنَّ سننَّ من كان قبلكم)) (3).

مَحْرَجٌ. ((ليردنَّ عليَّ أقوامٌ أعر فهم ويعرفوني)) (4).

فيما مرّ دلت (لام) القسم على قسم محذوف وقد دخلت على جملتين فعلاهما مضارعان، وقد دخلت (نون) التوكيد الثقيلة على الفعل المضارع الاول وهو الأصل (5) في ذلك إذ تجب هنا، على حين ان الفعل الثاني لم تباشره (نون) التوكيد وهذه ظاهرة نحوية جديرة بالاهتمام، فالفعل الثاني مثبت مستقبل واقع في جواب القسم ومع هذا لم تباشره (نون) التوكيد خفيفة كانت ام ثقيلة.

ويمكن عدّ الشاهد النبوي دليلاً نحوياً، هذا من جهة السماع، أمّا من جهة القياس فقد عد ابن مالك في هذا الموضوع غراباً لأن أكثر النحويين زعموا انه لا يجوز الا في الشعر (6)، ولكن ابن مالك ما يلبث ان يقول: ((والصحيح انه كثير في الشعر قليل في النثر)) (7)، وقد ذكر النحاة ان المضارع المثبت إذا دل على الحال أو كان واقعا لم يجز توكيده بـ(النون) (8)، وما قرره النحاة يمكن أن نجريه على هذا الحديث فنقول: إنَّ النبيَّ (ﷺ) جرّد الفعل من (النون) لكونه في حكم الواقع وإن كان سيقع في المستقبل من جهة أن الإخبار عن طريق الوحي امر غيبيّ أقرّه الله تعالى منذ الأزل

(1) صحيح البخاري 6: 112: 11.

(2) ينظر: م (31).

(3) صحيح البخاري 4: 135: 21.

(4) المصدر نفسه 9: 39: 12.

(5) ينظر: الكتاب 1: 454.

(6) ينظر: شواهد التوضيح 221.

(7) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(8) ينظر: الكتاب 1: 454.

فهو في حكم الواقع وهو بمقام التنبيه من رسول الله (ﷺ) للصحابة (رضي الله عنهم) ان الورود امر بمنزلة الواقع المتحقق فجرده من (النون)⁽¹⁾.
هذا وقد وردت هذه الصورة في (ستة عشر) موضعاً⁽²⁾، على حين ورد الفعل الناقص في (موضع) واحد فقط⁽³⁾.
رابعاً. الجملة ذات الفعل المضارع المبني للمجهول:
قال (ﷺ):

مَنْحَرَةً. ((لِيَحْجَنَّ الْبَيْتَ، وَلِيُعْمَرَ بَعْدَ خُرُوجِ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ))⁽⁴⁾.
فيما مر وقعت الجملتان الفعليتان في جواب قسم محذوف دلت عليه (اللام) وقد باشرت فعليهما (يحج، يُعمر) على التوالي (نون) التوكيد الثقيلة، وهما مبنيان للمجهول، والجملتان لا محل لهما من الاعراب ولم ترد هذه الصورة الا في (موضعين)⁽⁵⁾.

ز. جملة جواب الشرط غير الجازم:
الشرط في اللغة: الزام الشيء والتزامه في البيع ونحوه⁽⁶⁾، ويأتي الشرط بمعنى ((العلامة والامارة فكأن وجود الشرط علامة لوجود جوابه، ومنه اشراط الساعة أي علاماتها))⁽⁷⁾.

أمّا اصطلاحاً، فهو: ((وقوع الشيء لوقوع غيره))⁽⁸⁾، أي ان الشرط اسلوب لغوي يبني على جزئين، الأول مُنْزَل منزلة السبب والآخر منزلة المسبب، فوجود الآخر معلق على وجود الأول، فعندما نقول: إن جاء محمدٌ قام زيدٌ، فإن قيام زيد متوقف على مجيء محمد، فيتحقق بتحقيقه وينعدم بانعدامه، إذا فالأصل في اسلوب الشرط ان يتألف من عبارتين لا استقلال لإحدهما عن الأخرى⁽⁹⁾، وقد يخرج الاصل عن ذلك فلا يكون الثاني مسبباً عن الاول ولا متوقفاً عليه⁽¹⁰⁾، نحو قوله تعالى: ((فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ الْكَلْبِ إِنْ تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَرَكَهٗ يَلْهَثْ))⁽¹¹⁾، فلهث الكلب ليس متوقفاً على الحمل عليه أو تركه فهو يلهث في كل حال، وعليه فليس الشرط على هذا من باب السبب والمسبب دوماً وإنما الاصل فيه ان يكون كذلك⁽¹²⁾، قال الرضي: ((قد لا يكون مضمون الشرط والجزء متعقباً لمضمون الشرط بل يكون مقاربا له في

(1) ينظر: الكتاب 1: 454، ودراسة نحوية في صحيح البخاري 99.

(2) ينظر: م (32).

(3) صحيح البخاري 7: 92: 16.

(4) المصدر نفسه 2: 125: 1.

(5) ينظر: م (34).

(6) لسان العرب 7: 329، مادة (شرط).

(7) شرح المفصل 7: 41.

(8) المقتضب 2: 46.

(9) ينظر: في النحو العربي - نقد وتوجيه - 284.

(10) ينظر: معاني النحو 4: 432.

(11) الأعراف: 176.

(12) ينظر: معاني النحو 4: 433.

الزمان نحو: (ان كان هناك نار كان هناك احتراق)، و (ان كان احتراق فهناك نار) و (ان كان الانسان ناطقاً فالحمار ناهق) لكن التعقب المذكور هو الاغلب⁽¹⁾. وللشرط ادوات مختلفة، منها حروف ومنها اسماء، وهي تنقسم على ادوات تعمل الجزم وادوات غير عاملة⁽²⁾، والذي يعيننا في هذه الفقرة هي الادوات غير العاملة، مثل (لو، لولا، لَمَّا، اذا..)، ففي قولنا: (لو يأكلُ محمد يأكل زيدٌ)، لم تعمل (لو) الشرطية أي عمل سوى دلالتها على اقتران فعل الشرط بجوابه، وعليه فإن المقصود بجملة جواب الشرط غير الجازم في قولنا السابق هي (يأكل زيد)، إذا فهي الجملة التي تأتي جواباً أو جزاءً لفعل الشرط. وقد اختلف العلماء في عد أسلوب الشرط مكوناً من جملة واحدة أو من جملتين فسيبويه ومن تابعه اطلق على أسلوب الشرط مصطلح (الجزاء) مدخلاً ضمنه جملتي الشرط وجوابه⁽³⁾، واطلق بعضهم مصطلح (الشرط) على الجزء الاول من التركيب الشرطي ومصطلح (الجزاء) على الجزء الثاني منه، وبذلك فإنهم جعلوا الشرط مؤلفاً من جملتين هما جملة الشرط وجوابه.

وذهب بعض المُحدِّثين إلى عدّ جملة الشرط وجوابه جملة واحدة⁽⁴⁾، والراجح ان الشرط يتكون من جملتين هما (الشرط وجوابه أو جزاؤه) وهذا هو المفهوم من كلام سيبويه إذ سماه (الجزاء)، فما دام هناك جزاء فلا بد من وجود سبب له. وجملة جواب الشرط -الجازم وغير الجازم- قد تكون اسمية وقد تكون فعلية، وهي قد تكون خبرية وقد تكون انشائية، والذي يعيننا في هذه الفقرة كون جملة جواب الشرط غير الجازم خبرية فعلية، إذ ان خبرية اسلوب الشرط أو انشائية تعتمد على جوابه فان كان خبراً كان الشرط خبراً وان كان انشاءً كان الشرط انشاءً⁽⁵⁾.

(1) شرح الرضي على الكافية 1: 272.

(2) ينظر: المقرّب 300، وأوضح المسالك 240 وما بعدها.

(3) ينظر: الكتاب 1: 134.

(4) ينظر: في النحو العربي -نقد وتوجيه- 284.

(5) ينظر: الجملة العربية 204.

وجملة جواب الشرط غير الجازم لا محل لها من الاعراب مطلقاً⁽¹⁾، أي سواء اقترنت بالفاء واذا الفجائية ام لم تقترن، وسنعرض لجملة جواب الشرط غير الجازم بحسب نوعيه فعلها، وقد وردت جملة جواب الشرط غير الجازم في الاحاديث المرفوعة في صحيح الامام البخاري في (تسعة وثلاثين ومئة) موضع⁽²⁾. وعلى وفق ما يأتي:

أولاً. جواب الشرط غير الجازم الذي فعله ماضٍ تام غير مقترن بشيء.
قال (ﷺ):

مَحْرَمٌ. ((لَوْ سَمِعَهُ صَعِقَ))⁽³⁾.

صَعِقَ. ((فَإِذَا آتَاهُمْ ذَلِكَ اللَّهْبُ ضَوْضُوا))⁽⁴⁾.

رَجَعُوا. ((فَلَمَّا يئُسَ مِنَ الْحَيَاةِ أَوْصَى))⁽⁵⁾.

رَجَعُوا. ((فَكَلَّمَا هَمَّ الْمُتَصَدِّقُ بِالصَّدَقَةِ اتَّسَعَتْ))⁽⁶⁾.

فيما مر نصوص شرطية ادواتها (لو) وهي حرف و(اذا، لما، كلما) وهي ظروف على التوالي، والذي يعنينا منها هو جوابها، إذ جاء جملاً فعلية افعالها ماضية لم تقترن بشيء، ففي الجملة الاولى لم يقترن جواب (لو) الشرطية بـ(اللام)، على ان الكثير في جوابها المثبت هو اقترانه بـ(اللام)⁽⁷⁾، وقد يرد غير مقترن بها كقوله تعالى: ((لَوْ شَاءَ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا))⁽⁸⁾، وفي الجمل الآخر جاء الجواب خالياً من أي شيء كما هو الاصل، إذ ان جوابها لا يتصل الا بـ(الفاء) أو (اذا) الفجائية وليست جمل الجواب هذه هي محل الاتصال، وجمل الجواب السابقة جميعها لا محل لها من الاعراب بقي علينا ان نذكر ان افعال جمل الجواب السابقة كلها ماضية وهي (صعق، ضوضى، أوصى، اتسع) على التوالي، وقد وردت هذه الصورة في الاحاديث المرفوعة في صحيح البخاري في (تسعة وسبعين) موضعاً⁽⁹⁾.

ثانياً. واب الشرط غير الجازم الذي فعله ماض تام مقترن بـ(اللام):
قال (ﷺ):

مَحْرَمٌ. ((لَوْ جِئْتَ بِهَا بِالْأَمْسِ لَقَبِلْتَهَا))⁽¹⁰⁾.

صَعِقَ. ((لَوْلَا أَنِّي أَخَافُ أَنْ تَكُونَ مِنَ الصَّدَقَةِ لِأَكْلِهَا))⁽¹¹⁾.

(1) ينظر: مغني اللبيب 2: 409، والأشباه والنظائر 2: 23.

(2) ينظر: م (35-42).

(3) صحيح البخاري 2: 76: 1.

(4) المصدر نفسه 9: 38: 4، ضَوْضُوا أي: أحدثوا صوتاً باستغاثتهم من اللهب.

(5) المصدر نفسه 4: 135: 10.

(6) المصدر نفسه 4: 32: 20.

(7) ينظر: شرح المفصل 9: 22، وأوضح المسالك 251.

(8) الواقعة: 70.

(9) ينظر: م (35).

(10) صحيح البخاري 2: 93: 18.

(11) المصدر نفسه 3: 110: 7.

فيما مر جاء جواب الشرط غير الجازم للأداتين (لو، لولا) على التوالي، مقترنا بـ(اللام) وفعالهما (قبل، اكل) على التوالي، واتصال جواب الشرط المثبت بـ(اللام) في اداة الشرط (لو، لولا) هو الكثير الغالب كما اسلفنا- وجملة جواب الشرط لا محل لها من الاعراب وقد وردت هذه الصبغة في الاحاديث المرفوعة في (ثلاثين موضعا)⁽¹⁾.

ثالثا. جواب الشرط غير الجازم الذي فعله ماض تام مقترن بـ(الفاء + قد):
قال (ﷺ):

مَحْرَجٌ. ((إِذَا قُلْتَ لِصَاحِبِكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ: أَنْصِتْ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ، فَقَدْ لَغَوْتَ))⁽²⁾.
مَعْنَى. ((فَاتَّكُمْ إِذَا فَعَلْتُمْ ذَلِكَ فَقَدْ سَلَّمْتُمْ عَلَى كُلِّ عَبْدِ صَالِحٍ))⁽³⁾.

فيما مر ورد جواب الشرط جملة فعلية فعلها ماضٍ هو (لغى، سلّم) على التوالي، وقد تصدّرت (قد) جواب الشرط واقتترنت بها (الفاء).

واقتران جواب الشرط بـ(الفاء) في هذا الموضع واجب إذ إن الجواب لا يصلح أن يقع شرطا فإن صح وقوعه شرطا فلا يجب اقترانه بـ(الفاء)⁽⁴⁾، وسبب اقتران الجواب بـ(الفاء) لأنها تفيد الاتباع وتؤذن بان ما بعدها مسبب عما قبلها)⁽⁵⁾،

وقد وردت هذه الصورة في الأحاديث المرفوعة في (خمسة) مواضع⁽⁶⁾.
رابعاً. جواب الشرط غير الجازم الذي فعله ماضٍ تام مقترن بـ(قد):

قال (ﷺ):

مَحْرَجٌ. ((لَوْ قَدْ جَاءَ مَالُ الْبَحْرَيْنِ قَدْ أُعْطَيْتُكَ هَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا))⁽⁷⁾.

فيما مر جاء جواب الشرط لأداة غير جازمة وهي (لو)، مقترنا بـ(قد) التي دخلت على الفعل الماضي (أعطى) وقد خلا جواب الشرط من الرابط (اللام)، زيادة على هذا فان فعل الشرط (جاء) قد اقترن بـ(قد) بعد (لو)، وعليه فان في هذا الحديث ظاهرتين نحويتين الأولى في فعل الشرط والأخرى في جوابه، أما الحالة الأولى فإنه قد منع النحاة وقوع (قد) مقترنة بفعل (الشرط) لان فائدتها التحقيق⁽⁸⁾، على حين أنّ الشاهد النبوي جاءت فيه (قد) مقترنة بفعل الشرط، وفي الحقيقة أنّ هذا التركيب النبوي لم أجد له مكانا في أقوال النحاة وهذا يدل على أنّ منهج النحاة عندما اقل من الاستشهاد بالحديث فوت عليه فرصة استقصاء بعض التراكيب.

والذي يبدو أنّ اقتران فعل الشرط بـ(قد) يدل على تحقق الشرط على سبيل الوقوع في المستقبل ولاسيما أنّ سياق الحديث يؤيد ذلك فإنّ النبي (ﷺ) وعد شخصاً

(1) ينظر: م (36).

(2) صحيح البخاري 2: 12: 6.

(3) المصدر نفسه 2: 56: 14.

(4) ينظر: شرح ابن الناظم 701.

(5) شرح المفصل 9: 2، وينظر: معاني النحو 4: 483.

(6) ينظر: م (37).

(7) صحيح البخاري 3: 84: 23.

(8) ينظر: شرح التصريح، خالد الأزهرى 2: 249.

انه لو جاء مال (البحرين) أعطاه منه، ومما يؤيد ذلك هو اقتران الجواب بـ(قد) أيضاً التي تفيد تأكيد وقوع الفعل وتحقيقه و عليه فان قول سيبويه في معنى لو (الشرطية) انها: ((لما كان سيقع لوقوع غيره))⁽¹⁾ يفسر هذا التركيب النبوي ويبعد قول النحاة: إنها حرف امتناع لامتناع.

أما الحالة الأخرى وهي اقتران جواب (لو) الشرطية بـ(قد) فقد عد ابن هشام هذا الاستعمال غريباً⁽²⁾، ولكن شراح الحديث ذكروا أمثلة مشابهة في كلام بعض الصحابة (رضي الله عنهم)⁽³⁾، و عليه فيمكن للغرابة أن تزول وبذلك يعد هذا الحديث شاهداً على اقتران جواب (لو) الشرطية بـ(قد)، هذا ولم ترد هذه الصورة في غير هذا الحديث الشريف⁽⁴⁾، ومن المعلوم أن جملة جواب الشرط لا محل لها من الإعراب. خامساً. جواب الشرط غير الجازم الذي فعله ماضٍ تام مبني للمجهول غير مقترن بشيء:

قال (رضي الله عنه):

مَحْرَجٌ. ((إِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا مَاتَ عُرِضَ عَلَيْهِ مَقْعَدُهُ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ))⁽⁵⁾.

مَحْرَجٌ. ((كُلَّمَا جَازَتْ أَخْرَاهَا رُدَّتْ عَلَيْهِ أَوْ لَهَا))⁽⁶⁾.

فيما مر وردت جملة جواب الشرط غير الجازم مثبتة وفعلها مبني للمجهول وهو (عُرِضَ، رُدَّتْ) على التوالي، والجملة لا محل لها من الإعراب، ولم تقترن بشيء وهو الأصل فيها -كما مر- وقد وردت هذه الصورة في (عشرة) مواضع⁽⁷⁾.

سادساً. جواب الشرط غير الجازم الذي فعله ماضٍ ناقص غير مقترن بشيء:

قال (رضي الله عنه):

مَحْرَجٌ. ((وَإِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ كَانَ فِي صَلَاةٍ مَا كَانَتْ تَحْبِسُهُ))⁽⁸⁾.

مَحْرَجٌ. ((إِذَا نَصَحَ الْعَبْدُ سَيِّدَهُ وَأَحْسَنَ عِبَادَةَ رَبِّهِ كَانَ لَهُ أَجْرَانِ))⁽⁹⁾.

فيما مر جاء جواب الشرط غير الجازم جملة فعلية فعلها ماضٍ ناقص هو (كان) ولم يتصل بشيء كما هو حال الجواب المثبت، وقد وردت هذه الصورة في (تسعة) مواضع⁽¹⁰⁾، والجملتان لا محل لها من الإعراب.

سابعاً. جواب الشرط غير الجازم الذي فعله ماضٍ ناقص مقترن بـ(اللام):

قال (رضي الله عنه):

(1) الكتاب 2: 307.

(2) ينظر: مغني اللبيب 1: 272، وحاشية الصبان 4: 26.

(3) ينظر: إرشاد الساري 4: 151.

(4) ينظر: م (38).

(5) صحيح البخاري 2: 86: 19.

(6) المصدر نفسه 2: 102: 5.

(7) ينظر: م (39).

(8) صحيح البخاري 1: 86: 10.

(9) المصدر نفسه 3: 131: 1.

(10) ينظر: م (40).

مَحَرَّمٌ. ((لو يَعْلَمُ الْمَارُّ بَيْنَ يَدَيْ الْمَصْلِيِّ مَاذَا عَلَيْهِ لَكَانَ أَنْ يَقِفَ أَرْبَعِينَ خَيْرًا لَهُ مِنْ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ)) (1).

صَحَّحَهُ. ((لَوْلَا أَنَا لَكَانَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلَ مِنَ النَّارِ)) (2).

فيما مر جاء جواب الشرط غير الجازم لـ(لو، لولا) على التوالي مقترنا بـ(اللام) كما هو الأكثر فيه إذا كان مثبتاً، وهو جملة فعلية فعلها ماض ناقص هو (كان) والجملة لا محل لها من الإعراب وقد وردت في (ثلاثة) مواضع (3).

ثامناً. جواب الشرط غير الجازم الذي فعله مضارع تام غير مقترن بشيء:

قال (ﷺ):

مَحَرَّمٌ. ((إِذَا أَسْلَمَ الْعَبْدُ فَحَسُنَ إِسْلَامُهُ يَكْفُرُ اللَّهُ عَنْهُ كُلَّ سَيِّئَةٍ كَانَ زَلَفَهَا)) (4).

فيما مر جاء جواب الشرط غير الجازم فعلاً مضارعاً مثبتاً لم يقترن بشيء وجملة جواب الشرط لا محل لها من الإعراب، وقد وردت هذه الصورة في (موضعين) (5).

ح. جملة جواب الشرط الجازم غير المقترنة بـ(الفاء) أو (إذا) الفجائية: عرفنا فيما مر أنّ للشرط أدواتٍ عاملةً تعمل الجزم وأدوات غير عاملة، والأدوات العاملة إذا جاءت في سياق الشرط لا بد لجملة الجواب ان تقترن بـ(الفاء) أو (إذا) الفجائية في مواضع معروفة ضابطها أنّ الجواب لا يصلح أن يكون شرطاً (6). وهناك مواضع يجوز فيها الوجهان وفي هذه المواضع التي يجوز فيها الوجهان عند عدم اقترانها بـ(الفاء) أو (إذا) الفجائية فإنّ الجواب لا محل له من الإعراب (7)، وذلك لأن محل الجزم يكون للفعل وليس لجملة الجواب (8)، وسنعرض الكلام عنها حسب نوع فعلها وقد وردت في الأحاديث المرفوعة في صحيح البخاري في (ستة ومئة) موضع (9)، وعلى وفق ما يأتي:

أولاً. جواب الشرط الجازم الذي فعله ماضٍ تام:

قال (ﷺ):

مَحَرَّمٌ. ((مَنْ لَقِيَ اللَّهَ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئاً دَخَلَ الْجَنَّةَ)) (10).

صَحَّحَهُ. ((فَإِنْ يَتْرَكُوهُمْ وَمَا أَرَادُوا هَلَكُوا جَمِيعاً)) (11).

(1) صحيح البخاري 1: 90: 24.

(2) المصدر نفسه 8: 39: 21.

(3) ينظر: م (41).

(4) صحيح البخاري 1: 13: 21.

(5) ينظر: م (42).

(6) ينظر: المقرّب 301، وأوضح المسالك 248.

(7) ينظر: مغني اللبيب 2: 409.

(8) ينظر: مغني اللبيب 2: 409، والإعراب عن قواعد الإعراب 67.

(9) ينظر: م (43-46).

(10) صحيح البخاري 1: 31: 19.

(11) المصدر نفسه 3: 121: 23.

فيما مر جاء جواب الشرط الجازم للأداتين (مَنْ، أَنْ) على التوالي، جملة فعلية فعلها ماضيان هما (دخل، هلك) على التوالي، ولم يقترن جواب الشرط الجازم بـ(الفاء) وعليه فجملة جواب الشرط الجازم لا محل لها من الإعراب، والذي نلاحظه على فعل الشرط في الجملة الأولى انه فعل ماضٍ وهذا كثير مطرد، ولكن الجملة الثانية كان فعل الشرط فيها فعلاً مضارعاً، ووقوع الشرط مضارعاً والجواب ماضياً لفظاً لا معنى يستضعفه النحاة ويراه بعضهم مخصوصاً بالضرورة، ولكن وروده في أفصح الكلام أشاهد على جوازه مطلقاً، زيادة على صدوره عن فحول الشعراء كما اثبت ذلك ابن مالك⁽¹⁾، ولا يكتفي ابن مالك في جواز ذلك بالسمع بل انه يجوزه قياساً إذ يقول: ((إن محل الشرط مختص بما يتأثر بأداة الشرط لفظاً أو تقديراً، واللفظ أصل للتقديري، ومحل الجواب محل غير مختص بذلك... فإذا كان الشرط والجواب مضارعين وافق الأصل،... وإذا كانا ماضيين خالفاً للأصل وحسنهما وجود التشاكل، وإذا كان أحدهما مضارعاً والآخر ماضياً حصلت الموافقة من وجه والمخالفة من وجه، وتقديم الموافق أولى من تقديم المخالف، لأن المخالف نائب عن غيره والموافق ليس نائباً، ولأن المضارع بعد أداة الشرط غير مصروف عما وضع له، إذ هو باقٍ على الاستقبال، والماضي بعدها مصروف عما وضع له، إذ هو ماضي اللفظ مستقبل المعنى، فهو ذو تغيير في اللفظ دون المعنى، على تقدير كونه في الأصل مضارعاً، فردته الأداة ماضي اللفظ ولم تغير معناه وهذا مذهب المبرّد، أو هو ذو تغيير في المعنى دون اللفظ، على تقدير كونه في الأصل ماضي اللفظ والمعنى فغيرت الأداة معناه دون لفظه، وهذا هو المذهب المختار، وإذا كان ذا تغيير فالتأخر أولى به من التقدم، لأن تغيير الأواخر أكثر من تغيير الأوائل))⁽²⁾. هذا وقد وردت هذه الصورة في (ستة وخمسين) موضعاً⁽³⁾. ثانياً. جواب الشرط الجازم وفعله ماضٍ مبني للمجهول:

قال (صلى الله عليه وسلم):

مَحْتَمٍ. ((مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ))⁽⁴⁾.

صَحَّ. ((مَنْ حُوسِبَ غُدِّبَ))⁽⁵⁾.

رَوَّاهُ. ((مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ))⁽⁶⁾.

فيما مرّ جاء جواب الشرط الجازم جملة فعلية فعلها ماضٍ مبني للمجهول وهو (غُفِرَ، غُدِّبَ، غُفِرَ) على التوالي، ولم تقترن جملة الجواب بـ(الفاء) فهي لا محل لها من الإعراب، ومن الملاحظ ان الجملة الثالثة جاء فعل الشرط فيها مضارعاً على حين كان الجواب ماضياً وقد اثبتنا قبل قليل إنها من الصور المقبولة في السماع

(1) ينظر: شواهد التوضيح 67.

(2) شواهد التوضيح 70.

(3) ينظر: م (43).

(4) صحيح البخاري 1: 13: 6.

(5) المصدر نفسه 1: 27: 5.

(6) المصدر نفسه 1: 12: 23.

والقياس ومن منع ذلك أو جعله ضرورة فقد جانب الصواب، وقد وردت هذه الصورة في (اربعة وعشرين) موضعاً(1).

ثالثاً. جواب الشرط الجازم وفعله ماضٍ ناقص:

قال (ﷺ):

مَحْتَرَمٌ. ((مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَبِرَسُولِهِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَصَامَ رَمَضَانَ كَانَ حَقًّا عَلَى اللَّهِ أَنْ يُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ)) (2).

مَحْتَرَمٌ. ((مَنْ كَانَ فِي حَاجَةٍ أَخِيهِ كَانَ اللَّهُ فِي حَاجَتِهِ)) (3).

فيما مر جاء جواب الشرط الجازم جملة فعلية فعلها ماضٍ ناقص (كان) والجملة لا محل لها من الإعراب لعدم اقترانها بـ(الفاء) وقد وردت هذه الصورة في (ثلاثة عشر) موضعاً(4).

رابعاً. جواب الشرط الجازم وفعله مضارع تام:

قال (ﷺ):

مَحْتَرَمٌ. ((مَنْ يُرِدُ اللَّهَ بِهِ خَيْرًا يُفْقَهُهُ فِي الدِّينِ)) (5).

مَحْتَرَمٌ. ((إِنْ يَكُنْ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ يُمِضِهِ)) (6).

فيما مر جاء جواب الشرط الجازم (مَنْ، إِنْ) جملة فعلية غير مقترنة بـ(الفاء) وفعلها مضارع مجزوم واقع في جواب الشرط، والجملة لا محل لها من الإعراب إنما المحل للفعل(7)، وقد وردت هذه الصورة في (أحد عشر) موضعاً(8).

خامساً. جواب الشرط الجازم وفعله مضارع مبني للمجهول:

قال (ﷺ):

مَحْتَرَمٌ. ((مَنْ نِيحَ عَلَيْهِ يُعَذَّبُ بِمَا نِيحَ عَلَيْهِ)) (9).

فيما مر جاء جواب الشرط الجازم (مَنْ) جملة فعلية فعلها مضارع غير مجزوم بل هو مرفوع واقع في جواب الشرط، وسبب ذلك هو كون فعل الشرط ماضياً إذ إن فعل الشرط إذا كان ماضياً أو مضارعاً مقروناً بـ(لم) يجوز في الفعل المضارع الواقع في جواب الشرط الرفع(10)، وبذلك فإن هذا الشاهد يقوي قاعدة النحاة، هذا وقد وردت هذه الصورة في (موضعين)(11). وهما لا محل لهما من الإعراب.

(1) ينظر: م (44).

(2) صحيح البخاري 4: 14: 7.

(3) المصدر نفسه 3: 112: 20.

(4) ينظر: م (45).

(5) صحيح البخاري 4: 67: 23.

(6) المصدر نفسه 7: 14: 9.

(7) ينظر: الإعراب عن قواعد الإعراب 67.

(8) ينظر: م (46).

(9) صحيح البخاري 2: 72: 5.

(10) ينظر: أوضح المسالك 247.

(11) ينظر: م (47).

ط. الجملة الفعلية التابعة لما لا محل له من الإعراب:
وهي الجمل التي عطفت على جمل قبلها عطف نَسَقٍ، وذلك في مثل قولنا: (قام زيدٌ ولم يقم عمرو)، إذا قُدِّرَت (الواو) عاطفة، لا (واو) الحال⁽¹⁾.
ويشترط في العطف المساواة فلا تعطف الجملة على المفرد ولا المفرد على الجملة حتى يكون أحدهما في تأويل الآخر⁽²⁾، وسنعرض لهذه الجمل على وفق عطف الجملة الفعلية على أخرى مثلها بتوسط حرفٍ من حرف العطف وعلى وفق نوع أفعالها، وقد وردت الجملة الفعلية المعطوفة في (ثمانية وثلاثين) موضعا⁽³⁾.
وعلى وفق ما يأتي:

أولاً. الجملة المعطوفة على الجملة الابتدائية:

أ. الجملة المعطوفة التي فعلها ماضٍ تام:

قال (ﷺ):

﴿حَلَقَكُمُ اللَّهُ وَأَسْجَدَ لَكَ الْمَلَائِكَةُ وَعَلَّمَكَ أَسْمَاءَ كُلِّ شَيْءٍ﴾⁽⁴⁾.

فيما مر عطفت الجملتان اللتان فعلاهما ماضيان هما (اسجد، علم) على التوالي على الجملة الابتدائية التي لا محل لها من الإعراب، وعليه فالجملتان لا محل لهما من الإعراب، وكان حرف العطف هو (الواو) وهو كما قرر النحاة ((للجمع بين الشئيين من غير تعرض لترتيب ولا مهلة))⁽⁵⁾، والذي نلحظه في (الواو) العاطفة في الجمل السابقة أنها دلت على الترتيب إذ إن الله تعالى (خلق) فـ(اسجد) فـ(علم)، وإن كان في (اسجد) و (علم) ما يجوز فيه عدم الترتيب، فإن هذا لا يكون بين (خلق) و (اسجد)، وعليه فإن (الواو) جاء للترتيب، وعليه فإن قول النحاة أنها لا تفيد الترتيب ليس معناه أنها لا تفيد الترتيب البتة، بل قد تأتي للترتيب وتأتي لغيره⁽⁶⁾، هذا وقد وردت الجملة الفعلية الماضوية معطوفة على الجملة الابتدائية في (خمسة وعشرين) موضعا⁽⁷⁾.

ب: الجملة المعطوفة التي فعلها ماضٍ تام مبني للمجهول:

قال (ﷺ):

﴿نُصِرْتُ بِالصَّبَا، وَأُهْلِكْتُ عَادًا بِالدَّبُورِ﴾⁽⁸⁾.

فيما مر وردت الجملة الفعلية التي فعلها ماضٍ مبني للمجهول وهو (أهلك) معطوفة على الجملة الابتدائية (نصرت بالرعب)، فهي لا محل لها من

(1) ينظر: مغني اللبيب 2: 410.

(2) ينظر: المقرَّب 251، وهمع الهوامع 2: 140.

(3) ينظر: م (48-51).

(4) صحيح البخاري 6: 15: 12.

(5) المقرَّب 251.

(6) ينظر: معاني النحو 3: 211.

(7) ينظر: م (51).

(8) صحيح البخاري: 2: 49: 14.

الإعراب، وقد عُطفت بوساطة حرف العطف (الواو)، الذي لم يفد الترتيب في هذه الجملة كما هو أصله، وقد وردت هذه الصورة في (تسعة) مواضع (1).

ثانياً: الجملة المعطوفة على جملة الصلة:

أ. الجملة المعطوفة التي فعلها ماض تام:

قال (عليه السلام):

مَحْرُومٌ. ((ليس منّا مَنْ ضَرَبَ الخُدُودَ وَشَقَّ الجيوبَ ودعا بدَعْوَى الجاهليَّةِ)) (2).
فيما مر عطفت الجملتان اللتان فعلاهما (شق، دعا) على التوالي، على جملة صلة الموصول (مَنْ)، وعليه فهما لا محل لهما من الإعراب، وكان العطف بوساطة الحرف (الواو)، ولم ترد هذه الصورة في غير هذا الموضع (3).

ب. الجملة المعطوفة التي فعلها مضارع تام:

قال (عليه السلام):

مَحْرُومٌ. ((وعلى الذي يَرْكَبُ وَيَشْرَبُ النَّفَقَةَ)) (4).

مَحْرُومٌ. ((لقابُ قوسٍ في الجنة خيرٌ ممّا تَطَّلُعُ عليه الشمسُ وتَغْرُبُ)) (5).

فيما مر عطفت الجملتان اللتان فعلاهما مضارعان وهما (يشرب، تغرب) على التوالي، على جملة صلة الموصول (الذي، ما) على التوالي، وعليه فهما لا محل لهما من الإعراب، وقد كان العطف بوساطة حرف العطف (الواو)، وقد وردت هذه الصورة في (ثلاثة) مواضع (6).

مَحْرُومٌ. الجمل التي لها محل من الإعراب:

الجمل التي لها محل من الإعراب، هي الجمل التي تؤوّل بمفرد -كما أسلفنا- إذ إن أصل الجمل تخلو من الوظيفة النحوية لأن الإعراب يؤتى به لتبيين العلاقات بين الكلمات في الجملة الواحدة، وليس للجمل هذه العلاقات، وعليه فإن المحل الإعرابي هو في حقيقته للمفرد الذي ستؤوّل به الجملة.

ومن مظاهر كون الجملة ذات محل إعرابي ما يأتي (7):

أ. العطف على محلّ الجملة:

إذ إنّك قد تعطف المفردات على الجمل التي لها محل من الإعراب، فتأخذ تلك المفردات الوظيفة النحوية التي أخذها محل الجملة من قبل، وذلك نحو قولنا: (أَقْبَلَ مُحَمَّدٌ يَسْعَى وَحَامِلاً خَشْبَةً) فعطفنا (حاملاً) على محل جملة (يسعى) وهي في محل نصب حال.

ب. حذف التنوين من المفرد المضاف إلى الجملة:

(1) ينظر: م (49).

(2) صحيح البخاري: 4: 146: 8.

(3) ينظر: م (50).

(4) صحيح البخاري: 3: 125: 1.

(5) المصدر نفسه: 4: 14: 17.

(6) ينظر: م: (51).

(7) ينظر: الجملة العربية 225.

إذ إننا نحذف التنوين من المفرد المضاف إلى جملة كما نعمل مع الإضافة إلى المفرد، وذلك نحو قولنا: (سافرتُ يومَ جاء خالدٌ)، قال تعالى: ((هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ))⁽¹⁾، فحذف التنوين من المضاف وهو كلمة (يوم) لأنه مضاف إلى جملة (لا ينطقون) وإن الجملة مضافة إليه، على حين لم يحذف التنوين في قوله تعالى: ((وَأَتَقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا))⁽²⁾ لأن الجملة ليست في موضع المضاف إليه.

ج. امتناع دخول (ال) على المضاف إلى الجملة:

نستطيع أن نقول: (سأقابلك يومَ يعودُ زيدٌ)، ولكن لا نستطيع أن نقول: (سأقابلك اليومَ يعودُ زيدٌ)، وذلك لأن المضاف لا يعرف، لأنه لا يجتمع على الاسم تعريفان. فهذه أهم مظاهر المحل الإعرابي للجملة، وهناك مظاهر أخرى، أما المفرد⁽³⁾ الذي يمكن تقدير الجملة به فقد يكون اسماً مشتقاً (اسم فاعل...) نحو (زيدٌ ضُربَ) أي (زيدٌ مضروب)، وقد يكون مصدراً نحو (جئتُ يومَ سافرَ عليٌّ) أي (جئتُ يومَ سَفَرِ عليٍّ)، وقد يكون فعلاً مضارعاً نحو (إن تتعب فأنت مفلحٌ) فالتقدير (إن تتعب تَفْلَحُ)، وقد نقول: إن هذا موضع جملة لا موضع مفرد، لأن الفعل لا بد له من فاعل وعليه فهما جملة، ولكن الصحيح أن هذا موضع مفرد، إذ إن الإعراب (الجزم) لم يظهر على الجملة وإنما ظهر على الفعل مباشرة⁽⁴⁾، ولو كان الإعراب للجملة لم يظهر الجزم على الفعل، وقد وردت الجملة الفعلية التي لها محل من الأعراب في الأحاديث المرفوعة في صحيح البخاري في (خمسة وثمانين وثمانمئة) موضع، وسنعرضها على وفق أنواعها التي أقرها النحاة:

أ. الجملة الواقعة خبراً:

والمقصود بها الجملة الواقعة خبراً للمبتدأ، أو الواقعة خبراً لـ(كان) وأخواتها، أو الواقعة خبراً لـ(إن) وأخواتها وسنتكلم عن كل واحدة منها على انفراد:

١. الجملة الواقعة خبراً للمبتدأ:

من المعلوم أن لكل مبتدأ خبراً، وهما متلازمان، لا يستغني أحدهما عن الآخر⁽⁵⁾، والمبتدأ لا يكون إلا مفرداً ولو تأويلًا، لأنه محكوم عليه، والمحكوم عليه يكون مفرداً لا جملة⁽⁶⁾، ويُعرّفه النحاة، بأنه الاسم أو ما في تقديره، المجعول أول الكلام لفظاً أو نيةً، معرّى من العوامل اللفظية غير الزائدة، لتُخبر عنه⁽⁷⁾.

(1) المرسلات: 35

(2) البقرة: 48.

(3) ينظر: إعراب الجمل 139-140.

(4) ينظر: الجملة العربية 212.

(5) ينظر: الكتاب 1: 7.

(6) ينظر: أمالي ابن الحاجب، تحقيق: د. فخر صالح سليمان 2: 882.

(7) ينظر: المقرب 88.

أما الخبر فهو: الجزء المنتظم منه مع المبتدأ جملة تامة⁽¹⁾، وينقسم الخبر على مفرد وجملة وشبه جملة والجملة تنقسم قسمين اسمية وفعلية،⁽²⁾ والذي يعنينا هو الخبر الذي يكون جملة فعلية، إذ إن هذه الجملة تؤول بمفرد يكون مع المبتدأ جملة تامة، ويشترط في الجملة الواقعة خبراً -عموماً-⁽³⁾ رابط يربطها بالمبتدأ، حتى لا يكون الخبر اجنبياً من المبتدأ وتتعدم الفائدة التي من أجلها جئنا بالمبتدأ، وهناك شروط أخر ماثلة في كتب النحاة،⁽⁴⁾ ولكن الشرط المهم هو ما ذكرناه، وقد وردت هذه الصورة في الأحاديث المرفوعة في صحيح البخاري في (تسعين) موضعاً⁽⁵⁾ وعلى النحو الآتي:

أولاً. الجملة ذات الفعل الماضي المبني للمعلوم:

قال (ﷺ):

مَحْرَجٌ. ((تَلَكِ الْمَلَائِكَةُ دَنَّتْ))⁽⁶⁾.

صَنْدٌ. ((بَلِ اللَّهُ حَمَلُكُمْ))⁽⁷⁾.

رَبْعٌ أَوْلَى. ((حُبُّكَ إِيَّاهَا أَدْخَلَكَ الْجَنَّةَ))⁽⁸⁾.

فيما مر جملة فعلية وقعت أخباراً لمبتدآت مختلفة، وأفعال هذه الجمل هي (دنت، حمل، أدخل) على التوالي، وجاء الفعل الأول لازماً، والثاني متعدياً إلى مفعول واحد وهو (الكاف)، والثالث متعدياً إلى مفعولين بوساطة الهمزة هما (الكاف، الجنة). أما الروابط لتلك الجمل بالمبتدآت -وهي في الحقيقة فاعل- فقد كانت (الضمير المستتر) في الفعل (دنت)، و(الضمير المستتر) في الفعل (حمل)، والكاف من الفعل (أدخلك)، على التوالي، وكل عائد منها قد طابق مبتدأه.

وقد وردت الجملة الفعلية الواقعة خبراً للمبتدأ في (اثني عشر) موضعاً⁽⁹⁾.

ثانياً. الجملة ذات الفعل الماضي التام المبني للمجهول:

قال (ﷺ):

مَحْرَجٌ. ((هَكَذَا أُنْزِلَتْ))⁽¹⁰⁾.

صَنْدٌ. ((نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي عُرِضُوا عَلَيَّ))⁽¹¹⁾.

هاتان الجملتان هما الوحيدتان في هذا النوع⁽¹²⁾، وقد وقعتا خبرين للمبتدأين (هكذا، ناس) على التوالي، والذي أتى بالمبتدأ الثاني نكرة هو كونه موصوفاً، أما

(1) ينظر: شرح ابن عقيل 1: 201.

(2) ينظر: المقرب 89.

(3) أي سواء أكانت اسمية أم فعلية، ينظر: شرح ابن الناظم 108.

(4) ينظر: النحو الوافي 1: 466 وما بعدها.

(5) ينظر: م (52-57).

(6) صحيح البخاري 4: 156: 17.

(7) المصدر نفسه 8: 108: 17.

(8) صحيح البخاري 1: 128: 19.

(9) ينظر: م (52).

(10) صحيح البخاري 3: 107: 21.

(11) المصدر نفسه 4: 13: 23.

(12) ينظر: م (53).

الخبران فهما الجملتان (أنزلت، عُرِضُوا) وفعلاتين الجملتين (أنزل، عُرِضَ) على التوالي، وهما مبنيان للمجهول، والنائب عن الفاعل في الجملة الأولى هو (الضمير المستتر في الفعل (أنزل)) وفي الجملة الثانية الجار والمجرور (علي) أما العائد على المبتدأ فهو (الضمير المستتر في الفعل (أنزل)، وواو الجماعة) على التوالي.

ثالثاً. الجملة ذات الفعل المضارع التام المبني للمعلوم:

قال (ﷺ):

مَحْرَجٌ. ((والناس يُصَلُّونَ)) (1).

مَحْرَجٌ. ((فهو يَتَجَلَّجُلُ في الأرض)) (2).

رَبِّعُ أُولَى. ((فكلُّ ابنِ آدمَ تَأْكُلُهُ النَّارُ إلا أثرَ السجود)) (3).

الأخبار التي مرت جمل فعلية، وأفعالها (يُصَلُّونَ، يَتَجَلَّجُلُ، تَأْكُلُ) على التوالي، الأولى منها لازم والثاني متعد بوساطة حرف الجر (في)، على حين كان الثالث متعدياً بنفسه إلى مفعول واحد وهو (الهاء) من الفعل (تأكله).

أما الفاعل فقد كان (واو الجماعة، الضمير المستتر في الفعل (يتجلجل)، النار) على التوالي، والجملة الفعلية في كل جملة في محل رفع خبر للمبتدآت (الناس، هو، كلُّ) على التوالي، والعائد على المبتدأ هو (واو الجماعة، الضمير المستتر في (يتجلجل)، الضمير المتصل في الفعل (تأكله)) على التوالي.

وقد وردت الجملة الفعلية الخبرية الواقعة خبراً للمبتدأ وفعلها مضارع تام مبني للمعلوم في (ثمانية وستين) موضعاً (4).

رابعاً. الجملة ذات الفعل المضارع التام المبني للمجهول:

قال (ﷺ):

مَحْرَجٌ. ((الميثُ يُعَدَّبُ في قَبْرِهِ)) (5).

مَحْرَجٌ. ((صلاةُ الرَّجْلِ في جماعةٍ تُضَعَّفُ على صلاتِهِ في بيته)) (6).

فيما مر جملتان فعليتان وقعتا خبرين للمبتدأين (الميثُ، صلاة الرجل) على التوالي، وكان فعلاهما (يُعَدَّبُ، تُضَعَّفُ) على التوالي، وهما مبنيان للمجهول والنائب عن الفاعل فيهما هو (الضمير المستتر في (يعدب) و(تضعف) في (تضعف)) على التوالي، وهما العائدان على المبتدأين واللذان يربطان الخبر بالمبتدأ، هذا وقد وردت هذه الصورة في (ستة) مواضع (7).

خامساً. الجملة ذات الفعل الماضي الناقص:

قال (ﷺ):

(1) صحيح البخاري 2: 129: 14.

(2) المصدر نفسه 4: 141: 23.

(3) المصدر نفسه 1: 133: 13.

(4) ينظر: م (54).

(5) صحيح البخاري 2: 72: 6.

(6) المصدر نفسه 1: 109: 19.

(7) ينظر: م (55).

مُحَرَّرٌ. ((وَنَحْنُ كُنَّا أَكْثَرَ عَمَلًا)) (1).

لم ترد إلا الجملة السابقة في هذا النوع (2)، وقد جاءت الجملة خبراً للمبتدأ (نحن) وهو ضمير منفصل مبني على الضم في محل رفع، وجاء فعلها (كان) الناقصة والتي اسمها الضمير (نا) وخبرها لفظة (أكثر)، أما العائد على المبتدأ فهو الضمير المتصل (نا).

سادساً. الجملة ذات الفعل المضارع الناقص:

قال (ﷺ):

مُحَرَّرٌ. ((كُلُّ كَلِمٍ يَكْلُمُهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَكُونُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ...)) (3).

الجملة الفعلية الناقصة التي مرت وقعت خبراً للمبتدأ (كل)، وكان فعلها الناقص مضارعاً، واسمه الضمير المستتر فيه، والخبر جملة اسمية هي (اللون لون الدم...) - كما هو في سياق الحديث - والعائد الذي يربط الخبر بالمبتدأ ويعود عليه هو الضمير المستتر في الفعل (يكون) ولم ترد إلا هذه الجملة في هذا المضمار (4).

سابعاً. الجملة الواقعة خبراً لـ (كان وأخواتها):

من المعلوم أنّ (كان وأخواتها) تدخل على الجملة الاسمية فترفع المبتدأ اسماً لها، وتنصب الخبر خبراً لها، وإن خالف الكوفيون ذلك - كما مرّ -، ومن المعلوم أيضاً أنّ خبر المبتدأ يكون اسماً ويكون شبه جملة متعلقة بمحذوف، ويكون جملة اسمية أو فعلية، وبما أنّ (كان) تدخل على المبتدأ والخبر، إذاً فحال خبرها حال خبر المبتدأ، مع ما يحدث من تغيير في بعض أحواله.

والذي يعيننا نحن هو كون الخبر جملة فعلية، إذ وقع خبر (كان وأخواتها) جملة فعلية سواء أكان فعلها ماضياً أم مضارعاً، والحقيقة أن النحاة لم يختلفوا في كون الخبر جملة فعلية فعلها مضارع، ولكنهم اختلفوا في كونه جملة فعلية فعلها ماضٍ، إذ منع الكوفيون ذلك مطلقاً، إلا إذا اقترن بـ (قد) (5)، أما البصريون فبعضهم أجاز ذلك مطلقاً (6) وبعضهم منعه في أخبار (صار وما بمعناها، وفي ما دام وما زال وأخواتها) (7)، وفي الحقيقة أنّ خبر (كان وأخواتها) قد جاء ماضوياً بلا (قد) في أفصح أساليب اللغة وهو (القرآن الكريم) إذ قال تعالى:

((إِنْ كَانَ قَيْصُ بْنُ قَيْسٍ قَدْ مَنَّ مِنْ قَبْلٍ)) (8)، وغيرها كثير (9)، أما (صار وما زال وأخواتها) فلم ترد

(1) صحيح البخاري 1: 97: 14.

(2) ينظر: م (56).

(3) صحيح البخاري 1: 47: 21.

(4) ينظر: م (57).

(5) ينظر: شرح جمل الزجاجي 1: 10: 3.

(6) ينظر: همع الهوامع 1: 113.

(7) ينظر: حاشية الصبان على الأشموني 1: 165.

(8) يوسف 26.

(9) وهذا لا يعني أنّ الخبر الماضوي لا يقترن بـ (قد) مطلقاً في باقي الكلام العربي، ولكن لا يشترط فيه ذلك، وهذا ما سنعرفه في الشواهد النبوية الشريفة.

أخبارها ماضوية، وفي الحقيقة ان معناها يتطلب أن يكون خبرها دالا على الحال أو الاستقبال، وهذا ينافيه الفعل الماضي، ومن المعلوم أن هذه الجملة في محل نصب خبر الفعل الناقص. وقد وردت الجملة الفعلية الخبرية الواقعة خبرا للأفعال الناقصة في الأحاديث المرفوعة في صحيح البخاري في (تسعين) موضعا⁽¹⁾ وعلى النحو الآتي:

أولاً. الجملة ذات الفعل الماضي التام المبني للمعلوم:

قال (ﷺ):

مَحْرَجٌ. ((وقد كنتُ استأثِبتُ لكم))⁽²⁾.

مَحْرَجٌ. ((إني كنتُ أمرتُكم أن تحرقوا فلاناً وفلاناً بالنار...))⁽³⁾.

مَحْرَجٌ. ((أليس قد أعطيت العهودَ والميثاقَ أن لا تسأل...))⁽⁴⁾.

فيما مر من أفعال ناقصة جاءت أخبارها جملاً فعلية فعلها ماضٍ أما الأفعال الناقصة (النواسخ) فهي (كان، كان، ليس) على التوالي- وإن اختلفت في فعلية (ليس)⁽⁵⁾- أما أسماء هذه النواسخ فهي (الضمير المتصل (التاء)، الضمير المتصل (التاء)، الضمير المستتر) على التوالي، وكانت أخبار هذه النواسخ هي (استأثنت، أمر، أعطى) على التوالي، والفعل الأول فاعله الضمير المتصل (التاء) والثاني والثالث كذلك، أما من حيث اللزوم والتعدي، فقد جاء الفعل الأول متعدياً بحرف الجر (اللام) والفعل الثاني متعدياً بنفسه إلى (الكاف) والمصدر المؤول من (أن) المصدرية وفعلها (تحرقوا)، أما الفعل الثالث فقد تعدى إلى مفعولين الأول (العهود) والثاني المصدر المؤول من (أن) و (لاتسأل).

ولوعدنا إلى هذه الجملة من حيث هي أخبار للأفعال الناقصة وأفعالها ماضية لوجدنا أن هذه الأخبار جاءت في الجملتين الأولى والثانية خالية من (قد) على حين جاءت في الجملة الثالثة مرتبطة بها، وهذا دليل على عدم اشتراط دخول (قد) على خبر (كان وأخواتها) إذا كان ماضياً-كما ذهب الكوفيون-، وهنا يتبين لنا أن دخول (قد) على الفعل الثالث في خبر (ليس)، إنما جاء لفائدة سياقية توكيدية لا علاقة لها في كون الخبر ماضياً وهذا ما تدل عليه الجملتان السابقتان لها.

وقد وردت هذه الصورة في (عشرة) مواضع⁽⁶⁾.

ثانياً. الجملة ذات الفعل الماضي التام المبني للمجهول:

قال (ﷺ):

(1) ينظر: م (59-63).

(2) صحيح البخاري 3: 87: 23.

(3) المصدر نفسه 4: 40: 2.

(4) المصدر نفسه 1: 133: 19.

(5) ذهب الخليل إلى أنه مركب من (لا + ايس)، وذهب سيبويه إلى أنه (فعلٌ) بدليل اتصاله بضمائر الرفع، وبه أخذنا، وقد ذهب بعض المحدثين إلى غير هذين الرأيين، ينظر: الكتاب 1: 28، وينظر: مكانة الخليل بن احمد في النحو العربي، د. جعفر نايف، 145، وينظر: ملامح من تاريخ اللغة العربية، د. احمد نصيف الجنابي 18-19.

(6) ينظر: م (58).

مَحَرَّجٌ. ((ما مِنْ شَيْءٍ لَمْ أَكُنْ أَرِيثُهُ إِلَّا رَأَيْتُهُ)) (1).
مَحَرَّجٌ. ((قَدْ كُنْتُ سَأَلْتُ)) (2).

لم ترد في هذا النوع إلا الجملتان السابقتان (3)، وهما في محل نصب خبر للفعل الناقص (كان) في كليهما، وكان اسم الفعل الناقص (الضمير المستتر، والضمير المتصل (التاء)) على التوالي،

أما الجملة الفعلية الواقعة في محل نصب خبر، فقد جاء فعلاها (أري، سئل) على التوالي، وهما مبنيان للمجهول، والنائب عن الفاعل هو المفعول به (أصلا) في كليهما، وقد جاء الفعلان خاليين من (قد)، وهذا دليل على عدم صحة من أوجب اقتراح خبر (كان) بـ(قد) إذا كان ماضيا.

ثالثا. الجملة ذات الفعل المضارع التام المبني للمعلوم:
قال (ﷺ):

مَحَرَّجٌ. ((فَلَمْ يَزَلِ الْخَلْقُ يَنْقُصُ)) (4).
مَحَرَّجٌ. ((لَأَصْبَحْتُ يَنْظُرُ النَّاسَ إِلَيْهَا)) (5).
رَجَعُ الْوَالِدِ. ((مَا كُنْتُ تَطُوفِي بِالْبَيْتِ)) (6).
رَجَعُ الْوَالِدِ. ((لَنْ يَبْرَحَ النَّاسُ يَتَسَاءَلُونَ)) (7).
رَجَعُ الْوَالِدِ. ((إِنِّي أَظَلُّ يَطْعَمُنِي رَبِّي وَيُسْقِينِي)) (8).

فيما مر أفعال ناقصة (لم يزل، أصبح، كان، يبرح، أظل) على التوالي، وقد جاءت عاملة وفق شروط عملها ولا سيما (يزل، يبرح) إذ سبقا بنفي (9)، وكانت أسماؤها (الخلق، الضمير المستتر (هي)، الضمير المتصل (التاء)، الناس، الضمير المتصل (أنا)) على التوالي.

وكانت أخبارهنّ الجمل الفعلية التي فعلها مضارع وهي في محل نصب خبر للأفعال الناقصة، وأفعالها (ينقص، ينظر، تطوف، يتساءلون، يطعمني) على التوالي، وقد جاء الفعل الأول لازما وفاعله ضمير مستتر فيه، وجاء الفعل الثاني متعديا بوساطة حرف الجر (إلى) وفاعله (الناس)، وجاء الفعل الثالث متعديا بحرف الجر (الباء).

أما الفعل الرابع فقد جاء لازما وهو دال على المشاركة، وفاعله (واو) الجماعة، وجاء الفعل الخامس متعديا بوساطة (الهمزة) إذ ماضيه (أطعم)، ومفعوله الضمير

(1) صحيح البخاري 1: 23: 21.

(2) المصدر نفسه 1: 95: 13.

(3) ينظر: م (59).

(4) صحيح البخاري 8: 43: 3.

(5) المصدر نفسه 6: 156: 18.

(6) المصدر نفسه 2: 150: 6.

(7) المصدر نفسه 9: 78: 22.

(8) صحيح البخاري 9: 70: 14.

(9) ينظر: شرح ابن الناظم 129.

المتصل فيه وهو (الياء) على حين كان فاعله متأخرا وهو (ربي)، وهو هنا واجب التأخر لأن المفعول به ضمير متصل.

أما الظاهرة النحوية في الفعل الثالث (تطوفي) فهي حذف (نون) الرفع من غير ناصب ولا جازم، فالفعل أصله (تطوفين) و(ياء) المخاطبة فاعله، و (النون) علامة رفعه لأنه من الأفعال الخمسة،- وقد سبق لنا أن فسّرنا مثل هذه الظاهرة- ولكن أعدناه هنا لندل من خلاله على أنها ظاهرة نحوية مطرّدة -كما ذهب ابن مالك⁽¹⁾- ولا سيّما عند أمن اللبس، وقد علل النحاة -كما قلنا سابقاً- ذلك بأنه طلبٌ للخفة في الكلام. هذا وقد وردت هذه الصورة في (واحدٍ وسبعين) موضعاً⁽²⁾.

رابعاً. الجملة ذات الفعل المضارع التام المبني للمجهول:

قال (ﷺ):

مَحْرَجٌ. ((وَكَانَ النَّبِيُّ يُبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَةً))⁽³⁾.

لم ترد في هذا المضمار إلا هذه الجملة⁽⁴⁾، وفعلها الناقص (كان) واسمه (النبّي) اما خبره فهو الجملة الفعلية التي فعلها مضارع مبني للمجهول، وهي في محل نصب خبر (كان) الناقصة، والناصب عن الفاعل هو الضمير المستتر العائد على (النبّي). خامساً. الجملة الواقعة خبراً (لأفعال المقاربة) وفعلها مضارع تام مبني للمعلوم:

قال (ﷺ):

مَحْرَجٌ. ((عُفِرَ لَامْرَأَةٍ مَوْمِسَةٍ مَرَّتْ بِكَلْبٍ ... يَأْهَتْ ... كَادَ يَقْتَلُهُ الْعَطْشُ))⁽⁵⁾.

مَحْرَجٌ. ((إِذَا تَقَارَبَ الزَّمَانُ، لَمْ تَكُ تَكْذِبُ رُؤْيَا الْمُؤْمِنِ))⁽⁶⁾.

قد ذكر النحاة أن خبر (كاد) لا يكون إلا جملة فعلية فعلها مضارع مجرد من (أن)⁽⁷⁾، وفيما مرّ جملتان جاء فيهما الفعل الناقص (كاد) وخبره في كليهما جملة فعلية فعلها مضارع خالٍ من (أن)، ولم يكتف النحاة بهذين الشرطين، بل انهم يشترطون في الفعل أيضاً، أن يكون رافعا لضمير الاسم⁽⁸⁾، نحو: (كادَ زيدٌ يشربُ الزيتَ)، وهكذا ورد في غير الجملتين السابقتين ولكننا اخترنا الجملتين السابقتين لأنهما تنقضان ما أقرّه النحاة فيما بعد، ولهذا فإن النحاة يؤولون لهاتين الجملتين وغيرهما، بأن يقولوا: إن ما ظاهره فاعل للفعل المضارع الذي وقع خبراً هو في حقيقته بدل من اسم (كاد) المضمّر فيه والعائد على (الكلب) والتقدير (كاد) هو العطش يقتله) والذي ألجأهم إلى هذا التقدير أنهم يرون أنّ أفعال المقاربة إنّما جاءت لتدل على أنّ فاعلها قد تلبس بهذا الفعل وشرع فيه لا غيره⁽⁹⁾، وكذلك التقدير في

(1) ينظر: شواهد التوضيح، 328.

(2) ينظر: م (60).

(3) صحيح البخاري 1: 63: 2.

(4) ينظر: م (61).

(5) صحيح البخاري 4: 103: 16.

(6) المصدر نفسه 9: 32: 17.

(7) ينظر: شرح ابن عقيل 1: 330.

(8) ينظر: أوضح المسالك 55.

(9) ينظر: همع الهوامع 1: 131.

الجملة الثانية فيكون (لم تكذ هي رؤيا المؤمنين تكذب) وهذا تأويل بعيد، ولو أننا جعلنا (العطش، رؤيا المؤمنين) اسمين لـ(كاد) مؤخرين⁽¹⁾ لحل لنا إشكالاً لا طائل تحته بل يجعلنا نحمل النص ما لا يطيق، وقد وردت هذه الصورة في (خمسة) مواضع⁽²⁾، على أنه لم يرد الخبر في صورة الماضي المبني للمجهول أو المضارع المبني للمجهول.

سادساً. الجملة الواقعة خبراً (لأفعال الشروع) وفعلها مضارع تام مبني للمعلوم: قال (ﷺ):

مَحْرَجٌ. ((فَجَعَلَ أَيُّوبُ يَحْتَثِي فِي ثَوْبِهِ))⁽³⁾.

لم ترد في هذا المضمار إلا هذه الجملة⁽⁴⁾، وفعل الشروع فيها هو (جَعَلَ) إذ بمعنى (أخذ) أو (شَرَعَ)، واسمه هو (أيوب)، أما خبره فهو الجملة الفعلية المصدرية بالفعل المضارع (يَحْتَثِي)، والجملة في محل نصب خبر (جعل) الناقصة، وقد جاء الفعل المضارع متعدياً بوساطة حرف الجر (في)، وقد رفع الفعل ضميراً مستتراً يعود على اسم (جعل)، زيادة على أن الفعل المضارع جُرِدَ من (أن) المصدرية، وهذا ما يشترطه النحاة في خبر أفعال المقاربة، إذا كان جملة فعلية مضارعة.

سابعاً. الجملة الواقعة خبراً (لإن وأخواتها):

حال (إن وأخواتها) كحال (كان وأخواتها) من جهة دخولهما على الجمل الاسمية، إذ إنهما (نواسخ) للمبتدأ أو الخبر، ومعلوم أن الذي يعيننا هو كون خبر (إن وأخواتها) جملة فعلية، سواء أكانت أفعالها ماضية أم مضارعة أم تامة أم ناقصة⁽⁵⁾ - وإن منع بعضهم وقوع الماضي في خبر (لعل)⁽⁶⁾ - وتدخل (اللام) على خبر (إن) إذا كان خبرها اسماً أو مضارعاً أو ماضياً جامداً أو متصرفاً مع (قد) أو شبه جملة أو جملة اسمية⁽⁷⁾.

وإنما اشترطوا دخول (قد) على الماضي المتصرف إذا اقترن بالخبر (اللام)، لأن (قد) قرينة في الحال، وعليه فإنها ترشح الماضي للشبه من المضارع الذي تدخله (اللام) من غير شرط لأنه مشابه (للإسم) إذ إن (اللام) في الأصل تدخل على خبر (إن) إذا كان اسماً⁽⁸⁾.

أما الماضي الجامد في نحو (إن زيدا لنعم الرجل) فإن (اللام) تدخله مباشرة، لأن الإنشاء يستلزم الحضور فأشبه المضارع⁽⁹⁾، وفي الحقيقة أن في المسألة خلافاً لا

(1) أجاز النحاة ذلك، ينظر: همع الهوامع 1: 131.

(2) ينظر: م (62).

(3) صحيح البخاري 1: 54: 1.

(4) ينظر: م (63).

(5) ينظر: شرح ابن عقيل 1: 362 وما بعدها.

(6) ينظر: همع الهوامع 1: 135.

(7) ينظر: تقريب المقرّب: 149.

(8) ينظر: همع الهوامع 1: 139.

(9) ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها.

طائل تحته⁽¹⁾، هذا وتتشابه أحوال اسم (إنّ) وأخبارها، مع أحوال المبتدأ والخبر في كثير من نواحيه، إذ إنها في الأصل داخلة عليهما.
وقد وردت الجملة الفعلية الخبرية الواقعة في محل رفع خبر (إنّ) وأخواتها في (سبعة وسبعين ومئتي) موضع⁽²⁾، وعلى النحو الآتي:
أولاً. الجملة ذات الفعل الماضي التام المبني للمعلوم:
قال (ﷺ):

مَحْتَرَمٌ. ((ولكنّا جننا مُعْتَمِرِينَ))⁽³⁾.

صَدَقَ. ((كأنّ امرأةً سوداءً خرجت من المدينة))⁽⁴⁾.

رَجَعُوا. ((لعلّك قبّلت أو غمّزت...))⁽⁵⁾.

صَحَّحْنَا. ((أشعّرت أنّ الله كبت الكافر))⁽⁶⁾.

جَعَلَهُ. ((فإنّه قد أذى الله ورسوله))⁽⁷⁾.

فيما مر أحرف مشبهة بالفعل هي (لكنّ، كأنّ، لعلّ، أنّ، إنّ) على التوالي، جاءت اسمائها (الضمير المتصل (نا)، امرأة، الضمير المتصل (الكاف))، لفظ الجلالة (الله)، الضمير المتصل (هاء)) على التوالي، أما أخبارها فهي جملة فعلية ماضوية جاءت في محل رفع خبراً لهذه الأحرف المشبهة، وأفعالها (جاء، خرج، قبل، كبت، أذى) على التوالي، وقد جاء الفعل الأول منها لازماً، والثاني متعدياً بحر الجر (من)، والثالث متعدياً بنفسه والمفعول به محذوف لدلالة السياق عليه، كما في أصل الحديث، وجاء الفعل الرابع متعدياً بنفسه أيضاً ومفعوله (الكافر)، أما الخامس فقد جاء متعدياً أيضاً بالهمزة ومفعوله (لفظ الجلالة (الله) معطوفاً عليه (رسوله)). أما الفاعل فهو (الضمير المتصل (نا)، الضمير المستتر (هي)، الضمير المتصل (التاء)، الضمير المستتر العائد على لفظ الجلالة (الله)، الضمير المستتر (هو) العائد على (رجلٍ)، وهو مفهوم من سياق الحديث المتبقي) على التوالي.

ولو عدنا إلى هذه الجملة الفعلية الماضوية التي وقعت في محل رفع خبراً للأحرف المشبهة بالفعل، لوجدناها لم تفتنر بـ(قد) إلا في الجملة الأخيرة، وهذا دليل على جواز اقترانها بـ(قد) وعدمه، وعليه فإن اقتران هذه الجمل بـ(قد) إنما يأتي ليفيد شيئاً في السياق، وعليه فهذا دليل على جواز مجيء الفعل الماضي خبراً (لإنّ وأخواتها)⁽⁸⁾، وعليه فإنّ اقتران الجملة الماضوية الواقعة في محل رفع خبراً (لإنّ وأخواتها) بـ(قد)، لا يكون لازماً وإنما هي قرينة يُؤتى بها لإفادة التوكيد.

(1) المصدر نفسه 1: 140.

(2) ينظر: م (64-69).

(3) صحيح البخاري 3: 169: 19.

(4) المصدر نفسه 9: 36: 6.

(5) صحيح البخاري 8: 139: 16.

(6) المصدر نفسه 3: 146: 7، كبت بمعنى: أذلّ.

(7) المصدر نفسه 4: 51: 8.

(8) إذ منع المبرمان ذلك، ينظر: همع الهوامع 1: 135.

وقد وردت هذه الصورة في (أحد عشر ومئة) موضع (1).
ثانياً. الجملة ذات الفعل الماضي المبني للمجهول:

قال (ﷺ):

مَحْرَجٌ. ((فَأَيُّ نُسَيْبُهَا)) (2).

صَحْرٌ. ((إِنَّهُ قَدْ لُعِنَ الْمُوصِلَاتُ)) (3).

فيما مر حرف مشبه بالفعل هو (إِنَّ)، جاء في موضعين، وكان اسمه (الضمير المتصل (الياء)، الضمير المتصل (الهاء)) على التوالي، أما خبره فقد جاء جملة فعلية ماضوية مبنية للمجهول، وهي في محل رفع خبر (إِنَّ) وقد جاء فعلها (نُسِي، لُعِن) على التوالي، والنائب عن الفاعل فيهما هما (الضمير المتصل (التاء)، الموصلات) على التوالي، وقد اقترنت الجملة الثانية بـ(قد)، على حين خلت منها الجملة الأولى، وهذا هو حال الجملة الواقعة في محل رفع خبر لـ(إِنَّ وأخواتها) وفعلها ماضٍ سواء أكان للمعلوم أم للمجهول، -كما أسلفنا- فهي قد ترتبط فيها (قد) وقد تخلو منها على ما يتطلبه سياق الكلام، وقد وردت هذه الصورة في (ثمانية) مواضع (4).

ثالثاً. الجملة ذات الفعل المضارع التام المبني للمعلوم:

قال (ﷺ):

مَحْرَجٌ. ((إِنَّ هَذَا الْحَيَّ مِنَ الْأَنْصَارِ يَقُولُونَ)) (5).

صَحْرٌ. ((لَعَلِّي أَعْهَدُ إِلَى النَّاسِ)) (6).

رَجْعٌ لِي. ((كَأَنِّي أَعْرِفُكَ)) (7).

رَجْعٌ لِي. ((لَيْتَ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِي صَالِحًا يَحْرُسُنِي اللَّيْلَةَ)) (8).

جَلَالٌ. ((وَلَكِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُخَوِّفُ بِهِمَا عِبَادَهُ)) (9).

فيما مر أحرف مشبهة بالفعل هي (إِنَّ، لَعَلَّ، كَأَنَّ، لَيْتَ، لَكِنَّ) على التوالي، وقد جاءت أسماؤها (هذا، الضمير المتصل (الياء)، الضمير المتصل (الياء)، رجلاً، لفظ الجلالة (الله)) على التوالي، أما أخبارها فقد جاءت جملاً فعلية في محل رفع خبراً لهذه الأحرف المشبهة بالفعل، وكانت أفعالها المضارعة هي (يقول، أعهد، اعرف، يحرس، يخوِّف) على التوالي، وفاعل هذه الأفعال هو ((واو) الجماعة، الضمير المستتر العائد على النبي (ﷺ)، الضمير المستتر العائد عليه

(1) ينظر: م (46).

(2) صحيح البخاري 1: 135: 3.

(3) المصدر نفسه 7: 29: 11، الموصلات: جمع: موصلة: وهي المرأة التي تصل شعرها بشعر جديد ويطلق عليها اليوم (الباروكة).

(4) ينظر: م (65).

(5) صحيح البخاري 2: 11: 4.

(6) صحيح البخاري 1: 43: 5.

(7) المصدر نفسه 4: 137: 12.

(8) المصدر نفسه 4: 28: 8.

(9) المصدر نفسه 2: 32: 7.

(ﷺ)، الضمير المستتر العائد على (الرجل)، الضمير المستتر العائد على لفظ الجلالة (الله) على التوالي.

وقد جاء الفعل الأول منهن لازماً، وجاء الفعل الثاني متعدياً بوساطة حرف الجر (إلى)، أما الفعلان الثالث والرابع فقد جاءا متعديين إلى مفعوليهما (الكاف، الياء) على التوالي، وقد عُديّ الأول والثاني كلاهما (بنفسه)، أما الفعل الأخير فقد تعدى إلى المفعول الأول (بالتضعيف) وإلى الثاني بوساطة حرف الجر (الباء). ومن المعلوم أن هذه الجمل لها محل من الإعراب وهو الرفع، لأنها تؤوّل بمفرد يكون خبراً للأحرف المشبهة بالفعل، وقد وردت هذه الصورة في (سبعة عشر ومئة) موضع⁽¹⁾.

رابعاً. الجملة ذات الفعل المضارع المبني للمجهول:

قال (ﷺ):

مَحْرُومٌ. ((حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ سَيَكْتُبُ عَلَيْكُمْ))⁽²⁾.

صَحْرٌ. ((وَلَكِنَّهُ يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَخِيلِ))⁽³⁾.

رَبِيعٌ لَوْلَاكَ. ((فَإِنَّهُ يُؤَدِّي إِلَيْهِ شَطْرَهُ))⁽⁴⁾.

فيما مر أحرف مشبهة بالفعل هي (أَنَّ، لَكِنَّ، إِنَّ) على التوالي، جاءت أسماؤها (الضمير المتصل (الهاء)) في الأحرف الثلاثة كلها، أما الأخبار، فقد جاءت جملاً فعلية فعلها مضارع مبني للمجهول وهي في محل رفع خبر لـ (إِنَّ وأخواتها)، لأنها تؤوّل بالمفرد الذي له الرفع إن وقع خبراً لـ (إِنَّ وأخواتها)، وقد كانت أفعال هذه الجمل هي (يُكْتُبُ، يُسْتَخْرَجُ، يُؤَدِّي) على التوالي، وهي مبنية للمجهول، والناصب عن الفاعل فيها هو (الضمير المستتر العائد على (قيام الليل) المستفاد من اصل الحديث، الجار والمجرور وهما (الباء) والضمير (الهاء) العائد على (النَّذر) كما في اصل الحديث، شطره) على التوالي.

ومن الملاحظ أن الفعل الأول (يُكْتُبُ) دخل عليه حرف التنفيس (السين) وهو جائز عند النحاة، إذ إنهم لم يمنعوا إلا دخول (سوف) على خبر (ليت)⁽⁵⁾. وعللوا ذلك بقولهم: ((إِنَّ (ليت) لما لم يثبت، و(سوف) لما يثبت))⁽⁶⁾. وقد وردت هذه الصورة في (خمسة عشر) موضعاً⁽⁷⁾. خامساً. الجملة ذات الفعل الماضي الناقص:

قال (ﷺ):

مَحْرُومٌ. ((لَا يَتَحَدَّثُ النَّاسُ، أَنَّهُ كَانَ يَقْتُلُ أَصْحَابَهُ))⁽¹⁾.

(1) ينظر: م (66).

(2) صحيح البخاري 8: 24: 11.

(3) المصدر نفسه 8: 119: 16.

(4) المصدر نفسه 7: 27: 15.

(5) ينظر: همع الهوامع 1: 135.

(6) همع الهوامع : 1: 135.

(7) ينظر: م (67).

صَحَّ. ((قد علمنا إن كنت لموقناً به))⁽¹⁾.

فيما مر جملتان جاء فيهما حرفان من الأحرف المشبهة بالفعل هما (أن، إن) المخففة) والأولى منهما اسمها (الضمير المتصل (الهاء))، وخبرها الجملة الفعلية الماضية الناقصة التي فعلها (كان) الناقصة واسم (كان) ضمير مستتر فيها يعود عليه (ﷺ) وخبرها الجملة الفعلية التي فعلها (يقتل) وهي في محل نصب خبر (كان)، أما الجملة الثانية فقد جاءت (إن) فيها مخففة من (إن) الثقيلة، وإذا خُفِّتْ (إن) فالأكثر في لسان العرب إهمالها⁽²⁾، والذي دعانا إلى ذكرها هنا مناسبة الكلام عليها في البحث نفسه، وبيان واقع (إن) إذا خففت.

وإذا أهملت (إن) لزمته (اللام) فارقةً بينها وبين (إن) النافية، وتعمل عمل (إن)، وإذا عملت فارقتها (اللام) عندئذ فتقول: (إن زيدا قائمٌ)⁽³⁾.

وإذا خففت (إن) لا يليها إلا الأفعال الناسخة للابتداء مثل (كان وأخواتها، وظن وأخواتها)، وقد وردت في الحديث الشريف متلوّةً بـ(كان) الناقصة، وعليه فإن (إن) مهمله والجملة بعدها لا محل لها من الإعراب، وقد ذكرناها هنا لئلا تلتبس بـ(أن) المفتوحة (الهمزة) المخففة فإنها تعمل واسمها ضمير الشأن⁽⁴⁾.

هذا وقد وردت هذه الصورة في (خمسة وعشرين) موضعاً⁽⁵⁾.

سادسا. الجملة ذات الفعل المضارع الناقص:

قال (ﷺ):

صَحَّ. ((إن الشهر يكونُ تسعةً وعشرين يوماً))⁽⁶⁾.

لم ترد في هذا المضمار إلا الجملة السابقة⁽⁷⁾، وقد جاء فيها من الأحرف المشبهة بالفعل الحرف (إن) واسمها (الشهر) وخبره الجملة الفعلية المضارعة الناقصة وفعلها (يكون) واسمها ضمير مستتر فيه يعود على (الشهر) وخبره (تسعة).

ب. الجملة الواقعة مفعولاً به:

عرفنا أنّ الجملة التي لها محل من الإعراب هي التي تؤوّل بمفردٍ وتأخذ الجملة الوظيفية النحوية نفسها التي كانت للمفرد -لو حل مكانها- وعليه فإن محل الجملة الواقعة مفعولاً به هو النصب، لأن الأصل في المفرد الواقع مفعولاً به النصب، وللجملة الواقعة في محل نصب مفعولاً به أحوال مختلفة⁽⁸⁾ سنتكلم عنها فيما يأتي:

صَحَّ. جملةٌ مقول القول:

وهي التي تأتي بعد القول، نحو (سَلَّمْتُ على زيدٍ، فقال: يُفْرَحُنِي سلامُكَ) فجملة (يُفْرَحُنِي سلامُكَ) في محل نصبٍ مفعولٍ به للفعل (قال) أما إذا بُني الفعل (قال)

- (1) صحيح البخاري 1: 41: 1.
- (2) ينظر: شرح ابن عقيل 1: 378.
- (3) ينظر: همع الهوامع 1: 141.
- (4) ينظر: المقرب 122.
- (5) ينظر: م (68).
- (6) صحيح البخاري 3: 25: 1.
- (7) ينظر: م (69).
- (8) ينظر: الإعراب عن قواعد الإعراب 64.

للمجهول فعندئذ تكون الجملة في محل رفع نائباً عن الفاعل⁽¹⁾ وهي خارجة عن موضوعنا هذا.

وهناك أفعال تكون بمعنى القول، نحو، (نادى، وصّى...) ⁽²⁾، وفي إجراء هذه الأفعال مجرى القول رأيان⁽³⁾، فالبصريون يمنعون ذلك ويقدرّون للجملة التي بعد هذه الأفعال قولاً محذوفاً، أما الكوفيون فإنهم جعلوا ما فيه معنى القول مثل القول، فهم يجرونه مجراه في الحكاية ولا يقدرّون قولاً محذوفاً، وتتضح المسألة في المثال الآتي، ففي قوله تعالى: ((وَنَادُوا يَا مَلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ))⁽⁴⁾، البصريون يجعلون جملة (يا مالك...) مفعولاً به، لقول محذوف، أما الكوفيون فيجعلون جملة (يا مالك...) مفعولاً به للفعل (نادى) إذ يجعلونه بمعنى (قال).

وقد وردت جملة مقول القول في الأحاديث المرفوعة في صحيح البخاري في (ستة وعشرين) موضعاً⁽⁵⁾، وعلى النحو الآتي:

أولاً. الجملة ذات الفعل الماضي التام المبني للمعلوم:

قال (ﷺ):

مَحْرُومٌ. ((إِنَّ اللَّهَ بَعَثَنِي إِلَيْكُمْ، فَقُلْتُمْ: كَذَبْتَ، وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: صَدَقَ))⁽⁶⁾.

مَحْرُومٌ. ((قَالَتْ: رَدَّ اللَّهُ كَيْدَ الْكَافِرِ))⁽⁷⁾.

رَجَعْتُ إِلَيْكَ. ((فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: بَدَّرَنِي عَبْدِي بِنَفْسِهِ))⁽⁸⁾.

فيما مرّ جملٌ وقعت مقول القول، وهي في محل نصب مفعول به للفعل (قال)، وأفعال هذه الجمل هي (كذّب، صدّق، ردّ، بدّر) على التوالي، وهي أفعال ماضية وكان الفاعل فيها (الضمير المتصل (التاء)، الضمير المستتر العائد على النبي (ﷺ))، لفظ الجلالة (الله)، (عبدي)) على التوالي، والذي نلاحظه أيضاً أن هذه الأفعال جاءت لازمةً ومتعديةً، فالفعلان (كذب، صدق) لازمان، أما الفعل (ردّ) فمتعدٍ ومفعوله هو (كيد) المضاف إليه لفظة (الكافر)، وكذلك الفعل (بدر) فمتعدٍ إلى مفعوله بنفسه وهو الضمير المتصل (الياء)، وقد جاء المفعول في الجملة الأخيرة مقدماً على الفاعل، وهو هنا واجب التقديم لأنه ضمير متصل بالفعل، وقد وردت الجملة الواقعة مفعولاً به للقول وفعلها ماضٍ تام في (ستة عشر) موضعاً⁽⁹⁾.

ثانياً. الجملة ذات الفعل المضارع التام المبني للمعلوم:

(1) ينظر: مغني اللبيب 2: 412.

(2) ينظر: معاني النحو 1: 241.

(3) ينظر: شرح الرضي على الكافية 1: 289، ومغني اللبيب 2: 413، وهمع الهوامع 1: 156-157.

(4) الزخرف: 77.

(5) ينظر: م (70-72).

(6) صحيح البخاري 5: 5: 16.

(7) المصدر نفسه 4: 112: 19.

(8) المصدر نفسه 5: 84: 9.

(9) ينظر: م (70).

قال (ﷺ):

مَحْرُومٌ. ((لو قال: أعودُ باللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ)) (1).

مَعْنَى. ((فليقل: يرحمك الله)) (2).

رَبِّعٌ لَوْلَا. ((فيقول الله: اليومَ أَمْنَعُكَ فَضْلِي)) (3).

فيما مرَّ جملاً جاءت مقولاً للقول، وهي في محل نصبٍ مفعولٌ به للفعل (قال)، في صورته المختلفة، وأفعال هذه الجملة هي (أعود، يرحم، أمنع) على التوالي، وهي أفعال مضارعة وكان الفاعل فيها (الضمير المستتر (أنا)، لفظ الجلالة (الله)، الضمير المستتر (أنا))، على التوالي، وأفعال هذه الجملة متعدية، فالفعل الأول متعدٍ بوساطة حرفي الجر (الباء) و (من) إلى مفعولين هما (لفظ الجلالة (الله)، الشيطان) على التوالي، والفعل الثاني متعدٍ إلى مفعول واحد هو (الكاف) وقد تقدّم على الفاعل لأنه ضمير متصل، والضمير في محل نصب مفعول به، وكانت فائدة التقديم هنا للاهتمام والاختصاص برحمة الله تعالى له، أما الفعل الثالث فقد تعدى بنفسه إلى مفعولين أولهما (الكاف) وهو الضمير المتصل بالفعل، وآخرهما (فضل) المضاف إليه (الياء)، وقد تقدّم ظرف الزمان (اليوم) على متعلقه وهو (الفعل)، وهذا جائز في التقديم أو التأخير، وقد وردت هذه الصورة في (تسعة) مواضع (4).

ثالثاً. الجملة ذات الفعل الماضي الناقص:

قال (ﷺ):

مَحْرُومٌ. ((قال: كُنْتُ أَمْرُ فِتْيَانِي)) (5).

لم ترد في هذا المضمار إلا هذه الجملة (6)، وفعلها (كان) الناقصة التي اسمها الضمير المتصل (التاء)، وخبرها الجملة الفعلية المصدرية بالفعل (أمر) المتعدية إلى مفعول واحد بنفسه، وهو (فتيان) المضاف إلى الضمير المتصل (الياء)، ومن المعلوم أن جملة القول في محل نصب مفعول به للفعل (قال).

هذا ولم ترد جملة مقول القول في الصور الفعلية الأخر في إطار الجملة الخبرية أما في إطار الجملة الانشائية فقد وردت جملة مقول القول في صورٍ مختلفة ولكن الذي يعيننا هنا هو الجملة الخبرية.

مَعْنَى. جملة المفعول الثاني لـ (ظن وأخواتها):

من المعلوم أن (ظن وأخواتها) تنقسم على أفعال اليقين وأفعال الرجحان وأفعال التحويل وهنَّ من نواسخ الابتداء (7)، إذ تنصب المبتدأ مفعولاً أول وتتنصب الخبر مفعولاً ثانياً، ومن المعلوم أيضاً أن الخبر قد يكون جملة فعلية، فعليه إذا دخلت هذه

(1) صحيح البخاري 4: 98: 17.

(2) صحيح البخاري 8: 42: 13.

(3) المصدر نفسه 3: 98: 17.

(4) ينظر: م (71).

(5) صحيح البخاري 3: 50: 21.

(6) ينظر: م (72).

(7) ينظر: الكتاب 1: 18، وشرح ابن الناظم 195.

الأفعال على جملة اسمية الخبر فيها جملة فعلية، كانت الجملة الفعلية في محل نصب مفعولاً به ثانياً لـ (ظنَّ وأخواتها)⁽¹⁾، ويجوز في هذه الأفعال التعليق والإلغاء، أما التعليق فهو ابطال عملها لفظاً لا معنىً، بدليل أنك لو عطفت عليها عطفت بالنصب، أما الإلغاء فهو ابطال عملها لفظاً ومعنى⁽²⁾، ولكلّ ظاهرة شروطها المختصة بها وهما مبوّبٌ لهما في كتب النحو⁽³⁾.

ويجوز إجراء القول مجرى الظن إذ كان الفعل (قال) مضارعاً، للمخاطب، غير منفصل عن المفعول به بفاصل، مسبوقاً باستفهام، نحو (أتقولُ زيداً يأكلُ)، وهناك لغة وردت عن بني (سُلَيْمٍ) يجرون فيها القول مجرى الظن مطلقاً⁽⁴⁾.

وقد وردت الجملة الفعلية الخبرية الواقعة مفعولاً لـ (ظنَّ وأخواتها) في متن صحيح البخاري في الأحاديث المرفوعة في (سبعة عشر) موضعاً⁽⁵⁾، وعلى النحو الآتي:

أفعال اليقين:

أولاً. الجملة ذات الفعل الماضي التام المبني للمعلوم:

قال (ﷺ):

مَحْرَبٌ. ((رأيت امرأة سوداء... خرجت من المدينة... فأولت أن وباء المدينة نقل إلى مهيجة)).⁽⁶⁾

فيما مر جملة فعلية جاء فيها فعل من أفعال اليقين وهو ما يسمى بـ(رأى الخُلْمِيَّة)⁽⁷⁾، وقد تبين من سياق الحديث أن (رأى) حلمية.

رفعت (رأى) فاعلاً لها وهو الضمير المتصل (التاء)، أما المفعول الأول فهو (امرأة) التي وصفت بـ(سوداء)، والمفعول الثاني هو الجملة الفعلية التي فعلها الفعل الماضي اللازم (خرج)، وفاعله ضمير مستتر جوازاً يعود على (امرأة) تقديره (هي)، وقد أنث الفعل لتأنيث الفاعل، ومن المعلوم أن الجملة الفعلية في محل نصب مفعول ثانٍ للفعل الحلمي (رأى) الذي عده النحاة من الأفعال التي تنصب مفعولين.

وقد أسلفنا وقلنا إن سياق الحديث الشريف يدل على أن (رأى) فعل حلمي ولا سيما قوله (ﷺ): ((فأولت...))، أي أنه (ﷺ) أول الرؤيا التي رآها في منامه الشريف (ﷺ).

(1) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح 1: 494، ومغني اللبيب 2: 146، والإعراب عن قواعد الإعراب 64.

(2) ينظر: شرح ابن عقيل 1: 433.

(3) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح 1: 495، والمقرب 130، وشرح ابن عقيل 1: 434، ومعاني النحو 2: 450.

(4) ينظر: شرح المفصل 7: 79، وهمع الهوامع 1: 157، ولهجة قبيلة سُلَيْمٍ، بحث د. على ناصر غالب 461 مجلة العرب ج 7: 8: 1998م.

(5) ينظر: م (76-73).

(6) صحيح البخاري 9: 36: 8.

(7) ينظر: شرح الأشموني 2: 12.

وقد وردت هذه الصورة في (أربعة) مواضع فقط⁽¹⁾.
ثانياً. الجملة ذات الفعل المضارع التام المبني للمعلوم:

قال (ﷺ):

مَحْرُومٌ. ((حتى أتى لأرى الرّيَّ يخرُجُ في أظفاري))⁽²⁾.
مَتَّعٌ. ((فأجدني أعافه))⁽³⁾.

رَبِّعٌ أُولَى. ((إن رأيتُمونا تَخَطَّفُنا الطيرُ فلا تَبْرَحُوا مَكَانَكُم))⁽⁴⁾.

الجملة السابقة احتوت على فعلين من أفعال اليقين هما (رأى ووجد) بمعنى (عَلِمَ)، وقد نصب فعلا اليقين هذان مفعولين الأول (الرّيَّ، الضمير المتصل (الياء)، الضمير المتصل (نا)) على التوالي، واما المفعول الثاني فهو جملة فعلية كانت أفعالها مضارعة وهي (يخرُجُ، أعافُ، تَخَطَّفُ) على التوالي، والفاعل في هذه الأفعال هو (الضمير المستتر (هو) العائد على (الرّيَّ))، والضمير المستتر (أنا) العائد على النبي (ﷺ) -كما في سياق الحديث-، الطير) على التوالي، والذي نلاحظه على هذه الأفعال أنها جاءت متعدية، إذ تعدى الفعل الأول (يخرج) بوساطة حرف الجر (في) الذي ضمّن معنى حرف الجر (من)، والتضمين في حروف الجر مشهور مطرد⁽⁵⁾.

أما الفعل الثاني (اعاف) فقد تعدى بنفسه إلى مفعوله (الهاء) العائد على (الضّب) -كما في سياق الحديث-، أما الفعل الثالث (تخطف) فقد تعدى بوساطة التضعيف إلى مفعوله (نا)، والذي نلاحظه أن المفعول به قد تقدّم على الفاعل (الطير)، وهذا مطرد في العربية لأن المفعول به ضمير متصل لو تأخر عن فاعله لانفصل وأصبح (إيانا).

والجملة الفعلية هذه هي في محل نصب مفعول به ثانٍ لأفعال اليقين وهما الفعلان (رأى، وَجَدَ) اللذان بمعنى (عَلِمَ)، هذا وقد وردت هذه الصورة في متن صحيح البخاري في الأحاديث المرفوعة في (أحد عشر) موضعاً⁽⁶⁾.
ثالثاً. الجملة ذات الفعل المضارع التام المبني للمجهول:

قال (ﷺ):

مَحْرُومٌ. ((رأيتُ النَّاسَ يُعْرَضُونَ عَلَيَّ))⁽⁷⁾.

لم ترد في هذا المضمار إلا هذه الجملة⁽⁸⁾، ومن المعلوم أن الفعل (رأى) الحلمي قد رفع فاعلاً هو الضمير المتصل (التاء)، ونصب مفعولين الأول منهما لفظة

(1) ينظر: م (73).

(2) صحيح البخاري 1: 23: 9، وذهب القسطلاني إلى أن جملة (يخرج) لا تحتمل المفعولية إذا قلنا إن (رأى) بصرية ولكنه رجح (العلمية)، ينظر: إرشاد الساري 1: 182.

(3) المصدر نفسه 7: 62: 4، أعافه: أكرهه، من عاف الطعام كرهه.

(4) المصدر نفسه 4: 52: 13.

(5) ينظر: الخصائص 2: 306، ومعاني النحو 3: 6.

(6) ينظر: م (74).

(7) صحيح البخاري 1: 10: 21.

(8) ينظر: م (75).

(الناس) أما الآخر فهو جملة فعلية مكونة من الفعل المضارع المبني للمجهول وهو (يُعرضون) والفعل من الأفعال الخمسة فهو مرفوع بثبوت (النون)، والنائب عن الفاعل هو الضمير المتصل (واو الجماعة) وقد تعدى الفعل إلى مفعوله بوساطة حرف الجر (على)، والجملة الفعلية في محل نصب مفعول به ثانٍ للفعل المناميّ (رأى).

هذا ولم ترد الجملة الفعلية التي هي في محل نصب مفعول ثانٍ لأفعال اليقين في أحوالها الباقية من مثل (الماضوية المبنية للمجهول، والناقصة، والمصدرة بأفعال المقاربة والشروع).

أفعال الرجحان:

أولاً. الجملة ذات الفعل المضارع التام المبني للمعلوم:
قال (ﷺ):

مَحْرَمٌ. ((ما أَظُنُّ فلاناً وفُلاناً يَعْرِفانِ مِن دِينِنَا شيئاً))(1).

أفعال الرجحان هي (ظنّ، حسب، خال، زعم، عدّ، حجا، هبّ، تقول)(2)، ولم ترد من هذه الأفعال التي مفعولها الثاني جملة فعلية إلا في الفعل (ظنّ) إذ لم يرد غيرها في هذا المضمار(3).

والجملة السابقة جاء فيها الفعل المضارع (أظنّ) وفاعله الضمير المستتر (أنا) العائد على النبي (ﷺ)، أما مفعولاه فقد جاء المفعول الأول لفظة (فلاناً) وقد عُطفت عليها لفظة (فلاناً) الأخرى، وجاء المفعول الثاني الجملة الفعلية التي فعلها الفعل المضارع الذي هو من الأفعال الخمسة (يعرفان)، وهو مرفوع وعلامة رفعه ثبوت (نونه)، وفاعله الضمير المتصل فيه وهو (ألف الاثنين)، وقد تعدى الفعل إلى مفعوله بنفسه، وجملة (يعرفان) في محل نصب مفعول به ثانٍ لفعل الرجحان (ظنّ).

إجراء القول مجرى الظن:

قال (ﷺ):

مَحْرَمٌ. ((ما تقولُ: ذلك يُبقي من دَرَنِهِ))(4).

فيما مرّ جملة فعلية فعلها المضارع هو (تقول) وقد اجري فيها فعل القول مجرى (الظن)، على اللغة المشهورة(5)، وقد توافرت في الفعل الشروط التي يجب ان تتوافر حتى يجري فيها الفعل مجرى (الظن) وهي أن يكون مضارعاً مسنداً إلى ضمير المخاطب متقدماً عليه استفهام غير مفصول عنه بفاصل(6)، وتكون (ذلك) في موقع نصب مفعولاً به أولاً وجملة (يُبقي) في موضع نصب مفعولاً به ثانياً، ولم ترد غيرها(7).

(1) صحيح البخاري 8: 17: 10.

(2) ينظر: الكتاب 1: 18، وشرح الرضي على الكافية 2: 276، وهمع الهوامع 1: 148.

(3) ينظر: م (76).

(4) صحيح البخاري 1: 93: 24.

(5) المقصود بها لهجة بني سُلَيْم، ينظر: شواهد التوضيح 151.

(6) ينظر: المقرّب 323.

(7) ينظر: م (74).

ج. الجملة الواقعة حالاً:

الحال وصف أو ما قام مقامه، فضلة، مسوق لبيان الهيئة أو للتوكيد⁽¹⁾، والحال يأتي مفرداً، نحو (جاء زيدٌ مُستبشراً)، ويأتي جملة نحو (عاد محمدٌ من المدرسة يضحكُ) فلفظة (مستبشراً) حال منصوبة، ولفظة (يضحك) جملة فعلية في محل نصب حال، وصاحب الحال في كلتا الجملتين الفاعل.

والذي يعنينا في موضوعنا هو كون الحال يأتي جملة فعلية، والحقيقة أن مجيء الحال جملة مطرد في الاستعمال اللغوي العربي، وقد وضع النحاة شروطاً استنبطوها من استقراءهم للموروث الأدبي العربي، إذ تُبيّن هذه الشروط كيفية مجيء الحال جملة فعلية.

فهم يشترطون في الجملة الفعلية التي تقع حالاً أن تكون خبرية خالية من دليل استقبال أو تعجب، وكذلك يشترطون فيها رابطاً يربط الحال بصاحبها وهو (ضمير) أو (واو) أو كلاهما⁽²⁾.

وفي الحقيقة أن الجملة الفعلية لا يكون فعلها الا ماضياً أو مضارعاً أو أمراً، وسنبين مجيء الجملة الفعلية حالاً على وفق نوع فعلها.

أما الفعل الماضي فقد منع البصريون والفراء (ت رَجَعَتْ مَسْرُوعَةً هـ) وقوعه حالاً⁽³⁾ لعدم دلالته على الحال إذ إنه يدل على زمن انقطع، أما إذا اقترن بما يقربه من الحال فهم يجيزونه وذلك إذا اقترن بـ(قد)، وأما الكوفيون فقد أجازوا وقوع الفعل الماضي حالاً سواءً اقترن بـ(قد) أم لم يقترن، وذهب إلى ذلك أيضاً أبو الحسن الأخفش (ت جَزَّاهُ مَحْرَمَةٌ هـ) من البصريين، وعليه ففي قوله تعالى:

((أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ))⁽⁴⁾ يُعرب البصريون جملة ((حَصِرَتْ

صُدُورُهُمْ)) حالاً على تقدير (قد) محذوفة، على حين يعربها الكوفيون والأخفش على أنها حال من غير أن يقدروا (قد)، وفي الحقيقة ان كلتا الحالتين قد وردت في الاستعمال العربي الفصيح، بل إن بعض النحاة يرى أن وقوع الماضي حالاً وهو غير مقترن بـ(قد) كثر حتى عده هو القياس⁽⁵⁾، وقد قام بعض المُحدّثين بإحصاء ما جاء في (القرآن الكريم) من هذه الجمل، فوجد أنها في مواضع كثيرة قد جاءت خالية من (قد) وفعلها ماضٍ⁽⁶⁾، فدعا إلى القياس على ما جاء في التنزيل، والحقيقة أننا يمكننا بالاعتماد على ما سبق أن نقول: إن البصريين قد حجّروا واسعاً في اشتراطهم اقتران الماضي الواقع حالاً بـ(قد)، والأولى في هذه المسألة أن نرتضي قول الكوفيين

(1) ينظر: معاني النحو 2: 708.

(2) ينظر: همع الهوامع 1: 245.

(3) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة (32) 1: 252، وشرح المفصل 2: 69، وشرح الرضي على الكافية 1: 195.

(4) النساء: 90.

(5) ينظر: تقريب المقرّب 159، ودراسة نحوية في صحيح البخاري 55.

(6) ينظر: التأويل النحوي في القرآن الكريم، د. عبد الفتاح أحمد 1: 813 - 814، 2: 948-952، وينظر: نحو القرآن، أحمد عبد الستار الجوارى 96.

وهو أقرب لما أقره اصحاب الاصول إذ عدم التأويل أولى من التأويل⁽¹⁾ ولا سيما في آيات التنزيل.

أما الفعل المضارع فقد أجازوا أن يكون في صدر الجملة الحالية وذلك إذا كان المراد به الحال المصاحبة للفعل⁽²⁾، فأما الفعل المستقبل -أي المصدر بدليل استقبال⁽³⁾- فلا يقع موقع الحال لأنه لا يدل على مصاحبة الحال، وعليه فلا يجوز أن تكون الجملة الفعلية في موقع حال في نحو: (جاء محمد سيركب)، ويتضح المثال في قوله تعالى: ((وَقَالَ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّي سَيَّهْدِنِ))⁽⁴⁾، فجملة ((سَيَّهْدِنِ)) لا يجوز أن تعرب حالاً، إذ إنها خبر ثانٍ لـ(إن)⁽⁵⁾، وإنما لم تعرب حالاً لوجود حرف الاستقبال (السين) على أن بعض المُحدِّثين⁽⁶⁾ يذهبون إلى أنه إذا أمكن تقدير حالٍ في المعنى جاز مجيء الجملة المصدرة بالاستقبال حالاً، ويمكن توضيح الكلام من خلال المثال الآتي: (عرفتُ محمداً إن تستعنه أعانك) فجملة الشرط حال وهي مصدرة بدليل استقبال والذي جعلها حالاً هو المعنى، أي (عرفت محمداً حاله إن تستعنه أعانك)، وعليه فقد قال الدكتور فاضل السامرائي: ((ولذا نرى أن كل ما احتل أن يكون حالاً في المعنى مما صُدِّرَ بدليل استقبال صحَّ أن يكون كذلك -أي حال-))⁽⁷⁾.

وأما فعل الأمر فالجمهور⁽⁸⁾ على منع مجيء الجملة الفعلية التي فعلها أمر في موقع الحال، لأنهم لا يجوزون مجيء الجملة الطلبية حالاً، وإذا ما ورد في الاستعمال اللغوي ما يوهم أنه كذلك فإنهم يُقدِّرون له قولاً محذوفاً وهذا القول هو الحال، وقد خالف بعضهم⁽⁹⁾، ذلك وأجاز مجيء الجملة الفعلية التي فعلها أمر حالاً وعلى رأيهم يجوز أن نجعل جملة (أضرب زيداً) في نحو (جاء محمد اضرب زيداً) حالاً، والجمهور يمنع ذلك ويُقدِّر له قولاً محذوفاً وهو الحال.

وبعد أن بيَّنا الجملة الفعلية التي وقعت في محل نصب حالاً من جهة فعلها سواء أكان ماضياً أم مضارعاً أم أمراً، نعود لنقول: إن الجملة الواقعة حالاً سواء أكانت اسمية أم فعلية قد ترتبط بها (واو) تسمى (واو) الحال⁽¹⁰⁾، وفائدة هذه (الواو) أنها تكون هي الرابط إذا خلت الجملة من الضمير العائد على صاحب الحال، ويجوز أن تقترن (واو) الحال في كل جملة حالية إلا إذا كانت الجملة الحالية مصدرة بمضارع

(1) ينظر: الاقتراح في علم أصول النحو، السيوطي، 123، ودراسة نحوية في صحيح البخاري 55.

(2) ينظر: شرح المفصل 2: 69.

(3) مثل (السين، سوف، لن، أداة الشرط...).

(4) الصافات: 99.

(5) ينظر: أوضح المسالك 128.

(6) ينظر: النحو الوافي 2: 395، ومعاني النحو 2: 728.

(7) معاني النحو 2: 728.

(8) ينظر: الإنصاف 1: 116، وهامش 117.

(9) ينظر: همع الهوامع 1: 246.

(10) ينظر: شرح ابن الناظم 336، والتراكيب النحوية من الوجهة البلاغية، د. عبد الفتاح لاشين 125.

مثبت أو منفي بـ(ما أو لا) إذ تفارقها (الواو)، وإذا ورد في كلام العرب ما ظاهره ذلك فيؤوّل بما يناسب السياق الذي أنتت فيه الجملة(1).

وقد ذهب بعض المُحدّثين(2) إلى أن (الواو) في الجملة الحالية تدخل لأغراض معينة أوصلها إلى (ثمانية) أغراض إذ إن المعنى والسياق يدخلان في تحديد دخول (الواو) أو عدمه، وقد وردت الجملة الفعلية الواقعة في محل نصب حالاً في الأحاديث المرفوعة في صحيح البخاري في (اثنتين وخمسين) موضعاً(3)، وعلى النحو الآتي:
أولاً. الجملة ذات الفعل الماضي التام المبني للمعلوم:

قال (ﷺ):

مَحْرُومٌ. ((فَيُخْرَجُونَ مِنْهَا قَدْ اسْوَدُّوا)) (4).

مَعْنَى. ((كَمَثَلِ الْغَيْثِ الْكَثِيرِ أَصَابَ أَرْضاً)) (5).

رَبِّعٌ أُولَى. ((فَيُقْصَمُ عَنِّي وَقَدْ وَعَيْتَ مَا قَال)) (6).

فيما مرّ جمل جاءت في موقع الحال، ففي الجملة الأولى جاءت جملة (اسودوا) في محل نصب حال من الضمير المتصل (واو) الجماعة في الفعل (يخرجون) وقد صدرت الجملة بالحرف (قد) وهي خالية من (واو) الحال، وحذف (واو) الحال هنا من الحذف الجائز، وذكر الدكتور فاضل السامرائي(7)، أن اثبات (الواو) يفيد كون الحال ثابتاً مستقراً، وعليه فإن حذف (الواو) هنا جاء مناسباً لمقتضى الحال لأن هؤلاء الذي أخرجوا من جهنم -كما في سياق الحديث- قد اسودّت وجوههم لما أصابهم من نيرانها وهم بعد خروجهم منها يَمُنُّ اللهُ تعالى عليهم فيذهب هذا السواد عن وجوههم ويدخلهم الجنة، فعليه إن حال السواد ليس ملازماً لهم، لذلك حُذِفَ (الواو) من السياق لأن حالهم لن يثبت على حياة خروجهم.

ولو عدنا لفعل هذه الجملة لوجدناه الفعل الماضي (اسودّ) وهو فعل خماسي على وزن (افعل) وهو لازم وفاعله الضمير المتصل فيه وهو (واو) الجماعة ومن أجله بني الفعل الماضي على الضم، والرابط لجملة الحال بصاحبها هو الضمير المتصل في (اسودوا) العائد على المُخْرَجِينَ.

أما الجملة الثانية فقد جاءت الجملة الفعلية (أصاب ارضاً) خالية من (الواو) و(قد) وفعلها ماضٍ وهي في موضع الحال وقد ذهب البصريون إلى وجود (قد) مضمرة لأنهم يوجبون اقتران الجملة الماضية الواقعة حالاً بـ(قد)، والكوفيون والأخفش وغيرهم لا يرون حرجاً في هذا ويعدون الجملة في محل نصب حالاً من غير أن يقدرُوا (قد)، ونحن -كما أسلفنا- نرى أن هذا جائز لا غبار عليه ولا سيّما أنه

(1) ينظر: شرح المفصل 2: 65، وهناك حالات عدة يمتنع فيها دخول (الواو) على الجملة

الحالية، ينظر: شرح الأشموني 2: 127.

(2) ينظر: معاني النحو 2: 739.

(3) ينظر: م (77-79).

(4) صحيح البخاري 1: 10: 17.

(5) المصدر نفسه 1: 22: 20.

(6) المصدر نفسه 1: 3: 8، يفصم: ماضيه أفصم أي: أقلع وانجلى.

(7) معاني النحو 2: 731.

قد اطرده عن الفصحاء بل ورد في مواضع كثيرة في أفصح سياق وهو (القرآن الكريم) وعدم التأويل أولى من التأويل، وعليه فإن جملة (أصاب أَرْضاً) جملة فعلية في محل نصب حال من (الغيث)، وفعل هذه الجملة هو (أصاب) وهو فعل متعدٍ وفاعله الضمير المستتر فيه وجوباً العائد على (الغيث) وهو الرابط لجملة الحال في صاحبها وقد تعدى الفعل بـ(الهمزة) إلى مفعول به واحد هو (أرضاً).

أما الجملة الثالثة فقد جاءت فيها الجملة الفعلية الواقعة في محل نصب حالاً جامعةً لـ(الواو) و(قد) وهي (وقد وعيت)، وإنّ مجيء (الواو) هنا يُثبت ما أقرناه من قبل إذ قلنا: إنه إذا أتت (الواو) فتدل على لصوق الحال بصاحبه وثباته واستقراره، وهذا ما حدث له (ﷺ) إذ إنّه وعى ما قاله الوحي وفهمه على جهة الثبات والاستقرار وكان فعل الجملة (وعى) متعدياً إلى مفعول واحد بنفسه وهو الاسم الموصول (ما)، وأما الفاعل فهو الضمير المتصل (تاء) الفاعل وهو الرابط بين الحال وصاحبه.

هذا وقد وردت هذه الصورة في الأحاديث المرفوعة في صحيح البخاري في (خمسة) مواضع⁽¹⁾.

ثانياً. الجملة ذات الفعل الماضي التام المبني للمجهول:

قال (ﷺ):

مَحْرَجٌ. ((إِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَنْزِلُ فِي الْعَنَانَ...، فَتَذَكُرُ الْأَمْرَ فُضِيَ فِي السَّمَاءِ، فَتَسْتَرْقُ الشَّيَاطِينَ السَّمْعَ فَتَسْمَعُهُ))⁽²⁾.

لم ترد في هذا المضمار إلا الجملة السابقة⁽³⁾، وهي ((فُضِيَ فِي السَّمَاءِ)) إذ وقعت في محل نصب حالاً من (الأمر) وقد جاءت خالية من (الواو)، أو (قد) وهو على ما أثبتناه سابقاً جائز مُطْرَد، وقد كان فعلها مبنياً للمجهول وهو الفعل الماضي (فُضِيَ) وأصله (فُضِيَ) والنائب عن الفاعل هو الضمير المستتر فيه وجوباً (هو) وهو نفسه الرابط بين الحال وصاحبها.

ثالثاً. الجملة ذات الفعل المضارع التام المبني للمعلوم:

قال (ﷺ):

مَحْرَجٌ. ((فَإِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُلَبِّي))⁽⁴⁾.

مَحْرَجٌ. ((فَدَخَلُوا يَرْحَفُونَ عَلَى أَسْتَاهِهِمْ))⁽⁵⁾.

رَبِّعُ أُولَى. ((فَإِذَا خَرَجَ الْأَمَامُ طَوَّأُوا صُحُفَهُمْ وَيَسْتَمِعُونَ الذِّكْرَ))⁽⁶⁾.

فيما مر جمل جاءت في محل نصب حالاً، أمّا الجملة الأولى فهي (يُلَبِّي) وهي في محل نصب حال من الضمير المتصل في الفعل (يَبْعَثُ) وهو (الهاء) العائد على

(1) ينظر: م (77).

(2) صحيح البخاري 4: 88: 17، العَنَانَ: السحاب.

(3) ينظر: م (78).

(4) صحيح البخاري 3: 16: 8. يُلَبِّي: أي يقول: لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ.

(5) المصدر نفسه 4: 125: 1.

(6) المصدر نفسه 2: 11: 10.

رجل مات في (عَرَفة)، وكان فعل هذه الجملة هو الفعل المضارع (يلبي) وهو فعل لازم وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً يعود على ذلك (الرجل) نفسه وهو الرابط وقد خلت جملة الحال من (الواو) وجوبا على ما أقره النحاة في ذلك⁽¹⁾.

أما الجملة الثانية فهي (يزحفون)، وهي في محل نصب حال من الضمير المتصل في الفعل (دخل) وهو (واو) الجماعة العائد -كما في سياق الحديث- على (بني إسرائيل)، والفعل المضارع (يزحف) مرفوع وعلامة رفعه ثبوت (النون) لأنه من الأفعال الخمسة وفاعله الضمير المتصل فيه (واو) الجماعة وهو الرابط بين الحال وصاحبها، وقد تعدى الفعل بوساطة حرف الجر (على)، وقد خلت الجملة من (واو) الحال أيضاً، وهذا هو الذي يذهب إليه النحاة إذ يوجبون عدم اتصال (الواو) في مثل هذه الجملة.

أما الجملة الثالثة فهي ((ويستمعون الذكر)) فهي في محل نصب حال، وفعلها مضارع مثبت وقد اقترن بـ(واو) الحال ويمنع النحاة هذه الصورة ويؤولون لها مبتدأً محذوفاً تقديره (هم) لكي يكون دخول (الواو) على الجملة الاسمية وتستقيم القاعدة. وفي الحقيقة أن النحاة جعلوا زيادة هذه (الواو) في الشعر من باب الضرورة الشعرية وقد يؤولون الفعل المضارع بالماضي، وإذا أمكنهم أن يجعلوا (الواو) عاطفة يقولون بعطفها⁽²⁾، وعلى أي حال فهم لا يرتضون دخول (واو) الحال على الجملة الفعلية المضارعة المثبتة.

ولو عدنا إلى فعل هذه الجملة لوجدناه الفعل المضارع (يستمع) وهو مرفوع وعلامة رفعه ثبوت (النون) لأنه من الأفعال الخمسة، وفاعله الضمير المتصل (الواو) وهو الرابط بين الحال وصاحبها، وقد تعدى الفعل إلى المفعول به وهو (الذكر).

وقد وردت الجملة المضارعة في محل نصب حالاً في (ستة وأربعين) موضعاً⁽³⁾، ولم ترد هذه الجملة في الصور الفعلية الباقية.

د. الجملة الواقعة نعياً (صفة):

النعته: هو التابع الاسم أو ما في تقديره⁽⁴⁾، المشتق أو المؤول به⁽⁵⁾، المكمل متبوعه بدلالته على معنى فيه أو فيما يتعلق به⁽⁶⁾.

والنعته يكون مفرداً ويكون جملة، والذي يعيننا كون النعته جملة فعلية، إذ تأتي هذه الجمل صفة للنكرة المحضة التي قبلها، إذ إن الجمل بعد النكرات صفات، وبعد

(1) إذ يجعل النحاة الفعل المضارع المثبت بمثابة اسم الفاعل، وبما أن اسم الفاعل يخلو من (الواو) لو وقع موقع الفعل المضارع فكذلك الفعل، ينظر: شرح الأشموني 2: 127، وحاشية الصبّان بهامش الشرح السابق.

(2) ينظر: شرح ابن الناظم 337.

(3) ينظر: م (79).

(4) ينظر: المقرب 240.

(5) ينظر: التحفة السنّية بشرح المقدمة الأجروميّة، الشيخ محمد محيي الدين 107.

(6) ينظر: أوضح المسالك 185، والمتعلق به يُسمى النعته السببي.

المعارف أحوال⁽¹⁾، والسرُّ في عدم جعل الجمل بعد المعارف المحضة صفات، هو أنّ الجملة في حقيقتها نكرة إذ إنها حديث فهي تقع خبراً للمبتدأ⁽²⁾، وعليه فلا يصح أن نَصِفَ المعرفة بالنكرة، وقد ردَّ بعض النحاة تسمية الجملة (نكرة)، لأن النكرة والمعرفة من عوارض الاسم، فهو يجعلها في تأويل النكرة⁽³⁾، فهي مؤولة بالنكرة. وإنما قلنا إن الجملة تقع صفة بعد النكرة المحضة، لأن من النكرات ما تحتل أن تكون نكرة غير محضة أو معرفة غير محضة فيجوز في إعراب الجمل بعدها الحال أو الصفة⁽⁴⁾، ويتضح هذا في قوله تعالى: ((كَمَثَلِ الْهَمَامِ يَحْمِلُ أَثْقَارًا))⁽⁵⁾، فإنَّ المعرّفَ الجنسيّ وهو (الجمارُ) يُقْرَبُ في المعنى من النكرة، فيصحُّ تقدير (يحمل) حالاً أو صفةً.

وليس كل جملة تصح أن تقع صفة، إذ يشترط النحاة في ذلك⁽⁶⁾ أن تكون الجملة مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف ولو تقديراً، وان تكون جملة خبرية فلا يجوز عندهم أن تجعل (اضربه) في نحو (مررت برجلٍ اضربه) نعتاً لـ(رجل)، وما ورد في كلام العرب ما ظاهره ذلك فانهم يقدرّون له قولاً محذوفاً⁽⁷⁾، وإنما اشترطوا في الجملة أن تكون خبرية لأن الغرض من الصفة هو الايضاح والبيان بذكر حال ثابتة للموصوف يعرفها المخاطب ليست لمشاركة في اسمه وهذا ما يتحقق بالخبر. أما الطلب فليس بأحوال ثابتة للمذكور يختص بها⁽⁸⁾، أي أنك أنت الذي توجهه إليها.

وذكر بعضهم أن الوصف بالجملة الفعلية أقوى منه بالجملة الاسمية⁽⁹⁾، ويرجع سبب ذلك إلى أن الجملة الفعلية تشتمل على الفعل المناسب للوصف في الاشتقاق على حين ان الاسمية قد تخلو من المشتق تماماً نحو: (جاء رجلٌ أبوه زيدٌ)⁽¹⁰⁾.

(1) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح 2: 910، ومغني اللبيب 2: 428.

(2) ينظر: شرح المفصل 3: 54، والأشباه والنظائر 1: 186.

(3) ينظر: حاشية الصبان 3: 43.

(4) ينظر: مغني اللبيب 2: 429.

(5) الجمعة: 5

(6) ينظر: أوضح المسالك 186، ومغني اللبيب 2: 429.

(7) ينظر المقتصد 2: 912، والإنصاف 1: 115.

(8) وقد استثنى الدكتور فاضل السامرائي من أنواع الطلب الجمل الاستفهامية في نحو (مررت برجلٍ هل رأيت زيداً) فالمقصود به التشبيه أي مررت برجلٍ يشبه زيداً، وهو -كما يقول الدكتور- كثير في لغتنا الدارجة وهو كذلك ونحن نعلم في لغتنا الدارجة أننا نستخدم هذا الأسلوب من أجل تقريب المعنى على جهة التشبيه، وعليه فإن الدكتور السامرائي يذهب إلى أن يكون الوصف بالجملة الإنشائية التي يراد بها التشبيه قياساً على هذا التأويل، ينظر: معاني النحو 3: 186.

(9) ينظر: شرح الأشموني 3: 44.

(10) ينظر: حاشية الصبان 3: 44، زيادة على دلالة الجملة الفعلية على الحدوث والتجديد أكثر من الاسمية.

ويكون اعراب الجمل الواقعة صفات حسب متبوعها، فإن كان المتبوع مرفوعاً كانت الجملة في محل رفع وإن كان منصوباً كانت في محل نصب وإن كان مجروراً كانت في محل جر، لأن التابع يوافق المتبوع في أحواله ومنها الإعراب⁽¹⁾. وقد وردت الجملة الفعلية الواقعة صفة في الأحاديث المرفوعة في صحيح البخاري في (واحد وثمانين ومئة) موضع⁽²⁾، وعلى النحو الآتي:
أولاً. الجملة ذات الفعل الماضي التام المبني للمعلوم:

قال (ﷺ):

- مَحَرَّجٌ. ((هَلْ أَنْتِ إِلَّا إِصْبَعٌ دَمِيَّتِ))⁽³⁾.
مَنْعَةٌ. ((أَبَشِرْ بِخَيْرِ يَوْمٍ مَرَّ عَلَيْنِكَ))⁽⁴⁾.
رَبْعٌ أَوْلَى. ((كَيْفَ يُفْلِحُ قَوْمٌ شَجُّوا نَبِيَّهُمْ))⁽⁵⁾.
رَبْعٌ ثَانٍ. ((لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ وَلَّوْا أُمَّرَهُمْ امْرَأَةً))⁽⁶⁾.

الجمل السابقة احتوت على جمل وقعت صفات لنكرات محضة قبلها، وهذه النكرات هي (إصبع، يوم، قوم، قوم) على التوالي، أما الجمل فقد كانت الجملة الأولى جملة ((دَمِيَّتِ)) وفعلها لازمٌ وفاعله هو الضمير المتصل (التاء)، وهو رابط الجملة بموصوفها، والجملة في محل رفع صفة لـ(إصبع) لأن الموصوف مرفوع، أما الجملة الثانية فهي جملة ((مَرَّ عَلَيْنِكَ)) وفعلها متعدٍ بوساطة حرف الجر (على) وفاعلها الضمير المستتر جوازاً (هو) العائد على (يوم)، وهو الرابط، والجملة في محل جر صفة لـ(يوم).

أما الجملة الثالثة فهي ((شَجُّوا نَبِيَّهُمْ)) وفعلها متعدٍ بنفسه إلى مفعوله وهو (نبي)، وفاعلها الضمير المتصل (واو) الجماعة، وهو الرابط لجملة الصفة بموصوفها، والجملة في محل رفع صفة لـ(قوم)، أما الجملة الأخيرة فهي ((وَلَّوْا أُمَّرَهُمْ امْرَأَةً)) وفعلها متعدٍ بالتضعيف إلى مفعولين هما (أمر، امرأة) وفاعله الضمير المتصل (واو) الجماعة، والجملة في محل رفع صفة لـ(قوم)، وقد ذكر بعض النحاة أن جملة الصفة التي فعلها ماضٍ أكثر وروداً من جملة المضارع⁽⁷⁾، ولكن هذه الدراسة ستثبت العكس بعد قليل -إن شاء الله تعالى-، وقد وردت الجملة الماضية الواقعة صفة وفعلها تام مبني للمعلوم في (ستة وأربعين) موضعاً⁽⁸⁾.

ثانياً. الجملة ذات الفعل الماضي التام المبني للمجهول:

قال (ﷺ):

- (1) ينظر: شرح ابن الناظم 491.
(2) ينظر: م (80-85).
(3) صحيح البخاري 4: 16: 4.
(4) المصدر نفسه 6: 6: 24.
(5) المصدر نفسه 5: 83: 16.
(6) المصدر نفسه 9: 47: 1.
(7) ينظر: حاشية الصبان 3: 44.
(8) ينظر: م (80).

مَحْزَمَةٌ. ((أولئك قومٌ عَجَلَتْ لَهُمْ طَيِّبَاتُهُمْ))⁽¹⁾.

مَنْعَةٌ. ((رَأَيْتُ فِي مَقَامِي هَذَا كُلَّ شَيْءٍ وَوَعْدَتْهُ))⁽²⁾.

الجملتان السابقتان احتوتا على جملتين جاءتتا صفتين لاسمين نكرتين محضتين قبلهما (قوم، شيء) على التوالي، فالجملة الأولى جاءت فيها جملة الصفة ((عَجَلَتْ لَهُمْ طَيِّبَاتُهُمْ)) إذ وقعت في محل رفع صفة لـ(قوم)، وقد بني فعلها (عَجَلَتْ) للمجهول والنائب عن الفاعل هو (طبيبات) المضاف إليها الضمير (هم)، وقد تقدم الجار والمجرور على النائب عن الفاعل للاهتمام به⁽³⁾.

أما الجملة الثانية فقد كانت ((وَوَعْدَتْهُ)) وقد جاء فعلها ماضياً مبنياً للمجهول والنائب عن الفاعل فيه هو الضمير المتصل (التاء)، وقد تعدى الفعل بنفسه إلى مفعوله وهو الضمير المتصل (الهاء) العائد على الموصوف (شيء) وهو رابط جملة الصفة بالموصوف والجملة في محل جر صفة لـ(شيء).

وقد وردت هذه الصورة في الأحاديث المرفوعة في متن صحيح البخاري في (خمسة) مواضع⁽⁴⁾.

ثالثاً. الجملة ذات الفعل المضارع التام المبني للمعلوم:

قال (ﷺ):

مَحْزَمَةٌ. ((بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ، رَأَيْتُنِي فِي الْجَنَّةِ، فَإِذَا امْرَأَةٌ تَتَوَضَّأُ))⁽⁵⁾.

مَنْعَةٌ. ((لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةٌ يَدْعُو بِهَا))⁽⁶⁾.

رَبْعٌ لَوْلَا. ((لَأَعْطَيْنَ الرَّأْيَةَ غَدَاً رَجُلًا يُحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ))⁽⁷⁾.

فيما مر جمل جاءت صفات لأسماء نكرات، هي (امرأة، دعوة، رجل) على التوالي، أما الجمل فالجملة الأولى هي ((تتوضأ)) وفعلها مضارع تام مبني للمعلوم وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً يعود على (امرأة) التي وُصِفَتْ بالوضوء، وهذا الضمير هو الرابط الذي ربط الصفة بالموصوف، ونحن نلاحظ أن فعل الجملة لازم، والجملة في محل رفع صفة لـ(امرأة).

أما الجملة الثانية فهي ((يَدْعُو بِهَا)) وفعلها مضارع مبني للمعلوم وفاعله ضمير مستتر جوازاً يعود على (نبيي)، وقد عُدِّي الفعل بوساطة حرف الجر (الباء) وقد جَرَّ هذا (الباء) الضمير المتصل الذي يعود على (دعوة) وهو الرابط للصفة بالموصوف والجملة في محل رفع صفة لـ(دعوة).

وقد كانت الجملة الثالثة هي (يُحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ) وفعلها مضارع مبني للمعلوم وفاعله لفظ الجلالة (الله) والمعطوف عليه (رسول)، وقد تعدى الفعل إلى مفعوله

(1) صحيح البخاري 3: 117: 21.

(2) المصدر نفسه 2: 58: 6.

(3) ينظر: التعبير القرآني، د. فاضل السامرائي 50.

(4) ينظر: م (81).

(5) صحيح البخاري 4: 93: 5.

(6) المصدر نفسه 8: 56: 12.

(7) المصدر نفسه 4: 43: 1، والرجل هو الإمام علي بن أبي طالب (رضي الله عنه وكرّم الله

وجهه).

(الهاء) العائد على (رجل)، وهو رابط الصفة بالموصوف، وقد تقدم المفعول به على الفاعل وجوبا، مع الاهتمام به، والجملة الفعلية في محل نصب صفة لـ(رجل)، هذا وقد وردت هذه الصورة في (سنة ومئة) موضع⁽¹⁾، وهذا العدد أكثر من ضعف عدد الجملة الماضية وهذا ما قلناه سابقا رداً على من زعم ان الجملة الفعلية الماضية أكثر ورودا من الجملة الفعلية المضارعية في حقل الصفة⁽²⁾.
رابعاً. الجملة ذات الفعل المضارع التام المبني للمجهول:

قال (ﷺ):

مَحْرَجٌ. ((فَاعْلَمُوهُمْ أَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً فِي أَمْوَالِهِمْ تَأْخُذُ مِنْ أَغْنِيائِهِمْ...))⁽³⁾.
صَحَّحٌ. ((كُلُّ كَلِمٍ يُكَلِّمُهُ الْمُسْلِمُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَكُونُ...))⁽⁴⁾.

فيما مرّ جملتان جاءتتا صفتين للاسمين النكرتين (صدقة، كَلِم) على التوالي والجملتان هما ((تَأْخُذُ مِنْ أَغْنِيائِهِمْ، يُكَلِّمُهُ الْمُسْلِمُ)) على التوالي، والذي نلاحظه على الجملة الأولى أنها جاءت في محل نصب صفة لـ(صدقة)، وفعلها (تَأْخُذُ) مضارع مبني للمجهول والنائب عن الفاعل فيه هو الضمير المستتر العائد على (صدقة) وهو الرابط لجملة الصفة بالموصوف، وقد عدّي الفعل بوساطة حرف الجر (من) إلى (أغنياء) المضاف إليها الضمير (هم).

أما الجملة الأخرى فقد جاءت في محل جر صفة لـ(كَلِم)، وفعلها (يُكَلِّمُ) مضارع مبني للمجهول والنائب عن الفاعل فيه هو (المسلم)، وقد عدّي الفعل بنفسه إلى المفعول به وهو الضمير المتصل فيه (الهاء)، وهو رابط جملة الصفة بموصوفها. وقد وردت هذه الصورة في الأحاديث المرفوعة في صحيح البخاري في (عشرة) مواضع⁽⁵⁾.

خامساً. الجملة ذات الفعل الماضي الناقص:

قال (ﷺ):

مَحْرَجٌ. ((فَيَنْقَاصُونَ مَظَالِمَ كَانَتْ بَيْنَهُمْ))⁽⁶⁾.
صَحَّحٌ. ((مَا مِنْ شَيْءٍ كُنْتُ لَمْ أَرَهُ إِلَّا قَدْ رَأَيْتُهُ))⁽⁷⁾.

الجملتان السابقتان احتوتا على نكرتين محضتين هما (مظالم، شيء) على التوالي وقد وصفتا بجملتين هما ((كانت بينهم، كُنْتُ لَمْ أَرَهُ)) على التوالي، وقد جاء فعل الجملة الأولى ماضياً ناقصاً وهو الفعل (كان) واسمه الضمير المستتر فيه العائد على (مظالم)، وهو رابط الصفة بالموصوف، أما خبر الفعل الناقص فهو مقدر

(1) ينظر: م (82).

(2) ينظر: حاشية الصبان 3: 44.

(3) صحيح البخاري 2: 90: 12.

(4) المصدر نفسه 1: 47: 21.

(5) ينظر: م (83).

(6) صحيح البخاري 3: 122: 9.

(7) المصدر نفسه 1: 40: 20.

بـ(كائنة أو استقرت) وقد تعلقت به شبه الجملة (بينهم)، والجملة الناقصة في محل نصب صفة لـ(مظالم).

أما الجملة الأخرى ففعلها (كان) الماضية الناقصة أيضاً، واسمها الضمير المتصل بها وهو (التاء) أما خبرها فهو جملة فعلية منفية بـ(لم) وقد جزمت الفعل المضارع (أرى) الذي نصب مفعولاً به وهو الضمير المتصل (الهاء) العائد على (شيء) وهو رابط الجملة بموصوفها، أما الفاعل فهو الضمير المستتر فيه العائد على النبي (ﷺ) -كما في سياق الحديث-.

والجملة الناقصة في محل جر صفة لـ(شيء) أيضاً، ولكن بالنظر إلى محل (شيء) أصلاً، إذ إنه مجرور بحرف الجر الزائد (من)، فهو مجرور لفظاً مرفوعاً محلاً.

وقد وردت هذه الصورة في الأحاديث المرفوعة في صحيح البخاري في (ثمانية) مواضع⁽¹⁾.

سادساً. الجملة ذات الفعل المضارع الناقص:

قال (ﷺ):

مَحْرُورٌ. ((ما من رجلٍ تكونُ له إبلٌ ... لا يُؤدِّي حَقَّها، إلا أتى به ...))⁽²⁾.

الجملة السابقة فيها اسم نكرة محضة وقد وصف بجملة ((تكون له إبلٌ)) وفعل هذه الجملة هو (تكون) الناقصة، واسمها (إبلٌ) وخبرها قدر بـ(كائنة أو استقرت)، والجار والمجرور معلق به⁽³⁾، والرابط بين الصفة وموصوفها هو الضمير المجرور بـ(اللام) في (له) وهو (الهاء) والجملة في محل جر صفة لـ(رجل) نظراً إلى اللفظ، أو في محل رفع نظراً إلى المحل، وقد قُدِّم الجار والمجرور على الاسم للاهتمام.

وقد وردت هذه الصورة في الأحاديث المرفوعة في صحيح البخاري في (ثلاثة) مواضع⁽⁴⁾، على أنه لم ترد الجملة الفعلية في أحوالها المتبقية.

هـ. الجملة المضاف إليها:

الإضافة: نَسَبَةُ اسمٍ إلى اسمٍ آخر أو ما في تأويله واسناده إليه، موجبة الجر اللثاني⁽⁵⁾، وقد قُدِّم الاسم المضاف إليه بقيد (أو ما في تأويله)، ليدخل في التعريف الجمل المضاف إليها إذ إنها في حقيقتها في تأويل المصدر⁽⁶⁾، وعليه فإن الإضافة لا تخرج عن كونها نسبة تقييدية بين اسمين توجب لثانيهما الجر⁽⁷⁾.

(1) ينظر: م (84).

(2) صحيح البخاري 2: 102: 4.

(3) وإن كنا نميل إلى عد الجار والمجرور هو الخبر لأنه أقرب إلى طبيعة اللغة.

(4) ينظر: م (85).

(5) ينظر شرح شذور الذهب 325، وهمع الهوامع 2: 46.

(6) ينظر: شرح الرضي على الكافية 2: 105، لأن الإضافة لا تكون إلا بين اسمين.

(7) ينظر: مغني اللبيب 2: 419، وهمع الهوامع 2: 460.

والذي يعنينا في هذا الموضوع هو الجملة الفعلية المضاف إليها، إذ إن الجملة الفعلية الخبرية⁽¹⁾ تقع في محل جر بإضافة أسماء مختلفة إليها منها (إذا، حين، لمّا، إذ، يوم، حيث،...) ⁽²⁾.

ومن المعلوم أنّ الإضافة إمّا أن تفيد التعريف أو التخصيص⁽³⁾، إذ إنّه إذا كان المضاف إليه معرفة افادت التعريف وإذا كان نكرة افادت التخصيص، فماذا تفيد إضافة الأسماء الى الجملة الفعلية الخبرية؟

في الحقيقة أنّه تقرر عند النحاة أنّ الجمل نكرات -كما مر سابقاً- وعلى هذا القول فإنّ فائدة الجملة المضاف إليها لا تكون إلا للتخصيص لأنها نكرة، ولكن ذهب بعض النحاة إلى أنّ وقوع الجمل نكرات من جهة ظاهرها، بقطع النظر عن التأويل بالمصدر، لأنّ وقوعها مثلاً صفة أو حالاً لا يؤوّل بالمصدر بل يؤوّل بأحد المشتقات وهذا يختلف عن وقوعها مضافاً إليها إذ يتعين كون المضاف والمضاف إليه أسماءً فاحتيج إلى تأويلها بالمصدر وهو معرفة، وعليه فتعرّف الجملة المضاف إليه، وعلى هذا قولهم الجمل نكرات بقطع النظر عن التأويل⁽⁴⁾، ولكن هذا لم يكن هو الفيصل في عد الجمل المضاف إليها معارف ولكنّ الفيصل في ذلك هو أنّ ننظر إلى المسند إليه في جملة الإضافة وهو إمّا الفاعل أو نائبه (في الجمل الفعلية) أو المبتدأ (في الجمل الاسمية)، فإنّ كان المسند إليه معرفة تعرّف المضاف بالاضافة وإن كان نكرة تخصص المضاف بالإضافة⁽⁵⁾.

ومن ظواهر الاسم المضاف إليه أنّه يجوز حذفه كما في مسألة (قَبْلُ وَبَعْدُ)⁽⁶⁾، ولكن إذا كان المضاف إليه جملة لم يَجْزُ حذفها إلا فيما سُمِعَ من ذلك، وهو بعد الظرف (إذ) في قولهم (حينئذٍ)، ومنه قوله تعالى: ((وَأَنْتُمْ حِينئذٍ تَنْظُرُونَ))⁽⁷⁾، أي:

حين بلغت الروح الحلقوم؛ فحذفت الجملة وعوّض عنها التتوين⁽⁸⁾، ويسمى هذا التتوين بـ(تتوين العوض عن جملة)⁽⁹⁾، ومن المعروف أنّ (إذ) ساكنة والتتوين ساكن أيضاً، لذا حرّكت (إذ) بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين، فأصبحت (إذٍ)، ويقاس الحذف عليها.

ويشترط في الجملة الواقعة في محل جر بالاضافة أن تخلو من ضمير عائد على الاسم المضاف، فإنّ كان فيها ضمير عائد على الاسم خرجت الجملة من باب

(1) ينظر: حاشية الصبان على الأشموني 2: 168.

(2) ينظر: مغني اللبيب 2: 419.

(3) ينظر: شرح المفصل 3: 118، وشرح ابن الناظم 383.

(4) ينظر: حاشية الصبان على الأشموني 2: 159.

(5) ينظر: المقتضب 3: 176، وشرح الرضي على الكافية 2: 105، ومعاني النحو 3: 120.

(6) ينظر: شرح قطر الندى، ابن هشام 19 وما بعدها.

(7) الواقعة: 84.

(8) ينظر: المقرّب 236.

(9) ينظر: شرح ابن الناظم 23.

الإضافة وأصبحت صفة للاسم، ويتضح ذلك من خلال المثال الآتي: (يُعْجِبُنِي يَوْمٌ سَافَرْتُ فِيهِ)، فيجب تنوين (يوم) وجعل الجملة بعده صفة، ولا يجوز أن نقول (يُعْجِبُنِي يَوْمٌ سَافَرْتُ فِيهِ)، من غير أن نُنَوِّنَ (يوم) (1). وما جاء في كلام العرب ما ظاهره ذلك فيؤوّل (2)، ويشترطون في جملة المضاف إليه أن تكون خبرية (3)، وقد وردت جملة المضاف إليه في الأحاديث المرفوعة في صحيح البخاري في (ستة وخمسين) موضعاً (4)، وعلى النحو الآتي:

أولاً: الجملة ذات الفعل الماضي المبني للمعلوم:

قال (ﷺ):

مَحْرَمٌ. ((إِزْجِعِي مَنْ حَيْثُ جِئْتِ)) (5).

مَعْرَبٌ. ((وَلَا سَقَيْتِيهَا حِينَ حَبَسْتِيهَا)) (6).

رَبِّعٌ أَوْلَى. ((فَإِنَّ هَذَا بَلَدٌ حَرَّمَ اللَّهُ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ)) (7).

رَبِّعٌ ثَانٍ. ((أَبْشِرْ بِخَيْرِ يَوْمٍ مَرَّ عَلَيْكَ مُنْذُ وُلِدْتِكَ أُمَّكَ)) (8).

عَبْدُ اللَّهِ. ((وَكَانَ أَشَدُّ مَا لَقِيتُ مِنْهُمْ يَوْمَ الْعَقَبَةِ إِذْ عَرَضْتُ نَفْسِي عَلَى ابْنِ عَبْدِ يَا لَيْلٍ)) (9).

الجملة السابقة احتوت على ظروف أضيفت إليها جمل فعلية، وهذه الظروف هي (حيث، حين، يوم، منذ، إذ) على التوالي، ولو جننا إلى تحليل هذه الظروف مع الجمل الفعلية المضافة إليها لوجدنا أن الجملة الأولى ((حيثُ جِئْتِ)) جاء فيها ظرف (حيث)، وهو ظرف مكان مبني على الضم ولا يستعمل إلا مضافاً إلى الجمل سواء أكانت اسمية أم فعلية، وقد تأتي ظرف زمان أو مفعولاً به، وللبعض النحاة أقوال مختلفة فيها (10)، ولكن المشهور ما أثبتناه، وقد جاءت (حيث) مبنية على الضم في محل جر بـ(من)، ويجوز أن تتجرد منها، ولكن جرها بـ(الباء أو إلى أو في) نادر. (11)

والجملة التي اضيف (حيث) إليها هي (جِئْتِ) وفعلها (جاء) اللازم وفاعله الضمير (التاء)، والجملة في محل جرٍ بالإضافة، أما الجملة الثانية ((حِينَ حَبَسْتِيهَا)) فقد جاء فيها ظرف الزمان (حين) وهو ظرف غير محدد بمعنى (إذ)، ويعامل معاملة (إذ) في الإضافة، ولكن اضافته للجمل جائزة على حين أن إضافة (إذ) واجبة (12)،

(1) ينظر: المقرّب 237، ومغني اللبيب 2: 592.

(2) ينظر: حاشية الصبان 2: 169-170 إذ ذكر أغلب التأويلات.

(3) ينظر: المصدر نفسه 2: 168.

(4) ينظر: م (86-91).

(5) صحيح البخاري 4: 86: 1.

(6) المصدر نفسه 3: 98: 5.

(7) صحيح البخاري 3: 14: 2.

(8) المصدر نفسه 6: 24: 6.

(9) المصدر نفسه 4: 91: 6.

(10) ينظر: مغني اللبيب 1: 131، وهمع الهوامع 1: 212.

(11) ينظر: همع الهوامع 1: 212.

(12) ينظر: شرح ابن عقيل 2: 57.

هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن (حين) وما شابهه من الظروف في إعرابه مذهبان، الأول مذهب البصريين وهو عندهم إذا أُضيف إلى جملة فعلية صُدِّرت بمضارع أو إلى جملة اسمية لا يجوز فيه إلا الإعراب، وإذا أُضيف إلى جملة فعلية صُدِّرت بماضٍ لا يجوز فيه إلا البناء، والآخر مذهب الكوفيين وهو جواز الإعراب والبناء في كلتا الحالتين⁽¹⁾، وهو الراجح على ما أثبتته النحاة⁽²⁾ وقد أُضيف إليه جملة (حَبَسْتِيهَا) وفعلها (حَبَسَ) الماضي وفاعله الضمير المتصل (الياء)، وقد تعدى الفعل بنفسه إلى مفعوله (الهاء)، والجملة في محل جر بالإضافة، ويجوز في (حين) النصب على الظرفية الزمانية والبناء لأن الفعل المضاف إليه مبني، أما الجملة الثالثة فقد جاء فيها ظرف الزمان (يوم) وأُضيف إليه جملة ((حَلَقَ السَّمَوَاتِ))، وحال (يوم) كحال (حين) السابقة، وفعل جملة المضاف إليه هو (حَلَقَ) الماضي وفاعله ضمير مستتر يعود على لفظ (الجلالة) وقد تعدى الفعل بنفسه إلى مفعوله (السموات) وقد عطفت عليها (الأرض)، والجملة في محل جر بالإضافة، أما الجملة الرابعة فقد جاء فيها الظرف (منذ) وهو لابتداء غاية في الزمان⁽³⁾، وله أحوال مختلفة منها أن تأتي بعده جملة مضافة إليها، وقيل إنه مضاف إلى زمن مضاف إلى الجملة⁽⁴⁾، والأول أولى لأن عدم التأويل أولى من التأويل، و(منذ) في الجملة مبني على الضم في محل نصب مفعول فيه، والجملة التي بعده مضاف إليها وفعلها (وَلَدَ) الماضي وفاعله (أَمَّكَ) المضاف إليها (الكاف) وقد تعدى الفعل بنفسه إلى مفعوله وهو الضمير المتصل به (الكاف)، أما الجملة الأخيرة فقد جاء فيها الظرف (إذ) وقد أُضيفت إليه الجملة الفعلية ((عَرَضْتُ نَفْسِي عَلَى ...)) وفعلها (عَرَضَ) ماضٍ وفاعله الضمير المتصل (التاء) وقد تعدى إلى مفعولين الأول منهما (نَفْسِي) تعدى إليه بنفسه، أما الآخر فتعدى إليه بوساطة حرف الجر (على) وهو (ابن عبد يا ليل)، والجملة في محل جر باضافة الظرف (إذ) إليها، وقد بينا فيما سبق أحوال (إذ) ومظاهرها، وقد وردت هذه الصورة في الأحاديث المرفوعة في متن صحيح البخاري في (تسعة وثلاثين) موضعا⁽⁵⁾.

ثانياً. الجملة ذات الفعل الماضي التام المبني للمجهول:

قال (ﷺ):

مَحْرَمٌ. ((كَهَيَّأَتْهَا إِذْ طُعِنَتْ))⁽⁶⁾.

صَدْرٌ. ((أَنَا قَاسِمٌ، أَضَعُ حَيْثُ أُمِرْتُ))⁽⁷⁾.

لم ترد في المضمرة السابق إلا هاتان الجملتان⁽¹⁾، وقد جاء فيهما الظرفان (إذ، حيث)، على التوالي، وقد أُضيفت (إذ) إلى الجملة الفعلية ((طُعِنَتْ)) وفعلها ماضٍ

(1) ينظر: شرح ابن الناظم 394.

(2) ينظر: شرح ابن عقيل 2: 60.

(3) ينظر: الصاحبى 171.

(4) ينظر: مغني اللبيب 1: 336.

(5) ينظر: م (86).

(6) صحيح البخاري 1: 47: 21.

(7) المصدر نفسه 4: 68: 1.

مبني للمجهول وهو (طُعِنَ) والنائب عن الفاعل ضمير مستتر يعود على (الجُرْح) - كما في سياق الحديث- وقد أُثِبَ الفعل بـ(تاء) التأنيث الساكنة لأن النائب عن الفاعل مؤنث مجازيٌّ، أما الجملة الأخرى فقد جاء فيها الظرف (حيث) وهو ظرف مكان وأضيف إلى جملة ((أُمِرْتُ)) الفعلية وفعلها (أَمَرَ) ماض مبني للمجهول والنائب عن الفاعل الضمير المتصل (التاء)، والجملتان في محل جر باضافة الظرف اليهما وقد بُنِيَ للمجهول على ما يتطلبه السياق، ففي الجملة الأولى بُنِيَ الفعل للمجهول للجهل بالفاعل لأنه (جُرِحَ) ما في سبيل الله تعالى، أما في الجملة الأخرى فقد حُذِفَ الفاعل للعلم به وهو رَبُّ الْعِزَّةِ جَلَّ وَعَلَا.

ثالثاً. الجملة ذات الفعل المضارع التام المبني للمعلوم:

قال (ﷺ):

مَنْ ((فَلْيَنْفُثْ حِينَ يَسْتَبْقِظُ)) (2).

مَنْ ((مَنْ حَيْثُ يَطْلُعُ قَرْنُ الشَّيْطَانِ)) (3).

الجملتان السابقتان احتوتا على الظرفين (حين، حيث) على التوالي، وقد أضيفا إلى جملتين، أما الظرف الأول (حين) فقد أضيف إلى جملة ((يَسْتَبْقِظُ)) وفعلها مضارع مبني للمعلوم، وهو لازم وفاعله ضمير مستتر فيه يعود على شخص ما - كما ذكرنا في سياق الحديث- والجملة في محل جر بالإضافة، وأما الظرف الآخر (حيث) فقد أضيف إلى جملة ((يَطْلُعُ قَرْنُ الشَّيْطَانِ))، وفعلها مضارع مبني للمعلوم وهو لازم وفاعله (قرن) المضاف الى (الشيطان)، والجملة في محل جر بالإضافة، وقد وردت هذه الصورة في (أحد عشر) موضعاً (4).

رابعاً. الجملة ذات الفعل المضارع التام المبني للمجهول:

قال (ﷺ):

مَنْ ((كُلُّ بَنِي آدَمَ يَطْعُنُ فِي جَنْبِيهِ بِإِصْبَعِهِ حِينَ يُوَلِّدُ)) (5).

مَنْ ((يَوْمَ يُبْعَثُونَ)) (6).

لم ترد في هذا المضمار إلا الجملتان السابقتان (7)، وقد احتوتا على الظرفين (حين، يوم) على التوالي، وقد أضيف الأول منهما إلى جملة ((يُوَلِّدُ)) وفعلها مضارع مبني للمجهول، والنائب عن الفاعل ضمير مستتر يعود على (بني آدم)، وأضيف الثاني منهما إلى جملة ((يُبْعَثُونَ)) وفعلها مضارع من الأفعال الخمسة والنائب عن الفاعل الضمير المتصل (الواو)، والجملتان في محل جر بالاضافة.

خامساً. الجملة ذات الفعل الماضي (كان) التامة:

قال (ﷺ):

(1) ينظر: م (87).

(2) صحيح البخاري 7: 115: 12.

(3) المصدر نفسه 4: 98: 6.

(4) ينظر: م (88).

(5) صحيح البخاري 4: 99: 6.

(6) المصدر نفسه 3: 111: 11.

(7) ينظر: م (89).

مَحْزَمَةٌ. ((وَأَقْدِرُ لِي الْخَيْرَ حَيْثُ كَانَ))⁽¹⁾.

الجملة السابقة احتوت على ظرف الزمان (حيث) وقد أضيفت إلى جملة (كان) التي احتوت على الفعل (كان) وهو تام وليس ناقصاً (ناسخاً)، والفاعل ضمير مستتر فيه يعود على (الخير)، و(كان) هنا بمعنى (وجد) أي (حيث وجد الخير)، والجملة في محل جر بالإضافة.

وقد وردت هذه الصورة في موضعين⁽²⁾، وبها نختتم الكلام على الجملة الواقعة في محل جر بالإضافة، على أنه يجب أن نذكر أن جملة الشرط في أدوات الشرط الظروف تضاف إليها الأداة، وقد وردت في (واحد وعشرين ومنتى)⁽³⁾ موضع، ولكن موقع دراستها عند دراسة الشرط ولكننا سنشير إلى موقعها في ملحقات الرسالة.

و. جملة جواب الشرط الجازم المقترنة بـ(الفاء):

تكلمنا في فقرة الجمل التي لا محل لها من الإعراب عن جواب الشرط غير الجازم وجواب الشرط الجازم غير المقترن بـ(الفاء)، أما في هذه الفقرة فسنعرض لجواب الشرط الجازم المقترن بـ(الفاء)، إذ إن جواب الشرط الجازم قد يقترن بـ(الفاء) إذا كان الجواب لا يصلح أن يكون شرطاً ويتمثل ذلك في كون الجواب جملة اسمية أو فعلية مقترنة بـ(قد) أو فعلها جامد أو منفية بـ(لن) أو مقترنة بحرف تنفيس أو منفية بـ(ما) أو طلبية⁽⁴⁾.

وقد تدخل (الفاء) جوازاً على جواب الشرط إذا كان ماضياً وقُصد به وعدٌ أو وعيدٌ نحو قوله تعالى: ((وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكَبَّتْ وَجُوهُهُمْ فِي النَّارِ))⁽⁵⁾، وتدخل جوازاً أيضاً إذا كان الجواب مضارعاً مجرداً أو منفياً بـ(لا) وقيل بـ(لم)⁽⁶⁾.

إن ربط الجواب بـ(الفاء) يفيد السبب عموماً في الشرط وغيره، قال ابن يعيش: ((فأتوا بالفاء لأنها تفيد الإتيان وتؤذن بأن ما بعدها مسبب عما قبلها))⁽⁷⁾.

إن اقتران جواب الشرط الجازم بـ(الفاء) يجعل لجملة الجواب محلاً من الإعراب لأنها لم تُصدر بمفرد يقبل الجزم لفظاً كما في (إن تقم أقم) أو محلاً كما في (إن جنتي أكرمئك)، فإذا فقدت (الفاء) فقدت محلها الإعرابي إذ يكون المحل عندئذٍ للفعل وليس للجملة⁽⁸⁾.

(1) صحيح البخاري 2: 50: 6.

(2) ينظر: م (90).

(3) ينظر: م (91).

(4) ينظر: المقرَّب 301، وهمع الهوامع 2: 60.

(5) النمل: 90.

(6) ينظر: شرح ابن الناظم 288.

(7) شرح المفصل 9: 2.

(8) ينظر: مغني اللبيب 2: 409، 422.

والذي يعنينا في هذا الموضوع هو كون جملة جواب الشرط الجازم مقترنة بـ(الفاء) وهي جملة فعلية مثبتة سواءً أكان فعلها مشتقاً أم جامداً، على أننا سنبتعد الجملة الطلبية لأن لها موقعها المناسب من الرسالة.

هذا وقد وردت جملة جواب الشرط الجازم مقترنة بـ(الفاء) في الأحاديث المرفوعة في صحيح البخاري في (خمسة عشر) موضعاً⁽¹⁾. وعلى وفق ما يأتي: أولاً. جواب الشرط الجازم ماضٍ مقترن بـ(قد) ورابطه (الفاء):

قال (ﷺ):

مَحْرَجٌ. ((مَنْ يُطِيعَ الْأَمِيرَ فَقَدْ أَطَاعَنِي))⁽²⁾.

مَحْرَجٌ. ((مَنْ تَرَكَ صَلَاةَ الْعَصْرِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ))⁽³⁾.

نَجْعَازٌ. ((مَنْ جَهَّزَ غَازِيًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَقَدْ غَزَا))⁽⁴⁾.

فيما مر جاء جواب الشرط الجازم (مَنْ) جملة فعلية فعلها ماضٍ هو (أطاع، حبط، غزا) على التوالي، مقترنا بـ(قد) وقد ربطت (الفاء) جواب الشرط بفعله، وهي هنا واجبة الدخول لاقتتران الجواب بـ(قد) وجملة جواب الشرط لها محل من الإعراب إذ هي في محل جزم جواب الشرط، وإثما قُدِّرَ الجزم على المحل لأن اللفظ لا يمكن أن يظهر عليه الجزم -كما ذكرنا سابقاً- وقد وردت هذه الصورة في الأحاديث المرفوعة في (ثلاثة عشر) موضعاً⁽⁵⁾.

ثانياً. جواب الشرط الجازم مضارع مثبت ورابطه (الفاء):

قال (ﷺ):

مَحْرَجٌ. ((وَإِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، فَيُقَالُ: هَذَا مَقْعَدُكَ حَتَّى يَبْعَثَكَ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ))⁽⁶⁾.

مَحْرَجٌ. ((فَإِنْ كُنْتَ بَرِيئَةً فَسَيُبَرِّئُكَ اللَّهُ))⁽⁷⁾.

فيما مر ورد جواب الشرط الجازم (إِنْ) جملة فعلية فعلها مضارع مجرد مثبت وهو (يُقَالُ، يُبَرِّئُ) على التوالي، وقد ربطت (الفاء) جواب الشرط بفعله، وهي هنا جائزة الدخول إذ يجوز لها أن تحذف⁽⁸⁾، والفعل المضارع مرفوع وهو عند أكثر النحاة على تقدير مبتدأ محذوف قبله وعليه رُفِعَ الفعل المضارع⁽⁹⁾، ولكن بعضهم خالف ذلك إذ قال الرّضي: ((مذهب سيبويه تقدير المبتدأ في الأخير -أي في الجواب المضارع المُجَرَّد- ليكون جملة اسمية في التقدير، وقال المبرّد لا حاجة إليه... وإن ثبت نحو ذلك (وإن غبت فيموت زيد) لم يكن لمذهب سيبويه وجه إذ لا يمكن في مثله

(1) ينظر: م (92-93).

(2) صحيح البخاري 4: 40: 8.

(3) المصدر نفسه 1: 96: 21.

(4) المصدر نفسه 4: 10: 19.

(5) ينظر: م (92).

(6) صحيح البخاري 2: 86: 19.

(7) المصدر نفسه 3: 153: 16.

(8) ينظر: شرح ابن الناظم 228.

(9) ينظر: الكتاب 1: 437-438، وجمع الهوامع 2: 60.

تقدير مبتدأ إلا ضمير الشأن ولا يجوز إلا بعد المخففة قياساً وبعد إن وأخواتها (ضرورة)⁽¹⁾.

وأيد بعض المُحدِّثين رأي المبرِّد وافترض الرِّضي السابقين معتمداً على عدم استطاعة تقدير مبتدأ في مثل قوله تعالى: ((وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى الَّذِينَ عَمِلُوا السَّيِّئَاتِ إِلَّا

مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ))⁽²⁾. فلا يمكن أن نُقدِّر مبتدأ بعد (فاء) الربط، وعليه فإنَّ الدكتور

فاضل السامرائي يرى أنَّها في مثل هذا الموضع تفيد التوكيد⁽³⁾، مستدلاً على قول ابن هشام في (المغني) إنها زائدة وتعليق أحد الشراح على هذه الزيادة بأنها تفيد التوكيد⁽⁴⁾، ويستدل أيضاً على فائدة (الفاء) التوكيد أننا ما نزال نستخدمها في لغتنا الدارجة للتوكيد فنقول: (والله ما أروح) فإذا أكدنا قلنا: (والله فلا أروح)⁽⁵⁾.

وجملة جواب الشرط لها محل من الإعراب وهو الجزم لوقوعها في جواب شرطٍ جازم مقترنة بـ(الفاء) وقد وردت هذه الصورة في (موضعين)⁽⁶⁾.

ز. الجملة الفعلية التابعة لما له محل من الإعراب:

وهي الجملة الفعلية المعطوفة على جملة فعلية لها محل من الإعراب، مثل قولنا (زيدٌ قام أبوه وقعد أخوه)، إذا لم تقدر الواو (واو) الحال ولا قَدَّرت العطف على الجملة الكبرى⁽⁷⁾، وعليه فجملة (قعد أخوه) في محل رفع لأنها معطوفة على جملة (قام أبوه) التي هي في محل رفع خبر للمبتدأ (زيد)⁽⁸⁾.

وتأتي هذه الجملة أيضاً في باب البديل بشرط كونها أوفى من المبدل منه، بتأدية المعنى المراد⁽⁹⁾، هذا وسنعرض لهذه الجمل بحسب نوع فعلها، وقد وردت هذه الصورة في (عشرين) موضعاً⁽¹⁰⁾. وعلى وفق ما يأتي:

أولاً. الجملة الفعلية معطوفة على خبر المبتدأ:

أ. الجملة ذات الفعل المضارع التام:

قال (ﷺ):

مَحْرُومٌ. ((وَالنَّفْسُ تَمْنَى وَتَشْتَهِي))⁽¹¹⁾.

(1) شرح الرضي على الكافية 2: 292.

(2) القصص: 84.

(3) ينظر: معاني النحو 4: 487.

(4) ينظر: حاشية الدسوقي على المغني 1: 177.

(5) ينظر: معاني النحو 4: 488.

(6) ينظر: م (93).

(7) ينظر: مغني اللبيب 2: 426.

(8) ينظر: الإعراب عن قواعد الإعراب 69.

(9) ينظر: مغني اللبيب 2: 426.

(10) ينظر: م (99-94).

(11) صحيح البخاري 8: 46: 10.

فيما مر عطفت الجملة الفعلية التي فعلها مضارع وهو (تشتهي) على محل الجملة الفعلية الواقعة (خبراً) للمبتدأ (النفس)، وعليه فمحلها الرفع وقد عطفت الجملة بوساطة حرف العطف (الواو)، ولم تأت هذه الصورة في غير هذا الموضع⁽¹⁾.

ثانياً. الجملة الفعلية المعطوفة على خبر (إنَّ وأخواتها):

أ. الجملة ذات الفعل الماضي التام:

قال (ﷺ):

مَحْتَرَمٌ. ((إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ عُقُوقَ الْأُمَهَاتِ... وَكَرِهَ لَكُمْ قِيلَ وَقَالَ...))⁽²⁾.

صَحِيحٌ. ((إِنَّا اتَّخَذْنَا خَاتَمًا وَنَقَشْنَا فِيهِ نَقْشًا))⁽³⁾.

فيما مر عطفت الجملتان الفعليتان اللتان فعلاهما ماض وهو (كره، نقش) على التوالي، على خبر (إنَّ) وهو الجملتان الفعليتان اللتان فعلاهما (حرم، اتخذ)، وعليه فإن الجملتين المعطوفتين في محل رفع لأنهما عطفا على جملتين لهما محل من الإعراب وهو الرفع، ولم ترد هذه الصورة في غير هاتين الجملتين⁽⁴⁾.

ب. الجملة ذات الفعل المضارع التام:

قال (ﷺ):

مَحْتَرَمٌ. ((لَوْ دِدْتُ أَنِّي أَقْتُلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ أَحْيَا...))⁽⁵⁾.

صَحِيحٌ. ((أَلَمْ أَخْبِرْ أَنَّكَ تَقُومُ اللَّيْلَ وَتَصُومُ النَّهَارَ))⁽⁶⁾.

رَبِّعٌ لَوْلَاكَ. ((لَكِنِّي أَصُومُ وَأَفْطِرُ...))⁽⁷⁾.

فيما مر عطفت الجمل الفعلية التي أفعالها مضارعة وهي (أحيا، تصوم، افطر) على التوالي، على الجمل الفعلية التي هي في محل رفع خبر (أنَّ، لكنَّ) والتي أفعالها (أقتل، تقوم، أصوم) على التوالي، وعليه فإنَّ الجمل المعطوفة لها محل من الإعراب وهو الرفع، وقد وقع العطف بوساطة حرفي العطف (ثم، الواو) على التوالي، وقد وردت هذه الصورة في (تسعة) مواضع⁽⁸⁾.

ثالثاً. الجملة الفعلية المعطوفة على خبر (كان وأخواتها):

أ. الجملة ذات الفعل المضارع التام:

قال (ﷺ):

مَحْتَرَمٌ. ((وَكَانَ يَنَامُ اللَّيْلَ وَيَقُومُ النَّهَارَ))⁽⁹⁾.

صَحِيحٌ. ((أَلَيْسَ كُنْتُ تَأْمُرُنَا بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَى عَنِ الْمُنْكَرِ))⁽¹⁰⁾.

(1) ينظر: م (94).

(2) صحيح البخاري 8: 4: 12.

(3) المصدر نفسه 7: 135: 11.

(4) ينظر: م (95).

(5) صحيح البخاري 1: 13: 4.

(6) المصدر نفسه 2: 48: 14.

(7) المصدر نفسه 7: 1: 6.

(8) ينظر: م (96).

(9) صحيح البخاري 1: 13: 4.

(10) المصدر نفسه 4: 96: 13.

رَبِّعُ أَوْلَادٍ. ((إِنِّي أَظْلُ يُطْعِمُنِي رَبِّي وَيُسْقِينِي)) (1).

فيما مرَّ عطفت الجمل الفعلية التي أفعالها مضارعة وهي (يقوم، تنهى، يسقي) على التوالي، على الجمل الفعلية التي أفعالها (ينام، تأمر، يطعم) على التوالي، الواقعة خبراً للفعل الناقص (كان، ظل) على التوالي، وعليه فالجملة الفعلية المعطوفة في محل نصب لأنها معطوفة على جمل واقعة في محل نصب خبراً للأفعال الناقصة، وقد وقع العطف بوساطة حرف العطف (الواو)، ولم ترد هذه الصورة في غير هذه المواضع الثلاثة (2).

رابعاً: الجملة المعطوفة على جملة واقعة صفةً للموصوف:

أ. الجملة ذات الفعل المضارع التام:

قال (ﷺ):

مَنْعَرَةً. ((مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَغْرِسُ غَرْسًا أَوْ يَزْرَعُ زَرْعًا...)) (3).

مَنْعَرَةً. ((مَوْمِنٌ فِي شَعْبٍ مِنَ الشَّعْبِ يَتَّقِي اللَّهَ وَيَدْعُ النَّاسَ مِنْ شَرِّهِ)) (4).

فيما مر جاءت الجملتان الفعليتان اللتان فعلاهما (يزرع، يدع) على التوالي، معطوفتين بوساطة حرف العطف (أو، الواو) على التوالي، على الجملتين الفعليتين اللتين فعلاهما (يغرس، يتقي) على التوالي، والجملة الأولى في محل جر لأن الموصوف مجرور وعليه فصفته في محل جر والمعطوف على المجرور مجرور، وقد وردت هذه الصورة في (أربعة) مواضع (5).

ب. الجملة ذات الفعل المضارع المبني للمجهول:

قال (ﷺ):

مَنْعَرَةً. ((وَمُرٌّ بامرأة تُجَرَّرُ وَيُلْعَبُ بِهَا)) (6).

فيما مر جاءت الجملة الفعلية التي فعلها مضارع وهو (يلعب)، معطوفة على الجملة الفعلية التي فعلها (تُجَرَّرُ) وهي صفة لـ(امرأة) في محل جر، وعليه فالجملة الفعلية المعطوفة في محل جر أيضاً، وقد عطفت الجملة الفعلية بوساطة (الواو)، ولم ترد هذه الصورة في غير هذا الموضع (7).

(1) المصدر نفسه 9: 70: 14.

(2) ينظر: م (97).

(3) صحيح البخاري 3: 90: 15.

(4) المصدر نفسه 4: 13: 15.

(5) ينظر: م (98).

(6) صحيح البخاري 4: 138: 20.

(7) ينظر: م (99).

أسلوب النفي:

النفي: أسلوب لغوي، لِنَقْضِ وإِنْكَارِ ما يتردد في ذهن المخاطب، ويؤدَّى بأدوات تحددها مناسبات القول⁽¹⁾.

ومعنى أننا ننفي جملة ما، أي أننا ننفي الإسناد الحاصل في الجملة ونبطله، فإن كانت الجملة اسمية فإننا ننفي إسناد المبتدأ إلى خبره، وإن كانت الجملة فعلية، فإننا ننفي إسناد الفعل إلى فاعله⁽²⁾، على أنه يجب أن نذكر هنا أن النفي يختص بالجملة الخبرية، لأنه يصح تكذيبها.

ولم يكن النحاة القدماء بمنأى عن دراسة أدوات النفي، ولكنهم تناولوها في أبواب متفرقة إذ درست على وفق ما تعمله من مؤثرات فهي إما عوامل تؤثر في الاسم فيكون موقعها في نواسخ الجمل الاسمية، وإما عوامل تؤثر في الفعل فتدرس حيث تدرس الأفعال⁽³⁾.

وهذه الدراسة عابها المُحدَثون، حتى قال قائلهم: ((إن أدوات النفي لو جمعت في باب واحد، ووُزِنَ بينها في الاستعمال، وبُيِّنَ منها ما هو لنفي الماضي أو الحال أو الاستقبال أو ما ينفي المفرد أو الجملة، أو ما يختص بالاسم وما يختص بالفعل، لظهر لنا من خصائص العربية ودقتها في الأداء شيء كثير))⁽⁴⁾.

وفي الحقيقة أننا لو رجعنا إلى أول مؤلف في النحو لوجدنا أنه درس أدوات النفي على وفق ما أراده المُحدَثون، إذ يقول سيبويه: ((إذا قال: فَعَلَ فان فيه لم يفعل، وإذا قال: قد فَعَلَ فان فيه لما يَفْعَلُ، وإذا قال: لقد فعل فان فيه ما فعل، لأنه كأنه قال: والله لقد فعلَ فقال: والله ما فعل، وإذا قال: هو يفعل، أي هو في حال فعلٍ، فإن فيه ما يفعلُ، وإذا قال: هو يفعل ولم يكن الفعل واقعا فنفيه لا يَفْعَلُ، وإذا قلنا: لَيَفْعَلَنَّ، فنفيه لا يفعل، كأنه قال: والله لَيَفْعَلَنَّ، فقلت: والله لا يفعلُ، وإذا قال: سوف يفعل فإن فيه لن يفعل))⁽⁵⁾.

فالنص السابق جمع فيه سيبويه أدوات نفي الفعل وأوضح مواطن استخدامها، لكن النحاة الذين خلفوه، لم يدرسوا أدوات النفي على وفق هذه الصورة، أو لنقل: لم يلفت نظرهم هذا التقسيم إلى هكذا دراسة، بل راحوا يقسمون أدوات النفي على وفق ما يقتضيه عملها.

أما دراستي فسأتناول فيها الجملة الفعلية الخبرية المنفية، على وفق أدوات نفيها كل أداة على حدة، دارساً مع كل أداة أحوال الجملة الفعلية من حيث الدلالة الزمنية والتمام والنقصان واللزوم والتعدي والبناء للمعلوم أو للمجهول، مردفاً ذلك بدراسة التقديم والتأخير والذكر والحذف، أما الوظيفة النحوية للجملة فإنني استغنيت عنها إذ

(1) ينظر: في النحو العربي - نقد وتوجيه - 246، والجملة الخبرية في ديوان جرير، د. عبد الجليل العاني، 234.

(2) ينظر: في النحو العربي - قواعد وتطبيق - 156، ونحو المعاني، د. أحمد عبد الستار الجواري، 125.

(3) ينظر: نحو التيسير 127.

(4) إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، 5.

(5) الكتاب 1: 460.

ذكرت أن مكانها المناسب هو الجملة المثبتة، إذ انها تفي بغرض دراسة الوظيفة النحوية من جميع جهاتها، فلا حاجة فينا إلى تكرار ذلك، ولا سيّما أن حال الوظيفة النحوية لا يختلف سواء أكانت الجملة مثبتة أم منفية أم مؤكدة.

هذا وقد وردت الجملة الفعلية الخبرية المنفية في الأحاديث المرفوعة في صحيح البخاري في (سبعة وستين وثلاثمئة) موضع⁽¹⁾، على وفق ما يأتي:
ا. النفي بـ(لا):

وهي من اقدم حروف النفي في العربية⁽²⁾، وتتفي الجملتين الاسمية والفعلية، ولكن استعمالها مع الفعل أكثر من استعمالها مع الاسم، إذ دلت الإحصائيات اللغوية على ذلك⁽³⁾، وعند دخول حرف النفي (لا) على الجمل الفعلية، فلا يعمل فيها شيئاً لعدم اختصاصه بها، سوى نفيه الحدث، ولو أخذنا الجملة الفعلية حسب نوع فعلها في دخول (لا) النافية عليه، لوجدنا أن حرف النفي (لا) يدخل على الجمل الفعلية التي فعلها ماضٍ، ولكن بشرط تكراره⁽⁴⁾، نحو قوله تعالى:

((فَلَا صَدَقَ وَكَأَنَّ صَلَّى))⁽⁵⁾ أو أن يعتمد على نفي سابق⁽⁶⁾، نحو: (ما جلب خيراً ولا دفع

ضراً)، وإذا لم تتكرر (لا) ولم يسبقها نفي، جاء الفعل الماضي بعدها بمعنى (الاستقبال)⁽⁷⁾، من خلال قرينة دالة عليه نحو: (والله لا فعلت ذلك أبداً)، أو جاءت الجملة بمعنى الدعاء⁽⁸⁾ نحو (لا فُضَّ اللهُ فَالْكُ)، وإذا جاءت (لا) نافية ولم تنطبق عليها الشروط السابقة فالنحاة يقدرون لها نفيّاً مكرراً في المعنى، والا كانت شاذة⁽⁹⁾. وعند دخول حرف النفي (لا) على الماضي فالراجح فيه انه بمعنى (لم)⁽¹⁰⁾، وقيل بمعنى (ما)⁽¹¹⁾.

وتدخل (لا) على الفعل المضارع، ولا يشترط تكرارها أو سبقها بنفي⁽¹²⁾. وتكون في نفي المضارع أكثر استعمالاً⁽¹³⁾. وعند دخولها عليه فان النحاة جعلوها

(1) ينظر: م (1-32).

(2) ينظر: أساليب النفي في العربية، د. مصطفى النحاس 31.

(3) ينظر: إحياء النحو 134.

(4) ينظر: مغني اللبيب 1: 242، وإحياء النحو 135.

(5) القيامة: 31.

(6) ينظر: مغني اللبيب 1: 243.

(7) ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها، وإحياء النحو 136، ومعاني النحو 4: 582.

(8) ينظر: مغني اللبيب 1: 243، قال ابن هشام: ((لأن المراد الدعاء فالفعل مستقبل في المعنى)).

(9) ينظر: موسوعة الحروف في اللغة العربية، د. اميل بديع يعقوب 387.

(10) ينظر: الصاحبى 165، وشرح المفصل 8: 108.

(11) ينظر: التبيان في إعراب القرآن 2: 439.

(12) ينظر: مغني اللبيب 1: 244.

(13) ينظر: إحياء النحو 135.

لنفي الحدث أو الفعل في المستقبل⁽¹⁾، قال سيبويه: ((وإذا قال: هو يفعل ولم يكن الفعل واقعاً فنفيه لا يفعل، وإذا قلنا لَيَفْعَلَنَّ فنفيه لا يفعل، كأنه قال: والله ليفعلن، فقلت والله لا يفعل))⁽²⁾، فالنص يدل على نفي (لا) عند دخولها على المضارع نفيًا يَخْلُصُهُ للاستقبال، وقد ذهب بعض المُحَدِّثِينَ إلى أن (لا) إذا دخلت على المضارع فلا تقيده بزمن على الأرجح⁽³⁾ فهي قد تكون للحال كما في قوله تعالى: ((مَا لَكُمْ لَا تَعْطُونَ))⁽⁴⁾، وقد تكون للاستقبال، نحو قوله تعالى: ((وَمَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ))⁽⁵⁾ وقد تكون للاستمرار وذلك نحو قوله تعالى: ((لَا تَأْخُذْهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ))⁽⁶⁾، وتقع (لا) النافية جواباً لقسم أيضاً وهذا هو الظاهر من نص كلام سيبويه الذي ذكرناه آنفاً، بقي علينا أن نذكر أن (لا) لا تنفي الجملة الفعلية المصدرية بفعل (أمر) لأن النفي لا يدخل إلا على الجمل الخبرية.

هذا وقد وردت الجملة الفعلية الخبرية المنفية بـ(لا) في الأحاديث المرفوعة في صحيح البخاري في (أربعة وسبعين ومئة) موضع⁽⁷⁾ وعلى وفق الآتي:

أولاً. الجملة ذات الفعل الماضي التام المبني للمعلوم

قال (ﷺ):

مَحْتَرَمٌ. ((وَلَا تَصَدَّقْنَا وَلَا صَلِّينَا))⁽⁸⁾.

مَحْتَرَمٌ. ((لَا أَطْعَمُهَا وَلَا أُرْسَلُهَا تَأْكُلُ))⁽⁹⁾.

لم ترد في هذا النمط إلا الجملتان السابقتان⁽¹⁰⁾، إذ نفت (لا) مضمون الجملة التي بعدها، والذي نلاحظه أن (لا) تكررت في الجملتين وهذا من شروط نفيها للفعل الماضي، ففي الجملة الأولى نفت (لا) الجملة الفعلية المصدرية بالفعل الماضي (تَصَدَّقَ) وفاعله الضمير المتصل (نا) ومفعوله محذوف للاتساع، وقد عطف على الجملة جملة أخرى منفية بـ(لا) أيضاً وفعلها ماض وهو (صلى) وفاعله الضمير المتصل فيه (نا)، ومفعوله محذوف أيضاً أما في الجملة الأخرى فقد نفت (لا) الجملة التي فعلها ماض (أطعم) وفاعله ضمير مستتر تقديره (هي) يعود على (المرأة) - كما في سياق الحديث- ومفعوله الضمير المتصل (ها) الذي يعود على (الهرة) - كما في

(1) ينظر: الصاحبي 165، ومغني اللبيب 1: 244، والأزهية، الهروي 159، وموسوعة الحروف 387

(2) الكتاب 1: 460.

(3) ينظر: معاني النحو 4: 581.

(4) الصافات: 92.

(5) البقرة: 174.

(6) البقرة: 255.

(7) ينظر: م (1: 5).

(8) صحيح البخاري 4: 21: 22.

(9) المصدر نفسه 1: 124: 6.

(10) ينظر: م (1).

سياق الحديث- وقد عطف على الجملة المنفية جملةً منفية أخرى بـ(لا) وفعلها ماض (أرسل) وفاعله ضمير مستتر تقديره (هي) يعود على (المرأة) ومفعوله الضمير المتصل (ها) العائد على (الهرة)، هذا ولم ترد الجملة الماضوية المبنية للمجهول، على انه من المناسب هنا أن اذكر أن الجملة الفعلية المنفية بـ(لا) التي فيها معنى الاستقبال وهي (الجملة الدعائية) قد وردت في الأحاديث المرفوعة⁽¹⁾.
ثانياً. الجملة ذات الفعل المضارع التام المبني للمعلوم:

قال (ﷺ):

مَحْرَمٌ. ((إِنَّ عَيْنِي تَنَامُ وَلَا يَنَامُ قَلْبِي))⁽²⁾.

صَحَّاحٌ. ((لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَى مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ خِيَلًا))⁽³⁾.

رَبِّعٌ أَوْ زَلٌّ. ((كُنْتُ أَمْرُكُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَلَا آتِيَهُ))⁽⁴⁾.

فيما مر جمل منفية بحرف النفي (لا)، وقد نفت (لا) إسناد الفعل إلى فاعله فهي نافية لوقوع الحدث، ففي الجملة الأولى نفت (لا) الجملة الفعلية التي فعلها (ينام) وهو مضارع لازم، وفاعله (قلب) المضاف إليه (بياء) المتكلم، وقد دلّ النفي على استمرارية الفعل، وهذا يؤيد ما ذهب إليه بعض المُحدِّثين إذ رأى أن نفي المضارع لا ينحصر على نفي المستقبل فقط⁽⁵⁾، وفي الجملة الثانية دخلت (لا) النافية على الجملة الفعلية التي فعلها (ينظر) وهو مضارع وفاعله لفظ الجلالة (الله)، وقد عُدي بوساطة حرف الجر، وقد دلّ النفي على الاستقبال من جهة أن الله تعالى لا ينظر إليه (يوم القيامة)، أما في الجملة الثالثة فقد نفت (لا) الجملة الفعلية التي فعلها (أتي) وهو فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر تقديره (أنا) وقد عدي الفعل بنفسه إلى مفعوله وهو الضمير المتصل فيه (الهاء)، وقد دلّ النفي فيه على حاله في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، هذا وقد وردت الجملة الفعلية المضارعة في الأحاديث المرفوعة في (خمسين ومئة) موضع⁽⁶⁾.

وهو من الكثرة بمكان إذا ما قيس بالفعل الماضي وهذا يؤيد ما ذهب إليه الأستاذ إبراهيم مصطفى⁽⁷⁾ والذي ذكرناه آنفاً.

ثالثاً. الجملة ذات الفعل المضارع التام المبني للمجهول:

قال (ﷺ):

مَحْرَمٌ. ((مَنْ لَا يَرْحَمُ لَا يُرْحَمُ))⁽⁸⁾.

صَحَّاحٌ. ((لَا تُقْبَلُ صَلَاةُ مَنْ أَحْدَثَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ))⁽¹⁾.

(1) ولكن لا مكان في ذكرها هنا إذ إن مكانها المناسب هو في مبحث (الدعاء) فهو اقرب لواقع استعمالها وعليه فإنني سأذكرها هناك إن شاء الله تعالى.

(2) صحيح البخاري 2: 47: 17.

(3) المصدر نفسه 7: 121: 20، خِيَلًا: أي تَبَخَّرًا وتكَبَّرًا.

(4) المصدر نفسه 4: 96: 13.

(5) ينظر: معاني النحو 4: 581.

(6) ينظر: (2).

(7) ينظر: إحياء النحو 135.

(8) صحيح البخاري 8: 7: 15.

نفت (لا) في الجملتين السابقتين وقوع الحدث، إذ أبطلت إسناد الفعل إلى نائب الفاعل، ففي الجملة الأولى نفت (لا) الجملة التي فعلها (يُزَحَمُ) وهو مضارع مبني للمجهول، والنائب عن الفاعل ضمير مستتر فيه تقديره (هو) يعود على (مَنْ)، وفي الجملة الأخرى نفت (لا) الجملة التي فعلها (تُقْبَلُ) وهو مضارع مبني للمجهول والنائب عن الفاعل (صلاة) المضافة إليها (مَنْ) الموصولة، وفي كلتا الجملتين حذف الفاعل لعدم الجهل به وهو رب العزة جلَّ وعلا.

هذا وقد ورد هذا النمط في الأحاديث المرفوعة في صحيح البخاري في (عشرة) مواضع⁽²⁾، وهو عدد لا يستهان به إذا علمنا أن الفعل الماضي المنفي بـ(لا) وهو مبني للمجهول لم يرد، وهذا يؤيد كثرة دخول (لا) المنفية على الفعل المضارع قياساً إلى الماضي كما ذكرنا آنفاً.

رابعاً. الجملة ذات الفعل المضارع الناقص:

قال (ﷺ):

مَحْزَمٌ. ((يا رب، لا أكونُ أَشَقَى خَلْقِك))⁽³⁾.

صَدَقَ. ((لا يزالُ قَلْبُ الكَبِيرِ شاباً))⁽⁴⁾.

نفت (لا) في الجملتين السابقتين اتصاف الخبر بالاسم، إذ انها دخلت على جملتين فعلاهما ناقصان (ناسخان)، وهما (أكونُ، يزالُ) على التوالي واسمهما (الضمير المستتر، قَلْبُ الكَبِيرِ) على التوالي، وخبرهما (أشَقَى، شاباً) على التوالي. ومن المناسب هنا أن اذكر أن (لا) النافية لم ترد في الأحاديث المرفوعة داخلة على فعل ماض ناقص، وقد وردت داخلة على فعل مضارع ناقص في (عشرة) مواضع، ومن الجدير بالذكر أن (لا) النافية دخلت على الفعل المضارع (يزال) الناقص في (القرآن الكريم) في (ست) آيات⁽⁵⁾، على حين انها دخلت على الفعل نفسه في الأحاديث المرفوعة في (تسعة) مواضع⁽⁶⁾.

خامساً. الجملة ذات الفعل المضارع الناقص - من افعال المقاربة-:

قال (ﷺ):

مَحْزَمٌ. ((لا أكادُ أرى رأسه))⁽⁷⁾.

صَدَقَ. ((فلا يكادُ أحدٌ يؤدِّي الامانة))⁽⁸⁾.

الجملتان السابقتان نفيتا بوساطة حرف النفي (لا)، وفعلاهما هما (أكاد، يكادُ) على التوالي، واسماهما (الضمير المستتر (انا)، أحد) على التوالي وخبرهما

(1) المصدر نفسه 1: 33: 5.

(2) ينظر: م (3).

(3) صحيح البخاري 1: 133: 20.

(4) المصدر نفسه 8: 76: 1.

(5) ينظر: أساليب النفي في القرآن الكريم، أحمد ماهر، 44.

(6) ينظر: (4).

(7) صحيح البخاري 4: 112: 2.

(8) صحيح البخاري 8: 88: 15.

(الجملتان الفعليتان (أرى، يؤدي)) على التوالي واللتان هما في محل نصب خبر (كاد) الناقصة، وقد وردت هذه الصورة في (ثلاثة) مواضع (1).
وقد ذهب بعض النحاة إلى أن (كاد) اثباتها نفي ونفيها اثبات (2)، وقيل: إن اثباتها اثبات، ونفيها نفي (3)، ورجح بعض المحدثين القول الأول، وأيده بالقرآن الكريم، ففي قوله تعالى: ((أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ بِئْسَ)) (4)، فهذا الكلام على لسان (فرعون) في (موسى) عليه السلام ولا شك أن (موسى) كان يبين بدلالة المحاجات المتعددة التي يذكرها القرآن مع (فرعون)، ولو ذهبنا إلى الرأي الثاني لكان (عليه السلام) أبكم لا يبين ولا يقارب الإبانة (5).
على انه يمكن الجمع بين الرأيين بأن نقول: إن الاصل ما ذكرناه، ويمكن أن يراد المعنى الأول بالقرائن (6)، فقوله تعالى: ((وَيُسْقَى مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ، يَبَجْرَعُهُ وَلَا يَكَادُ يُسِيغُهُ)) (7)، يحتمل الوجهين.

ب. النفي بـ(ما):

تدخل أداة النفي (ما) على الجمل الفعلية والجمل الاسمية وهي لا تعمل إلا في الجمل الاسمية وعند الحجازيين فقط إذ يجرونها مجرى (ليس) اما التميميون فلا يعمل عندهم حرف النفي (ما)، ويجرونه مجرى (هل) الاستفهامية، لأنها لا تختص بشيء معين إذ انها تدخل على الجمل الاسمية والفعلية، ومن علامات الأدوات التي تعمل انها تختص بما تعمل به، حتى صار القياس ألا تعمل في ركني الجملة الاسمية (8)، وبناءً على ما تقدم فان حرف النفي (ما) لا يعمل في لجمل الفعلية على الاطلاق سواء عند الحجازيين ام التميميين، وما يهمننا نحن هو نفي الجملة الفعلية بالاداة (ما).

ولا تخلو الجملة الفعلية من أن يكون فعلها (ماضياً أو مضارعاً أو أمراً) فاما الفعل الماضي فتدخل عليه (ما) فتنفي (لقد فعل) (9)، وهي هنا فيها معنى التأكيد لأنها كانت جواباً لـ(لقد فعل) وبما أن (قد) فيها معنى التأكيد فكذلك ما جعل جواباً لها (10)، ودلالاتها على زمن النفي مستفادة من صيغة (فعل) الدالة على الماضي (11)، وعند ذاك

(1) ينظر: (5).

(2) ينظر: شرح المفصل 7: 124-125.

(3) ينظر: معاني النحو 1: 300.

(4) الزخرف: 52.

(5) ينظر: معاني النحو 1: 300.

(6) ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(7) إبراهيم: 16، 17.

(8) ينظر: الكتاب 1: 28، 345، ولهجة تميم د. غالب المطلبي، 243.

(9) ينظر: الكتاب 1: 460، وشرح المفصل 8: 107.

(10) ينظر: الإتيقان 1: 237، ومعاني النحو 4: 569.

(11) ينظر: في النحو العربي - نقد وتوجيه - 249.

فإنها تكون لنفي الماضي القريب من الحال⁽¹⁾، وذهب بعض المُحَدِّثِينَ إلى أنها تنفي الماضي القريب من الحال في كثير من مواقعها، ولكنها قد تأتي لنفي الماضي البعيد نحو قوله تعالى: ((وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ))⁽²⁾، وقد تكون للاستقبال في جواب الشرط وغيره قليلا، نحو قوله تعالى: ((وَكُنْ أَتَى الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ))⁽³⁾. وفي الحقيقة أن الضابط في كل هذا السياق.

وإذا دخلت (ما) النافية على الفعل المضارع، فإنها تنفي (هو يفعل)⁽⁴⁾، وتخلص الفعل المضارع للحال عند الجمهور⁽⁵⁾، ولكن بشرط انتفاء قرينة خلافه⁽⁶⁾، أي انتفاء أي قرينة تدل على خلاف الحال، وعليه فإنها تكون للحال كثيرا وقد تكون لغير الحال، نحو قوله تعالى: ((وَمَا تَسْقُطُ مِنْ مَرْمَرَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا))⁽⁷⁾ فإنها دلت على الاستمرار، وقد يراد بها نفي المستقبل⁽⁸⁾، ونحن لا نخرج ذلك كله عن دلالة السياق وقرائنه، زيادة على دلالة الفعل المضارع نفسه على الحال أو الاستقبال. أمّا فعل الامر فان (ما) النافية لا تدخل عليه لأن النفي لا يدخل الا على الجملة الخبرية - كما أسلفنا-، هذا وقد وردت الجملة الفعلية المنفية بـ(ما) في الأحاديث المرفوعة في صحيح البخاري في (أربعين) موضعا⁽⁹⁾ وعلى وفق ما يأتي:

أولا. الجملة ذات الفعل الماضي التام المبني للمعلوم:
قال (ﷺ):

مَحَرَّةٌ. ((مَا خَلَّتِ الْقُصُوءُ))⁽¹⁰⁾.

صَعْنٌ. ((مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ صَاحِبَةٍ وَلَا وَلَدٍ))⁽¹¹⁾.

رَبِّعٌ أَوْ ك. ((مَا رَأَيْتُ مِنْكَ خَيْرًا قَطُّ))⁽¹²⁾.

الجملة الفعلية السابقة منفية بواسطة حرف النفي (ما) الذي لا عمل له في هذه الجمل سوى دلالة النفي، إذ لا يختص بها، وقد نفت (ما) في هذه الجمل اسناد

(1) ينظر: المفصل 306.

(2) الأنبياء: 16.

(3) البقرة: 145.

(4) ينظر: الكتاب 1: 460.

(5) ينظر: المفصل 306، ومغني اللبيب 1: 303، ومعاني النحو 4: 568.

(6) ينظر: مغني اللبيب 303.

(7) الأنعام: 95.

(8) ينظر: معاني الحروف، الهروي، 88، والأزضية 159.

(9) ينظر: م (6-11).

(10) صحيح البخاري 3: 169: 12، خلأت: امتنعت عن السير، وهو للناقة كالجران للفرس، والقصواء: اسم ناقة النبي (ﷺ).

(11) المصدر نفسه 6: 38: 2.

(12) المصدر نفسه 1: 12: 3.

(الفعل) إلى (فاعله)، أي انها نفت وقوع الحدث، ففي الجملة الأولى نفى النبي (ﷺ) كون ناقته (القصواء) قد امتنعت عن السير وذلك عندما بركت ناقته بالقرب من مكة)، فقال الناس: خلأت القصواء، فنفى النبي (ﷺ) عن ناقته هذا الخلق السيء، لانه كالحران للفرس وبين (ﷺ) ان سبب ذلك ان هذا المكان هو المكان الذي حُيس فيه (الفيل) عن دخول مكة⁽¹⁾ ومن خلال سياق الحادثة تبين لنا ان (ما) كانت نافية للماضي القريب من الحال وهو المطرد في نفيها، وقد جاء فعل الجملة وهو (خَلَأَ)، لازماً وفاعله (القصواء). أمّا الجملة الثانية فقد نفت (ما) مضمون الجملة التي بعدها والتي صدرت بالفعل (اتخذ) وفاعله لفظ الجلالة (الله) وقد عدي إلى مفعول به واحد وهو (صاحبة) إذ انه مجرور لفظاً منصوب محلاً لأن (من) حرف جر زائد في سياق النفي لزيادة توكيد النفي، ومن خلال سياق الحديث فان (ما) نفت الماضي البعيد أي ان الله تعالى لم يتخذ صاحبة ولا ولداً بصفته الأزلية تعالى الله عما يصفون علواً كبيراً، اما الجملة الثالثة فقد وردت فيها (ما) نافية لمضمون الجملة التي صدرت بالفعل (رأى) وفاعله الضمير المتصل فيه (التاء)، وقد تعدى إلى مفعوله بنفسه وهو (خيراً)، ونفت (ما) الماضي البعيد والمستمر إلى الحال بدلالة (قط)، هذا وقد ورد النمط السابق في (ثمانية عشر) موضعاً⁽²⁾.

ثانياً. الجملة ذات الفعل الماضي التام المبني للمجهول.

قال (ﷺ):

مَحْرَمٌ. ((ما أنزل عليّ فيها شيء))⁽³⁾.

لم يرد هذا النمط الا في الجملة السابقة⁽⁴⁾، إذ نفت (ما) مضمون الجملة التي بعدها والتي صدرت بالفعل الماضي (أنزل) المبني للمجهول، والنائب عن الفاعل هو (شيء) وقد تعدى الفعل إلى مفعول به بوساطة حرف الجر (على)، وقد نفت (ما) الماضي القريب من الحال، وهو الغالب في استعمالها.

ثالثاً. الجملة ذات الفعل المضارع التام المبني للمعلوم:

قال (ﷺ):

مَحْرَمٌ. ((ما أسْتَهْزِئُ بِكَ))⁽⁵⁾.

مَنْعَةٌ. ((ما أُعْطِيكُمْ وَلَا أَمْنَعُكُمْ))⁽⁶⁾.

رَبْعٌ أَوْلَى. ((ما أظُنُّ فلاناً و فلاناً يعرفان من ديننا شيئاً))⁽⁷⁾.

نفت (ما) وقوع الحدث في الجملة السابقة، أي انها أبطلت إسناد الفعل إلى فاعله، ففي الجملة الأولى نفت (ما) مضمون الجملة التي فعلها (أَسْتَهْزِئُ) وفاعله الضمير المستتر فيه وتقديره (انا)، وقد عدي الفعل إلى مفعوله (الكاف) بوساطة

(1) ينظر: السيرة النبوية، ابن هشام، 3: 310، حادثة حبس (فيل) إبرهة الحبشي.

(2) ينظر: م (6).

(3) صحيح البخاري 3: 99: 8.

(4) ينظر: م (7).

(5) صحيح البخاري 3: 70: 21.

(6) المصدر نفسه 2: 64: 20.

(7) المصدر نفسه 8: 17: 10.

حرف الجر (الباء)، وقد نفت (ما) في هذه الجملة (الحال) وهو الغالب في استعمالها، وفي الجملة الثانية نفت (ما) مضمون الجملة التي صُدِّرت بالفعل المضارع (أعطي) وفاعله ضمير مستتر فيه وقد تعدى بنفسه إلى مفعوله وهو الضمير المتصل فيه (الكاف) وقد حذف المفعول الثاني لـ(أعطي) اختصاراً، وقد نفت (ما) الحال أيضاً، أمَّا الجملة الثالثة فقد نفت (ما) مضمونها، وقد صُدِّرت بالفعل المضارع (أظن) وفاعله ضمير مستتر فيه، وقد تعدى الفعل بنفسه إلى مفعولين الأول (فلانا) والثاني هو جملة (يعرفان) الخبرية، التي هي في محل نصب مفعول به ثانٍ للفعل (اظن) وقد نفت (ما) الحال، هذا وقد وردت الجملة الفعلية التي فعلها مضارع مبني للمعلوم في الأحاديث المرفوعة في صحيح البخاري في (سبعة عشر) موضعاً⁽¹⁾. ومما يجدر ذكره ان الفعل المضارع اللازم لم يرد في هذا النمط.

رابعاً. الجملة ذات الفعل المضارع التام المبني للمجهول:

قال (ﷺ):

مَحْزَمٌ. ((إِنَّهُمَا لِيُعَذَّبَانِ، وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ))⁽²⁾.

لم ترد الا الجملة السابقة في هذا النمط⁽³⁾، وقد نفت (ما) مضمون الجملة التي بعدها والتي فعلها (يعذبان)، مبني للمجهول، والنائب عن الفاعل هو الضمير المتصل (الف الاثنين) و(النون) علامة الرفع لأنه من الأفعال الخمسة، وقد حذف الفاعل لوضوحه فهو لا يخفى ولا سيَّما ان النبي (ﷺ) يتحدث -كما في سياق الحديث- عن عذاب القبر والمعذب هو ربُّ العزَّة جلَّ وعلا.

خامساً. الجملة ذات الفعل الماضي الناقص:

قال (ﷺ):

مَحْزَمٌ. ((مَا كُنْتُ أَرَى الْوَجَعَ بَلَغَ بِكَ مَا أَرَى))⁽⁴⁾.

صَدْرٌ. ((مَا زِلْتُ الْمَلَائِكَةُ تَنْظُلُهُ بِأَجْنَحَتِهَا))⁽⁵⁾.

في الجملتين السابقتين نفت (ما) مضمون الجملة التي بعدها، وقد سلط النفي هنا على الفعل الناقص من جهة، وعلى خبره من جهة أخرى فهو يعمُّ مضمون الجملة كلها لأن الاسناد قائم على الخبر، ففي الجملة الأولى نفت (ما) الجملة التي صُدِّرت بالفعل الناقص (كان) واسمه الضمير المتصل (التاء) وخبره الجملة الفعلية التي صدرت بالفعل المضارع (أرى) وهي في محل نصب خبر (كان) الناقصة.

أما في الجملة الأخرى فقد نفت (ما) الجملة التي صدرت بالفعل الماضي الناقص (زال)، وقد دخلت (ما) النافية هنا على (نفي) أيضاً، فـ(زال) معناها النفي، وعليه فان النفي هنا افاد (الإثبات)، لأن نفي النفي إثبات⁽⁶⁾، و(زال) الناقصة لا تفارق النفي، فإن فارقته خرجت عن مضمار الأفعال الناقصة، وإذا نفيت الأفعال

(1) ينظر: م (8).

(2) صحيح البخاري 1: 45: 12.

(3) ينظر: م (9).

(4) صحيح البخاري 3: 10: 11.

(5) المصدر نفسه 2: 65: 2.

(6) ينظر: المقتصد 1: 399، وشرح المفصل 7: 106، وشرح الرضي على الكافية 2: 291.

الناقصة فإن أكثر البصريين والفراء (تَرْجَمَ سَيِّدًا صَدَقَ هـ)، منعوا ان يتقدم خبرها عليها(1) فلا يجوزن نحو (قائماً ما كان زيدٌ)، وأجازه الكوفيون(2) وابن كيسان (تَرَضَّانَ رَضَّانَ صَدَقَ هـ) وخص ابن كيسان جواز تقديم خبر (ما زال واخواتها) فقط. لأن نفيها إيجاب(3)، ورّده بعض النحاة(4).

نعود الان إلى جملتنا الاصلية، إذ ذكرنا ان (ما) دخلت على (زال) وهي لا تفارقها إذا كانت ناقصة، واسم (زال) هو (الملائكة) وخبرها الجملة الفعلية المصدرة بالفعل المضارع (تظَلُّ) والجملة في محل نصب خبر (زال) الناقصة، وبما يجدر ذكره هنا ان الفعل (زال) المنفي افاد هنا اتصاف اسمه بخبره على وجه الاستمرار لأن اصل الجملة منفية فلما دخلت (ما) نفت النفي فأفادت الاثبات. هذا ولم ترد في هذا المضمار الا هاتان الجملتان(5). سادسا. الجملة ذات الفعل المضارع الناقص:

قال (عليه السلام):

مَحْرَجٌ. ((ما يزال الرجلُ يسألُ الناسَ)) (6).

لم ترد في هذه النمط الا الجملة السابقة(7)، وقد نفت فيها (ما) الجملة التي بعدها المصدرة بالفعل المضارع الناقص (يزال) وهو دال على النفي واسمه (الرجل) وخبره الجملة الفعلية المصدرة بالفعل المضارع (يسأل) وهي في محل نصب خبر (يزال)، ومن المعلوم ان (ما) نفت النفي، وعليه فان الجملة دالة على الاثبات.

ج. النفي بـ(إن):

وهي حرف من حروف النفي بمعنى (ما) النافية وتدخل على الجمل الاسمية والجمل الفعلية وليس لها محل سوى النفي(8)، وقال بعضهم: انها لا تأتي الا جاء بعدها (الا) أو (لما) المشددة التي بمعناها(9) نحو قوله تعالى: ((إِنَّ كُلَّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ)) (10)، وقد حَجَّزُو واسعا، إذ إنَّ الصحيح ان نقول: إنَّ (إن) النافية في الغالب

(1) ينظر: الإنصاف 1: 155 مسألة (17).

(2) ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(3) ينظر: أوضح المسالك 48، وأبو الحسن بن كيسان وآراؤه في النحو واللغة، د علي مزهر الياسري، 165

(4) وهو ابن هشام، ينظر: حاشية الصبان 1: 170.

(5) ينظر: م (10).

(6) صحيح البخاري 2: 105: 10.

(7) ينظر: م (11).

(8) أجاز الكسائي وأكثر الكوفيين والميرد وبعض البصريين عمل (إن) النافية في الجمل الاسمية قياسا على لغة أهل العالية، وجمهور البصريين والفراء يمنعونه لأن الإهمال لغة الأكثرين،

ينظر: الكتاب 1: 475، والمقرب 116، وشرح ابن الناظم 152.

(9) ينظر: مغني اللبيب 1: 23، وهمع الهوامع 1: 125، ومعاني النحو 4: 576.

(10) الطارق: 4.

تأتي بعدها (الا) أو (لما) وتأتي أيضا مجردة منها⁽¹⁾ نحو قوله تعالى: ((وَإِنْ أَدْرِي أَقْرَبُ أَمْ بَعِيدُ مَا تُوعَدُونَ))⁽²⁾.

عند دخول (إن) على الجمل الفعلية، فهي بحسب فعل الجملة، فإن دخلت على الفعل المضارع كانت في الغالب لنفي الحال نحو قوله تعالى: ((إِنْ تَبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ))⁽³⁾ وقد تكون لغير الحال، وذلك نحو قوله تعالى: ((بَلْ إِنْ بَعَدُ الظَّالِمُونَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا إِلَّا غُرُورًا))⁽⁴⁾ فهي هنا للاستمرار⁽⁵⁾ وان دخلت على الفعل الماضي كانت في الغالب لنفي الماضي القريب من الحال، وذلك نحو قوله تعالى: ((وَلَيُخْلِفَنَّ إِنْ أَمَرْنَا إِلَّا الْحُسْنَى))⁽⁶⁾، وغالبا ما يسبقها القسم، إذ انها مما يقع في جواب القسم⁽⁷⁾، وقد تأتي (ان) النافية للفعل الماضي دالة على الاستقبال ولكنه استعمال قليل⁽⁸⁾ نحو قوله تعالى: ((إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ))⁽⁹⁾. وتمتاز (إن) النافية في انها أكد من (ما) النافية، يدل على ذلك اقترانها الكثير بـ(الا)⁽¹⁰⁾ وهذا يعطيها قوة وتأكيذاً، فان في القصر قوة، وهذا يتضح في قوله تعالى: ((إِنْ أُنزِلَتْ إِلَّا بَشْرٌ مِثْلًا))⁽¹¹⁾، وقد استطرده بعض المحدثين في اثبات أن (إن) النافية أكثر توكيذاً من (ما) معتمدا على ما جاء في (القرآن الكريم)⁽¹²⁾، هذا وقد وردت (إن) النافية للجملة الفعلية في (موضعين) فقط⁽¹³⁾ وعلى وفق ما يأتي:
أولاً: الجملة ذات الفعل الماضي التام المبني للمعلوم:
قال (ﷺ):

- (1) ينظر: مغني اللبيب 1: 23، وموسوعة الحروف 145، ومعاني النحو 4: 576.
- (2) الأنبياء: 109.
- (3) الأنعام: 148.
- (4) فاطر: 40.
- (5) ينظر: معاني النحو 4: 575.
- (6) التوبة: 107.
- (7) ينظر: إعراب ثلاثين سورة من القرآن 52، وهمع الهوامع 2: 41.
- (8) ينظر: معاني النحو 4: 576.
- (9) يس: 53.
- (10) ينظر: معاني النحو 4: 576.
- (11) إبراهيم: 10.
- (12) ينظر: معاني النحو 4: 576 وما بعدها.
- (13) ينظر: م (12-13).

مَحْزَمٌ. ((والله إن استقسم بالأزلام قط))⁽¹⁾.

لم ترد في هذا المضمار إلا الجملة السابقة⁽²⁾، وقد نفت (إن) الجملة التي بعدها والتي فعلها ماضٍ (استقسم) وفاعله الضمير المتصل (الف الاثنين) وقد تعدى الفعل بوساطة حرف الجر (باء) إلى مفعوله (الأزلام).

والذي نلحظه على الجملة أنها سُبقت بالقسم وهذا ما يؤيد الراي الذي ذكرناه آنفاً، والذي يرى أن (إن) النافية غالباً ما تسبق بقسم فتكون جواباً له.

والذي نلحظه على الجملة أيضاً أن النفي قد دلّ على الماضي البعيد، إذ إن النبي (ﷺ) يتكلم عن الصور الموجودة في داخل (الكعبة) وذلك عندما فتحها (ﷺ) في سنة (سبعين هـ)⁽³⁾، إذ إنه رأى صورتين لـ(إبراهيم وإسماعيل) –عليهما السلام- وهما يستقسمان بالأزلام، ومن المعلوم أنّهما عاشا قبل بعثته (ﷺ) بألاف السنين وقد نفى النبي (ﷺ) عنهما الاستقسام بالأزلام، وعليه فإن سياق الحال يحدّد كون النفي للماضي البعيد، على أن النحاة لم يذكروا نفي (إن) للماضي البعيد، وإنما جعلوها نافية للماضي القريب من الحال أو دالة على الاستقبال ولكن بقلّة.

ثانياً. الجملة ذات الفعل المضارع (من أفعال اليقين):

قال (ﷺ):

مَحْزَمٌ. ((حتى يظلل الرجل إن يدري كم صلى))⁽⁴⁾.

لم ترد في هذا النمط إلا الجملة السابقة⁽⁵⁾، وقد نفت (إن) مضمون الجملة التي فعلها (يدري) وهو مضارع وفاعله ضمير مستتر تقديره (هو) يعود على (الرجل) والفعل معلق عن العمل في (كم)⁽⁶⁾، لأن أسماء الاستفهام لها الصدارة في الكلام. وقد نفت (إن) الحال وهو الغالب في استعمالها، والذي نلحظه أيضاً أنّها لم تسبق بالقسم وهو مطرد في استعمالها أيضاً، بقي علينا أن نذكر أن هذه الجملة والجملة السابقة التي دخلت فيها (إن) النافية على الماضي، قد خلت من اقتران (إن) بـ(إلا) أو (لما) التي بمعناها وهذا يدعم الراي الذي لا يشترط فيها ذلك.

د. النفي بـ(لم):

لا تدخل أداة النفي (لم) إلا على الفعل المضارع، فهي من علاماته⁽⁷⁾، ويطلق عليها المعربون أنّها أداة (نفي وجزم وقلب)، فأما النفي فإنها من أدواته بالوضع وهي لنفي (فعل)⁽⁸⁾، وأما الجزم فإنها تجزمه فهو إعراب مختص به⁽⁹⁾، وقد ذهب بعض

(1) صحيح البخاري 4: 111: 19، والأزلام: ثلاثة أحجار توضع في قدح مكتوب على الأولى افعل والثانية لا تفعل والثالثة من غير كتابة وعندما تفرغ أمام الصنم فالتى تسبق هي الراي.

(2) ينظر: م (12).

(3) ينظر: السيرة النبوية 4: 389.

(4) صحيح البخاري 2: 62: 1.

(5) ينظر: م (13).

(6) ينظر: الكتاب 1: 120، وتسهيل الفوائد 72.

(7) ينظر: شرح شذور الذهب 24.

(8) ينظر: الكتاب 1: 460، وشرح المفصل 7: 41.

(9) ينظر: الكتاب 1: 409.

المُحَدَّثِينَ إِلَى أَنْ الْفِعْلَ الْمَاضِي مَبْنِيٌّ فَلَمَّا دَلَّ الْفِعْلُ الْمَضَارِعَ عَلَى مَعْنَاهُ قَطَعَتْ عَنْهُ حَرَكَةُ الْأَعْرَابِ فَهُوَ إِذَا كَالْمَبْنِيِّ (1)، وَأَمَّا الْقَلْبُ فَانْهَاقَتْهَا زَمَنُ الْفِعْلِ الْمَضَارِعِ إِلَى الْمَاضِي، وَحِينَهَا فَلَا حَاجَةَ بِنَا إِلَى ادْخَالِ قَرَائِنَ لَفْظِيَّةٍ تَدُلُّ عَلَى الْمَاضِي كـ(أَمْسَ، وَبَارِحَةَ، ...). مِثْلًا (2)، وَعَلَيْهِ فَقَدْ عُدَّتْ (لَمْ) مِنْ الْأَدْوَاتِ الْمَبِينَةِ لِحُجَّةِ الزَّمَنِ فِي الْفِعْلِ بَعْدَهَا (3)، وَيَعْدُ بَعْضُ الْبَاحِثِينَ أَنْ اسْتِعْمَالَ الْمَضَارِعِ بِمَعْنَى الْمَاضِي ظَاهِرَةٌ وَاسِعَةٌ فِي أَشْهُرِ اللُّغَاتِ الْجَزْرِيَّةِ (السَّامِيَّةِ) كَالْعَرَبِيَّةِ وَالْعِبْرِيَّةِ (4)، وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَضَارِعَ الْمَسْبُوقَ بِـ(لَمْ) لَهُ قُوَّةُ الْمَاضِي وَضَعًا، جَوَازُ الْعَطْفِ عَلَيْهِ بِصِيغَةٍ مِنْ صِيغِ الْمَاضِي الْمَعْرُوفَةِ (5)، نَحْوُ قَوْلِنَا: (لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ وَنَامَ عَمْرٌو).

وَقَدْ يَبْقَى الْمَضَارِعُ بَعْدَ (لَمْ) عَلَى مَعْنَى الْأَسْتِقْبَالِ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ((فِيهِنَّ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ لَمْ يَطْمِئُنَّ مِنْهُنَّ إِنْسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَانٌّ)) (6)، وَقَدْ يَكُونُ النَّفْيُ بِهَا مُتَّصِلًا إِلَى زَمَنِ التَّكْلِمْ نَحْوُ: (لَمْ يَعُدْ خَالِدٌ مِنَ السَّفَرَةِ)، وَقَدْ يَكُونُ مُسْتَمِرًّا لَمْ يَنْقَطِعْ وَلَا يَنْقَطِعْ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ((لَمْ يَكِدْ وَلَا كَمْ يُولَدُ)) (7)، وَعَلَيْهِ فَانَّ النَّفْيَ بِـ(لَمْ) أَمَّا مُنْقَطِعٌ، أَوْ مُتَّصِلٌ بِالْحَالِ، أَوْ دَالٌّ عَلَى الْأَسْتِقْبَالِ أَوْ مُسْتَمِرٌّ أَبَدًا (8).

وَيَرَى بَعْضُ النَّحَاةِ أَنَّ أَصْلَ (لَمْ) هُوَ (لَا) ثُمَّ قَلْبَتْ (الْأَلْفُ) (مِيمًا) فَصَارَتْ (لَمْ) (9)، هَذَا وَقَدْ وَرَدَتْ الْجُمْلَةُ الْفَعْلِيَّةُ الْخَبَرِيَّةُ الْمَنْفِيَّةُ بِـ(لَمْ) فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ فِي الْأَحَادِيثِ الْمَرْفُوعَةِ فِي (اثنَيْنِ وَثَلَاثِينَ وَمِئَةً) مَوْضِعٍ (10) وَعَلَى وَفْقِ مَا يَأْتِي: أَوَّلًا الْجُمْلَةُ ذَاتُ الْفِعْلِ الْمَضَارِعِ التَّامِ الْمَبْنِيِّ لِلْمَعْلُومِ:

قال (ﷺ):

مَحْرَمٌ. ((إِذَا لَمْ تَسْتَحِي فَاصْنَعْ مَا شِئْتُ)) (11).

صَتْوٌ. ((لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ)) (12).

رَبْعٌ أَوْ ك. ((أَنَا لَمْ نَقْضِ الْكِتَابَ بَعْدَ)) (13).

فِيمَا مَرَّ جَمَلٌ نَفَتْ فِيهَا (لَمْ) مَضْمُونَاتُهَا، وَأَفْعَالُهَا (تَسْتَحِي، يَقْرَأُ، نَقْضِ)، عَلَى التَّوَالِي، وَفَاعِلٌ كُلُّ مَنْهَا هُوَ (الضَّمِيرُ الْمُسْتَنْتَرِ) (أَنْتَ) لِلْمَخَاطَبِ، الضَّمِيرُ الْمُسْتَنْتَرِ هُوَ

(1) ينظر: نحو الفعل، د. أحمد عبد الستار الجواري 46.

(2) ينظر: الصاحبى 164.

(3) ينظر: دراسات في الأدوات النحوية، د. مصطفى النحاس 47.

(4) ينظر: التطور النحوي 57.

(5) ينظر: دراسات في الأدوات النحوية 47.

(6) الرحمن: 56.

(7) الإخلاص: 3، 4.

(8) ينظر: معاني النحو 4: 566.

(9) ينظر: شرح المفصل 8: 109.

(10) ينظر: م (14-17).

(11) صحيح البخاري 4: 141: 21.

(12) المصدر نفسه 1: 125: 23.

(13) المصدر نفسه 3: 171: 20.

العائد على (من)، والضمير المستتر (نحن) العائد على (نا)) على التوالي، وقد دل النفي في الجملتين الأولى والثانية على الاستمرار، على حين انه دل على الحال في الجملة الثالثة وهذا من واقع استعمال (لم) - كما اسلفنا -.

وبعد أن عرفنا وظيفة (لم) من (النفي) نخرج الآن لنرى عملها في الفعل المضارع الذي بعدها، فهي قد عملت الجزم في الفعلين (يقراً، ونقض) على التوالي، إذ جزمت الأول وعلامة جزمه السكون، وجزمت الآخر وعلامة جزمه حذف حرف العلة (الياء)، لكنها عجزت عن ان تعمل شيئاً في الفعل (تستحي)، فما السر في ذلك؟ لقد أرجع ابن مالك في ظاهرة مشابهة لها - عدم الجزم إلى احتمالين⁽¹⁾:

الأول: ان يكون قد أُجريَ المعتلُّ مجرى الصحيح، فاثبت حرف العلة، واكتفي بتقدير حذف الضمة التي كان ثبوتها منوياً في الرفع.

الآخر: ان يكون من باب الاشباع، فيكون حرف العلة متولداً عن اشباع حركة الحرف المجانسة قبله بعد سقوط حرف العلة جزماً.

وبناءً على الرأي الثاني تكون الياء في (يستحي) متولدة عن اشباع كسرة (الحاء) بعد سقوط الياء الاصلية جزماً ب(لم)، غير ان ابن مالك عاد فذكر، ان ثبوت أحرف العلة الثلاثة مع الفعل في موضع حقها فيها الحذف يغلب في (الياء والواو) ويقبل في (الالف)⁽²⁾.

بقي علينا أن نذكر ان هذه الظاهرة كثيرة في نظم الكلام ونثره، حتى ان من يُعَدُّ بكلامه يرى ان عدم حذف حرف العلة - في الشعر - إذا كان هناك ما يقتضي حذفه أولى إذا أدَّى إلى خلل عروضي كـ(الزحاف) مثلاً، بل انه عدَّ حذف حرف العلة في هكذا موضع لا يستخدمه الا جفاة الفصحاء⁽³⁾، هذا وقد وردت الجملة الفعلية الخبرية المنفية ب(لم) وفعلها مضارع تام مبني للمعلوم في الأحاديث المرفوعة في صحيح البخاري في (ستة وتسعين) موضعاً⁽⁴⁾.

ثانياً. الجملة ذات الفعل المضارع التام المبني للمجهول:
قال (ﷺ):

مَحْرَمٌ. ((إِنَّهُ لَمْ يُقْبِضْ نَبِيٌّ قَطُّ حَتَّى يَرَى مَقْعَدَهُ مِنَ الْجَنَّةِ))⁽⁵⁾.
مَنْعَةٌ. ((وَاللَّهِ لَأَسْتَعْفِرَنَّ لَكَ مَا لَمْ أَنَّهُ عَنَّا))⁽⁶⁾.

فيما مر جملتان دخلت عليهما (لم) فنفت مضمونهما، وفعالهما (يُقْبِضُ، أَنَّهُ) على التوالي وهما مبنيان للمجهول والنائب عن الفاعل (نبيُّ)، الضمير المستتر (أنا)) على التوالي، وقد عملت (لم) الجزم في كلا الفعلين، إذ جزمت الأول بالسكون والآخر بحذف حرف العلة (الالف) وقد دل النفي في الجملة الأولى على الماضي،

(1) ينظر: شواهد التوضيح 73 وما بعدها، ودراسة نحوية في صحيح البخاري 23.

(2) ينظر: شواهد التوضيح 73.

(3) ينظر: الخصائص 1: 333-334، الزحاف: هو التغيير اللاحق لأجزاء البيت الشعري وهو أنواع مختلفة.

(4) ينظر: م (14).

(5) صحيح البخاري 6: 9: 20.

(6) المصدر نفسه 2: 83: 9.

ولاسيما القرائن التي تمثلت بـ(قط) الظرف الدال على الماضي، على حين ان قرائن الجملة الاخرى جعلت النفي يدل على الاستقبال، وهذا من صميم استعمال أداة النفي (لم) كما اسلفنا- هذا وقد ورد هذا النمط في الأحاديث المرفوعة في صحيح البخاري في (سنة عشر) موضعاً⁽¹⁾.

ثالثاً. الجملة ذات الفعل المضارع الناقص:

قال (ﷺ):

مَحْتَرَمٌ. ((وإن لم يكنه فلا خير لك في قتله))⁽²⁾.

صَحِيحٌ. ((فلم يزل الخلق ينقص حتى الآن))⁽³⁾.

نفت (لم) مضمون الجملتين السابقتين اللتين فعلاهما (يكن، يزل) على التوالي وقد عملت فيهما الجزم، والفعالان مضارعان ناقصان واسمهما (الضمير المستتر العائد على (ابن صياد) - كما في سياق الحديث-، الخلق) على التوالي، وخبرهما (الضمير المتصل (الهاء) والجملة الفعلية (ينقص)) على التوالي.

وهناك ظاهرة ملفتة للنظر في الجملة الأولى وهي اتصال ضمير النصب

(الخبر) في (كان) إذ قال (ﷺ): ((يكنه)).

ولو رجعنا إلى اقوال النحاة في هكذا مسألة فانا واجدون ان جمهور النحاة يذهب إلى ترجيح الانفصال على الاتصال في ضمير النصب (الخبر) الذي يأتي بعد (كان) أو احدى اخواتها⁽⁴⁾، ولكن هذا الرأي لم ينل الاجماع من النحاة إذ خالفه بعضهم، فهم يرون ان الاتصال اجود لانه الاصل، إذ ان (كنته) لم يفصله عن الفعل سوى ضمير مرفوع والمرفوع كالجزم من الفعل فهو كقولك: ضربته وهذا لا يمكن ان تُشَبِّهَهُ بباب (جَلَّتِيهِ) لأن الفاصل بين (الهاء) والفعل هو المفعول الأول (الياء) وعليه يجوز ان نقول: (خلتني إياه)⁽⁵⁾.

وبناءً على ما تقدم فإننا أمام رأيين احدهما يرجح الانفصال والاخر يرجح الاتصال ولكل فريق ادلته ولم يكن لنا الا الاعتماد على المأثور من كلام العرب والى هذا ذهب بعض المُحَدِّثِينَ⁽⁶⁾، إذ اثبت ان الحالتين قد وردتا في كلام العرب كثيراً، وادعم رأيه بادلة من الشعر المحتج به وعليه فان النقل لا يرجح احدى الحالتين على الاخرى، فهما في الاحتجاج سواء، وعليه فإن المنهج الوصفي يملي علينا ان نقبل هذه الحالة ونقبل أختها أيضاً ونقول: ان الحالتين صحيحتان، اما تعليقات النحاة وتأويلاتهم فانها قد اعتمدت على العقل والقياس وهذا لا طائل تحته.

(1) ينظر: م (15).

(2) صحيح البخاري 2: 82: 6.

(3) المصدر نفسه 4: 105: 4.

(4) ينظر: الكتاب 1: 381، وشرح المفصل 3: 106-107.

(5) ذهب إلى هذا الرأي الرماني (ت384هـ)، وابن الطراوة (ت528هـ)، وتابعهم في ذلك ابن مالك (ت672هـ)، ينظر: شواهد التوضيح 79، وشرح الأشموني 1: 93، وإرشاد الساري 2: 448.

(6) ينظر: هامش (1) شرح ابن عقيل، الشيخ محمد محيي الدين 1: 104.

هذا وقد وردت الجملة الفعلية الخبرية المنفية بـ(لم) وفعلها مضارع ناقص في الأحاديث المرفوعة في صحيح البخاري في (تسعة عشر) موضعاً⁽¹⁾.
رابعاً. الجملة ذات الفعل المضارع الناقص -أفعال المقاربة-:

قال (ﷺ):

مَحَرَّجٌ. ((إِذَا تَقَارَبَ الزَّمَانُ لَمْ تَكْذُ تَكْذُبُ رُؤْيَا الْمُؤْمِنِ))⁽²⁾.

لم ترد في هذا النمط الا الجملة السابقة⁽³⁾ وقد نفت (لم) مضمون الجملة السابقة التي فعلها (تكاد) الناقصة، واسمها (ضمير مستتر) يعود على (رؤيا)، وهذا ما أقره النحاة -كما أسلفنا انفا- وخبرها الجملة الفعلية التي بعدها والتي فعلها (تكذب) وقد عملت (لم) في (تكاد) الجزم.

وفي نفي هذه الجملة دعم لما ذكرناه انفا في نفي الفعل الناقص (كاد)، إذ إن قرائن هذه الجملة رجحت القول الذي يرى ان (كاد) نفيها نفيٌّ وإثباتها إثباتٌ إذ إن النبي (ﷺ) يخبرنا ان رؤيا المؤمن في آخر الزمان تكون صادقة إذ انها (لا تكاد تكذب)، والذي دلنا على ذلك هو قرينة السياق -كما ذهب إلى ذلك بعض المُحدِّثين-⁽⁴⁾.

هـ. النفي بـ(لَمَّا):

حرف نفي ينفي قولهم: (قَدْ فَعَلَ)⁽⁵⁾، ويفيد قلب المضارع إلى الماضي⁽⁶⁾، إلا انه ينفي الماضي المتصل بالحال⁽⁷⁾، أي ان نفيه مستمر إلى لحظة التكلم نحو قوله تعالى:

((بَلْ لَمَّا يَدُوُّوا غَدَابًا))⁽⁸⁾، وقد اختلف في اصل اداة النفي (لَمَّا)، فذهب بعض النحاة إلى

انها مُرَكَّبَةٌ من (لم) زيدت عليها (ما)⁽⁹⁾، وبدمجها ولدت (لَمَّا)، ويبدو ان الذي دعا القائلين بتركيبها هو شكلها من جهة انه يمكن أن يقسم على (لم+ما) وزيادة على هذا فإن عملها الذي يشابهه عمل (لم)، ومن ثم زاد عليه بان جعل النفي متصلاً بالحال وهذا من وظائف (ما) جعل النحاة -في اغلب الظن- يذهبون إلى القول بتركيبها، على اننا لا يمكن ان نتجاهل الرأي القائل بعدم تركيبها.

وتشترك (لَمَّا) مع (لم) في امور اربعة هي النفي والجزم وقلب الحاضر ماضياً والحرفية، غير انهما يفترقان في امور عدة حفظتها كتب النحو⁽¹⁰⁾.

هذا وقد وردت (لما) النافية للفعل المضارع في الأحاديث المرفوعة في صحيح

(1) ينظر: م (16).

(2) صحيح البخاري 9: 32: 17.

(3) ينظر: م (17).

(4) ينظر: معاني النحو 1: 300.

(5) ينظر: الكتاب 1: 460.

(6) ينظر: الصاحبى 164، ومغني اللبيب 1: 278، والإتقان 1: 365.

(7) ينظر: المقرب 297، والإعراب عن قواعد الإعراب 98.

(8) ص: 8.

(9) ينظر: العين، الفراهيدي، 8: 322، وشرح المفصل 8: 110، وهمع الهوامع 2: 56.

(10) ينظر: الكتاب 2: 307، والخصائص 3: 304، ومغني اللبيب 1: 278.

البخاري في موضع واحد فقط⁽¹⁾، إذ نفت المضارع التام المبني للمعلوم وهو:
قال (ﷺ):

مَحْذُورٌ. ((لَا يَتَّبِعُنِي رَجُلٌ مَلَكَ بُضْعَ امْرَأَةٍ، وَهُوَ يُرِيدُ أَنْ يَبْنِي بِهَا وَلَمَّا بَيْنَ بِهَا))⁽²⁾.
نفت (لَمَّا) مضمون الجملة التي بعدها، والتي فعلها (بين) وفاعلها ضمير مستتر
فيه يعود على (رجل) وقد تعدى الفعل بوساطة حرف الجر (الباء) إلى مفعوله
(الهاء) العائد على (امرأة)، وقد عملت (لما) الجزم في الفعل الذي نفته، فهو مجزوم
بحذف حرف العلة (الياء) وقد نفت (لما) الماضي المتصل بالحال - كما في السياق -
أي انه لم يبين بها إلى زمن التكلم.
و. النفي بـ(لَنْ):

حرف نفي يدخل على الفعل المضارع ويختص به، فينفيه نفيًا مؤكدًا ويخلصه
للاستقبال⁽³⁾، إذ إنه نفي لقولهم: (سيفعل أو سوف يفعل)⁽⁴⁾، ولا يجمع بينهما فلا يقال:
سوف لن يذهبوا، لأن (سوف) للإثبات و(لن) للنفي⁽⁵⁾، وقد اختلف النحاة في أصلها،
إذ يذهب بعضهم إلى انها مركبة من (لا) و(إن)، فحذفت (الهمزة) تخفيفاً ثم حذفت
(الالف) لالتقاء الساكنين⁽⁶⁾، وذهب آخرون إلى أن أصلها (لا) فأبدل الألف نوناً⁽⁷⁾،
على حين يذهب سيبويه والجمهور إلى أنها بسيطة إذ لا تركيب فيها⁽⁸⁾، وقد ذهب
بعض المُحدِّثين إلى الرأي الأول⁽⁹⁾، على أننا لا نكتُم ميلنا إلى رأي سيبويه
والجمهور لأن الأصل في الكلمات البساطة لا التركيب⁽¹⁰⁾، ولا سيما أن القول
بتركيبها يحتاج إلى دليل تاريخي أو مقارن يثبت، وإلا فإن النحاة لا يعجزهم التأويل.
عرفنا فيما سبق أن (لن) تنفي المضارع وتخلصه للاستقبال، وبقي علينا أن
نعرف أنها تعمل فيه النصب، وذهب بعض النحاة إلى أنها تعمل (الجزم) تشبيها لها
بـ(لم) معتمدين على شاهد شعري⁽¹¹⁾، وقد أنكر كثير من النحاة ذلك⁽¹²⁾.

وقد وردت الجملة الفعلية المنفية بـ(لن) في الأحاديث المرفوعة في صحيح
البخاري في (ثمانية عشر) موضعاً⁽¹³⁾، وعلى النحو الآتي:
أولاً. الجملة ذات الفعل المضارع التام المبني للمعلوم:
قال (ﷺ):

- (1) ينظر: م (18).
- (2) صحيح البخاري 4: 68: 18، يبني بها: أي يتزوجها.
- (3) ينظر: شرح الرضي على الكافية 2: 235، والإتقان 1: 366.
- (4) ينظر: الكتاب 1: 460، وشرح المفصل 8: 111-112.
- (5) ينظر: معاني النحو 4: 567.
- (6) وهو رأي الخليل الفراهيدي، ينظر: العين 8: 350.
- (7) وهو رأي الفراء، ينظر: رصف المباني، المالقي 285.
- (8) ينظر: الكتاب 1: 407، ومغني اللبيب 1: 284.
- (9) ينظر: التطور النحوي 119، والفلسفة اللغوية والألفاظ العربية، جرجي زيدان 78.
- (10) ينظر: موسوعة الحروف 408.
- (11) ينظر: مغني اللبيب 1: 285.
- (12) ينظر: موسوعة الحروف 408.
- (13) ينظر: م (19-21).

مَحْزَمٌ. ((لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ وَلَوْ أَمَرَهُمْ امْرَأَةٌ)) (1).
صَتْرٌ. ((إِخْسَاءً فَلَنْ تَعْدُوَ قَدْرَكَ)) (2).

فيما مر جملتان منفيتان بـ(لن)، وفعلاهما (يُفْلِحُ، تَعْدُو) على التوالي، وفاعلاهما (قوم، الضمير المستتر العائد على ابن صياد) على التوالي، وقد عملت (لن) النصب في الفعلين، إذ نصبتهما وعلامة نصبهما (الفتحة) الظاهرة على آخريهما، ومن الملاحظ ان (لن) قد خلصت الفعلين للاستقبال وهذه وظيفتها. هذا وقد وردت الجملة الفعلية المضارعة المنفية بـ(لن) في الأحاديث المرفوعة في صحيح البخاري في (اربعة عشر) موضعا (3).
ثانيا. الجملة ذات الفعل المضارع الناقص:

قال (ﷺ):
مَحْزَمٌ. ((وَلَنْ تَزَالَ هَذِهِ الْأُمَّةُ قَائِمَةً عَلَى أَمْرِ اللَّهِ)) (4).
صَتْرٌ. ((لَنْ يَبْرَحَ النَّاسُ يَتَسَاءَلُونَ)) (5).

فيما مر جملتان منفيتان بـ(لن)، وفعلاهما (تزال، يبرح) على التوالي، واسماهما (هذه، الناس) على التوالي، وخبرهما (قائمة، والجملة الفعلية (يتساءلون)) على التوالي، وقد خلصت (لن) فيهما الفعل المضارع للمستقبل، ففي الجملة الأولى يريد النبي (ﷺ) ان هذه الامة ستبقى قائمة على طاعة الله تعالى، إلى ان يرث الله تعالى الارض ومن عليها، وفي الجملة الثانية يريد النبي (ﷺ) ان حال الناس في دنياهم السؤال والاستفسار عن كل شيء، وهو معنى مستقبلي ايضا والذي رشح المعنى المستقبلي للجملتين هو أداة النفي (لن).

هذا وقد وردت هذه الصورة في (ثلاثة) مواضع (6).
ثالثا. الجملة ذات الفعل المضارع المبني للمجهول:
قال (ﷺ):

مَحْزَمٌ. ((إِنْ يَكُنْهُ هُوَ فَلَنْ تُسَلِّطَ عَلَيْهِ)) (7).
فيما مر نفت (لن) مضمون الجملة الفعلية التي فعلها مضارع مبني للمجهول، ولم يرد غيرها (8).

-
- (1) صحيح البخاري 3: 146: 1.
(2) المصدر نفسه 2: 82: 5.
(3) ينظر: م (19).
(4) صحيح البخاري 1: 21: 8.
(5) المصدر نفسه 9: 78: 22.
(6) ينظر: م (21).
(7) صحيح البخاري 2: 82: 6.
(8) ينظر: م (20).

التقديم والتأخير في الجملة الفعلية المنفية:

الأصل في الكلام العربي الفصيح ان توضع الألفاظ في مراتبها التي كسبتها عن طريق استخدام العرب لها، ومن ثم قررها علماء العربية ببيانٍ جليٍّ واضحٍ⁽¹⁾. ففي الجملة الاسمية مثلاً يبدأ المتكلم بـ(المبتدأ ثم الخبر)، وفي الجملة الفعلية يبدأ بـ(الفعل ثم الفاعل) إذا كان الفعل لازماً، ويبدأ بـ(الفعل ثم الفاعل ثم المفعول به) إذا كان الفعل متعدياً إلى مفعول واحد وهكذا، فهذا النظام هو النظام الطبيعي في اللغة ويُستخدم والمخاطب خالي الذهن؛ وهو مطّردٌ في الأسلوب اللغوي العربي وخير دليل عليه (القرآن الكريم) فقد وردت آيات عدة جاءت على الأصل الطبيعي لترتيبها، ومنها قوله تعالى: ((لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ سُؤْلَهُ الرَّؤْيَا بِالْحَقِّ))⁽²⁾، وقوله تعالى: ((اللَّهُ نُورٌ

السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ مِثْلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ))⁽³⁾، فهاتان الآيتان -وغيرهما كثير- جرى التعبير في كلماتها على الأصل من غير تقديم ولا تأخير، إن هذا الأصل الذي ورد في الأساليب العربية وأقره النحاة، لم يكن فرضاً يجب الالتزام به، إذ وردت أساليب كثيرة عن العرب انفسهم خالفت هذا النظام عن طريق تقديم بعض مراتبه على بعض، فهل هذا ينافي ما قدمناه؟

قبل كل شيء نقول: ان الذي يُهْمُنَا هو التقديم والتأخير الحاصل في الجملة الفعلية التي فعلها متعد، إذ إن الجمل ذات الفعل اللازم لا دخل لها في هذا الموضوع، هذا من جهة، ومن جهة أخرى نقول: لقد ورد أسلوب التقديم والتأخير في الكلام العربي الفصيح بكثرة ملفتة للنظر، حتى ان بعض النحاة لما رأى كثرة تقديم المفعول به على الفاعل عدّه قسماً قائماً بنفسه⁽⁴⁾، ولم يكن هذا الاستخدام ضرباً من العبث والهذيان، بل انه ((باب كثير الفوائد، جَمُّ المحاسن، واسع التصرف، بعيد الغاية، لا يزال يفتر لك عن بدیعة، ويفضي بك إلى لطيفة))⁽⁵⁾، وقد أثبت النحاة ان كل لفظة لها مراتبها في نظام الجملة، فإذا ما حصل في ذلك تقديم أو تأخير فإنما يُرادُ به غرضٌ أو قصد معين يعمد إليه المتكلم، وبعد دراستهم لأساليب التقديم والتأخير تبين ان ملاك الامر فيها عائدٌ إلى العناية والاهتمام أو الاختصاص⁽⁶⁾، قال سيبويه: ((وَإِنْ قَدِّمْتَ المَفْعُولَ وَأَخَّرْتَ الفَاعِلَ جَرَى اللفظ كما جرى في الأول،

(1) ينظر: الكتاب 1: 41، وشرح ابن الناظم 91، وهمع الهوامع 1: 161.

(2) الفتح: 27.

(3) النور: 35.

(4) وهو أبو علي الفارسي، ينظر: الخصائص 1: 295.

(5) دلائل الأعجاز 83، والمقصود به باب التقديم والتأخير جوازاً لأنه موطن التصرف في الكلام، وأما باب الوجوب فإنه لازم ليس فيه تصرف، ينظر: معاني النحو: 2: 507.

(6) قد تخرج فائدة التقديم والتأخير لأمر عدّة ولكنها في إطار ما ذكرنا، ينظر: الجملة العربية 55، ومعاني النحو 2: 509.

وذلك قولك: ضَرَبَ زيدا عبد الله... وهو عربي جيد كثير، كأنهم يقدمون الذي بيانه اهُمُّ لهم وهم ببيانه اعنى، وان كانا جميعا يهمانهم ويعنيانهم⁽¹⁾، وقال أيضاً: ((فاذا بنيت الاسم عليه-أي على الفعل- قلت: ضربت زيدا وهو الحدُّ... وان قدمت الاسم فهو عربي جيد كما كان ذلك عربياً جيداً، وذلك قولك: زيدا ضربت، والاهتمام والعناية هنا في التقديم، والتأخير سواء، مثله في ضرب زيداً عمراً وضرب عمراً زيداً⁽²⁾))، وقال غيره: ((واعلم أننا لم نجدهم اعتمدوا فيه شيئاً -أي في التقديم والتأخير- يجري مجرى الاصل غير العناية والاهتمام⁽³⁾)) وجاء في (المثل السائر): ((فان في قولك (زيداً ضربت) تخصيصاً له بالضرب دون غيره، وذلك بخلاف قولك (ضربت زيداً) لأنك إذا قدمت الفعل كنت بالخيار في ايقاعه على اي مفعول⁽⁴⁾)).

وبناءً على ما تقدم يتبين لنا أن الأصل في الكلام أن تُلقى الفاعل متسلسلة حسب رتبها، فإذا ما اراد المتكلم ان يهتم بلفظ أو يخصه بشيءٍ قدّمه في كلامه للفت النظر إليه، على أنه يجب أن نقول: إن للتقديم والتأخير مناسباته في الكلام ولكنها لا تخرج عما قررناه من العناية والاهتمام والاختصاص.

ويمكن تقسيم احوال التقديم والتأخير على قسمين رئيسين⁽⁵⁾، الاول: تقديم اللفظ على عامله نحو: (خالداً أعطيت) و (بمحمدٍ إقتديت)، والآخر: تقديم الالفاظ بعضها على بعض في غير العامل وذلك نحو قوله تعالى: ((وَمَا أَهْلٌ لِّغَيْرِ اللَّهِ))⁽⁶⁾، وقوله

تعالى: ((وَمَا أَهْلٌ لِّغَيْرِ اللَّهِ بِه))⁽⁷⁾، على اننا يجب أن نقول: ان التقديم والتأخير لا يمكن ان يسود نظام كل جملة عربية فمن هذه الانظمة من تَمَنَعَتْ عليه بموانع عدة، إذ إن هناك مواضع تمنع من التقديم في الجملة العربية، ويمكن تقسيمها على ثلاثة اقسام رئيسية:

مَحْزَمَةٌ. موانع تتعلق بالمعنى.

مَنْعَةٌ. موانع موقعية أي تتعلق بموقعها في الكلام.

رَجْعٌ أَوْ لُزْمٌ. موانع تتعلق بالعمل.

على ان هذه المواضع تندرج تحتها تفاصيل كثيرة لا يتسع اليها موضوعنا⁽⁸⁾، وبقي علينا ان نذكر ان التقديم والتأخير في جملة النفي له دلالاته الدقيقة التي يجب ان يحتاط لها ذكرها بعض القدماء إذ قال الامام عبد القاهر: ((اذا قلت ما فعلت، كنت نفيت عنك فعلاً لم يثبت انه مفعول، وإذا قلت: ما انا فعلت، كنت نفيت عنك فعلاً ثبت انه مفعول، تفسير ذلك: انك إذا قلت: ما قلت هذا، كنت نفيت ان تكون قد قلت ذلك

(1) الكتاب 1: 14-15.

(2) المصدر نفسه 1: 41.

(3) دلائل الإعجاز 84.

(4) المثل السائر، ابن الأثير 2: 217.

(5) ينظر: التعبير القرآني 48.

(6) البقرة: 173.

(7) المائدة: 3.

(8) ينظر: الجملة العربية 57.

وكنت نوظرت في شيء لم يثبت انه مقول، وإذا قلت: ما انا قلت هذا، كنت نفيت أن تكون القائل له وكانت المناظرة في شيء ثبت انه مقول)) (1). وعليه فإذا ولي الفعل النفي كان له معنى خاص، وإذا ولي الاسم النفي كان له دلالة أخرى، وتتولد عن هذا التقديم والتأخير معانٍ لو أخطأ الانسان فيها لاختلطت المعاني في التراكيب، والتبست دلالات الأساليب (2).

هذا وسنعرض التقديم والتأخير على وفق نوعه الاول وهو تقديم المفعول على العامل حاصرين ذلك في تقديم المفعول به فقط، إذ انه الصق بواقع الجمل التي جاءت في الأحاديث المرفوعة في صحيح البخاري إذ ورد في (سبعة عشر) موضعاً (3)، وعلى وفق ما يأتي:

أولاً. الجملة ذات الفعل الماضي التام المبني للمعلوم:

تقديم المفعول به على الفاعل:

الجملة ذات الفعل المتعدي إلى مفعولين ليس اصلها مبتدأ وخبراً:
الجملة ذات الفعل المتعدي إلى مفعولين اولهما بنفسه والثاني بوساطة حرف الجر: وصورتها هي: أداة النفي + الفعل + المفعول الاول + المفعول الثاني + الفاعل:

منفية بـ(ما):

قال (ﷺ):

((ما حَمَلُنَّ عَلَى هَذَا الْبُرِّ)) (4).

نفت (ما) مضمون الجملة السابقة التي فعلها (حمل) وفاعلها (البر) ومفعوله الاول (هن)، ومفعوله الثاني (على هذا)، وقد تقدم فيها المفعولان الاول والثاني على الفاعل، وتقديم المفعول به الاول وجوباً لأنه ضمير متصل لو تاخر لانفصل، وتقديم المفعول به الثاني جوازاً، ولم ترد في هذا الموضع غير هذه الجملة (5).

على انه لم يحصل التقديم والتأخير في الفعل الماضي المنفي الا في هذه الجملة. ثانياً: الجملة ذات الفعل المضارع التام المبني للمعلوم:

تقديم المفعول به على الفاعل:

مَحْرُومٌ. الجملة ذات الفعل المتعدي إلى مفعول واحد:

أ. الجملة ذات الفعل المتعدي إلى مفعول واحد بنفسه:

وصورتها هي: أداة النفي + الفعل + المفعول به + الفاعل:

منفية بـ(لا):

قال (ﷺ):

((لا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ قاطِعٌ)) (6).

(1) دلائل الإعجاز 96.

(2) ينظر: التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية 150.

(3) ينظر: م (22-28).

(4) صحيح البخاري 3: 44: 23.

(5) ينظر: م (22).

(6) صحيح البخاري 8: 5: 18، أي قاطع رحم.

صَحْرًا. ((وَيَفِيضُ المَالَ حَتَّى لَا يَقْبَلَهُ أَحَدٌ)) (1).

فيما مر جملتان منفيتان بـ(لا) وفعلاهما (يدخل، يقبل) على التوالي، وفاعلاهما (قاطع، أحد) على التوالي، والمفعول به (جنة، الضمير المتصل (الهاء)) على التوالي، وقد تقدم فيهما المفعول به على الفاعل وهو في الجملة الأولى جوازاً وفي الجملة الأخرى وجوباً، وقد وردت هذه الصورة في (تسعة) مواضع (2).

منفية بـ(لم):

قال (ﷺ):

((إِذْ لَمْ يَقْبَلْهَا بَنُو تَمِيمٍ)) (3).

نفت (لم) مضمون الجملة التي فعلها (يقبل) وفاعلها (بنو تميم) ومفعولها (الهاء) وقد تقدم المفعول به على الفاعل وجوباً، ولم ترد هذه الصورة الا في هذه الجملة (4).

ب. الجملة ذات الفعل المتعدي إلى مفعول بوساطة الهمزة:

منفية بـ(لم):

قال (ﷺ):

صَحْرًا. ((وَلَمْ يُدْرِكْكُمْ أَحَدٌ بَعْدَكُمْ)) (5).

لم ترد في هذا النمط الا الجملة السابقة (6)، وقد نفت فيها (لم) مضمون الجملة المؤلفة، من الفعل (يدرك)، وفاعلها (أحد) ومفعولها (الكاف)، وقد تقدم المفعول به على الفاعل وجوباً.

ج. الجملة ذات الفعل المتعدي إلى مفعوله بوساطة التضعيف:

منفية بـ(لم):

قال (ﷺ):

صَحْرًا. ((إِنَّ مَكَّةَ حَرَّمَهَا اللَّهُ وَلَمْ يُحَرِّمْهَا النَّاسُ)) (7).

فيما مر نفت (لم) مضمون الجملة المؤلفة من الفعل (يحرّم) والفاعل (الناس) والمفعول (الهاء)، وقد تقدم فيها المفعول به على الفاعل وجوباً، ولم يرد في هذا المضمار غيرها (8).

صَحْرًا. الجملة ذات الفعل المتعدي إلى مفعولين ليس اصلهما مبتدأ وخبراً:

أ. الجملة ذات الفعل المتعدي إلى مفعولين الاول بوساطة الهمزة والثاني

بوساطة حرف الجر:

وصورتها هي: أداة النفي + الفعل + الفاعل (مستتر) + المفعول الثاني +

المفعول الاول:

(1) المصدر نفسه 3: 119: 1.

(2) ينظر: م (23).

(3) صحيح البخاري 4: 83: 18.

(4) ينظر: م (24).

(5) صحيح البخاري 1: 139: 10.

(6) ينظر: م (24).

(7) صحيح البخاري 1: 27: 9.

(8) ينظر: م (24).

منفية بـ(لا):

قال (ﷺ):

مَحْرُورٌ. ((لا أُغْنِي عَنْكُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئاً)) (1).

فيما مرّ نَفَتْ (لا) مضمون الجملة التي فعلها (أغني) وفاعلها الضمير المستتر (انا) العائد عليه (ﷺ) ومفعولها الاول (شيئاً)، ومفعولها الثاني (عنكم)، وقد تقدم المفعول الثاني على الاول جوازاً، هذا ولم يرد هذا النمط الا في هذه الجملة (2).
ب. الجملة ذات الفعل المتعدي إلى مفعولين الاول بنفسه والثاني بوساطة الهمزة:

وصورتها هي: اداة النفي + الفعل + المفعول الثاني + الفاعل + المفعول الاول:

منفية بـ(لن):

قال (ﷺ):

مَحْرُورٌ. ((لَنْ يُدْخَلَ أَحَدًا عَمَلُهُ الْجَنَّةَ)) (3).

نفت (لن) مضمون الجملة التي فعلها (يدخل) فاعلها (عملٌ) ومفعولها الاول (الجنة) ومفعولها الثاني (أحد)، وقد تقدم المفعول الثاني على الفاعل وعلى المفعول الاول وجوباً، لأن في الفاعل ضميراً (الهاء)، يعود عليه، ولا يجوز ان يعود الضمير على شيء متأخر لفظاً ورتبةً، ولم ترد هذه الصورة الا في هذه الجملة (4).
ج. الجملة ذات الفعل المتعدي إلى مفعولين الاول بوساطة التضعيف والثاني بوساطة حرف الجر:

وصورتها هي: اداة النفي + الفعل + الفاعل (مستتر) + المفعول الثاني + المفعول

الاول

منفية بـ(لا):

قال (ﷺ):

((ولا أزكي على الله أحداً)) (5).

فيما مرّ نَفَتْ (لا) مضمون الجملة التي قبلها (ازكي) وفاعله الضمير المستتر (انا) العائد على النبي (ﷺ) والمفعول الاول (احد) والثاني (على الله) وقد تقدم المفعول الثاني على الاول جوازاً ولم يرد هذا النمط الا في هذه الجملة (6).

ثالثاً. الجملة ذات الفعل المضارع الناقص:

وردت هذه الجملة خلاف الترتيب الاصلي وفعلها (كان) فقط، وعلى وفق ما

يأتي:

وصورتها هي: اداة النفي + الفعل + خبره جار ومجرور + اسمها نكرة

مخصصة:

(1) صحيح البخاري 4 : 6 : 17.

(2) ينظر: م (25).

(3) صحيح البخاري 7 : 105 : 6.

(4) ينظر: م (26).

(5) صحيح البخاري 3 : 154 : 17.

(6) ينظر: م (26).

منفية بـ(لم):

قال (ﷺ):

مُحَرَّرٌ. ((فَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ حَسَنَاتٌ أُخِذَ مِنْ سَيِّئَاتٍ صَاحِبِهِ فَحُمِلَ عَلَيْهِ))⁽¹⁾.

فيما مر نفت (لم) مضمون الجملة التي فعلها (تكف) واسمها (حسنات) وخبرها (له)، وقد تقدّم خبرها على اسمها جوازاً، ولم ترد في هذا المضمار غيرها⁽²⁾.

(1) صحيح البخاري 3: 113: 22.

(2) ينظر: م (28).

الحذف في الجملة الفعلية المنفية:

من المعلوم أنّ المتكلم عندما يوجّه خطاباً إلى المستمع يجب عليه أن يستوفي الكلام في ذلك الموضوع من غير أن يحذف شيئاً وهذا هو الأصل في اللغة، ولكننا لو بحثنا في الكلام العربي فإننا نجد أنّ لغتنا قد اختصت في باب الحذف، مع إبقاء الكلام على دلالاته المفيدة من غير أن يؤثر ذلك الحذف عليه.

فالحذف في اللغة العربية موجود في كل جزئية من الالفاظ سواءً أكان بالحركة أم بالحرف أم بالمفردة أم بالجملة⁽¹⁾، ولا يظنّ ظانّ أنّ الحذف في الكلام العربي ضرب من العبث فمن أراد حذف ومن أراد أبقى؟ بل إنّه ((بابٌ دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الامر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذّكر، افصح من الذّكر، والصمت عن الإفادة، أزيد للإفادة، وتجذك انطق ما تكون إذا لم تتطق، وأتمّ ما تكون بياناً إذا لم تبن))⁽²⁾.

وعليه فإنّ باب الحذف قد أحكمته العرب فلا تحذف من الكلام شيئاً إلاّ عن دليل يغني عن ذكر المحذوف⁽³⁾، سواء أكان هذا الدليل معنوياً أي يقتضيه المعنى أم صناعياً أي تقتضيه الصناعة النحوية وسواء دلت عليه قرينة لفظية، أم دلت عليه قرينة المقام⁽⁴⁾.

والحذف كما قلنا- يجري في كل جزئية من الالفاظ⁽⁵⁾، والذي يهمننا هنا حذف الفعل وحذف المفعول به، أمّا مواطن حذف الفعل فستأتي في محلها من الرسالة وبقي لدينا مواطن حذف المفعول به والحذف الواقع في الافعال الناقصة ومعمولاتها، وقد ذكر النحاة أنّ المفعول به يحذف من الكلام اختصاراً واقتصاراً، والحذف اختصاراً يحدث لوجود دليل يدلّ عليه، أمّا الحذف اقتصاراً فإنك تطلق الجملة على سبيل اتصاف الفاعل بحكم ما من غير ان تذكر ما يقع عليه هذا الحكم⁽⁶⁾، وذلك بان تقول لجماعة من الضيوف، مثلاً: (كلوا واشربوا) أي اوقعوا هذين الفعلين، ولا حاجة فينا إلى تقدير المحذوف اقتصاراً، لكي يكون المفعول به واسع الدلالة.

هذا وقد وردت الجملة الفعلية المنفية وقد حذف المفعول به منها في (تسعة عشر) موضعاً⁽⁷⁾، وعلى وفق ما يأتي:

اولاً. الجملة ذات الفعل الماضي التام المبني للمعلوم:

أ. الجملة ذات الفعل المتعدي بوساطة الهمزة إلى مفعول واحد:

منفية بـ(ما):

قال (ﷺ):

(1) ينظر: الخصائص 2: 360، وبلاغة الكلمة في التعبير القرآني، د. فاضل السامرائي، 10.

(2) دلائل الإعجاز 112.

(3) ينظر: الخصائص 2: 360، ومغني اللبيب 2: 603.

(4) ينظر: الجملة العربية 82، والتعبير القرآني 72.

(5) لقد أسهب الدكتور فاضل السامرائي في ذكر تفاصيل الحذف في كتابه الجملة العربية، ينظر: الجملة العربية 82 وما بعدها.

(6) ينظر: المقرب: 126.

(7) ينظر: م (29-32).

((لو استدبرت من أمري ما استقدمتُ ما أهديتُ))⁽¹⁾.
 فيما مر نفت (ما) مضمون الجملة التي فعلها (أهدى) وفاعلها الضمير المتصل
 (التاء)، ومفعولها محذوف اختصاراً وهو (الهدى)، ولم ترد في هذا المضمار
 غيرها⁽²⁾.

ب. الجملة ذات الفعل المتعدي بوساطة الهمزة إلى مفعولين ليس أصلهما مبتدأ
 وخبراً:

منفية بـ(لا):

قال (ﷺ):

((لا أطعمتها ولا أرسلتها تأكل))⁽³⁾.

نفت (لا) مضمون الجملة السابقة التي فعلها (أطعم) وفاعلها (التاء) ومفعولها
 الأول (الهاء)، وقد حذف المفعول به الثاني اقتصاراً، هذا ولم ترد غيرها في هذا
 المضمار⁽⁴⁾.

ثانياً. الجملة ذات الفعل المضارع التام المبني للمعلوم:

الجملة ذات الفعل المتعدي إلى مفعول به واحد:

أ. الجملة ذات الفعل المتعدي بنفسه إلى مفعوله:

منفية بـ(لا):

قال (ﷺ):

مَحْرَمٌ. ((إِنَّا أُمَّةٌ أَمِيَّةٌ لَا تَكْتُبُ))⁽⁵⁾.

مَحْرَمٌ. ((إِنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى لَا يَصْبِغُونَ فَخَالِفُوهُمْ))⁽⁶⁾.

فيما مر نفت (لا) في موضعين مضمون الجملة المؤلفة من الفعل: (تكتب،
 يصبغون) وفاعلها: (الضمير المستتر تقديره (هي)، الضمير المتصل (واو) الجماعة)
 على التوالي، والمفعول به محذوف اختصاراً، وهو (شيئاً، شعرهم) على التوالي،
 وقد ورد هذا النمط في (تسعة) مواضع⁽⁷⁾.

منفية بـ(لم):

قال (ﷺ):

مَحْرَمٌ. ((وَتَقْرَأُ السَّلَامَ عَلَى مَنْ عَرَفْتَ وَمَنْ لَمْ تَعْرِفْ))⁽⁸⁾.

فيما مر نفت (لم) مضمون الجملة المؤلفة من الفعل (تعرف) وفاعلها ضمير
 مستتر فيه تقديره (أنت) ومفعوله محذوف اختصاراً وتقديره (تعرفه)، وقد وردت
 هذه الصورة في (ثلاثة) مواضع⁽¹⁾.

(1) صحيح البخاري 2: 133: 7.

(2) ينظر: م (29).

(3) صحيح البخاري 1: 124: 6.

(4) ينظر: م (30).

(5) صحيح البخاري 3: 25: 10.

(6) المصدر نفسه 4: 136: 17.

(7) ينظر: م (30).

(8) صحيح البخاري 1: 9: 9.

ب. الجملة ذات الفعل المتعدي إلى مفعوله بوساطة:
مَحْذُوفٌ. الجملة ذات الفعل المتعدي إلى مفعوله بوساطة الهمزة:
منفيةً بـ(لا):

قال (ﷺ):

((إِنَّمَا هِيَ قَيْعَانٌ لَا تُمَسِّكُ مَاءً وَلَا تُنْبِتُ)) (2).

فيما مرّ نفت (لا) مضمون الجملة التي فعلها (تنبت)، وفاعلها ضمير مستتر تقديره (هي) يعود على قيعان، والمفعول به محذوف اختصاراً تقديره (ولا تنبت زرعاً)، ولم ترد في هذا المضمار غيرها (3).

مَحْذُوفٌ. الجملة ذات الفعل المتعدي إلى مفعوله بزيادة الالف:
منفيةً بـ(لا):

قال (ﷺ):

((فَأَنْتِي أَنَا جِي مَنْ لَا تُتَاجِي)) (4).

فيما مرّ نفت (لا) مضمون الجملة التي فعلها (تتاجي) وفاعلها الضمير المستتر (انت)، ومفعوله محذوف اختصاراً وتقديره (تتاجيه)، هذا وقد وردت هذه الصورة في (موضعين) (5).

مَحْذُوفٌ. الجملة ذات الفعل المتعدي إلى مفعوله بوساطة التضعيف:
منفيةً بـ(لا):

قال (ﷺ):

((إِنَّ اللَّهَ لَا يُعَذِّبُ بِدَمْعِ الْعَيْنِ)) (6).

فيما مرّ نفت (لا) مضمون الجملة التي فعلها (يُعذّب) وفاعلها ضمير مستتر تقديره (هو) يعود على لفظ الجلالة، ومفعوله محذوف اختصاراً وتقديره (النّاس)، هذا ولم ترد في هذا المضمار غير هذه الجملة (7).

- (1) ينظر: م (32).
- (2) صحيح البخاري 1: 22: 22.
- (3) ينظر: م (31).
- (4) صحيح البخاري 1: 141: 9.
- (5) ينظر: م (31).
- (6) صحيح البخاري 2: 74: 15.
- (7) ينظر: م (31).

استتار الاسم في الجملة الفعلية الناقصة المنفية⁽¹⁾:
ورد الاسم مستتراً في الفعل الناقص المنفي في (اثنى عشر) موضعاً وعلى وفق ما يأتي:

الجملة الفعلية الناقصة ذات الفعل المضارع:
الصورة الأولى: أداة النفي + الفعل الناقص + اسمه مستتر + خبره اسم نكرة مشتق:

منفية بـ(لم):

قال (ﷺ):

((فإن لم يكن ماشياً فليقم))⁽²⁾.

نفت (لم) مضمون الجملة المؤلفة من الفعل المضارع الناقص (يكن) واسمه مستتر فيه وتقديره (هو)، وخبره (ماشياً)، ولم ترد في هذه الصورة غير هذه الجملة⁽³⁾.

الصورة الأخرى: أداة النفي + الفعل الناقص + اسمه مستتر + خبره اسم معرفة.

منفية بـ(لا):

قال (ﷺ):

((يارب، لا أكون أشقى خلقك))⁽⁴⁾.

نفت (لا) مضمون الجملة التي فعلها (أكون)، واسمه مستتر تقديره (أنا)، وخبره (أشقى)، ولم ترد في هذه المضمار غير هذه الصورة⁽⁵⁾.

الصورة الثالثة: أداة النفي + الفعل الناقص + اسمه مستتر + خبره جار ومجرور:

منفية بـ(لا):

قال (ﷺ):

((فلا يزال بالمرء يقول له: اذكر))⁽⁶⁾.

فيما مر نفت (لا) مضمون الجملة التي فعلها (يزال) واسمه ضمير مستتر وخبره الجار والمجرور (بالمرء) المتعلق بمحذوف، ولم يرد غير هذه الجملة في هذه الصورة⁽⁷⁾.

الصورة الرابعة: أداة النفي + الفعل الناقص + اسمه ضمير مستتر + خبره جملة فعلية.

منفية بـ(لم):

(1) ينظر: م (33-34).

(2) صحيح البخاري 2: 82: 6.

(3) ينظر: م (33).

(4) صحيح البخاري 1: 133: 20.

(5) ينظر: م (34).

(6) صحيح البخاري 2: 60: 5.

(7) ينظر: م (33).

قال (ﷺ):

مَحْتَرَمٌ. ((فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يِرَاكُ)) (1).

صَحَّ. ((فَلَمْ أَزَلْ أُسْتَزِيدُهُ)) (2).

فيما مر نفت (لم) مضمون الجملة في موضعين وفعالها (تكن، أزل) على التوالي واسمها مستتر تقديره (انت، انا) على التوالي، وخبرها جملة فعلية هي (تراه، أستزيده) على التوالي، وهي في محل نصب خبر الفعل الناقص، هذا وقد وردت هذه الصورة في (تسعة) مواضع (3).

على أنه يجب أن نذكر أن الحذف لم يرد في (خبر) الفعل الناقص.

(1) صحيح البخاري 1: 15: 20.

(2) المصدر نفسه 4: 89: 15.

(3) ينظر: م (33).

التوكيد:

التوكيد والتأكيد لغتان، والأولى من وكَّد العهد يوكره توكيداً، أي أوثقه والأخرى من أكد يؤكد تأكيداً، وهي بمعنى الأولى، والواوية افصح⁽¹⁾، وبها جاء التنزيل، قال تعالى: ((وَكَاتَبْنَا إِلَيْكَ الْبُرْهُانَ بِالْحَقِّ وَكُنَّا بِمَا كُنتَ تَعْمَلُ وَكُنَّا نَعْلَمُ مَا كُنْتَ تَعْمَلُ))⁽²⁾، وهذا لغة، أمّا في الاصطلاح فهو: أسلوب لغوي يؤتى به للتحقيق وإزالة التجوز في الكلام⁽³⁾، أي ان فائدته هي تمكين المعنى في نفس المخاطب وتقويته وإزالة ما علق في نفسه من شكوك وإماطة ما خالفه من شبهات⁽⁴⁾.

وللتوكيد في العربية أدوات مختلفة، وطرائق شتى، إذ تشمل أجزاء الكلام كله فهناك توكيد للحرف وتوكيد للاسم وتوكيد للفعل وتوكيد للجملة، وهناك توكيد يشمل أكثر من فقرة فهو مثلاً لتوكيد الجملة الاسمية وتوكيد الجملة الفعلية.

وقد بحث النحاة في مصنفاتهم التوكيد وجعلوا له باباً خاصاً به، ولكنهم قصرُوا مباحثهم على التوكيد اللفظي والمعنوي⁽⁵⁾ اللذين درساها في ضمن باب التوابع⁽⁶⁾، على اننا لا ننكر انهم يذكرون في طيات مصنفاتهم انواعاً أُخر من التوكيد، إلا انهم لم يجعلوها في باب مستقل⁽⁷⁾.

والأصل في الكلام أن يكون اخبارياً خالياً من التوكيد وهو الذي يسمى (ابتدائياً)⁽⁸⁾، ولكن قد يتردد المخاطب في قبول الخبر، ولا يعرف مدى صحته، فَيُسْتَحْسَنُ عند ذلك توكيده بموكدٍ واحد ويسمى عند ذلك بـ(الخبر الطلبي)⁽⁹⁾، وقد ينكر المخاطب الخبر ويحكم بخلافه وعندها يجب توكيد الجملة بأكثر من مؤكد على وفق ما يقتضيه الحال ويسمى الخبر عندئذٍ (إنكارياً)⁽¹⁰⁾.

هذا وسندرس الجملة الفعلية على وفق انماط التوكيد الواردة في متن صحيح البخاري إذ وردت في (سبعة وستين ومئتي) موضع⁽¹¹⁾، وسنعرضها على الوجه الآتي:

- (1) ينظر: اللسان مادة (وكَّد) رَجَعُ أُول: جَلَّالُونَ رَجَعُ أُول.
- (2) النحل: مَحْرُورٌ رَجَعُ أُول.
- (3) ينظر: أسرار العربية، الأنباري رَجَعُ أُول صَقْر.
- (4) ينظر: شرح المفصل رَجَعُ أُول: رَجَعُ أُول رَجَعُ أُول، والمقرب مَحْرُورٌ رَجَعُ أُول صَقْر، وفي النحو العربي -نقد وتوجيه- رَجَعُ أُول رَجَعُ أُول صَقْر.
- (5) ينظر: الأصول في النحو صَقْر: رَجَعُ أُول مَحْرُورٌ، والخصائص رَجَعُ أُول: مَحْرُورٌ رَجَعُ أُول مَحْرُورٌ.
- (6) ينظر: المقتصد صَقْر: جَلَّالُونَ رَجَعُ أُول مَحْرُورٌ، وشرح المفصل رَجَعُ أُول: مَحْرُورٌ رَجَعُ أُول، وشرح ابن الناظم مَحْرُورٌ رَجَعُ أُول رَجَعُ أُول، وهمع الهوامع صَقْر: صَقْرٌ مَحْرُورٌ مَحْرُورٌ.
- (7) ينظر: إحياء النحو رَجَعُ أُول - رَجَعُ أُول، وفي النحو العربي -نقد وتوجيه- رَجَعُ أُول رَجَعُ أُول صَقْر، والجملة الخبرية في ديوان جرير مَحْرُورٌ مَحْرُورٌ مَحْرُورٌ.
- (8) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة رَجَعُ أُول مَحْرُورٌ، والبلاغة والتطبيق، احمد مطلوب وصاحبه رَجَعُ أُول مَحْرُورٌ.
- (9) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة رَجَعُ أُول مَحْرُورٌ، والإتقان صَقْر: رَجَعُ أُول رَجَعُ أُول مَحْرُورٌ.
- (10) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة رَجَعُ أُول مَحْرُورٌ، والبلاغة والتطبيق مَحْرُورٌ مَحْرُورٌ رَجَعُ أُول مَحْرُورٌ.
- (11) ينظر: م (مَحْرُورٌ - رَجَعُ أُول رَجَعُ أُول).

النمط الاول: التوكيد بوساطة تكرار الجملة الفعلية نفسها:

وهذا التوكيد اللفظي، ويكون بإعادة اللفظ الأول أو تقويته بمرادفه معنى⁽¹⁾، فمن الأول قولنا: (قَدِمَ مُحَمَّدٌ قَدِمَ مُحَمَّدٌ)، ومن الآخر قولنا: (جَاءَ مُحَمَّدٌ قَدِمَ مُحَمَّدٌ)، ويحدث التوكيد اللفظي في الحروف والاسماء والافعال زيادة على الجمل، وبهذا فهو اوسع من التوكيد المعنوي⁽²⁾، وقد تقترن الجملة المؤكدة بعاطف نحو: (لا تَحْسَبَنَّ زَيْدًا بَخِيلًا ثُمَّ لَا تَحْسَبَنَّ زَيْدًا بَخِيلًا)⁽³⁾، على انه يجب ترك العاطف عند ايهام التعدد نحو: (ضربتُ زيداً ثم ضربتُ زيداً)⁽⁴⁾، هذا وقد وردت الجملة الفعلية مكررة للتأكيد في (ستة) مواضع⁽⁵⁾ وعلى وفق ما يأتي:

أولاً. الجملة ذات الفعل الماضي التام المبني للمعلوم:

قال (ﷺ):

مَحْرَمٌ. ((حَتَّى يُقَالَ لَهُ: أَصْبَحْتَ، أَصْبَحْتَ))⁽⁶⁾.

صَحْرٌ. ((أَبِينَا أَبِينَا))⁽⁷⁾.

رَبِّعٌ أَوْلَى. ((حَبَاتُ لَكَ هَذَا حَبَاتُ لَكَ هَذَا))⁽⁸⁾.

فيما مر جمل فعلية افعالها (أصبح، أبى، حَبَأ) على التوالي، وفاعلها (الضمير المتصل (التاء))، والضمير المتصل (نا)، والضمير المتصل (التاء))، أمّا المفعول به فان فعل الجملة الأولى لازم اكتمى بمرفوعه، أمّا فعل الجملة الثانية فمتعدٍ بنفسه ولكن حُذِفَ مفعوله اختصاراً، وتقديره -كما في سياق الحديث (أبينا الفتنة)، على حين كان فعل الجملة الثالثة متعدٍ إلى مفعولين الأول منهما بنفسه والثاني بوساطة حرف الجر، وقد تقدم المفعول الثاني على الأول جوازاً.

وقد كررت الجملة مرتين من اجل الدلالة على التوكيد، ومن الملاحظ ان كل جملة كُررت بما اسندت اليه وهو الاصل في ذلك، هذا وقد وردت هذه الجملة في (خمسة) مواضع⁽⁹⁾.

ثانياً. الجملة ذات الفعل المضارع التام المبني للمعلوم:

قال (ﷺ):

((أَحْسَبُ فَلاناً وَاللهَ حَسِيبُهُ وَلَا أَرْكِي عَلَى اللهِ أَحَدًا، أَحْسَبُهُ كَذَا وَكَذَا))⁽¹⁰⁾.

(1) ينظر: شرح ابن الناظم سَمَوَاتُ مَحْرَمٌ صَحْرٌ، وهمع الهوامع صَحْرٌ: جَمَلٌ لِيَلَّ مَحْرَمٌ مَحْرَمٌ.

(2) ينظر: معاني النحو رِبْعَانٌ: رِبْعَانٌ مَحْرَمٌ مَحْرَمٌ لِيَلَّ.

(3) ينظر: شرح ابن الناظم سَمَوَاتُ مَحْرَمٌ صَحْرٌ، والإيتقان صَحْرٌ: مَحْرَمٌ مَحْرَمٌ مَحْرَمٌ، والعطف هنا صوري لأن بين الجملتين تمام الاتصال وإلا كانت التبعية بالعطف لا بالتوكيد.

(4) ينظر: شرح الأشموني رِبْعٌ أَوْلَى: رِبْعَانٌ مَحْرَمٌ لِيَلَّ.

(5) ينظر: م (مَحْرَمٌ - صَحْرٌ).

(6) صحيح البخاري مَحْرَمٌ: جَمَلٌ لِيَلَّ سَمَوَاتُ مَحْرَمٌ: رِبْعَانٌ.

(7) المصدر نفسه جَمَلٌ لِيَلَّ: مَحْرَمٌ مَحْرَمٌ: مَحْرَمٌ مَحْرَمٌ مَحْرَمٌ.

(8) المصدر نفسه رِبْعٌ أَوْلَى: مَحْرَمٌ مَحْرَمٌ مَحْرَمٌ مَحْرَمٌ: رِبْعَانٌ.

(9) ينظر: م (مَحْرَمٌ).

(10) صحيح البخاري رِبْعٌ أَوْلَى: رِبْعَانٌ مَحْرَمٌ مَحْرَمٌ: رِبْعَانٌ مَحْرَمٌ مَحْرَمٌ.

فيما مر وكّدت الجملة الفعلية التي فعلها (أحسب) وفاعله (أنا) وهو متعد بوساطة الهمزة إلى مفعولين الأول منهما (فلاناً)، والثاني حذف اقتصاراً في الجملة الأولى، وظهر في الجملة المؤكدة بـ(كذا وكذا) وهو كناية عن صفة معينة. ومن الملاحظ انه فصل بين الجملة المؤكدة والجملة المؤكدة بكلام اعتراضى، ومن هنا فإن فائدة التوكيد جاءت خشية نسيان الجملة الأولى فذكر التوكيد تطريةً لها وتجديداً لعهداها⁽¹⁾، هذا وقد وردت هذه الجملة في موضع واحد فقط⁽²⁾.

النمط الثاني: التوكيد بوساطة المصدر النائب عن المفعول المطلق:

والمراد بالمصدر در هنا هو (المفعول المطلق) في نحو (ضرب محمدٌ زيداً ضرباً)، ومن المعلوم ان المفعول المطلق يأتي لتوكيد فعله، أو لبيان نوعه أو لبيان عدده، والذي يهمننا النوع الاول، وعليه فان (ضرباً) في المثال السابق توكيد للفعل (ضرب)، وقد ذهب بعض النحاة إلى انه توكيد لمصدر الفعل السابق وليس للفعل، لأن الفعل مكون من حدث وزمان والمصدر مكون من حدث فقط وعليه فان العرب عندما وكدت بالمصدر انما وكدت وقوع الحدث وحده، فاذا اردت توكيد الحدث والزمان جاءت بلفظ الفعل نفسه فنقول مثلاً: (ضرب ضرباً محمدٌ زيداً)⁽³⁾، بقي علينا ان نقول: ان هذا النوع من المفعول المطلق (المصدر) المؤكد يشترط فيه اجتماعه مع فعله - كما في المثال السابق - وعليه فان قولنا (ضرباً زيداً) ليس من التوكيد في شيء لانه من المعلوم انه لا مانع من اجتماع التوكيد والمؤكد، ولكن في هذا المثال يمتنع ذلك وعليه فهو مصدر نائب عن فعله فحسب⁽⁴⁾، وكذلك فان هذا النوع من المصدر وهو (المؤكد) لا يجوز ان يتقدم على عامله على العكس من النوعين الاخرين⁽⁵⁾.

هذا وقد ورد هذا النوع في (موضع) واحد هو⁽⁶⁾.

قال (عليه السلام):

((ان الله لا ينزغ العلم، بعد أن أعطاهموه، أنتزاعاً))⁽⁷⁾.

فيما مر وكدت الجملة التي فعلها (ينزغ) وفاعله (ضمير مستتر) عائد على لفظ الجلالة، ومفعوله (العلم)، بوساطة المصدر النائب عن المفعول المطلق الأصلي (انتزاعاً) وهو مصدر الفعل (انتزع) وجاز توكيد الفعل (ينزغ) به لأنه من مادته،

(1) ينظر: الإتيان ص ٢٠٠: ٢٠١، هذا وتكرار فوائد كثيرة تنظر في المصدر نفسه.

(2) ينظر: م ص ٢٠٠.

(3) ينظر: شرح الرضي على الكافية ص ٢٠٠: ٢٠١، ومعاني النحو ص ٢٠٠: ٢٠١.

(4) ينظر: شرح المفصل ص ٢٠٠: ٢٠١، والأساليب الإنشائية في النحو العربي، عبد السلام

هارون ص ٢٠٠.

(5) ينظر: حاشية الصبان ص ٢٠٠: ٢٠١.

(6) ينظر: م ص ٢٠٠.

(7) صحيح البخاري ص ٢٠٠: ٢٠١، مسأله ص ٢٠٠.

هذا ولم يرد في هذا المضمار غيره إذ إن أغلب المصادر جاءت مبينة للنوع أو العدد.

النمط الثالث: التوكيد بالقصر:

القصر في اللغة: الحَبْسُ⁽¹⁾، قال تعالى: ((حُورٌ مَّقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ))⁽²⁾.

أي محبوسة فيها، وفي الاصطلاح: تخصيص امر باخر بطريقٍ مخصوصٍ وحصْرُهُ فيه⁽³⁾.

والقصرُ طريقة من طرائق التوكيد في العربية، يعتمد اليها المتكلم عندما يريد تثبيت غرضه في ذهن المخاطب وازالة ما فيه من شكٍّ، بل انها أقوى طرائق التوكيد وادلها على تثبيت ما يراد تثبيته أو تقديره⁽⁴⁾.

وللقصر طرفان هما: المقصور، وهو الشيء المخصص، والمقصور عليه، هو الشيء المخصص به⁽⁵⁾، وله أيضا طرق وشعاب مختلفة⁽⁶⁾، ومن اهمها: القصر بـ(النفى + الا)، والقصر بـ(انما)، ويجري القصر في أجزاء الجملة الاسمية جميعها، ويجري ايضا في متعلقات الجمل الفعلية، الا انه يستثنى في القصر بـ(النفى + الا) الدخول في شئين⁽⁷⁾:

الاول: المصدر المؤكد: فلا يقع القصر بين المصدر المؤكد وفعله، فلا تقول: (ما ضربتُ إلا ضرباً)، واما قوله تعالى: ((مَا نَظُنُّ الْآزْوَاجَ))⁽⁸⁾، فان سياق الاية يقتضي تقدير صفةٍ محذوفةٍ أي (ظناً ضعيفاً)، والآخر: المفعول معه: فانه لا يجيء القصر فيه، فلا تقول: (ما سِرْتُ الا والحائط).

ولكل طريقة من طرائق القصر كيانها الخاص بها، وعليه فان القصر بـ(انما) والقصر بـ(ما + الا) ليسا بمنزلة واحدة، وهذا ما التفت اليه علماء البلاغة من قبل⁽⁹⁾، ودليل ذلك انه: ((لو كان سواء لكان ينبغي انه يكون في (إنما) من النفي مثل ما يكون في (ما + الا)... وذلك في قولك: (انما هو درهم لا دينار)، ولو قلت: (ما هو الا درهم لا دينار) لم يكن شيناً، واذ قد بان بهذه الجملة انهم -أي النحاة- حين جعلوا (إنما) في معنى (ما وإلا) لم يعنوا ان المعنى فيهما واحد على الاطلاق))⁽¹⁰⁾.

(1) ينظر: أساس البلاغة، الزمخشري، مادة (قَصَرَ) رَمَتْانِ سَمَوَاتٍ لِيُحْمَلُوا.

(2) الرحمن: صَمَوَاتٍ.

(3) ينظر: الإتقان صَمَوَاتٍ: لِيُحْمَلُوا سَمَوَاتٍ مَحْزُورَةً، والبلاغة والتطبيق رَمَتْانِ لِيُحْمَلُوا مَحْزُورَةً.

(4) ينظر: في النحو العربي -قواعد وتطبيق- سَمَوَاتٍ مَحْزُورَةً.

(5) ينظر: البلاغة والتطبيق رَمَتْانِ لِيُحْمَلُوا مَحْزُورَةً.

(6) ينظر: الإتقان صَمَوَاتٍ: لِيُحْمَلُوا سَمَوَاتٍ مَحْزُورَةً وما بعدها.

(7) ينظر: البلاغة والتطبيق سَمَوَاتٍ مَحْزُورَةً، إذ يحدث القصر بين الفعل وفاعله والحال وصاحبه... الخ

(8) الجاثية: صَمَوَاتٍ رَمَتْانِ.

(9) ينظر: دلائل الإعجاز رَمَتْانِ لِيُحْمَلُوا صَمَوَاتٍ، والتركيب النحوية من الوجهة البلاغية صَمَوَاتٍ مَحْزُورَةً مَحْزُورَةً.

(10) دلائل الإعجاز رَمَتْانِ لِيُحْمَلُوا صَمَوَاتٍ.

هذا وقد وردت الجملة المؤكدة بالقصر في صور مختلفة، فمنها القصر على الفعل أو الفاعل أو المفعول...، زيادة على اختلاف ادوات القصر نفسها، على انه قد وردت في (اثنين وثمانين) موضعاً⁽¹⁾ وعلى النحو الاتي:

التركيب الاول: القصر بـ(النفى + الا):

ورد هذا التركيب في (اربعة واربعين) موضعاً⁽²⁾ وعلى وفق ما ياتي:

أولاً. الجملة ذات الفعل الماضي المبني التام المبني للمعلوم:

أ. قصر الفاعل على المفعول:

ما + إلا:

الجملة ذات الفعل المتعدي إلى مفعولين بوساطة:

محرراً. الجملة ذات الفعل المتعدي إلى مفعولين الأول بنفسه والثاني بوساطة

حرف الجر:

قال (ﷺ):

((فوالله ما علمت من أهلي الا خيراً))⁽³⁾.

في ما مر جملة فعلية فعلها (علم) وفاعلها (التاء) الضمير المتصل، ومفعولها الأول (خيراً) ومفعولها الثاني (من أهلي)، وقد أكدت بقصر الفاعل على المفعول الأول منها وقد وردت هذه الجملة في (موضعين)⁽⁴⁾.

محرراً. الجملة ذات الفعل المتعدي إلى مفعولين الأول بوساطة الهمزة والثاني بوساطة حرف الجر:

قال (ﷺ):

((والله ما أرسلتكم لي الا شيطاناً))⁽⁵⁾.

فيما مر جملة فعلها (ارسل)، وفاعلها (التاء) الضمير المتصل، والمفعول الأول (شيطاناً) والمفعول الثاني (لي)، وقد اكد مضمون الجملة بوساطة قصر الفاعل على المفعول الاول، ولم ترد غير هذه الجملة في هذا الموضع⁽⁶⁾.

ب. قصر الفعل على الفاعل:

ما + إلا:

قال (ﷺ):

((ما بقي في النار الا من حبسه القرآن ووجب عليه الخلود))⁽⁷⁾.

الجملة التي مرت فعلها (بقي) وفاعلها (من) الموصولة، وقد اكد مضمون الجملة بوساطة قصر الفعل على الفاعل، ولم ترد غير هذه الجملة في هذا الموضع⁽¹⁾.

(1) ينظر: م (نوعان - متركباً صغراً).

(2) ينظر: م (نوعان - متركباً صغراً).

(3) صحيح البخاري نوع اول: نوعان متركباً صغراً: متركبان.

(4) ينظر: م (نوعان).

(5) صحيح البخاري نوع اول: متركباً صغراً: متركباً صغراً.

(6) ينظر: م (نوعان).

(7) صحيح البخاري نوعان: متركباً صغراً: متركباً صغراً.

فيما مر جملتان تألفت كل منهما من الفعل (نقول، يرحم) على التوالي، والفاعل (الضمير المستتر (نحن)، لفظ الجلالة (الله)) على التوالي، وقد أكد مضمون الجملتين بوساطة قصر الفاعل على المفعول، وقد وردت هذه الجملة في (أربعة) مواضع⁽¹⁾.

لم + إلا:

قال (ﷺ):

مَحْرَجٌ. (ثم لم يجدوا الا أن يستنهموا عليه لا ستهموا))⁽²⁾.

مَحْرَجٌ. ((لم يكذب إبراهيم إلا ثلاثاً...))⁽³⁾.

فيما مر جملتان تألفت كل منهما من الفعل (يجد، يكذب) والفاعل (الضمير المتصل (الواو)، (إبراهيم)) على التوالي، وقد أكد مضمونهما بوساطة قصر الفاعل على المفعول به، ولم ترد غير هاتين الجملتين في هذا الموضع⁽⁴⁾.

النمط الثاني: الجملة ذات الفعل المتعدي إلى مفعول واحد بوساطة:

مَحْرَجٌ. الجملة ذات الفعل المتعدي بوساطة حرف الجر:

لا + إلا:

قال (ﷺ):

مَحْرَجٌ. ((إن داؤد - عليه السلام - كان لا يأكل إلا من عمل يده))⁽⁵⁾.

مَحْرَجٌ. ((الحياء لا يأتي إلا بالخير))⁽⁶⁾.

فيما مر جملتان فعليتان فعلاهما (يأكل، يأتي) على التوالي، وفاعلها (الضمير المستتر) العائد على (داود) عليه السلام، الضمير المستتر (هو) العائد على (الحياء) على التوالي، ومفعولاهما (من عمل يده، بالخير) على التوالي، وقد أكد مضمون الجملتين بوساطة قصر فاعليهما على مفعوليها، وقد ورد هذا النمط في (خمسة) مواضع⁽⁷⁾.

مَحْرَجٌ. الجملة ذات الفعل المتعدي بوساطة الهمزة:

لا + إلا:

قال (ﷺ):

((لا يريد إلا الصلاة))⁽⁸⁾.

فيما مر جملة فعلها (يريد) وفاعلها ضمير مستتر في الفعل عائد على (الرجل الذي يخرج إلى الصلاة) - كما في سياق الحديث - ومفعوله (الصلاة)، وقد أكد

(1) ينظر: م (رمضان).

(2) صحيح البخاري محْرَجٌ: جليلي سَمَلٌ محْرَجٌ: صَمْرٌ محْرَجٌ.

(3) المصدر نفسه ربيعان: صَمْرٌ محْرَجٌ محْرَجٌ: سَمَلٌ محْرَجٌ.

(4) ينظر: م (سَمَلٌ محْرَجٌ).

(5) صحيح البخاري ربيع أول: سَمَلٌ محْرَجٌ: صَمْرٌ محْرَجٌ.

(6) المصدر نفسه ربيعان: جليلي صَمْرٌ: محْرَجٌ.

(7) ينظر: م (رمضان).

(8) صحيح البخاري محْرَجٌ: جليلي ربيعان: رمضان.

مضمون الجملة بوساطة قصر الفاعل على المفعول، ولم يرد في هذا النمط غيرها⁽¹⁾.

النمط الثالث: الجملة ذات الفعل المتعدي إلى مفعولين بنفسه:

ما + إلا:

قال (ﷺ):

((ما أراها إلا حابستكم))⁽²⁾.

الجملة السابقة فعلها (أرى) وفاعلها (الضمير المستتر (أنا) العائد على النبي (ﷺ)) ومفعولها الأول (الهاء) ومفعولها الثاني الجملة الفعلية (حابستكم)، وقد أكد مضمون الجملة بوساطة قصر الفاعل على المفعول الثاني هذا ولم ترد غيرها في هذا النمط⁽³⁾.

النمط الرابع: الجملة ذات الفعل المتعدي إلى مفعولين بوساطة:

مخزوم. الجملة ذات الفعل المتعدي إلى الأول بنفسه والثاني بحرف الجر:

ما + إلا:

قال (ﷺ):

((ما أجد لكم إلا أن تلحقوا بالذود))⁽⁴⁾.

الجملة السابقة فعلها (أجد) وفاعلها الضمير المستتر (أنا) العائد على النبي (ﷺ) ومفعولها الأول المصدر المؤول من (ان تلحقوا بالذود) ومفعولها الثاني (لكم)، ولم ترد غير هذه الجملة في هذا النمط⁽⁵⁾.

صغ. الجملة ذات الفعل المتعدي إلى الأول بوساطة الألف والى الثاني بحرف

جر:

لا + إلا:

قال (ﷺ):

((لا يبايعه إلا لدنيا))⁽⁶⁾.

الجملة السابقة تألفت من الفعل (يبايع) وفاعله ضمير مستتر تقديره (هو) يعود على رجل ما ومفعوله الأول (الهاء) ومفعوله الثاني (لدنيا)، وقد أكد مضمون الجملة بوساطة قصر الفاعل على المفعول الثاني، ولم ترد غيرها⁽⁷⁾.

ج. قصر المفعول على الفاعل:

النمط الأول: الجملة ذات الفعل المتعدي إلى مفعول واحد بنفسه:

لا + إلا:

مخزوم. ((مفتاح الغيب خمس، لا يعلمها إلا الله))⁽¹⁾.

(1) ينظر: م (رمضان).

(2) صحيح البخاري صغ: مخزوم، جليل، مخزوم: جليلان مخزوم.

(3) ينظر: م (مخزوم).

(4) صحيح البخاري ربيعان: رمضان ربيعان: جليلان مخزوم، الذود: مجموعة من الإبل ما بين الثلاثة إلى العشرة.

(5) ينظر: م (مخزوم).

(6) صحيح البخاري ربيع أول: جليلان رمضان: ربيع أول صغ.

(7) ينظر: م (رمضان).

صَتْرٌ. ((في باب يُسمى الريان، لا يدخله إلا الصائمون)) (2).

رَبَّعٌ أُولَ. ((ولا يملأ عين ابن آدم إلا التراب)) (3).

فيما مر جمل تألفت من الفعل (يعلم، يدخل، يملأ) على التوالي، وفاعل كل جملة (الله، الصائمون، التراب) على التوالي، ومفعول كل جملة (الهاء، الهاء، عين) على التوالي، وقد أكد مضمون هذه الجمل بوساطة قصر المفعول على الفاعل وقد وردت هذه الصورة في (أربعة عشر) موضعاً (4).

النمط الثاني: الجملة ذات الفعل المتعدي إلى مفعول واحد بزيادة الهمزة:

لا + إلا:

قال (ﷺ):

((الأنصار لا يُجِبُّهم إلا مؤمن)) (5).

فيما مر جملة فعلها (يحب) وفاعلها (مؤمن) ومفعول (الهاء)، وقد أكد مضمونها بوساطة قصر المفعول على الفاعل، وقد وردت هذه الصورة في (ثلاثة) مواضع (6).

النمط الثالث: الجملة ذات الفعل المتعدي إلى مفعولين بنفسه:

لا + إلا:

قال (ﷺ):

((لا يَمْنَعُهُ أن يَنْقَلِبَ إلى أهله إلا الصَّلَاةُ)) (7).

فيما مر جملة فعلها (يمنع) وفاعلها (الصلاة) والمفعول الأول (الهاء) والمفعول الثاني المصدر المؤول من (أن ينقلب)، وقد أكد مضمون الجملة بوساطة قصر المفعولين على الفاعل، وقد وردت هذه الجملة في موضع (واحد) (8).

النمط الرابع: الجملة ذات الفعل المتعدي إلى المفعول الأول بالهمزة والثاني

بحرف الجر:

لا + إلا:

قال (ﷺ):

((لا يُنْجِيكُمْ من هذه الصخرة إلا أن تدعوا الله بصالح أعمالكم)) (9).

الجملة السابقة فعلها (ينجي) وفاعلها المصدر المؤول من (أن تدعوا الله) ومفعوله الأول (الكاف) ومفعوله الثاني (من هذه الصخرة)، وقد أكد مضمونها بوساطة قصر المفعولين على الفاعل، ولم يرد غيرها في هذا النمط (10).

(1) صحيح البخاري صَتْرٌ: مَسْرَعٌ رَبَّعٌ أُولَ: جَلِيلٌ.

(2) المصدر نفسه رَبَّعٌ: جَلِيلٌ رَمَّانٌ: مُحَرَّرٌ.

(3) المصدر نفسه مَحَبَّانٌ: مَحَبَّانٌ رَجَبٌ: رَبَّعٌ أُولَ مُحَرَّرٌ.

(4) ينظر: م (صَتْرٌ مُحَرَّرٌ).

(5) صحيح البخاري جَلِيلٌ: رَجَبٌ صَتْرٌ: رَجَبٌ.

(6) ينظر: م (صَتْرٌ مُحَرَّرٌ).

(7) صحيح البخاري مُحَرَّرٌ: مُحَرَّرٌ مُحَرَّرٌ مُحَرَّرٌ: رَبَّعٌ أُولَ.

(8) ينظر: م (صَتْرٌ مُحَرَّرٌ).

(9) صحيح البخاري رَبَّعٌ أُولَ: مَسْرَعٌ رَمَّانٌ: جَلِيلٌ.

(10) ينظر: م (صَتْرٌ مُحَرَّرٌ).

التركيب الثاني: القصر بـ(إنما):

ورد هذا التركيب في (ثلاثة وثلاثين) موضعاً⁽¹⁾، وعلى وفق ما يأتي:
أولاً: الجملة ذات الفعل الماضي التام المبني للمعلوم:
أ. قصر الفعل على الفاعل:

قال (ﷺ):

مَحْرَجٌ. ((إِنَّمَا ذَبَحَ لِنَفْسِهِ))⁽²⁾.

مَحْرَجٌ. ((إِنَّمَا سَمَّيْتَ عَلَى كَلْبِكَ))⁽³⁾.

فيما مرّ جملتان تألفتان من الفعل (ذبح، سمّى) على التوالي، ومن الفاعل (الضمير المستتر (هو)، (التاء)) على التوالي، وقد أكد مضمونها بوساطة قصر الفعل على الفاعل، وقد وردت هذه الصورة في (خمسة) مواضع⁽⁴⁾.

ب. قصر الفعل على المفعول به:

الجملة ذات الفعل المتعدي إلى مفعول واحد بنفسه:

قال (ﷺ):

((إِنَّمَا صَنَعْتُ هَذَا لِتَأْتَمُّوا))⁽⁵⁾.

فيما مرّ جملة فعلية فعلها (صَنَعَ) وفاعلها (التاء) ومفعولها (هذا)، وقد أكد مضمونها بوساطة قصر الفاعل على المفعول، وقد وردت في (أربعة) مواضع⁽⁶⁾.
ثانياً: الجملة ذات الفعل الماضي التام المبني للمجهول:

أ. قصر الفعل على نائب الفاعل:

قال (ﷺ):

مَحْرَجٌ. ((إِنَّمَا جُعِلَ الْأَمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ))⁽⁷⁾.

فيما مرّ جملة فعلية فعلها (جُعِلَ) والنائب عن الفاعل (الإمام) وقد أكد مضمونها بوساطة قصر الفعل على نائب الفاعل، وقد وردت هذه الجملة في (سبعة) مواضع⁽⁸⁾.

ب. قصر نائب الفاعل على المفعول به:

قال (ﷺ):

(1) ينظر: م (رَبِّعُ أَوْلَ مَحْرَجٍ - مَسْئَلَةُ صَقْرٍ).

(2) صحيح البخاري ص ١٠٠: جِلْبَانِ مَسْعَانَ: مَحْرَجٌ مَحْرَجٌ.

(3) المصدر نفسه مَحْرَجٌ: رَمَضَانَ رَبِّعُ أَوْلَ: صَقْرٌ.

(4) ينظر: م (رَبِّعُ أَوْلَ مَحْرَجٍ).

(5) صحيح البخاري ص ١٠٠: رَمَضَانَ: مَسْعَانَ: مَسْعَانَ.

(6) ينظر: م (رَبِّعُ أَوْلَ مَحْرَجٍ).

(7) صحيح البخاري مَحْرَجٌ: صَقْرٌ مَحْرَجٌ: رَبِّعُ أَوْلَ.

(8) ينظر: م (جِلْبَانِ مَحْرَجٍ).

((إِنَّمَا جُعِلْتُ قَاسِمًا أَقْسِمُ بَيْنَكُمْ))⁽¹⁾.

فيما مر جملة فعلها (جُعِلَ) والنائب عن الفاعل (التاء) والمفعول به (قاسماً)، وقد اكد مضمونها بوساطة قصر نائب الفاعل على المفعول، وقد وردت هذه الجملة في موضع واحد فقط⁽²⁾.

ثالثاً. الجملة ذات الفعل المضارع التام المبني للمعلوم:
أ. قصر الفعل على الفاعل:

قال (ﷺ):

((إِنَّمَا تَحْزَنُ لَهُمْ ضَرْعُ مَوَاشِيهِمْ))⁽³⁾.

فيما مر جملة تألفت من الفعل (تحزن) والفاعل (ضرع) وقد اكد مضمونها بوساطة قصر الفعل على الفاعل، وقد وردت في (ثلاثة) مواضع⁽⁴⁾.

ب. قصر الفاعل على المفعول به:

الجملة ذات الفعل المتعدي إلى مفعوله بنفسه:

قال (ﷺ):

((إِنَّمَا يَرْحَمُ اللَّهُ مَنْ عْبَادِهِ الرَّحْمَاءِ))⁽⁵⁾.

((إِنَّمَا يُجْرَجُ فِي بَطْنِهِ نَارُ جَهَنَّمَ))⁽⁶⁾.

فيما مر جملتان تألفتا من الفعل (يناجي، يجرجر) على التوالي والفاعل (لفظ الجلالة (الله)، الضمير المستتر (هو)) على التوالي، والمفعول به (الرحماء، نار) على التوالي، وقد اكد مضمون الجملتين بوساطة قصر الفاعل على المفعول به وقد وردت هذه الجملة في (سبعة) مواضع⁽⁷⁾.

الجملة ذات الفعل المتعدي إلى مفعوله بوساطة:

مَحْزَرٌ. الجملة ذات الفعل المتعدي بوساطة الالف:

قال (ﷺ):

((إِنَّمَا يِنَاجِي رَبَّهُ))⁽⁸⁾.

فيما مر جملة مؤلفة من الفعل (يناجي) وفاعله ضمير مستتر تقديره (هو) ومفعوله (رب) وقد اكد مضمونها بوساطة قصر الفاعل على المفعول، ولم يرد غيرها⁽⁹⁾.

صَحْرٌ. الجملة ذات الفعل المتعدي بوساطة التشديد والهمزة:

(1) صحيح البخاري رَجَعْنَا: رَجَعْنَا لِلْأَنْبِيَاءِ: رَجَعْنَا مَحْزَرٌ.

(2) ينظر: م (جَلِيلٌ مَحْزَرٌ).

(3) صحيح البخاري: رَجَعْنَا: رَجَعْنَا لِلْأَنْبِيَاءِ: رَجَعْنَا مَحْزَرٌ: رَجَعْنَا لِلْأَنْبِيَاءِ: رَجَعْنَا مَحْزَرٌ.

(4) ينظر: م (رَجَعْنَا مَحْزَرٌ).

(5) صحيح البخاري صَحْرٌ: مَحْزَرٌ رَجَعْنَا: رَجَعْنَا لِلْأَنْبِيَاءِ.

(6) المصدر نفسه رَجَعْنَا: مَحْزَرٌ رَجَعْنَا: رَجَعْنَا لِلْأَنْبِيَاءِ: رَجَعْنَا مَحْزَرٌ.

(7) ينظر: م (رَجَعْنَا مَحْزَرٌ).

(8) صحيح البخاري مَحْزَرٌ: رَجَعْنَا لِلْأَنْبِيَاءِ: رَجَعْنَا مَحْزَرٌ.

(9) ينظر: م (رَجَعْنَا مَحْزَرٌ).

قال (ﷺ):

((إِنَّمَا أَتَأَلَّفُهُمْ))⁽¹⁾.

فيما مر جملة تألفت من الفعل (أتألف) وفاعله الضمير المستتر (أنا) ومفعوله الهاء وقد أكد مضمونها بوساطة قصر الفاعل على المفعول، ولم يرد في هذا المضمار غيرها⁽²⁾.

ج. قصر المفعول به على الفاعل:

قال (ﷺ):

((إِنَّمَا يَلْبِسُ هَذَا مَنْ لَا خَلْقَ لَهُ))⁽³⁾.

فيما مر جملة فعلها (يلبس) وفاعله (من) ومفعوله (هذا)، وقد أكد مضمونها بوساطة قصر المفعول به على الفاعل، وقد وردت هذه الجملة في (موضعين)⁽⁴⁾.

رابعاً. الجملة ذات الفعل المضارع التام المبني للمجهول:

قصر الفعل على نائب الفاعل:

قال (ﷺ):

((إِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِالنَّذْرِ مِنَ الْبَخِيلِ))⁽⁵⁾.

فيما مر جملة فعلها (يستخرج) والنائب عن الفاعل (من البخيل)، وقد أكد مضمونها بوساطة قصر الفعل على نائب الفاعل، ولم يرد غيرها في هذا المضمار⁽⁶⁾.

خامساً. الجملة الفعلية ذات الفعل الماضي الناقص:

قصر الاسم على الخبر:

قال (ﷺ):

((إِنَّمَا كَانَ الَّذِي أُتِيَتْ وَحِيًّا))⁽⁷⁾.

فيما مر جملة فعلية فعلها (كان) الناقصة واسمه (الذي) وخبره (وحي) وقد أكد مضمونها بوساطة قصر الاسم على الخبر، هذا ولم يرد غيرها⁽⁸⁾ في هذا المضمار.

النمط الرابع: التوكيد بالقسم:

القسم: جملة تؤكد بها جملة أخرى⁽¹⁾، وفائدته إزالة الشك عن معناها، أو يؤتى بها لتحريك النفس، وإثارة الشعور⁽²⁾.

(1) صحيح البخاري ربيعان: رَمَضَانَ سَمَّوْا مَحْرَمًا: رَجَبًا مَحْرَمًا.

(2) ينظر: م (سَمَّوْا مَحْرَمًا).

(3) صحيح البخاري صقور: ربيعان: سَمَّوْا مَحْرَمًا.

(4) ينظر: م (سَمَّوْا مَحْرَمًا).

(5) صحيح البخاري سَمَّوْا: رَمَضَانَ مَحْرَمًا مَحْرَمًا: ربيعان مَحْرَمًا.

(6) ينظر: م (رَمَضَانَ مَحْرَمًا).

(7) صحيح البخاري سَمَّوْا: رَمَضَانَ مَحْرَمًا مَحْرَمًا: مَحْرَمًا صقور.

(8) ينظر: م (مَحْرَمًا صقور).

فيما مر جملة فعلها (علم) وفاعلها (الواو) ومفعولها المصدر المؤول من (أن) ومتعلقاتها وقد اكد مضمونها بوساطة القسم بـ(والله)، وقد اقترن جواب القسم بـ(قد) التي افادت التوكيد مجردة من (اللام) التي تقع في جوابه، وحذف (اللام) من جواب القسم عند النحاة يكون إذا طال الكلام بعد القسم⁽¹⁾، وذلك نحو قوله تعالى ((وَالشَّمْسُ وَضُحَاهَا. وَالْقَمَرُ إِذَا تَلَّهَا. وَالنَّهَارُ إِذَا جَلَّهَا. وَاللَّيْلُ إِذَا غَشَّاهَا. وَالسَّمَاءُ وَمَا بَنَاهَا. وَالْأَرْضُ وَمَا طَحَاهَا. وَنَفْسٌ وَمَا سَوَّاهَا. فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا. قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا))⁽²⁾.

أي (لَقَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا)، والذي نلاحظه ان الفصل بين القسم وجوابه في الحديث الشريف ليس طويلا، وما دام حذف (اللام) من الجواب قد ورد في افصح كلام وهو القرآن الكريم فلا مانع من وروده في الحديث الشريف سواء أطل الفصل ام قصر، هذا ولم يرد في هذا المضممار غير هذه الصورة⁽³⁾.

مقترنة بـ(اللام + قد):

قال (ﷺ):

((أَمَّا هُوَ فَوَاللَّهِ لَقَدْ جَاءَهُ الْيَقِينُ))⁽⁴⁾.

فيما مر جملة فعلها (جاء) وفاعلها (اليقين) ومفعولها (الياء)، وقد اكد مضمونها بوساطة القسم بـ(الله)، وقد اقترن جواب القسم بـ(اللام + قد)، وهو الاصل في هذه الصورة، إذ أن الفعل الماضي الواقع جواباً للقسم مقترن بـ(قد) التي تقربه من الحال، تقترن فيه (قد) بـ(لام) جواب القسم⁽⁵⁾، وقد وردت هذه الصورة في (ثلاثة) مواضع⁽⁶⁾.

ثانياً. الجملة ذات الفعل المضارع التام المبني للمعلوم:

مقترنة بـ(اللام + فعل مضارع + نون التوكيد الثقيلة):

قال (ﷺ):

مُحَرَّرٌ. ((وَاللَّهُ لَأَسْتَعْفِرَنَّ لَكَ مَا لَمْ أَنُتَّ عَنْكَ))⁽⁷⁾.

صَوَّرٌ. ((وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَأَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ))⁽⁸⁾.

فيما مر جملتان فعل كل جملة منهما (استغفر، اقضي) على التوالي، وفاعلها الضمير المستتر العائد على النبي (ﷺ) وتقديره (أنا)، وهما فعلا نون لازمان وقد أكد

(1) ينظر: المقتضب ص ٢٠٠: رَجَعَتْ رَجْعَ أُولَى رَجْعِ أُولَى.

(2) الشمس: مُحَرَّرٌ - رَمَضَانُ.

(3) ينظر: م (رَجْعَ أُولَى صَوَّرٌ).

(4) صحيح البخاري رَمَضَانُ: سَيَسْأَلُ رَجْعَ أُولَى: جَلِيلَانِ مُحَرَّرٌ.

(5) ينظر: المقتصد ص ٢٠٠: جَلِيلَانِ جَلِيلَانِ مَسْعَانِ، وشرح جمل الزجاجة مُحَرَّرٌ: سَيَسْأَلُ صَوَّرٌ جَلِيلَانِ - مُحَرَّرٌ صَوَّرٌ جَلِيلَانِ.

(6) ينظر: م (رَجْعَ أُولَى صَوَّرٌ).

(7) صحيح البخاري ص ٢٠٠: رَجْعَ أُولَى مَسْعَانِ: رَمَضَانُ.

(8) المصدر نفسه رَجْعَ أُولَى: رَجَعَتْ جَلِيلَانِ مُحَرَّرٌ: جَلِيلَانِ مُحَرَّرٌ.

مضمون الجملتين بوساطة ثلاثة مؤكدات هي (القسم، ولام جواب القسم، ونون التوكيد الثقيلة) وقد وردت هذه الصورة في (ستة) مواضع⁽¹⁾.

ثالثا. الجملة ذات الفعل المضارع الناقص:

مقترنة بـ(اللام + فعل مضارع + نون التوكيد الثقيلة):

قال (ﷺ):

((والذي نفسي بيده ليوشكن ان ينزل فيكم ابن مريم حكما مقسطاً))⁽²⁾.

فيما مر فعلية فعلها (يوشك) الناقص، واسمه المصدر المؤول من (أن ينزل..). وخبره (حكما)، وقد اكد مضمونها بوساطة (القسم ولام الجواب ونون التوكيد الثقيلة) ولم ترد غيرها⁽³⁾.

ب. الجملة الفعلية المنفية:

أولا. الجملة ذات الفعل الماضي التام المبني للمعلوم:

منفية بـ(ما):

((وَاللَّهِ مَا صَلَّيْتُهَا))⁽⁴⁾.

قيما مر جملة فعلها (صلى) وفاعلها (التاء) ومفعولها الضمير (ها)، وقد نفي مضمونها بوساطة (ما)، واکد هذا النفي بوساطة القسم بـ(والله)، وعليه فإن (ما) وقعت في صدر الجملة الواقعة جوابا للقسم، وقد وردت هذه الجملة في (ثلاثة) مواضع⁽⁵⁾.

منفية بـ(إن):

قال (ﷺ):

((وَاللَّهِ إِن اسْتَفْسَمَ بِالْأَزْلامِ قَطُّ))⁽⁶⁾.

فيما مر جملة فعلها (استقسم) وفاعلها (الالف) وقد عُدي إلى مفعوله بوساطة حرف الجر (الباء)، وقد نفي مضمونها بوساطة (إن) النافية، وقد أكد هذا النفي بوساطة القسم بـ(الله)، ولم ترد في هذا المضمار غيرها⁽⁷⁾.

ثانياً. الجملة ذات الفعل المضارع التام المبني للمعلوم:

منفية بـ(لا):

قال (ﷺ):

مَحْرَمٌ. ((وَاللَّهِ لَا أَحْمِلُكُمْ عَلَى شَيْءٍ))⁽⁸⁾.

صَحْرٌ. ((لَا وَاللَّهِ لَا أَسْأَلُهُمْ دُنْيَا))⁽⁹⁾.

(1) ينظر: م (جلائل ص ٢٢٠).

(2) صحيح البخاري رَجَعُ أَوْل: صَحْرٌ رَجَعَتْ: رَجَعَتْ.

(3) ينظر: م (جلائل ص ٢٢٠).

(4) صحيح البخاري مَحْرَمٌ: صَحْرٌ مَسْأَلٌ مَحْرَمٌ: جَلِيلٌ مَحْرَمٌ.

(5) ينظر: م (رَجَعَتْ ص ٢٢٠).

(6) صحيح البخاري رَجَعُ أَوْل: مَحْرَمٌ مَحْرَمٌ مَحْرَمٌ مَحْرَمٌ: رَمَضَانَ مَحْرَمٌ جَلِيلٌ.

(7) ينظر: م (صَحْرٌ ص ٢٢٠).

(8) صحيح البخاري جَلِيلٌ: مَحْرَمٌ: رَجَعُ أَوْل.

(9) المصدر نفسه صَحْرٌ: رَجَعُ أَوْل رَمَضَانَ: رَجَعُ أَوْل.

فيما مر جملتان فعلاهما (أحمل، أسأل) على التوالي، وفاعلها (الضمير المستتر أنا)، الضمير المستتر (أنا) العائد على النبي (ﷺ) ومفعولها (الكاف) للفعل الأول (الهاء، دنيا) للفعل الآخر، وقد نفي مضمونها بـ(لا)، وأكد هذا النفي بوساطة القسم بـ(الله)، ولا يجوز ارتباط (نون التوكيد) في الفعل المضارع لأنه منفي، والنفي والتوكيد لا يجتمعان في كلمة واحدة⁽¹⁾، وقد وردت هذه الجملة في (أربعة عشر) موضعا⁽²⁾.

منفية بـ(ما):

قال (ﷺ):

((فوالله ما يخفى عليّ خشوعكم ولا ركوعكم))⁽³⁾.

فيما مر جملة فعلها (يخفى) وفاعلها (خشوع) وقد تعدى إلى مفعوله (الياء) بوساطة حرف الجر (على)، وقد نفي مضمونها بوساطة (ما)، وقد أكد هذا النفي بوساطة القسم بـ(الله)، ووردت هذه الجملة في (أربعة) مواضع⁽⁴⁾. وهذا يبين لنا أن جواب القسم المنفي بـ(لا) أكثر وقوعاً منه في (ما)، في الأحاديث المرفوعة.

ثالثاً. الجملة ذات الفعل الماضي الناقص:

منفية بـ(ما):

قال (ﷺ):

((والله ما كنت قط أشدَّ بصيرةً من اليوم))⁽⁵⁾.

فيما مر جملة فعلها (كان) الناقصة واسمها الضمير المتصل (التاء) وخبرها (أشدّ)، وقد نفت (ما) اتصاف الاسم بالخبر، وقد أكد هذا النفي بوساطة القسم بـ(الله)، وهذا ولم ترد في هذا المضمار غيرها⁽⁶⁾.

٤. التوكيد بالقسم المضمّر:

والمقصود بالقسم المضمّر هو ما لم يذكر معه المقسم به ظاهراً، ويمكن معرفة الجملة بأنها واقعة جواب قسمٍ محذوفٍ مؤكد به بأحد الطرائق الآتية⁽⁷⁾.

أ. تدل عليه (اللام) المقترنة بـ(قد)، نحو: (لقد قام زيدٌ)، ومن النحاة من يرى أن هذه (اللام) للابتداء، وقال بعضهم: إنها إن سُبقت بـ(الواو) فهي للقسم وإلا كانت (اللام) للابتداء.
ب. تدل عليه (اللام) المقترنة بـ(الفعل المضارع) المتصل بـ(نون التوكيد)، نحو: (لأضربن زيداً).

(1) ينظر: الأصول في النحو ص٢٤: سَمَلَا سَمَلَا صَمَلَا.

(2) ينظر: م (رَمَلَانَا صَمَلَا).

(3) صحيح البخاري مَحَرَمَا: سَمَلَا سَمَلَا: سَمَلَا سَمَلَا مَحَرَمَا.

(4) ينظر: م (سَمَلَا سَمَلَا).

(5) صحيح البخاري سَمَلَا: سَمَلَا سَمَلَا: سَمَلَا سَمَلَا مَحَرَمَا.

(6) ينظر: م (مَحَرَمَا سَمَلَا).

(7) ينظر: الكتاب مَحَرَمَا: سَمَلَا سَمَلَا سَمَلَا، وتقريب المقرب ص٢٤: سَمَلَا سَمَلَا.

الذي دل عليه (اللام) المقترن بـ(قد)، وتقدير هذا القسم هو (والله)، ولم يرد في هذا المضمار غير هذه الجملة (1).

رابعاً. الجملة ذات الفعل الماضي الدال على الرجحان:

قال (ﷺ):

((لقد ظننتُ يا أبا هريرة أن لا يسألني أحدٌ عن هذا الحديثِ أولَ منك)) (2).

فيما مر جملة فعلها (ظن) وهو من أفعال الرجحان، وفاعلها (التاء) وقد علق الفعل عن العمل لوجود (لا) النافية، وأكد مضمون الجملة بوساطة القسم المحذوف الذي دل عليه (اللام)، المقترن بـ(قد)، وتقدير القسم (والله)، ولم ترد في هذا المضمار غيرها (3).

ب. الجملة التي دليل القسم فيها (اللام) المقترن بالفعل المضارع المتصل فيه (نون التوكيد).

أولاً. الجملة ذات الفعل المضارع التام المبني للمعلوم:

قال (ﷺ):

مَحْزُورٌ. ((وَلَيُنزِلَنَّ أَقْوَامٌ إِلَى جَنْبِ عَلِمٍ)) (4).

صَحْرٌ. ((لَتَتَّبِعَنَّ سُنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ)) (5).

فيما مر جملتان فعل كل منهما (ينزل، تتبعون) على التوالي، وفاعلها (أقوام، واو الجماعة المحذوف) على التوالي، والفعل الأول لازم والآخر متعدٍ إلى مفعول واحد (سُنَنَ)، وقد أكد مضمون الجملتين بوساطة القسم المحذوف الذي دلت عليه (اللام) و (نون التوكيد) المتصلتان بالفعل المضارع، وتقديره (والله).

والذي نلاحظه على الفعلين المضارعين ان الأول مبني لاتصاله بنون التوكيد اتصالاً مباشراً، على حين ان الفعل الآخر مُعْرَبٌ لعدم مباشرة نون التوكيد له.

وقد وردت هذه الصورة في (خمسة عشر) موضعاً (6).

ثانياً. الجملة ذات الفعل المضارع التام المبني للمجهول:

قال (ﷺ):

((أَلْيَحْجَبَنَّ الْبَيْتُ)) (7).

فيما مر جملة فعلها (يُحج) والنائب عن الفاعل (البيت)، وقد أكدت بوساطة قسم محذوف دلت عليه (اللام) المفتوحة و (نون التوكيد الثقيلة) المتصلان بالفعل المضارع، وتقدير القسم (والله)، والفعل المضارع مبني على الفتح لمباشرة (نون) التوكيد له، وقد وردت هذه الصورة في (موضعين) (8).

(1) ينظر: م (رَبِّهِمْ رَجْعَ أُولَى).

(2) صحيح البخاري مُحْزُورٌ: جَلَلُ الْبَيْتِ صَحْرٌ: صَحْرٌ مُحْزُورٌ.

(3) ينظر: م (جَلَلُ الْبَيْتِ رَجْعَ أُولَى).

(4) صحيح البخاري رَجْعٌ: صَحْرٌ رَجْعَانٌ: رَجْعٌ مُحْزُورٌ. علم: جبل.

(5) المصدر نفسه رَجْعَانٌ: جَلَلُ الْبَيْتِ رَجْعَ أُولَى مُحْزُورٌ: مُحْزُورٌ صَحْرٌ.

(6) ينظر: م (جَلَلُ الْبَيْتِ رَجْعَ أُولَى).

(7) صحيح البخاري صَحْرٌ: جَلَلُ الْبَيْتِ صَحْرٌ مُحْزُورٌ: مُحْزُورٌ.

(8) ينظر: م (رَجْعٌ رَجْعَ أُولَى).

ثالثا. الجملة ذات الفعل المضارع الناقص:

قال - قال (ﷺ):

((ليكوننَّ من أمتي أقوامٌ يستحلُّونَ الحِرَّ والحريزَ والخمرَ والمعازفَ)) (1).
فيما مر جملة فعلية فعلها (يكون) الناقص، واسمها (أقوام) وخبرها الجملة الفعلية (يستحلون...)، وهي في محل نصب خبر (يكون)، وقد اكد اتصاف الاسم بالخبر، بوساطة قسم مضمرة دل عليه (اللام) و (نون التوكيد الثقيلة) المتصلان بالفعل المضارع، وتقدير القسم (والله) ولم ترد في هذا المضمار غيرها (2).

النمط الخامس: التوكيد ب(قد):

ليس ل(قد) علاقات مع الالفاظ الا مع (الفعل)، وهي لا تعمل فيه شيئا (3)، وعليه فانها قَصَرَتْ فائدتها له من خلال توكيد مضمون الجملة التي تتكون من الفعل ومتعلقاته (4).

وقد لفتت هذه العلاقة الطيبة بين (قد) و(الفعل) انظار النحاة فقال بعضهم: انها عند دخولها على الفعل الماضي تفيد تقريبه من الحال (5)، وازداد بعضهم توقع حدوث الفعل (6)، ومنهم من انكر افادة (قد) التوقع (7)، أما عند دخولها على الفعل المضارع فانها تفيد الدلالة على التقليل نحو: (قد يجودُ البخيلُ)، وتفيد التوقع ايضا (8)، وقد جادت (قد) على الفعل بمعانٍ آخر منها: التحقيق نحو: (قد قامت الصلاة)، والتكثير نحو: (قد يفعلُ التقيُّ الخيرَ)، وهناك معانٍ آخر ترد عليها (قد) الضابط فيها دلالة الحال والسياق (9)، بقي علينا ان نذكر انه لا علاقة بين فعل الامر و (قد) إذ انها لا تدخل عليه، هذا وقد وردت الجملة الفعلية مؤكدة ب(قد) في ستة وستين (10) موضعا وعلى وفق ما يأتي:

اولا. الجملة ذات الفعل الماضي التام المبني للمعلوم:

قال (ﷺ):

مَحْرَمٌ. ((قد دَنَيْتُ مِنِّي الْجَنَّةَ)) (11).

صَحْرٌ. ((قد رَأَيْتُ الَّذِي صَنَعْتُمْ)) (1).

(1) صحيح البخاري رَجَعَتْ: صَحْرٌ رَجَعْتَانِ: رَجَعْتَانِ رَجَعْتَانِ، الجر الفرج، والمقصود الرنى.

(2) ينظر: م (صَحْرَانِ رَجَعْتَانِ).

(3) ينظر: الكتاب مَحْرَمٌ: مَسْأَلُ رَجَعْتَانِ، مَسْأَلُ رَجَعْتَانِ، والازهية صَحْرٌ مَحْرَمٌ صَحْرٌ.

(4) ينظر: الكتاب صَحْرٌ: رَجَعَتْ مَسْأَلُ رَجَعْتَانِ، وشرح المفصل مَسْأَلَانِ: رَجَعْتَانِ رَجَعْتَانِ مَحْرَمٌ.

(5) ينظر: مغني اللبيب مَحْرَمٌ: صَحْرٌ رَجَعْتَانِ مَحْرَمٌ، وهمع الهوامع صَحْرٌ: رَجَعْتَانِ رَجَعْتَانِ.

(6) ينظر: الكتاب مَحْرَمٌ: رَجَعْتَانِ رَجَعْتَانِ رَجَعْتَانِ، والصاحبي مَسْأَلُ رَجَعْتَانِ مَحْرَمٌ.

(7) ينظر: مغني اللبيب مَحْرَمٌ: صَحْرٌ رَجَعْتَانِ مَحْرَمٌ، والإعراب عن قواعد الاعراب مَحْرَمٌ رَجَعْتَانِ مَحْرَمٌ، وهمع

الهوامع
صَحْرٌ: رَجَعْتَانِ رَجَعْتَانِ.

(8) ينظر: مغني اللبيب مَحْرَمٌ: رَجَعْتَانِ رَجَعْتَانِ مَحْرَمٌ، وهمع الهوامع صَحْرٌ: رَجَعْتَانِ رَجَعْتَانِ، والتحفة السنوية رَجَعْتَانِ مَحْرَمٌ.

(9) ينظر في معاني (قد): مغني اللبيب مَحْرَمٌ: صَحْرٌ رَجَعْتَانِ مَحْرَمٌ، وموسوعة الحروف رَجَعْتَانِ رَجَعْتَانِ مَحْرَمٌ وما بعدها.

(10) ينظر: م (رَجَعْتَانِ رَجَعْتَانِ - مَحْرَمٌ رَجَعْتَانِ).

(11) صحيح البخاري مَحْرَمٌ: رَجَعْتَانِ رَجَعْتَانِ مَحْرَمٌ: رَجَعْتَانِ.

رَبَّعًا أُولَئِكَ. (قد زَوَّجْنَاكُمَا)) (2).

فيما مر جمل فعلية فعل كل منها (دنى، رأى، زوّج) على التوالي، وفاعلها (الجنة، التاء، نا) على التوالي، وقد عُدي الفعل الأول بوساطة حرف الجر (من)، وتعدى الفعل الثاني بنفسه، ومفعوله (الذي)، على حين تعدى الفعل الثالث بوساطة التضعيف إلى مفعولين هما (الكاف، الهاء)، وقد اكد مضمون هذه الجمل بوساطة (قد)، التي افادت التحقيق، زيادة على قرب حدوث الفعل من الحال، وقد وردت هذه الصورة في (ستين) موضعاً (3).

ثانياً. الجملة ذات الفعل الماضي التام المبني للمجهول:

قال (ﷺ):

((رَجِمَ اللَّهُ مُوسَى، قَدْ أُذِيَ بِأَكْثَرَ مِنْ هَذَا)) (4).

فيما مر جملة فعلها (أذِيَ) المبني للمجهول والنائب عن الفاعل ضمير مستتر تقديره (هو) يعود على موسى - عليه السلام - وقد اكد مضمون الجملة بوساطة (قد) التي افادت التحقيق، وقد وردت هذه الصورة في (اربعة) مواضع (5).

ثالثاً. الجملة ذات الفعل الماضي الناقص:

قال (ﷺ):

((فَقَدْ كُنْتُمْ تَطْعُنُونَ)) (6).

فيما مر جملة فعلها (كان) الناقصة واسمها (التاء)، وخبرها الجملة الفعلية (تطعنون) التي هي في محل نصب خبر (كان)، وقد اكد اتصاف الاسم بالخبر بوساطة (قد)، وقد وردت هذه الصورة في (موضعين) (7).
ومن المناسب هنا ان نذكر أن (قد) لم تدخل على الفعل المضارع الناقص في الأحاديث المرفوعة في صحيح البخاري.

التقديم والتأخير الواقع في الجملة المؤكدة:

وقد ورد في (ثلاثة عشر) موضعاً (8) وعلى وفق ما يأتي:

النمط الاول: التقديم والتأخير الواقع في الجملة المؤكدة بـ(القسم):

مُخَوِّرٌ. القسم الظاهر:

أ. الجملة المثبتة:

الجملة ذات الفعل الماضي التام المبني للمعلوم:

(1) صحيح البخاري ص ٢٢٠: ج ١٤١٤ ر ١٢٠٠: مُخَوِّرٌ.

(2) المصدر نفسه ر ١٢٠١: مَعْبَانِ مَعْبَانِ: رَجَمَهُ مُخَوِّرٌ.

(3) ينظر: م (رَمَضَانَ رَجَمَ أُولَئِكَ).

(4) صحيح البخاري ر ١٢٠٢: ج ١٤١٤ ر ١٢٠٠: ج ١٤١٤ ر ١٢٠٠: مُخَوِّرٌ.

(5) ينظر: م (سَيِّئًا رَجَمَ أُولَئِكَ).

(6) صحيح البخاري ج ١٤١٤ ر ١٢٠٠: سَيِّئًا رَجَمَ أُولَئِكَ: سَيِّئًا رَجَمَ أُولَئِكَ: مُخَوِّرٌ.

(7) ينظر: م (مُخَوِّرٌ رَجَمَ أُولَئِكَ).

(8) ينظر: م (صَعْنَهُ رَجَمَ أُولَئِكَ - ج ١٤١٤ ر ١٢٠٠).

مقترنة بـ(اللام + قد):

تقديم المفعول على الفاعل:

قال (ﷺ):

((أما هو فو الله لقد جاءه اليقين))⁽¹⁾.

فيما مر جملة فعلها (جاء) وفاعلها (اليقين) ومفعولها (الله)، وقد تقدم المفعول به على الفاعل وجوبا، وقد أكد مضمون الجملة بوساطة القسم، زيادة على (قد)، ولم يرد في هذا المضمار غيرها⁽²⁾.

ب. الجملة المنفية الموكدة بالقسم الظاهر:

الجملة ذات الفعل المضارع التام المبني للمعلوم:

منفية بـ(لا):

تقديم المفعول به على الفاعل:

قال (ﷺ):

((فو الله لا الفقر أخشى عليكم))⁽³⁾.

فيما مر جملة فعلها (أخشى) وفاعلها ضمير مستتر تقديره (انا) يعود على النبي (ﷺ) ومفعوله (الفقر)، وقد تقدم المفعول به على الفعل جوازا، لإفادة التخصيص، ونفي مضمون الجملة بوساطة (لا)، وأكد هذا النفي بوساطة القسم بـ(الله)، ولم ترد في هذا المضمار غيرها⁽⁴⁾.

م. القسم المضمر:

التركيب الأول: الجملة التي دليل القسم فيها (اللام + قد):

الجملة ذات الفعل الماضي التام المبني للمعلوم:

تقديم المفعول الثاني على الفاعل:

قال (ﷺ):

((لقد أذره نوح قومَه))⁽⁵⁾.

فيما مر جملة فعلها (أذره) وفاعلها (نوح) وقد عدي الفعل بوساطة الهمزة إلى مفعولين الأول (قوم) والثاني (الله)، وقد تقدم المفعول الثاني على الفاعل وجوبا، وأكد مضمون الجملة بوساطة القسم المضمر وتقديره (والله)، وقد دل عليه (اللام + قد)، وهذا ولم ترد غيرها في هذا المضمار⁽⁶⁾.

التركيب الثاني: الجملة التي دليل القسم فيها (اللام) المقترنة بالفعل المضارع المتصل في (نون التوكيد):

أولا. الجملة ذات الفعل المضارع التام المبني للمعلوم:

تقديم المفعول على الفاعل:

(1) صحيح البخاري ٢٥٤٢٠: ٥٢٠٤٠٤: ٥٢٠٤٠٤: ٥٢٠٤٠٤: ٥٢٠٤٠٤.

(2) ينظر: م (٥٢٠٤٠٤).

(3) صحيح البخاري ٥٢٠٤٠٤: ٥٢٠٤٠٤: ٥٢٠٤٠٤.

(4) ينظر: م (٥٢٠٤٠٤).

(5) صحيح البخاري ٥٢٠٤٠٤: ٥٢٠٤٠٤: ٥٢٠٤٠٤.

(6) ينظر: م (٥٢٠٤٠٤).

بوساطة حرف الجر (الى) إلى المفعول الآخر (الكاف)، وقد تقدم المفعول الثاني على الأول جوازا، وقد اكد مضمون الجملة بوساطة (قد)، ووردت هذه الصورة في (موضعين)(1).

ب. الجملة ذات الفعل المتعدي إلى المفعول الأول بالتضعيف والآخر بوساطة حرف الجر:

قال (ﷺ):

((فإنَّ اللهَ قدْ حرَّمَ على النار من قال: لا إله إلاَّ اللهُ)) (2).

فيما مر جملة فعلها (حرَّمَ) وفاعلها ضمير مستتر تقديره (هو)، يعود على لفظ الجلالة، وقد تعدى الفعل بالتضعيف إلى المفعول الأول (من) الموصولة، وتعدى إلى الآخر بوساطة حرف الجر (على)، وهو (النار)، وقد اكد مضمون الجملة بوساطة (قد) وقد تقدم المفعول الثاني على الأول جوازا، وقد وردت هذه الصورة في (موضعين)(3).

الحذف في الجملة المؤكدة:

ورد حذف المفعول به في سياق الجملة المؤكدة في (ثلاثة) مواضع(4)، وعلى وفق الآتي:

النمط الأول: الحذف الواقع في الجملة المؤكدة توكيدا لفظيا:
الجملة ذات الفعل الماضي التام المبني للمعلوم:

قال (ﷺ):

((أبينَّا، أبينَّا)) (5).

فيما مر جملة فعلية فعلها (أبى) وفاعلها (نا)، ومفعوله محذوف اختصارا تقديره (الفتنة) - كما في سياق الحديث- وقد اكد مضمون الجملة بوساطة تكرارها مرة اخرى، ولم ترد في هذا المضمار الا هذه الصورة(6).

النمط الثاني: الحذف الواقع في الجملة المؤكدة ب(القسم المضمرة):
الجملة ذات الفعل المضارع المبني للمعلوم:

قال (ﷺ):

((أستغفرنَّ لكَّ ما لم أنه عنك)) (7).

فيما مر جملة فعلها (استغفر) وفاعلها ضمير مستتر تقديره (أنا) يعود على النبي (ﷺ) ومفعوله الأول اختصارا تقديره (الله)، وقد عُدي الفعل إلى مفعول الأول (بالهمزة والسين والتاء)، والى المفعول الآخر بوساطة حرف الجر (اللام) وقد اكد

(1) ينظر: م (ﷺ).

(2) صحيح البخاري مخترع: مسعمان رحمك: رجع أول.

(3) ينظر: م (ﷺ).

(4) ينظر: م (رحمك مسعمان - مسعمان رحمك).

(5) صحيح البخاري ﷺ: مخترع مسعمان: رجع أول مخترع.

(6) ينظر: م (رحمك مسعمان).

(7) صحيح البخاري ﷺ: رجع مسعمان: ﷺ مخترع.

مضمون الجملة بوساطة القسم المضمّر الذي دل عليه (اللام + نون التوكيد الثقيلة) المتصلان بالفعل المضارع، ولم ترد في هذا المضمّر غير هذه الجملة⁽¹⁾.

النمط الثالث: الحذف الواقع في الجملة المؤكدة: (قد).

الجملة ذات الفعل الماضي التام المبني للمعلوم:

قال (ﷺ):

((فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ))⁽²⁾.

فيما مر جملة فعلها (غَفَرَ) وفاعلها (التاء) وقد حذف مفعولها (ذنوبكم) اختصاراً وتقدير الكلام (فقد غفرتُ ذنوبكم)، وقد أُكِّد مضمون الجملة بوساطة (قد)، ولم ترد في هذا المضمّر غيرها⁽³⁾.

(1) ينظر: م (مَعْنَى نَجْعَانِ).

(2) صحيح البخاري نَجْعَانُ: مَعْنَى نَجْعَانِ: نَجْعَانُ.

(3) ينظر: م (رَمَضَانَ نَجْعَانِ).

الإنشاء الطلبي هو ما يستدعي مطلوباً غير حاصل وقت الطلب، نحو الأمر، والنهي والاستفهام والتمني... الخ⁽¹⁾. فالإنشاء الطلبي هو إنشاء من جهة انه يوجد حقيقة ما، وهو طلب لأنه يستدعي وجود هذه الحقيقة، ففي أسلوب الاستفهام أو النداء أو غيرهما مثلاً ينشئ المتكلم نوعاً من الطلب من غير ان يكون في ذهن المخاطب سابق حكم عن نوعية هذا الطلب فهو يستدعي في أسلوب الاستفهام الإجابة عن السؤال وفي النداء يستدعي إجابة المنادي وفي الأمر يستدعي إحداث فعل، وكل هذه الأساليب لم تكن حاضرة في ذهن المخاطب قبل زمن التكلم.

وقد أسلفنا سابقاً انه اختلف في بعض الأساليب في عدّها خبراً أو إنشاءً أو في عدّها إنشاءً غير طلبي أو طلبياً، والذي يهمننا من الأساليب الطلبيّة ما كان فعلاً، ويتمثل ذلك في الأمر والنهي والاستفهام والعرض والتحضيض والدعاء والتمني ب(لو).

وستكشف الأوراق القادمة -إن شاء الله تعالى- عن واقع الجمل الفعلية في الأساليب الطلبيّة.

أولاً. الجملة الفعلية في سياق أسلوب الأمر:

معنى الأمر في اللغة: نقيض النهي وفعله أمر يأمر أمراً، وأماراً⁽²⁾، ومعنى قولنا نقيض النهي أي ان الأمر طلب لإيقاع الفعل، لأن النهي طلب لترك إيقاعه⁽³⁾. أما الأمر في الاصطلاح فهو: قول القائل لمن دونه أَفْعَلْ⁽⁴⁾، أو هو طلب فعلٍ غير كَفٍّ وصيغته، (افعل، لَتَفْعَل) وهي حقيقة في الإيجاب⁽⁵⁾ ولو أمعنا النظر في التعريفين السابقين لوجدناهما مخرَجَيْنِ لبعض الأقوال الدالة على استدعاء الفعل نحو قولنا (نزال)، (صَة) فإتّهما دالان على الاستدعاء من غير صيغة (افعل) أو (لَتَفْعَل)⁽⁶⁾.

وعليه فإن تعريف بعض البلاغيين كان أقرب لواقع فعل الأمر، إذ قال بعضهم: ((صيغةُ تستدعي الفعل أو قول ينبئ عن استدعاء الفعل من جهة الغير⁽⁷⁾ على جهة الاستعلاء))⁽⁸⁾، فهذا التعريف يدخل صيغ الأمر جميعها من غير تخصيص لصيغة معينة، فالأمر إذا هو أسلوب طلبيّ يستدعي القيام بشيءٍ ما.

ولأسلوب الأمر صيغ مختلفة، ولكن الأصل في الأمر انه سياق فعلي لا يحصل إلا بالفعل واشترط النحاة لهذا الفعل شرطين الأول: دلالاته على الطلب والآخر أن يقبل (ياء) المخاطبة⁽⁹⁾، ولو رجعنا إلى أنواع صيغ الأمر لوجدنا

(1) ينظر: مفتاح العلوم ص ١٠١١ وما بعدها.

(2) ينظر: لسان العرب ص ١٠١١ - ص ١٠١٢ مادة (أمر).

(3) ينظر: أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين ص ١٠١١.

(4) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(5) ينظر: الإتيان ص ١٠١١.

(6) ينظر: أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين ص ١٠١١.

(7) كذا وردت في الأصل والصحيح أن (غير) تعرّف بالإضافة وليس ب(ال) فتقول: (غيره).

(8) الطراز المتضمن لأسرار البلاغة، العلوي ص ١٠١١ - ص ١٠١٢ ص ١٠١٣.

(9) ينظر: شرح شذور الذهب ص ١٠١١.

أن سيبويه قد ذكرها وفصلها وافرد لها باباً خاصاً مقترناً بالنهي⁽¹⁾، وهذه الصيغ هي⁽²⁾:

مَحْرَمَةٌ. فعل الأمر: نحو: اضرب العدو. وهناك صيغ مزيدة كثيرة.

صَحْرَةٌ. المضارع المقترن بـ(لام) الأمر: نحو قوله تعالى: ((لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّنْ سَعَتِهِ))⁽³⁾.

رَبِّعٌ أَوَّلٌ. اسم فعل الأمر: نحو: صه يا زيدُ وبله كلام الجهال: بمعنى (اسكت) و(دع).

رَبِّعَةٌ. المصدر النائب عن فعل الأمر: نحو قوله تعالى: ((وَبِأَوْلَادِهِنَّ إِحْسَانًا))⁽⁴⁾.

مَهْلًا مَهْلًا. اسم المصدر النائب عن فعل الأمر: نحو: مهلاً مهلاً.

مَجْلَانٌ. الأمر بالخبر: نحو: يجب ان تساعد والدك.

هذا وقد ورد أسلوب الأمر في الأحاديث المرفوعة في صحيح البخاري في (تسعة وأربعين وخمسة) موضع⁽⁵⁾، وعلى وفق ما يأتي:

أ. الأمر بصيغة (افعل):

عرفنا فيما سبق الأمر وبيننا صيغته، ونأتي الآن لمعرفة الصيغة المجردة له وهي صيغة (افعل) التي تدل على فعل الأمر فنقول: (ضَرَبَ) للفعل الماضي (يضرب) للفعل المضارع و(اضرب) لفعل الأمر.

ولو عدنا إلى موقف النحاة من هذه الصيغة (افعل) لوجدناه متبايناً فالبصريون يعدون هذه الصيغة أصلاً قائماً بذاته مبنياً أي انه ((صيغة مرتجلة قائمة بنفسها، باقية في البناء على أصلها))⁽⁶⁾، فهي ليست مقتطعة من المضارع، والصيغة الأساسية لفعل الأمر (افعل) هي المستخدمة للمخاطب، قال سيبويه: ((ومنه: زيداً ليضربهُ عمرٌ، وبشراً ليقتل أباه بكرٌ، لأنه أمر للغائب بمنزلة افعل للمخاطب))⁽⁷⁾، وقد جعل البصريون علامة هذه الصيغة هي دلالتها على الطلب وقبولها ياء المخاطبة⁽⁸⁾

أما الكوفيون فقالوا: ان للفعل أصليين هما الماضي والمضارع، أمّا الأمر فهو حالة مقتطعة من الفعل المضارع وأصل (افعل): (لَتَفْعَلْ) وعليه فإن الأمر لا يكون أصلاً ثالثاً للفعل كما هو الحال في الماضي والمضارع⁽⁹⁾.

وكما اختلفت النحاة في أصل هذه الصيغة (افعل) اختلفوا في إعرابها وفي الحقيقة ان الاختلاف في الإعراب يرجع إلى الاختلاف في أصل الصيغة فمن قال

(1) ينظر الكتاب محرمٌ: رَبِّعٌ أَوَّلٌ مَحْرَمَةٌ - رَبِّعٌ أَوَّلٌ مَحْرَمَةٌ - رَبِّعٌ أَوَّلٌ مَحْرَمَةٌ.

(2) ينظر: أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين رَبِّعٌ أَوَّلٌ مَحْرَمَةٌ مَحْرَمَةٌ، والبلاغة والتطبيق رَبِّعٌ أَوَّلٌ مَحْرَمَةٌ مَحْرَمَةٌ.

(3) الطلاق: صَحْرَةٌ.

(4) البقرة: رَبِّعٌ أَوَّلٌ مَحْرَمَةٌ.

(5) ينظر: م (مَحْرَمَةٌ - رَبِّعٌ أَوَّلٌ مَحْرَمَةٌ).

(6) الأشباه والنظائر صَحْرَةٌ: صَحْرَةٌ مَحْرَمَةٌ مَحْرَمَةٌ.

(7) الكتاب محرمٌ: رَبِّعٌ أَوَّلٌ مَحْرَمَةٌ.

(8) ينظر: شرح شذور الذهب صَحْرَةٌ مَحْرَمَةٌ.

(9) ينظر: همع الهوامع محرمٌ: رَبِّعٌ أَوَّلٌ مَحْرَمَةٌ، والفعل زمانه وأبنيته مَحْرَمَةٌ مَحْرَمَةٌ.

إنها ليست مقطوعة من المضارع فهي عندهم مبنية على الوقف، ومن قال إنها مقطوعة من المضارع اختلفوا أهي معربة أم مبنية(1)؟

فالبصريون يرون أن فعل الأمر مبني وأنه أصل برأسه باق على أصله في البناء(2)، على حين ذهب الكوفيون إلى أنه معرب مجزوم بـ(لام) الأمر لأنه حالة مقطوعة من المضارع إذ أصله (لتفعل) فالسكون علامة إعراب وليست بناء(3).

وفي الحقيقة أننا لو عدنا إلى سيبويه ودققنا في كلامه لوجدنا أن المفهوم منه ان (لتفعل) أصل لـ(افعل) ولكن استغني بـ(افعل) عنها إذ قال: ((كما استغنيت بقولك (اضرب) عن (لتضرب)) (4)، وقد انتصر ابن هشام لرأي الكوفيين فقال: ((وزعم الكوفيون وأبو الحسن ان (لام) الطلب حذف حذفا مستمرا في نحو (قم) و(اقعد) وان الأصل (لتقم) و(لتقعد).. ويقولهم أقول لان الأمر معنى حقه أن يؤدي بالحرف ولأنه أخو النهي ولم يدل عليه إلا بالحرف)) (5).

وقد ذكر ابن هشام رأياً خطيراً هنا وهو ان المعاني تؤدي بالحروف فهذه حقيقة لغوية وقد ذكرها غير واحد(6)، وعليه فإن العلة في بناء الأمر هو تضمنه معنى (الحرف) وهو (لام الأمر) وبهذا الرأي أخذ بعض المحدثين، إذ يقول الدكتور الجواري: ((والواقع أن فعل الأمر ابعده صيغ الأفعال عن موجب الإعراب وأقربها إلى معنى الحرف و أحقها بالبناء لأنه يؤدي معنى والمعاني حقه ان تؤدي بالحرف)) (7).

هذا وقد وردت الجملة الفعلية التي فعلها أمر على صيغة (افعل) في صحيح البخاري في (ثلاثة عشر وثلاثمئة) موضع(8) وعلى وفق ما يأتي:

النمط الأول: فعل الأمر الصحيح:

أولاً. فعل الأمر السالم:

وقد ورد في (خمسة وتسعين ومئة) موضع(9)، وعلى وفق ما يأتي:

مَحْرَمٌ. فعل الأمر السالم المسند إلى ضمير المفرد المخاطب:

قال (ﷺ):

مَحْرَمٌ. ((أَسْلِمْ، تَسْلَمْ)) (10).

صَحْرٌ. ((أَطْعِمْ هَذَا عَنكَ)) (11).

(1) ينظر: الأشباه والنظائر صَحْرٌ: صَحْرٌ مَحْرَمٌ مَحْرَمٌ.

(2) ينظر: الإنصاف صَحْرٌ: رَجَعْنَا مَحْرَمٌ مَحْرَمٌ مَسْأَلَةٌ مَحْرَمٌ رَجَعْنَا.

(3) ينظر: المصدر نفسه.

(4) الكتاب صَحْرٌ: رَجَعْنَا مَحْرَمٌ مَحْرَمٌ.

(5) مغني اللبيب مَحْرَمٌ: رَجَعْنَا مَحْرَمٌ مَحْرَمٌ.

(6) ينظر: أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين مَحْرَمٌ مَحْرَمٌ مَحْرَمٌ.

(7) نحو التيسير مَحْرَمٌ مَحْرَمٌ مَحْرَمٌ.

(8) ينظر: م (مَحْرَمٌ - رَجَعْنَا مَحْرَمٌ).

(9) ينظر: م (مَحْرَمٌ - رَجَعْنَا مَحْرَمٌ).

(10) صحيح البخاري مَحْرَمٌ: رَجَعْنَا مَحْرَمٌ: رَجَعْنَا مَحْرَمٌ.

(11) المصدر نفسه رَجَعْنَا مَحْرَمٌ: رَجَعْنَا مَحْرَمٌ: رَجَعْنَا مَحْرَمٌ.

رَبَّعٌ أَوَّلٌ. ((اثبتْ أُحَدُّ)) (1).

رَبَّعٌ ثَانٍ. ((اعْبُرْ)) (2).

فيما مر أفعال أمر سالمة مسندة إلى ضمير المفرد المخاطب وهي (اسلِم، اطعم، اثبت، اعبر) على التوالي، وفاعلها ضمير مستتر فيها وجوبا تقديره (انت)، وقد وردت هذه الصورة في (ثلاثة ومئة) موضع (3).

ب. فعل الأمر السالم المسند إلى (ياء) المخاطبة:

قال (ﷺ):

مُخَرَّجٌ. ((فافعلي ما يفعل الحاجُّ)) (4).

صَوْنٌ. ((ارضخي ما استطعت)) (5).

فيما مر فعلا أمر مسندان إلى (ياء) المخاطبة وهما (افعلي، ارضخي) على التوالي، وفاعلها الضمير المتصل (ياء) المخاطبة وقد استخدم الأمر فيهما للنصح والارشاد، وقد ورد فعل الأمر السالم للمفردة المخاطبة في (سبعة عشر) موضعا (6).

ج. فعل الأمر السالم المسند إلى (الف) الاثنتين:

قال (ﷺ):

مُخَرَّجٌ. ((احمدا لله)) (7).

صَوْنٌ. ((اذهبا)) (8).

فيما مر فعلا أمر هما (احمد، اذهب) على التوالي، وقد اسندا إلى الف الاثنتين الدال على المذكور، هذا وقد وردت هذه الصورة في (اربعة) مواضع فقط (9)، على ان فعل الأمر مبني في هذه الصيغة على حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة.

د. فعل الأمر السالم المسند إلى (واو) الجماعة:

قال (ﷺ):

مُخَرَّجٌ. ((اعدلوا بين اولادكم في العطيَّة)) (10).

صَوْنٌ. ((أخرجوا المشركين من جزيرة العرب)) (11).

رَبَّعٌ أَوَّلٌ. ((اشفعوا تأجروا)) (12).

(1) المصدر نفسه جَلَلٌ: صَوْنٌ: مُخَرَّجٌ: صَوْنٌ.

(2) المصدر نفسه رَمَضَانٌ: رَبَّعٌ أَوَّلٌ: مُخَرَّجٌ: مُخَرَّجٌ، (اعبر) من تعبير الرؤيا.

(3) ينظر: م (مُخَرَّجٌ).

(4) صحيح البخاري مُخَرَّجٌ: رَبَّعٌ جَلَلٌ: رَبَّعٌ أَوَّلٌ: صَوْنٌ.

(5) صحيح البخاري صَوْنٌ: رَبَّعٌ رَمَضَانٌ: صَوْنٌ: مُخَرَّجٌ.

(6) ينظر: م (صَوْنٌ).

(7) صحيح البخاري رَبَّعٌ ثَانٍ: رَبَّعٌ جَلَلٌ: مُخَرَّجٌ: مُخَرَّجٌ.

(8) المصدر نفسه مُخَرَّجٌ: رَبَّعٌ جَلَلٌ: رَبَّعٌ أَوَّلٌ: مُخَرَّجٌ.

(9) ينظر: م (رَبَّعٌ أَوَّلٌ).

(10) صحيح البخاري رَبَّعٌ أَوَّلٌ: صَوْنٌ: رَبَّعٌ أَوَّلٌ: مُخَرَّجٌ: مُخَرَّجٌ.

(11) المصدر نفسه رَبَّعٌ ثَانٍ: جَلَلٌ جَلَلٌ: صَوْنٌ.

(12) المصدر نفسه صَوْنٌ: رَبَّعٌ رَمَضَانٌ: رَبَّعٌ.

فيما مر فعل أمر مهموز (العين) ولكن همزته محذوفة تخفيفا - كما أسلفنا - والفعل هو (سلّ) وفاعله (ياء) المخاطبة وهو مبني على حذف (النون) لأنه من الأفعال الخمسة، ولم يرد في هذا المجال غيره⁽¹⁾.

رَبِّعُ أَوَّلُ. فعل الأمر المهموز المسند إلى (واو) الجماعة:
قال (ﷺ):

مَحْزُورٌ. ((سلوني عما شئتم))⁽²⁾.

صَقْرٌ. ((وسلوا الله العافية))⁽³⁾.

فيما مر فعلا أمر اسند اليهما (واو) الجماعة وهما مبنيان على حذف (النون) وقد حذفتم همزتهما التي هي (عين) الفعل للتخفيف وقد وردت هذه الصورة في (ثلاثة) مواضع⁽⁴⁾.

ج. فعل الأمر المهموز اللام:

مَحْزُورٌ. فعل الأمر المهموز المسند إلى ضمير المفرد المخاطب:

قال (ﷺ):

مَحْزُورٌ. ((ابدأ بمن تعول))⁽⁵⁾.

صَقْرٌ. ((اقرأ ما تيسر معك))⁽⁶⁾.

رَبِّعُ أَوَّلُ. ((اخسأ فلن تعدو قدرك))⁽⁷⁾.

فيما مر أفعال أمر مهموزة (اللام) وهي (ابدأ، اقرأ، اخسأ) على التوالي، وهي مبنية على السكون، وقد وردت هذه الصورة في (أربعة) مواضع⁽⁸⁾.

صَقْرٌ. فعل الأمر المهموز المسند إلى (واو) الجماعة:

قال (ﷺ):

مَحْزُورٌ. ((فابدؤوا بالعشاء))⁽⁹⁾.

صَقْرٌ. ((اقرأوا))⁽¹⁰⁾.

فيما مر فعلا أمر مهموزا (اللام) وقد اسندا إلى (واو) الجماعة وهما (ابدؤا، اقرأوا) وهما مبنيان على حذف (النون) ولم ترد هذه الصيغة الا في (اربعة) مواضع⁽¹¹⁾.

رَبِّعُ أَوَّلُ. فعل الأمر المهموز المسند إلى (نون) النسوة:

(1) ينظر: م (سَبَّأًا مَحْزُورٌ).

(2) صحيح البخاري مَحْزُورٌ: جَلَّالٌ مَحْزُورٌ: جَلَّالٌ مَحْزُورٌ.

(3) المصدر نفسه رَبِّعُ أَوَّلُ: مَحْزُورٌ رَبِّعُ أَوَّلُ: رَبِّعُ أَوَّلُ.

(4) ينظر: م (مَحْزُورٌ مَحْزُورٌ).

(5) صحيح البخاري صَقْرٌ: جَلَّالٌ مَحْزُورٌ: جَلَّالٌ مَحْزُورٌ مَحْزُورٌ.

(6) المصدر نفسه مَحْزُورٌ: جَلَّالٌ مَحْزُورٌ مَحْزُورٌ: رَبِّعُ أَوَّلُ.

(7) المصدر نفسه صَقْرٌ: صَقْرٌ مَحْزُورٌ: جَلَّالٌ مَحْزُورٌ.

(8) ينظر: م (صَقْرٌ مَحْزُورٌ).

(9) صحيح البخاري مَحْزُورٌ: رَبِّعُ أَوَّلُ مَحْزُورٌ مَحْزُورٌ: رَبِّعُ أَوَّلُ.

(10) صحيح البخاري رَبِّعُ أَوَّلُ: رَبِّعُ أَوَّلُ مَحْزُورٌ مَحْزُورٌ: صَقْرٌ مَحْزُورٌ.

(11) ينظر: م (رَبِّعُ أَوَّلُ مَحْزُورٌ).

قال (ﷺ):

مَحْرَمٌ. ((ابدأَنَ بميامنها)) (1).

فيما مر فعل أمر مهموز (اللام) اسند إلى (نون) النسوة وهو الفعل (ابدأ) وهو مبني على السكون و(نون) النسوة فاعله ولم ترد هذه الصيغة إلا في هذا المثال (2).
ثالثاً. فعل الأمر المضعف:

وقد ورد في (عشرة) مواضع (3)، وعلى وفق ما يأتي:

أ. فعل الأمر المضعف المسند إلى ضمير المفرد المخاطب:

قال (ﷺ):

مَحْرَمٌ. ((حَزْلُهُ)) (4).

صَتْرٌ. ((ارْجَعْ، فَحُجَّ مع امرأتك)) (5).

رَجْعُ أَوْلَادٍ. ((فِرَّ من المجذوم)) (6).

رَجْعُ نَبَاتٍ. ((اعدد ستاً بين يدي الساعة موتي)) (7).

فيما مر أفعال أمر صحيحة مضعفة وهي (حَزْلٌ، حُجٌّ، فِرٌّ، اعدد)، على التوالي، وهي مسندة إلى ضمير المفرد المخاطب، والذي نلاحظه على هذه الأفعال أن النبي (ﷺ) ادغم في الأفعال الثلاثة الأول، على حين فك الإدغام في الفعل الأخير (اعدد)، وفي الحقيقة ان عدم فك الإدغام هو من مميزات القبائل البدوية وقد جنحت اليه قبيلتنا (تميم وأسد) فالقبائل البدوية تميل إلى السرعة في نطق الكلمات ومزجها ببعض (8)، أمّا في الفعل الأخير (اعدد) فقد جنح النبي (ﷺ) إلى (فك) الإدغام، وقد فسر الباحثون ذلك بأنه يدل على التأنى في النطق الذي تميل اليه القبائل الحضرية ومنها اهل الحجاز (9).

ولا غرابة في استخدام النبي (ﷺ) الإدغام وفكه في الفعل الثلاثي المضعف المسند إلى ضمير المفرد المخاطب، فهذا يدل على انه (ﷺ) تكلم بلهجات القبائل العربية بلهجة الحجاز ولاسيما انه اعطي جوامع الكلم، وكان (ﷺ) يكلم كل قوم بلغتهم فعليه تارة تراه يستخدم الإدغام وتارة يتركه بما يتطلبه مقتضى الحال، هذا وقد ورد الإدغام في (خمسة) مواضع أمّا فك الإدغام فلم يرد الا في (ثلاثة) مواضع (10).

(1) صحيح البخاري مَحْرَمٌ: مَتَعَمَّانٌ رَجْعُ أَوْلَادٍ: رَجْعُ أَوْلَادٍ.

(2) ينظر: م (رَجْعُ نَبَاتٍ مَحْرَمٌ).

(3) ينظر: م (رَجْعُ أَوْلَادٍ مَحْرَمٌ - رَجْعُ نَبَاتٍ مَحْرَمٌ).

(4) صحيح البخاري رَجْعُ أَوْلَادٍ: رَجْعُ نَبَاتٍ مَحْرَمٌ: صَتْرٌ مَحْرَمٌ.

(5) المصدر نفسه صَتْرٌ: رَجْعُ نَبَاتٍ مَحْرَمٌ: مَتَعَمَّانٌ مَحْرَمٌ.

(6) المصدر نفسه رَجْعُ نَبَاتٍ: رَجْعُ نَبَاتٍ مَحْرَمٌ: صَتْرٌ مَحْرَمٌ.

(7) صحيح البخاري رَجْعُ نَبَاتٍ: مَتَعَمَّانٌ مَحْرَمٌ: صَتْرٌ مَحْرَمٌ.

(8) ينظر: لهجة تميم رَجْعُ نَبَاتٍ مَحْرَمٌ - رَجْعُ نَبَاتٍ مَحْرَمٌ، ولهجة قبيلة أسد، د. علي ناصر غالب رَجْعُ نَبَاتٍ مَحْرَمٌ.

(9) ينظر: شرح الرضي على الشافية رَجْعُ أَوْلَادٍ: رَجْعُ نَبَاتٍ مَحْرَمٌ مَحْرَمٌ، ولهجة قبيلة أسد رَجْعُ نَبَاتٍ مَحْرَمٌ.

(10) ينظر م (رَجْعُ نَبَاتٍ مَحْرَمٌ).

فيما مر فعل أمر اجوف مسند إلى (واو) الجماعة هو (قوموا) وأصله (قام) وهو مبني على حذف (النون) وقد جاء الأمر للنصح والارشاد، ووردت هذه الصيغة في (ثمانية عشر) موضعاً⁽²⁾.

ثالثاً. فعل الأمر اللفيف المفروق:

أ. فعل الأمر اللفيف المفروق المسند إلى (واو) الجماعة:

قال (ﷺ):

مَحْزَمٌ. ((فُوا بِيَعَةَ الأَوَّلِ فالأَوَّلِ))⁽³⁾.

فيما مر فعل أمر لفيف مفروق مسند إلى (واو) الجماعة وهو (فُوا) وأصله (وفى)، ويدل الأمر فيه على النصح والارشاد ولم يرد في هذا المضمار غيره⁽⁴⁾.

رابعاً. فعل الأمر الناقص (المعتل الآخر):

أ. فعل الأمر المعتل الآخر المسند إلى ضمير المفرد المخاطب:

قال (ﷺ):

مَحْزَمٌ. ((ارم ولا حَرَجَ))⁽⁵⁾.

صَحْرٌ. ((انههْنُ))⁽⁶⁾.

رَبْعٌ أَوَّلٌ. ((ادع لي جابراً))⁽⁷⁾.

فيما مر أفعال أمر معتلة الآخر مسندة إلى المفرد المخاطب وهي (ارم، انه، ادع) على التوالي وماضيهن (رمى، نهى، دعا) وقد جاء الأمر في الفعلين الأول والثاني للنصح والارشاد وجاء في الفعل الثالث للتوجيه، وقد وردت هذه الصورة في (ستة عشر) موضعاً⁽⁸⁾.

ب. فعل الأمر المعتل الآخر المسند إلى (واو) الجماعة:

قال (ﷺ):

مَحْزَمٌ. ((اقضوا))⁽⁹⁾.

صَحْرٌ. ((ادعوا الله بأفضل عملٍ عملتموه))⁽¹⁰⁾.

(1) صحيح البخاري ربيع ثمان: ربيع أول ربيع أول: رمضان محزَمٌ.

(2) ينظر: م (ربيع ثمان صحر).

(3) صحيح البخاري ربيع ثمان: ربيع أول ربيع أول محزَمٌ: رمضان محزَمٌ.

(4) ينظر: م (ربيع أول صحر).

(5) صحيح البخاري محزَمٌ: ربيع أول صحر: ربيع أول محزَمٌ.

(6) المصدر نفسه صحر: ربيع أول صحر: محزَمٌ محزَمٌ.

(7) المصدر نفسه ربيع أول: ربيع أول ربيع أول: ربيع أول.

(8) ينظر: م (ربيع أول صحر).

(9) صحيح البخاري ربيع أول: ربيع أول ربيع أول: رمضان محزَمٌ.

(10) المصدر نفسه ربيع أول: ربيع أول ربيع أول: صحر محزَمٌ.

فيما مر فعلا أمر اسندا إلى (واو) الجماعة وهما (اقضوا، ادعوا) وأصلهما (قضى ودعا)، وقد دل الأمر فيهما على الارشاد، وهما مبنيان على حذف (النون) ولم يرد غيرهما في هذا المضمار (1).

ب. الجملة الفعلية التي فعلها أمر وصيغته زائدة:

من المعلوم ان الصيغة الأصلية لفعل الأمر الثلاثي هي (افعل)، وقد يأتي الأمر بصيغ صرفية أخر هي في حقيقتها صيغ الأفعال المزيدة، فالفعل (قَدَّمَ) الماضي وزنه (فَعَّلَ) بتضعيف (عينه) والأمر منه (قَدِّمْ) ووزنه (فَعِّلْ) وعليه فإن الصيغة الفعلية المزيدة يكون الأمر منها على شاكلة الماضي مع بعض التغيير بالحركات الصرفية - في بعض الاحيان- زيادةً على تغيُّر علامة البناء.

وقد وردت الصيغ الصرفية المتنوعة لفعل الأمر في الأحاديث المرفوعة في صحيح البخاري في (اربعة واربعين ومئة) موضع (2)، وعلى وفق ما يأتي:

القسم الأول: الجملة الفعلية ذات فعل الأمر المسند إلى ضمير المفرد المخاطب:

أ. صيغة (فَعِّلْ):

النمط الأول: صيغة (فَعِّلْ) الصحيحة:

أولاً. صيغة (فَعِّلْ) السالمة:

قال (ﷺ):

مَحْرَمٌ. ((ثُمَّ عَرَّفَهَا سَنَةً)) (3).

صَنْدٌ. ((صَنَّفَ تَمْرَكَ)) (4).

فيما مر فعلا أمر هما (عَرَّفَ، صَنَّفَ) وقد جاء (العين) فيهما مضعفاً فهما على وزن (فَعِّلْ)، وهما مبنيان على السكون، هذا وقد وردت هذه الصورة في (ثمانية عشر) موضعاً (5).

ثانياً. صيغة (فَعِّلْ) المهموزة:

قال (ﷺ):

مَحْرَمٌ. ((يَا بِلَالُ قُمْ، فَأَيْدِنِ)) (6).

فيما مر فعل أمر مهموز (الفاء) وقد اسند إلى ضمير المفرد المذكر، وهو مبني على السكون وقد جاء الأمر فيه للتوجيه ولم يرد غيره في هذا المضمار (7).

النمط الثاني: صيغة (فَعِّلْ) المعتلة:

أولاً: معتلة الفاء (مثال):

(1) ينظر: م (صَنْدٌ صَنْدٌ).

(2) ينظر: م (صَنْدَانٌ صَنْدَانٌ - صَنْدَانٌ صَنْدَانٌ).

(3) صحيح البخاري محْرَمٌ: صَنْدَانٌ صَنْدَانٌ: صَنْدَانٌ.

(4) المصدر نفسه رَجُلٌ: رَجُلَانٌ رَجُلَانٌ: رَجُلَانٌ: رَجُلَانٌ.

(5) ينظر: م (صَنْدَانٌ صَنْدَانٌ).

(6) صحيح البخاري محْرَمٌ: صَنْدَانٌ رَجُلَانٌ: رَجُلَانٌ: رَجُلَانٌ.

(7) ينظر: م (رَمَضَانَ رَمَضَانَ).

قال (ﷺ):

مَحْرَمٌ. ((وَيَسِّرْهُ لِي)) (1).

صَحْرٌ. ((وَضِي رَبِّكَ)) (2).

فيما مر فعلا أمر معتلا الفاء وهما (يسر، وضي) على التوالي مبنيان على السكون ولم يرد غيرهما في هذا المجال (3).

ثانيا. معتلة (اللام) ناقصة:

قال (ﷺ):

مَحْرَمٌ. ((فَإِنْ جَاءَ رَبُّهَا فَأَدِّهَا إِلَيْهِ)) (4).

صَحْرٌ. ((ضَحَّ أَنْتِ)) (5).

رَبِّعٌ أَوَّلٌ. ((يَا غَلامَ سَمِّ اللّهِ)) (6).

فيما مرّ أفعال أمر معتلة (اللام) وهي (أدّ، ضحّ، سمّ) وأصلها (ادّى، ضحى، سمى) وهي مبنية على حذف حرف العلة، وقد جاء الأمر فيها للتوجيه والارشاد، هذا وقد وردت هذه الصورة في (عشرة) مواضع (7).

ب. صيغة (فاعل):

قال (ﷺ):

مَحْرَمٌ. ((فَفِيهِمَا فَجَاهِدْ)) (8).

صَحْرٌ. ((بَارِكْ لِي فِيهِ)) (9).

فيما مر فعلا أمر هما (جاهد، بارك) وقد زيدَ (الالف) بعد (فاء) الكلمة وهما مبنيان على السكون، وقد وردت هذه الصورة في (عشرة) مواضع (10).

ج. صيغة (افتعل):

النمط الأول: صيغة (افتعل) الصحيحة السالمة:

قال (ﷺ):

مَحْرَمٌ. ((ثُمَّ اضْطَجِعْ عَلَى شِقِّكَ الأَيْمَنِ)) (11).

صَحْرٌ. ((الْتَمَسْ غَلاماً مِنْ غَلامانِكُمْ)) (12).

(1) صحيح البخاري صحْرٌ: شِقِّكَ الجليل: الجليل.

(2) المصدر نفسه رَبِّعٌ أَوَّلٌ: مَحْرَمٌ رَبِّعٌ أَوَّلٌ مَحْرَمٌ: الجليل.

(3) ينظر: م (شِقِّكَ رَبِّعٌ أَوَّلٌ).

(4) صحيح البخاري مَحْرَمٌ: الجليل صحْرٌ: مَحْرَمٌ.

(5) صحيح البخاري رَبِّعٌ أَوَّلٌ: الجليل مَحْرَمٌ: مَحْرَمٌ مَحْرَمٌ.

(6) المصدر نفسه مَحْرَمٌ: رَبِّعٌ أَوَّلٌ مَحْرَمٌ: مَحْرَمٌ.

(7) ينظر: م (مَحْرَمٌ رَبِّعٌ أَوَّلٌ).

(8) صحيح البخاري مَحْرَمٌ: مَحْرَمٌ: شِقِّكَ مَحْرَمٌ.

(9) المصدر نفسه صحْرٌ: شِقِّكَ الجليل: الجليل.

(10) ينظر: م (صحْرٌ رَبِّعٌ أَوَّلٌ).

(11) صحيح البخاري مَحْرَمٌ: مَحْرَمٌ: مَحْرَمٌ: مَحْرَمٌ.

(12) المصدر نفسه مَحْرَمٌ: مَحْرَمٌ: مَحْرَمٌ: مَحْرَمٌ.

فيما مر فعلا أمر هما (اضطجع، التمس) على التوالي وهما مبنيان على السكون، وقد اسند إلى ضمير المفرد المخاطبة، ومن المعلوم ان الفعل (اضطجع) قد حدث فيه ابدال (الضاد) من (التاء) وهو ابدال قياسي في العربية⁽¹⁾، سعيا وراء الانسجام بين الحروف واقتصادا بالجهد العضلي⁽²⁾.

هذا وقد وردت هذه الصورة في (خمسة) مواضع⁽³⁾.

النمط الثاني: صيغته (افتعل) المعتلة:

أولاً. معتلة (اللام) ناقصة:

قال (ﷺ):

مَحْرَمٌ. ((أَتَقِيَ دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ))⁽⁴⁾.

مَحْرَمٌ. ((فَاخْتَصَّ عَلَى ذَلِكَ أَوْ ذُرًّا))⁽⁵⁾.

فيما مر فعلا أمر ناقصان هما (اتقى، اختص) على التوالي، وأصلهما (اتقى، اختصى) على التوالي، وهما على وزن (افتعل) مبنيان على حذف حرف (العلّة)، وقد جاء الأمر فيهما للنصح والارشاد ولم يرد غيرهما⁽⁶⁾.

ثانياً. معتلة (العين) جوفاء:

قال (ﷺ):

مَحْرَمٌ. ((اَكْتَلَّ))⁽⁷⁾.

مَحْرَمٌ. ((ثُمَّ ابْتَعَ بِالْدِرَاهِمِ جَنِيْبًا))⁽⁸⁾.

فيما مر فعلا أمر اجوفان هما (اكتل، ابتع) وأصلهما (اكتال، ابتاع) على التوالي، ووزنهما (افتعل) وهما مبنيان على السكون وقد حذف الالف منهما — وهو عين الكلمة — لالتقاء الساكنين وهما (عين) الكلمة و(لامها) ولعدم امكان تحريك (الالف) فحذف وعليه فإن وزن (اكتل و ابتع) هو (اقتل)، ولم يرد غيرهما في هذا المضمار⁽⁹⁾.

د. صيغة (انفعل):

قال (ﷺ):

مَحْرَمٌ. ((اَنْطَلَقَ))⁽¹⁰⁾.

(1) ينظر: الأصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس رحمته الله، والمنهج الصوتي للبنية العربية، د. عبد

الصبور شاهين رحمته الله.

(2) ينظر: لهجة قبيلة أسد رحمته الله.

(3) ينظر: م رحمته الله.

(4) صحيح البخاري رحمته الله: رحمته الله رحمته الله رحمته الله: رحمته الله.

(5) المصدر نفسه رحمته الله: رحمته الله.

(6) ينظر: م رحمته الله.

(7) صحيح البخاري رحمته الله: رحمته الله رحمته الله: رحمته الله.

(8) المصدر نفسه رحمته الله: رحمته الله رحمته الله: رحمته الله، الجنيب: نوع جيد من أنواع التمر، وقيل: هو الصلب.

(9) ينظر: م رحمته الله.

(10) صحيح البخاري رحمته الله: رحمته الله رحمته الله: رحمته الله.

فيما مر فعل أمر مسند إلى ضمير المفرد المخاطب وزنه (انفعل)، وقد جاء للتوجيه ولم يرد غيره⁽¹⁾.

هـ. صيغة (تَفَعَّلْ):

النمط الأول: صيغة (تَفَعَّلْ) الصحيحة:

صيغة (تَفَعَّلْ) السالمة:

قال (ﷺ):

مَحْرَمٌ. ((تَصَدَّقْ))⁽²⁾.

فيما مر ورد فعل الأمر (تصدق) مسندا إلى ضمير المفرد المخاطب وصيغته (تَفَعَّلْ)، وقد وردت هذه الصورة في (ثلاثة) مواضع⁽³⁾.

النمط الثاني: صيغة (تَفَعَّلْ) المعتلة:

أولاً. صيغة (تَفَعَّلْ) المثال:

قال (ﷺ):

مَحْرَمٌ. ((تَوَضَّأْ))⁽⁴⁾.

فيما مر فعل أمر مسند إلى ضمير المفرد المخاطب (توضأ) وصيغته (تَفَعَّلْ)، وقد ورد في (موضعين)⁽⁵⁾.

ثانياً. صيغة (تَفَعَّلْ) اللفيفة المفروقة:

قال (ﷺ):

مَحْرَمٌ. ((تَوَقَّ كِرَائِمَ أَمْوَالِ النَّاسِ))⁽⁶⁾.

صَحْرٌ. ((تَوَفَّنِي))⁽⁷⁾.

فيما مر جملتان فعليتان فعلاهما (توق، توفت) على التوالي، وهما فعلا أمر مبنيان على حذف حرف العلة، وصيغتهما (تَفَعَّلْ)، ولم يردا في غير هذين الموضعين⁽⁸⁾.

ثالثاً. صيغة (تَفَعَّلْ) الناقصة معتلة اللام:-

قال (ﷺ):

مَحْرَمٌ. ((تَمَنَّ))⁽⁹⁾.

ورد فعل الأمر (تمن) على صيغة (تَفَعَّلْ) وهو مبني على حذف حرف العلة، ولم يرد غيره⁽¹⁰⁾.

(1) ينظر: م (يُنظَرُ) رَجَعَتْ أُولَى.

(2) صحيح البخاري رَجَعَتْ أُولَى: مَسْأَلُ مَحْرَمٍ: مَحْرَمَانِ.

(3) ينظر: م (رَجَعَتْ أُولَى).

(4) صحيح البخاري مَحْرَمٌ: رَمَضَانَ رَجَعَتْ أُولَى: رَجَعَتْ.

(5) ينظر: م (رَجَعَتْ أُولَى).

(6) صحيح البخاري صَحْرٌ: مَسْأَلُ مَحْرَمٍ: رَمَضَانَ مَحْرَمٌ.

(7) المصدر نفسه رَجَعَتْ: مَسْأَلُ مَحْرَمٍ: مَحْرَمٌ.

(8) ينظر: م (رَمَضَانَ رَجَعَتْ أُولَى).

(9) صحيح البخاري مَحْرَمٌ: رَجَعَتْ أُولَى مَحْرَمٌ: رَجَعَتْ أُولَى.

(10) ينظر: م (مَسْأَلُ مَحْرَمٍ).

و. صيغة (استفعل):

قال (ﷺ):

مَحْرَمٌ. ((استقبل القبلة وكبّر)) (1).

فيما مر وردت الجملة الفعلية التي فعلها أمر على صيغة (استفعل) وهو (أستقبل) وهو صحيح سالم، مبني على السكون، ودل الأمر في الجملة على الارشاد والتوجيه، هذا وقد وردت هذه الصورة في (سبعة) مواضع (2)،

القسم الثاني: الجملة الفعلية ذات فعل الأمر المسند إلى (ياء) المخاطبة:

م. صيغة (فعل) ناقصة (معتلة) اللام:

قال (ﷺ):

مَحْرَمٌ. ((فاغسلي عنك الدّم، وصلّي)) (3).

فيما مر فعل أمر معتل اللام (ناقص) مسند إلى ضمير المفردة المخاطبة مبني على حذف (النون) وهو (صلّي)، وأصله (صلّي)، وقد جاء الأمر فيه للارشاد والتوجيه وقد وردت هذه الصورة في (موضعين) (4).

ب. صيغة (افتعل) الصحيحة:

أولاً. صيغة (افتعل) الصحيحة السالمة:

قال (ﷺ):

مَحْرَمٌ. ((احتجبي عنه)) (5).

صَتْرٌ. ((وامتشطي)) (6).

فيما مر فعلاً أمر على وزن (افتعل) مبنيان على حذف (النون) ومسندان إلى ضمير المفردة المخاطبة وقد جاء الأمر فيهما للتوجيه، وقد وردت هذه الصورة في (سبعة) مواضع (7).

ثانياً. صيغة (افتعل) الناقصة (معتلة) اللام:

قال (ﷺ):

مَحْرَمٌ. ((اشترى)) (8).

فيما مر جملة فعلية فعلها أمر مسند إلى ضمير المفردة المخاطبة، مبني على حذف (النون)، ووزنه (افتعل)، ولم يرد في غير هذه الجملة (9).

ج. صيغة (تفعل):

(1) صحيح البخاري مَحْرَمٌ: رَجَعْنَا رَجَعَتْ: سَبَّحْنَا مَحْرَمٌ.

(2) ينظر: م (مَحْرَمٌ رَجَعْنَا).

(3) صحيح البخاري مَحْرَمٌ: مَسَّحَانُ مَحْرَمٌ: رَجَعْنَا مَحْرَمٌ.

(4) ينظر: م (صَتْرٌ رَجَعْنَا).

(5) صحيح البخاري رَجَعْنَا: رَجَعْنَا: رَجَعْنَا مَحْرَمٌ.

(6) المصدر نفسه مَحْرَمٌ: رَجَعْنَا مَحْرَمٌ: سَبَّحْنَا مَحْرَمٌ.

(7) ينظر: م (صَتْرٌ رَجَعْنَا).

(8) صحيح البخاري مَحْرَمٌ: رَجَعْنَا مَحْرَمٌ: رَجَعْنَا.

(9) ينظر: م (رَجَعْنَا مَحْرَمٌ).

اولاً. صيغة (تفعل) الصحيحة السالمة:

قال (ﷺ):

مَحْرُومٌ. ((فتطهري بها))⁽¹⁾.

فيما مر جملة فعلية فعلها أمر صيغته (تفعل)، مسند إلى ضمير المفردة المخاطبة مبني على حذف (النون)، ولم يرد في غير هذه الجملة⁽²⁾.

ثانياً. صيغة (تفعل) المثال:

قال (ﷺ):

((ثم تَوَضَّئِي لِكُلِّ صَلَاةٍ))⁽³⁾.

فيما مر جملة فعلية فعلها أمر صيغته (تفعل) مسند إلى ضمير المفردة المخاطبة وهو معتل (الفاء)، مبني على حذف (النون)، وقد ورد في موضعين⁽⁴⁾.

القسم الثالث: الجملة الفعلية ذات فعل الأمر المسند إلى (الف الاثنين):

أ. صيغة (فعل):

أولاً. صيغة (فعل) الصحيحة السالمة:

قال (ﷺ):

مَحْرُومٌ. ((فكَبِّرَا اللهُ)) و((سَبِّحَا))⁽⁵⁾.

فيما مر فعلاً أمر مسندان إلى (الف) الاثنين مبنيان على حذف (النون) وقد جاء الأمر فيهما للنصح والارشاد وقد وردت هذه الصورة في (أربعة) مواضع⁽⁶⁾.

ثانياً. صيغة (فعل) الصحيحة المهموزة (الفاء):

قال (ﷺ):

مَحْرُومٌ. ((أَدْنَا))⁽⁷⁾.

فيما مر فعل أمر مسند إلى (الف) الاثنين مبني على حذف (النون) ولم يرد غير هذه الجملة⁽⁸⁾.

ب. صيغة (افتعل) معتلة (اللام):

قال (ﷺ):

مَحْرُومٌ. ((فابْتَغِيَا المَاءَ))⁽⁹⁾.

فيما مر فعل أمر مسند إلى (الف) الاثنين مبني على حذف (النون) معتل (اللام) إذ أصله (ابتغى)، ولم يرد غير هذه الصورة⁽¹⁾.

(1) صحيح البخاري محرم: رَمَحَانُ الجَلِيلُ: رَجُلٌ أَوَّلٌ.

(2) ينظر: م (رَجَعْنَا رَجَعْنَا).

(3) صحيح البخاري محرم: مَحْرُومٌ رَجَعْنَا: رَجَعْنَا مَحْرُومٌ.

(4) ينظر: م (رَجَعْنَا رَجَعْنَا).

(5) صحيح البخاري رَجَعْنَا: رَجَعْنَا رَجَعْنَا: مَحْرُومٌ مَحْرُومٌ.

(6) ينظر: م (رَجَعْنَا رَجَعْنَا).

(7) صحيح البخاري محرم: رَجَعْنَا رَجَعْنَا مَحْرُومٌ: رَجَعْنَا مَحْرُومٌ.

(8) ينظر: م (رَجَعْنَا رَجَعْنَا).

(9) صحيح البخاري محرم: رَجَعْنَا رَجَعْنَا: رَجَعْنَا رَجَعْنَا.

فيما مرّ فعل أمر معتل (الفاء) أي مثال وهو (يسيروا) وقد اسند إلى (واو) الجماعة وهو فاعله، والفعل مبني على حذف (النون) وقد جاء الأمر للنصح والارشاد وقد وردت هذه الصورة في (موضع) واحد⁽¹⁾.

ثانيا. صيغة (فعل) المعتلة العين واللام – اللفيف المقرون:
قال (ﷺ):

مَحْرَمٌ. ((سَوُوا صَفُوفَكُمْ))⁽²⁾.

فيما مر فعل أمر مسند إلى (واو) الجماعة وهو لفيف مقرون فأصله (سوى) وهو مبني على حذف (النون) ودل الأمر فيه على الأمر والارشاد وفاعله (واو) الجماعة، ولم يرد غيره في هذا المضمار⁽³⁾.

ثالثا. صيغة (فعل) المعتلة اللام (الناقصة):
قال (ﷺ):

مَحْرَمٌ. ((صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصْلِي))⁽⁴⁾.

مَحْرَمٌ. ((سَمُّوا بِاسْمِي وَلَا تَكُونُوا بِكُنْيَتِي))⁽⁵⁾.

فيما مر فعلا أمر أسندا إلى (واو) الجماعة وهما معتلا اللام (ناقصان) مبنيان على حذف (النون) هما (صلوا، سموا) على التوالي، وأصلها (صلّى، سمّى) و (واو) الجماعة فاعل وقد وردت هذه الصورة في (اثني عشر) موضعا⁽⁶⁾.

ب. صيغة (فاعل):

أولاً. صيغة (فاعل) الصحيحة السالمة:

قال (ﷺ):

مَحْرَمٌ. ((خَالِفُوا الْمُشْرِكِينَ، وَقَرُّوا اللَّحَىٰ وَاحْفُوا الشَّوَارِبَ))⁽⁷⁾.

فيما مر فعل أمر على زنة (فاعل) مسند إلى (واو) الجماعة وهو (خالفوا) مبني على حذف (النون) وقد جاء الأمر فيه للتوجيه والارشاد وقد وردت هذه الصورة في (اربعة) مواضع⁽⁸⁾.

ثانيا. صيغة (فاعل) معتلة العين جوفاء:

قال (ﷺ):

مَحْرَمٌ. ((بَايَعُونِي))⁽⁹⁾.

(1) ينظر: م (صَدْرُ الْجَاهِلِينَ).

(2) صحيح البخاري مُحْرَمٌ: مُحْرَمٌ صَدْرُ مُحْرَمٌ: مُحْرَمٌ. مُحْرَمٌ.

(3) ينظر: م (رَبْعُ أَوْلَادِ الْجَاهِلِينَ).

(4) صحيح البخاري مُحْرَمٌ: رَجَبٌ سَبْعُ أَوْلَادِ مُحْرَمٌ: مُحْرَمٌ صَدْرُ.

(5) المصدر نفسه رَبْعُ أَوْلَادِ مُحْرَمٌ: مُحْرَمٌ صَدْرُ مُحْرَمٌ.

(6) ينظر: م (رَبْعُ أَوْلَادِ الْجَاهِلِينَ).

(7) صحيح البخاري رَجَبٌ: رَجَبٌ رَبْعُ أَوْلَادِ مُحْرَمٌ: سَبْعُ أَوْلَادِ صَدْرُ.

(8) ينظر: م (جَاهِلُونَ الْجَاهِلِينَ).

(9) صحيح البخاري مُحْرَمٌ: سَبْعُ أَوْلَادِ مُحْرَمٌ: مُحْرَمٌ.

فيما مر فعل أمر على صيغة (فاعل) اجوف اسند إلى (واو) الجماعة وهو (بايعوني) مبني على حذف (النون) وأصله (بايع) ولم يرد غيره في هذا المجال⁽¹⁾.

ج. صيغة (افتعل):

أولاً. صيغة (افتعل) الصحيحة السالمة:

قال (ﷺ):

مَحَرَّرٌ. ((اعتدلوا في السجود))⁽²⁾.

صَحْرٌ. ((اغتسلوا يوم الجمعة))⁽³⁾.

فيما مر فعلاً أمر سالمان اسندا إلى (واو) الجماعة هما (اعتدلوا، اغتسلوا) على وزن (افتعل) مبنيان على حذف (النون) وقد جاء الأمر فيهما للنصح والارشاد ووردت هذه الصيغة في (اربعة) مواضع⁽⁴⁾.

ثانياً. صيغة (افتعل) معتلة (العين) جوفاء:

قال (ﷺ):

مَحَرَّرٌ. ((اكتالوا حتى تستوفوا))⁽⁵⁾.

فيما مر فعل أمر مسند إلى (واو) الجماعة على زنة (افتعل) معتل (العين) وهو (اكتال) من (كال) وقد جاء الأمر فيه للنصح والارشاد ولم يرد في هذا المضمار غيره⁽⁶⁾.

د. صيغة (تفاعل) الجوفاء معتلة (العين):

قال (ﷺ):

مَحَرَّرٌ. ((تجاوزوا عنه))⁽⁷⁾.

فيما مر جملة فعلية فعلها أمر اسند إلى (واو) الجماعة مبني على حذف (النون) على صيغة (تفاعل)، وجاء الأمر فيه للتوجيه والارشاد، ولم يرد غير هذه الجملة⁽⁸⁾.

هـ. صيغة (تَفَعَّلْ):

النمط الأول: صيغة (تَفَعَّلْ) الصحيحة السالمة:

قال (ﷺ):

مَحَرَّرٌ. ((تصدقوا))⁽⁹⁾.

صَحْرٌ. ((تَسَحَّرُوا فَإِنَّ فِي السَّحُورِ بَرَكََةً))⁽¹⁾.

(1) ينظر: م (تَسَحَّرُوا فِي السَّحُورِ بَرَكََةً).

(2) صحيح البخاري مَحَرَّرٌ: رَمَضَانَ رَمَضَانَ: صَحْرٌ مَحَرَّرٌ.

(3) المصدر نفسه صَحْرٌ: رَمَضَانَ: صَحْرٌ مَحَرَّرٌ.

(4) ينظر: م (رَمَضَانَ رَمَضَانَ).

(5) صحيح البخاري رَمَضَانَ: رَمَضَانَ رَمَضَانَ: مَحَرَّرٌ.

(6) ينظر: م (رَمَضَانَ رَمَضَانَ).

(7) صحيح البخاري رَمَضَانَ: مَحَرَّرٌ رَمَضَانَ: رَمَضَانَ.

(8) ينظر: م (رَمَضَانَ رَمَضَانَ).

(9) صحيح البخاري صَحْرٌ: مَحَرَّرٌ رَمَضَانَ: رَمَضَانَ.

فيما مر جملة فعلية فعلها أمر مسند إلى (واو) الجماعة مبني على حذف (النون) ولم يرد غيرها في هذا الموضع (2).

ثانياً. صيغة (استفعل) اللفيف المفروق:

قال (ﷺ):

مَحْرَجٌ. ((استوصوا بالنساء)) (3).

فيما مر جملة فعلية فعلها أمر مسند إلى (واو) الجماعة وهو (استوصوا)، وجاء الأمر فيه للارشاد ولم يرد غيره (4).

القسم الخامس: الجملة الفعلية ذات فعل الأمر المسند إلى (نون) الاناث: صيغة (تَفَعَّل) الصحيحة السالمة:

قال (ﷺ):

مَحْرَجٌ. ((يا معشرَ النِّساءِ، تَصَدَّقْنَ)) (5).

فيما مر جملة فعلية فعلها أمر مسند إلى (نون) الاناث مبني على السكون وقد دل الأمر فيه على الارشاد، وقد ورد في (موضعين) (6).

وبهذه الجملة الفعلية نكون قد انتهينا من مجيء فعل الأمر في الجملة الفعلية الأصلي والمزيد، والذي نلحظه على اسناد هذا الفعل انه كثر ما اسند إلى (واو) الجماعة، وهذا أمر طبيعي لكلام النبي (ﷺ) إذ إنه (ﷺ) انما يوجه الامة فكلامه حتى وان خص فهو عام، فهو يخاطب الامة من خلال مخاطبة الجماعة أو الفرد.

ج. الأمر بصيغة (لِتَفَعَّلْ):

هذه صيغة أخرى يؤدي بها أسلوب الأمر وهي مكونة من (لام الأمر) أو (لام الطلب)، لأن الفعل يطلب بها (7)، وبعدها فعل مضارع مسند إلى الغائب في اكثر الاحيان والى المخاطب في القليل من استعماله (8)، وعليه فصيغة (لِتَفَعَّلْ) في أمر غير المخاطب بمنزلة (افعل) في أمر المخاطب (9)، قال سيبويه: ((ومنه - أي الأمر - ((زيداً ليضربه عمرو)، (بشراً ليقْتُلَ اِبامَ بكرٌ)، لأنه أمر للغائب بمنزلة (افعل) للمخاطب)) (10).

(1) صحيح البخاري محرَجٌ: رَجَعُ اَوَّلَ مَحْرَجٍ: صَدَقَ مَحْرَجٌ.

(2) ينظر: م (رجعان جرجان).

(3) صحيح البخاري رجعان: رجعان مَسْأَلٌ مَحْرَجٌ: رَجَعُ اَوَّلُ.

(4) ينظر: م (رجعان جرجان).

(5) صحيح البخاري محرَجٌ: رَجَعُ اَوَّلَ مَحْرَجٍ: رَجَعُ اَوَّلُ مَحْرَجٍ.

(6) ينظر: م (رجعان جرجان).

(7) ينظر: الأمالي الشجرية محرَجٌ: مَسْأَلٌ مَحْرَجٌ مَحْرَجٌ، ونحو الفعل رَجَعَانُ مَحْرَجٌ.

(8) ينظر: شرح الرضي على الكافية صَدَقَ: صَدَقَ اَوَّلَ مَحْرَجٍ، ومغني اللبيب محرَجٌ: رَجَعَانُ مَحْرَجٌ مَحْرَجٌ، وهمع

الهوامع صَدَقَ: رَجَعَانُ مَحْرَجٌ.

(9) ينظر: أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين رجعان مَحْرَجٌ مَحْرَجٌ.

(10) الكتاب محرَجٌ: مَسْأَلٌ مَحْرَجٍ.

إن حركة (لام) الأمر هي الكسرة إذا لم تسبق بـ(واو) العطف أو (فائه)، فإن سُيِّقت بأحدهما جاز كسر (اللام) على الأصل واسكانها تخفيفاً، فإن كان قبلها (ثم) فالوجه كسر (لام) الأمر والعلّة في اسكان (لام) الأمر بعد حرف العطف (الواو) و(الفاء) هي ((ان هذه اللام لشدة اتصالها بما بعدها حتى صارت كبعض حروفه جاز فيها التسكين لخفتها))⁽¹⁾، أمّا علّة تحريكها بالكسر بعد (ثم)، ((لأنّ (ثم) حرف يقوم بنفسه ويمكن الوقوف عليه والابتداء بما بعده... والوجه كسر (اللام) بل لا يجوز البصريون غيره))⁽²⁾.

على أننا يجب أن نذكر أنّ من العرب -وهم بنو سُلَيْمٍ- يفتحون (لام) الأمر إذا استؤنّف الكلام، فيقولون: لَيْقُمُ زيدٌ، ويجعلون (اللام) منصوبة في كل جهة⁽³⁾. أمّا حالة الفعل المضارع المسبوق بـ(لام) الأمر فهي الجزم، قال سيبويه: ((باب ما يعمل في الأفعال فيجزمها، وذلك (لم) و(لما) و(اللام) التي في الأمر، وذلك قولك (ليفعل))⁽⁴⁾، بقي علينا أن نذكر أنّ الدلالة الزمنية لصيغة (لتفعل) هي الاستقبال⁽⁵⁾.

هذا وقد وردت صيغة الأمر بالمضارع المقترن بـ(لام) الأمر في الأحاديث المرفوعة في صحيح البخاري في (تسعة وسبعين) موضعاً⁽⁶⁾ وعلى وفق ما يأتي:
النمط الأول: حرف عطف + لام الأمر + فعل مضارع مسند إلى الغائب:
أ. حرف العطف (الواو) + لام الأمر + فعل مضارع مسند إلى ضمير الغائب:

قال (ﷺ):

مَحْرَمٌ. ((وَلَيْتَجَاوِزَ عَنْ مَسِيئَتِهِمْ))⁽⁷⁾.

مَحْرَمٌ. ((وَلَيْتَعَوَّذَ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّهَا))⁽⁸⁾.

فيما مرّ فعلان مضارعان مجزومان بـ(لام) الأمر وعلامة جزمهما السكون وهما (يتجاوز، يتعوذ) وقد سبقت (لام) الأمر بحرف العطف (الواو) فجاءت ساكنة، وقد اسند الفعلان لضمير الغائب وتقديره (هو)، وقد وردت هذه الصورة في (أحد عشر) موضعاً⁽⁹⁾.

ب. حرف العطف (الفاء) + لام الأمر + فعل مضارع مسند إلى ضمير المفردة الغائبة:

قال (ﷺ):

(1) رصف المباني رصفاً جليلاً.

(2) اللامات، الزجاجي رصفان رصفان - رصفان رصفان، وينظر: مغني اللبيب محرم: رصف أول رصف رصف.

(3) ينظر: لهجة قبيلة سليم، د. علي ناصر غالب محرم جليلان رصف أول، مجلة العرب رصف: رصفان:

رصفان رصفان رصفان محرم.

(4) الكتاب رصفان رصفان رصفان.

(5) ينظر: شرح المفصل رصف: رصفان رصفان، والدلالة الزمنية في الجملة العربية رصفان رصفان - رصفان رصفان رصفان.

(6) ينظر: م (رصف جليلان - رصفان رصف).

(7) صحيح البخاري رصف: محرم محرم: جليلان.

(8) المصدر نفسه رصفان: رصفان رصفان: رصفان رصفان.

(9) ينظر: م (رصف جليلان).

جاء الأمر فيهما للنصح والارشاد، وقد وردت هذه الصورة في (ستة وخمسين) موضعاً⁽¹⁾.

النمط الرابع: حرف العطف (ثم) + لام الأمر + الفعل المضارع مسند لضمير المفرد الغائب:

قال (ﷺ):

مَحْزُومٌ. ((فَلْيُرْكَعْ رَكَعَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ الْفَرِيضَةِ ثُمَّ لِيَقُلْ))⁽²⁾.

فيما مر فعل مضارع مجزوم بـ(لام) الأمر وعلامة جزمه السكون، وقد سبقت (لام) الأمر بحرف العطف (ثم) فجاءت مكسورة، وقد وردت هذه الصورة في (أربعة) مواضع⁽³⁾.

النمط الخامس: لام الأمر + الفعل المضارع.

أ. لام الأمر + فعل مضارع مسند إلى ضمير المفردة الغائبة:

قال (ﷺ):

مَحْزُومٌ. ((لَتَمْشِيَنَّ))⁽⁴⁾.

فيما مر فعل مضارع مجزوم بـ(لام) الأمر وعلامة جزمه حذف حرف العلة (الياء) وأصله (تمشي) وقد اسند إلى ضمير المفردة الغائبة وتقديرها (هي) وقد وردت هذه الصورة في (موضعين)⁽⁵⁾.

ب. لام الأمر + فعل مضارع + اسم ظاهر (فاعل):

قال (ﷺ):

مَحْزُومٌ. ((لِيَصِلَنَّ أَحَدُكُمْ نَشَاطَهُ إِذَا فَتَرَ فَلْيَقْعُدْ))⁽⁶⁾.

فيما مر فعل مضارع مجزوم بـ(لام) الأمر وعلامة جزمه حذف حرف العلة (الياء) وقد اسند إلى اسم ظاهر هو (أحد)، والذي نلاحظه على هذا الفعل هو توجيهه للمخاطب وليس للغائب، ولم يرد غيره في هذا المضمار⁽⁷⁾.

ومن خلال ما تقدم يتبين لنا ان الاستعمال النبوي الشريف لصيغة (لَتَفْعَلَنَّ) كان موجهاً للغائب إلا في القليل كان موجهاً إلى المخاطب وذلك عند اسناد الفعل إلى الاسم الظاهر المخاطب وبهذا يكون ما أقره النحاة ان صيغة (لَتَفْعَلَنَّ) الأصل فيها ان تكون للغائب هو الموافق للاستعمال النبوي الشريف.

د. الأمر بأسلوب التحذير بـ(إِيَّاكَ):

التحذير: هو تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليجتنبه⁽¹⁾، وهذا الأسلوب داخل في ضمن أسلوب الأمر قال سيبويه: ((باب ما جرى من الأمر والنهي على اضمار

(1) ينظر: م (مَحْزُومٌ رَجَعَتْ).

(2) صحيح البخاري ص ٢٠٠: مَحْزُومٌ رَجَعَتْ لِي: ص ٢٠٠.

(3) ينظر: م (صَحْفَانِ رَجَعَتْ).

(4) صحيح البخاري رَجَعَتْ لِي: مَحْزُومٌ رَجَعَتْ: مَحْزُومٌ رَجَعَتْ.

(5) ينظر: م (رَجَعَتْ لِي رَجَعَتْ).

(6) صحيح البخاري ص ٢٠٠: مَحْزُومٌ رَجَعَتْ لِي: رَجَعَتْ لِي.

(7) ينظر: م (رَجَعَتْ لِي رَجَعَتْ).

فعل أمر جامد مكسور الآخر أبدا إلا إذا اسند إلى (واو) الجماعة فيضم⁽¹⁾، قال تعالى: ((قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ))⁽²⁾، أمّا الفعل الثاني (تعال) فهو أيضا فعل أمر جامد ومفتوح الآخر في جميع احواله⁽³⁾، أمّا الفعل الثالث (هلم) فهذا فيه اختلاف، فالحجازيون لا يسندون إليه الضمائر فعندهم (هلم) للمفرد أو المثنى أو الجمع وبه جاء التنزيل قال تعالى: ((وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا))⁽⁴⁾، وهي في هذه الحالة اسم فعل امر، ولكن الاستعمال النبوي الشريف اسند إلى (هلم) الضمائر، فهي فعل أمر جامد، وهذا الاستعمال لهجت به (بنو تميم)⁽⁵⁾، وعليه فيجوز في (هلم) ان تكون اسم فعل أمر على ما جاء في التنزيل ويجوز ان تكون فعل أمر جامد على ما جاء في الحديث النبوي الشريف، وبذلك فإن قول النحاة موافق للاستعمال اللغوي الفصيح.

و. الأمر بصيغة الفعل (أمر):

ورد الفعل (أمر) للدلالة على فعل أمر وذلك في موضع واحد⁽⁶⁾، في قوله (ﷺ):
مَحْرَمٌ. ((أمركم بأربع))⁽⁷⁾.

في المثال السابق استخدم النبي (ﷺ) (الامر) على وزن (افعل) وقد حوّلت الهمزة إلى جنس حركة ما قبلها فصارت (أمر) وهو من استخدام الأمر بالفعل (أمر) نفسه.

(1) ينظر: شرح قطر الندى مَحْرَمٌ رَجْعٌ أُولَ.

(2) البقرة: مَحْرَمٌ مَحْرَمٌ مَحْرَمٌ.

(3) ينظر: شرح قطر الندى رَجْعٌ أُولَ رَجْعٌ أُولَ.

(4) الأحزاب: مَتَعَانٌ مَحْرَمٌ.

(5) ينظر: شرح قطر الندى مَحْرَمٌ رَجْعٌ أُولَ.

(6) ينظر: م (رَمَضَانَ رَجْعًا).

(7) صحيح البخاري رَمَضَانَ: رَمَضَانَ صَعْنَ مَحْرَمٌ: رَمَضَانَ مَحْرَمٌ.

ثانياً. الجملة الفعلية في أسلوب النهي:
النهي في اللغة: طلب الكف عن الفعل، (وهو من: نهاء ينهاه نهياً فانتهى وتناهى)⁽¹⁾.

أما اصطلاحاً: فالنهي نفي الأمر، قال سيبويه: ((ان (لا تضرب) نفي لقوله (اضرب))⁽²⁾، وتابع السيوطي (ت مَحْرَمَةٌ مَحْرَمَةٌ وَمَحْرَمَةٌ هـ) ذلك إذ يرى ان النهي ينزل من الأمر منزلة النفي من الإيجاب⁽³⁾.

فالنهي: هو طلب الكف عن الفعل على وجه الاستعلاء والالزام⁽⁴⁾.

أداة النهي:

النهي أسلوب فقير في الأدوات فهو لا يملك سوى أداة واحدة وهي (لا)، وهي موضوعة لطلب ترك الفعل⁽⁵⁾، وتختص بالدخول على الفعل المضارع فتجزمه⁽⁶⁾، ولئن اتفق النحاة في اختصاص (لا) الناهية في المضارع وعملها الجزم فيه، فانهم اختلفوا في أصلها، إذ يذهب بعضهم إلى ان أصلها (لام) الأمر زيدت عليها (الف) وفتحت لاجلها وانتقل معناها من الأمر إلى النهي⁽⁷⁾، وزعم بعضهم ان أصلها (لا) النافية، والجزم ليس بها وانما بـ(لام) الأمر مضمرة قبلها، وحذفت كراهة اجتماع (لامين) في اللفظ⁽⁸⁾. وقد أنكر أغلب النحاة هذين الرأيين⁽⁹⁾ لضعفهما ولا يوجد دليل على صحتها⁽¹⁰⁾، والصحيح فيها انها أداة أصلية موضوعة أصلاً لطلب ترك الفعل⁽¹¹⁾.

وقد ذكرنا ان (لا) الناهية تدخل على الفعل المضارع سواء اكان للمخاطب أم للغائب أم للمتكلم ولكن هذا الدخول لا تستوي فيه أنواع المضارع السابقة فالأكثر في دخولها على الفعل المضارع المخاطب نحو (لا تضرب زيدا) وعلى الغائب بدرجة أقل نحو (لا يضرب زيدا)⁽¹²⁾. أما المتكلم فجوزوه لكن بقلة⁽¹³⁾.

هذا وقد وردت (لا) الناهية في الأحاديث المرفوعة في صحيح البخاري في (خمسة وعشرين ومئة) موضع⁽¹⁴⁾، وعلى وفق ما يأتي:

النمط الأول: لا الناهية + فعل مسند إلى ضمير المفرد المخاطب:

(1) ينظر: لسان العرب جليل محرم: رَجَعَ أَوْلَادُ رَجَعِ أَوْلَادِ مَادَةَ (نهي).

(2) الكتاب محرم: مَسْعَانٌ جَلِيلَانٌ.

(3) ينظر: الأشباه والنظائر صقن: رَجَعَانِ مَسْرُوكٌ صقن.

(4) البلاغة والتطبيق رَمَثَانِ صقن محرم.

(5) ينظر: مغني اللبيب محرم: رَجَعَتِ رَجَعَانِ صقن.

(6) ينظر: الكتاب محرم: مَسْعَانِ مَسْرُوكٌ رَجَعَانِ.

(7) ينظر: همع الهوامع صقن: جَلِيلَانِ جَلِيلَانِ.

(8) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(9) المصدر نفسه صقن: جَلِيلَانِ جَلِيلَانِ.

(10) ينظر: مغني اللبيب محرم: رَجَعَتِ رَجَعَانِ صقن.

(11) ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(12) ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(13) ينظر: همع الهوامع صقن: جَلِيلَانِ جَلِيلَانِ.

(14) ينظر: م (مَسْرُوكٌ مَسْعَانِ - مَحْرَمَةٌ رَمَثَانِ).

قال (ﷺ):

مَحْرَمٌ. ((يا أبا بكرٍ لا تبك)) (1).

صَحْنٌ. ((فلا تُسلِّطْ عليَّ هذا الكافر)) (2).

رَبْعٌ أَوَّلٌ. ((لا تشتري ولا تُعْذُ في صدقتك)) (3).

فيما مر أفعال مضارعة مسندة إلى المفرد المخاطب ودخلت عليها أداة النهي (لا)، وهي (تبك، تسلط، تشتري)، وقد عملت (لا) الجزم في الفعل الأول إذ علامة جزمه حذف حرف العلة (الياء) وكذلك الفعل الثاني فعلاية جزمه السكون أمّا الفعل الثالث فالذي يبدو من أول وهلة أن الفعل غير مجزوم، ولكن العلماء أجابوا عن ذلك -كما أسلفنا سابقا- إذ قال ابن مالك أن هذا يحتمل احتمالين هما:

الأول: أمّا أن يكون قد أجرى المعتل مجرى اللازم فأنثبت حرف العلة واكتفى بتقدير حذف الضمة، والآخر: أن يكون من باب إشباع الحركة أي أن (الياء) اشباع للكسرة وعليه فالفعل مجزوم على الأصل وهو حذف حرف العلة (4)، وهو الرأي الراجح.

هذا وقد وردت هذه الصورة في (سبعة وعشرين) موضعا (5).

النمط الثاني: لا الناهية + مضارع مسند إلى (ياء) المخاطبة:

قال (ﷺ):

مَحْرَمٌ. ((لا توكي، فيوكي عليك)) (6).

صَحْنٌ. ((لا تعجلي حتى انصرف معك)) (7).

فيما مر فعلا ماضارعان مسندان إلى ضمير المفردة المخاطبة ودخلت عليهما أداة النهي (لا) وهما (توكي، تعجلي) وقد عملت (لا) الجزم فيهما وعلامة جزمهما حذف (النون)، وقد جاء النهي فيهما للنصح والارشاد وقد وردت هذه الصورة في (تسعة) مواضع (8).

النمط الثالث: لا الناهية + مضارع مسند إلى واو الجماعة:

قال (ﷺ):

مَحْرَمٌ. ((لا تسبوا اصحابي)) (9).

صَحْنٌ. ((لا ترجعوا بعدي كفاراً يضربُ بعضكم رقاب بعض)) (10).

رَبْعٌ أَوَّلٌ. ((لا تطروني كما أطرت النصارى ابن مريم)) (1).

(1) صحيح البخاري محرم: ربيع أول مضعان: صحن محرم.

(2) المصدر نفسه ربيع أول: محرم رجب: محرم محرم.

(3) المصدر نفسه صحن: مضعان مضعان محرم: رمضان.

(4) ينظر: شواهد التوضيح ربيع أول رجب وما بعدها، ودراسة نحوية في صحيح البخاري ربيع أول صحن.

(5) ينظر: م مضعان مضعان.

(6) صحيح البخاري صحن: رجب رمضان: مضعان، لاتوكي: المراد لا تبخلي، والوكاء حبلٌ تعقد به القربة.

(7) المصدر نفسه: ربيع أول: ربيع أول ربيع أول: ربيع أول.

(8) ينظر: م مضعان مضعان.

(9) صحيح البخاري مضعان: مضعان: محرم.

(10) المصدر نفسه محرم: رمضان صحن: رمضان محرم.

فيما مر أفعال مضارعة مسندة إلى (واو) الجماعة وقد دخلت عليها أداة النهي (لا) وهي (تسبوا، ترجعوا، تطروني) وقد عملت فيها (لا) الجزم وعلامة جزمها حذف (النون)، وقد جاء فيها النهي للنصح والارشاد والتوجيه ووردت هذه الصيغة في (اثنين وخمسين) موضعا⁽²⁾.

النمط الرابع: لا الناهية+ مضارع مسند إلى نون النسوة:

قال (ﷺ):

مَحْرَمٌ. ((لا تَشِمْنَ ولا تَسْتَوْشِمْنَ))⁽³⁾.

مَحْرَمٌ. ((لا تَعْرِضْنَ عَلَيَّ بِنَاتِكُنَّ ولا أَخَوَاتِكُنَّ))⁽⁴⁾.

فيما مر دخلت (لا) الناهية على الفعل المضارع المسند إلى (نون) النسوة والفعل المضارع مبني على (السكون) في محل جزم بـ(لا) الناهية، وقد دل النهي على النصح والارشاد ولم يرد في هذه المضمار غيرهما⁽⁵⁾.

النمط الخامس: لا الناهية+ المضارع المسند إلى ضمير المفرد الغائب:

قال (ﷺ):

مَحْرَمٌ. ((إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ المَسْجِدَ فلا يَجْلِسُ حَتَّى يَصَلِّيَ))⁽⁶⁾.

مَحْرَمٌ. ((إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ الغَائِطَ فلا يَسْتَقْبِلُ القِبْلَةَ ولا يُولِّها ظَهْرَهُ))⁽⁷⁾.

فيما مر أفعال مضارعة مسندة إلى ضمير المفرد الغائب وقد دخلت عليها (لا) الناهية وهي (يجلس، يستقبل، يولي) وقد عملت (لا) فيهن الجزم وعلامة جزمهن (السكون) في الفعلين الأول والثاني وحذف حرف العلة (الياء) في الفعل الثالث، وقد جاء النهي للدلالة على التوجيه، وقد وردت هذه الصورة في (ثلاثة وعشرين) موضعا⁽⁸⁾.

النمط السادس: لا الناهية+ المضارع المسند إلى ضمير المفرد المتكلم:

قال (ﷺ):

مَحْرَمٌ. ((انزَعَوْها فلا أراها))⁽⁹⁾.

فيما مر فعل مضارع مسند إلى المتكلم وهو (أرى) وقد دخلت عليه (لا) الناهية وقد ذكرنا ان هذه الظاهرة قليلة جدا وهذا من القليل، فانه (ﷺ) يخاطب نفسه فهي في

(1) المصدر نفسه ربيعان: ربيعان ربيع أول محرم: ربيعان، الإطراء: المديح الباطل.

(2) ينظر: م (صنوع مسعبان).

(3) صحيح البخاري رجب: ربيع أول ربيع أول محرم: ربيعان، الوشم: هو غرز الإبرة في اليد ونحوها وذر الكحل ونحوه فيها.

(4) المصدر نفسه: رجب: ربيعان: رمضان محرم.

(5) ينظر: م (ربيع أول مسعبان).

(6) صحيح البخاري ربيع أول: مسعبان ربيع أول: مسعبان.

(7) المصدر نفسه محرم: ربيعان ربيع أول: صنوع.

(8) ينظر: م (ربيعان مسعبان).

(9) صحيح البخاري ربيع أول: ربيعان ربيعان: ربيع أول مسعبان.

الأصل للمخاطب⁽¹⁾، والفعل (أرى) كأنه غير مجزوم وهذه ظاهرة سَبَقَ تفسيرها أما بالاشباع أو معاملة المعتل معاملة الصحيح، ولم يرد في هذه المضمار غيره⁽²⁾.

النمط السابع: لا الناهية + المضارع + نون التوكيد الثقيلة + اسم الظاهر (الفاعل):

قال (ﷺ):

مَحْرَمٌ. ((فلا يَبْرُقَنَّ أحدكم قِبَلَ قبْلته))⁽³⁾.

مَحْرَمٌ. ((لا تحقِرَنَّ جارةً جارتها))⁽⁴⁾.

فيما مر فعلان مضارعان دخلت عليه (لا) الناهية وقد اتصلت بالفعل (نون) التوكيد الثقيلة وقد بني الفعل معها على الفتح في محل جزم بـ(لا) الناهية والفعالان هما (ييزق، تحقر) على التوالي، وقد اسند إلى اسم ظاهرهما (أحد، جاره) على التوالي، ان اتصال (نون) التوكيد الثقيلة يعطي النهي قوة اضافية تدل على تأكيد النبي (ﷺ) على الأمر الذي نهى عنه، وقد وردت هذه الصورة في هذين الموضعين فقط⁽⁵⁾.

النمط الثامن: لا الناهية + المضارع + نون التوكيد الثقيلة مسند إلى ضمير المفرد الغائب:

قال (ﷺ):

مَحْرَمٌ. ((فلا يَقْرِبَنَّ مسجدنا))⁽⁶⁾.

فيما مر فعل مضارع مسند إلى ضمير المفرد الغائب وقد اتصلت به (نون) التوكيد الثقيلة فزادت من تأكيد النهي الحاصل بوساطة (لا) والفعل مبني على الفتح في محل جزم بـ(لا) الناهية وقد ورد هذا النمط في (خمسة) مواضع⁽⁷⁾.

النمط التاسع: لا الناهية + المضارع + نون التوكيد الثقيلة والمسند إلى ضمير المفرد المخاطب:

قال (ﷺ):

مَحْرَمٌ. ((لا ترجعَنَّ في صدقتك))⁽⁸⁾.

فيما مر فعل مضارع مسند إلى المفرد المخاطب اتصلت به (نون) التوكيد الثقيلة وقد دخلت عليه (لا) الناهية، والفعل مبني على الفتح في محل جزم، وقد افادت

(1) وهي في الحقيقة تعطي النهي تأكيداً وقوة فهو (ﷺ) يأمر أصحابه بأنه لا يريد رؤية ذلك الشيء فعليهم أن ينفوها عن مكان وجوده (ﷺ).

(2) ينظر: م (ﷺ).

(3) صحيح البخاري مَحْرَمٌ: ﷺ: ربيع أول مَحْرَمٌ.

(4) المصدر نفسه ربيع أول: ربيع أول مَحْرَمٌ: ﷺ.

(5) ينظر: م (ﷺ).

(6) صحيح البخاري مَحْرَمٌ: مَحْرَمٌ: ربيع أول مَحْرَمٌ: ﷺ.

(7) ينظر: م (ﷺ).

(8) صحيح البخاري ربيع أول: مَحْرَمٌ مَحْرَمٌ: ﷺ.

(نون) التوكيد الثقيلة تشديداً في النهي وقوة ولم ترد في هذا المضمار غير هذه الصورة(1).

النمط العاشر: لا الناهية+ أفعال اليقين + نون التوكيد الثقيلة والمسند إلى ضمير المتكلم:

قال (ﷺ):

مَحْرَمٌ. ((لا الفَيْنَ أَحَدَكُمْ يقول)) (2).

فيما مر فعل مضارع سبق بـ(لا) الناهية وهو مسند إلى المفرد المتكلم وهو قليل الوقوع وكأنه (ﷺ) يخاطب الآخرين من خلال نفسه وقد دخلت (نون) التوكيد الثقيلة على الفعل لزيادة النهي وتقويته ولم يرد في هذا المضمار غيره(3).

النمط الحادي عشر: لا الناهية+ المضارع الناقص المسند إلى ضمير المفرد المخاطب:

قال (ﷺ):

مَحْرَمٌ. ((لا تكن مثلَ فلان)) (4).

فيما مر فعل مضارع ناقص مسند إلى ضمير المفرد المخاطب وقد سبق بـ(لا) الناهية التي جزمته وعلامة جزمه السكون، واسم (كان) مستتر فيها وجوباً تقديره (انت) وخبره (مثل)، وقد جاء النهي للارشاد ولم ترد هذه الصورة الا في هذا الموضوع(5).

النهي بوساطة الفعل (نهي):

وردت هذه الصيغة (مرة) واحدة(6)، إذا استخدم النبي (ﷺ) فعل النهي نفسه في

الدلالة على النهي مباشرة إذ قال (ﷺ):

مَحْرَمٌ. ((وأنا همك عن اربع)) (7).

وقد دل النهي فيها على التوجيه والارشاد.

(1) ينظر: م (شَعْبَانُ مَسْعَانُ).

(2) صحيح البخاري ربيعان: رَمَضَانُ جَلِيلٌ: جَلِيلٌ مَحْرَمٌ.

(3) ينظر: م (رَمَضَانُ مَسْعَانُ).

(4) صحيح البخاري صَعْنٌ: مَسْعَانُ رَمَضَانُ: مَسْعَالٌ مَحْرَمٌ.

(5) ينظر: م (مَسْعَالٌ رَمَضَانُ).

(6) ينظر: م (مَحْرَمٌ رَمَضَانُ).

(7) صحيح البخاري رَمَضَانُ: رَمَضَانُ صَعْنٌ مَحْرَمٌ: جَلِيلٌ مَحْرَمٌ.

ثالثاً. الجملة الفعلية في أسلوب الدعاء:

الدعاء في اللغة: (بمعنى الاستغاثة... والرغبة إلى الله - عز وجل.. ودعا الرجل دعواً ودعاءً: ناداه، والاسم دعاءً، ودعوت فلاناً أي صحت به واستدعيتَه)⁽¹⁾. أما الدعاء في الاصطلاح بوصفه أسلوباً إنشائياً قائماً بذاته، فإنه لم يرد له ذكر مستقل ولكنه يرد عند الحديث عن أسلوب الأمر أو النهي إذ تخرج دلالة هذين الأسلوبين إليه، عندما يتم نقل الكلام من الخبرية إلى الإنشائية عن طريق السؤال وليس الأخبار⁽²⁾، ولكن لو تقدمنا قليلاً عن سيبويه لوجدنا ان ابن فارس (ت ١٠١١هـ) يفصله ويجعله مستقلاً إذ يقول: ((أما الدعاء أو الطلب فيكون لمن فوق الداعي والطالب نحو: اللهم اغفر ويقال للخليفة: انظر في امري))⁽³⁾، وعليه فيمكن ان نعرف الدعاء بقولنا: هو الطلب على سبيل التضرع⁽⁴⁾، كقوله تعالى: ((مَرْبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ))⁽⁵⁾.

وللدعاء في العربية انماط مختلفة، فبعض الأساليب الطلبية تخرج إلى أسلوب الدعاء، فيقول ابن فارس: ((فأما المعاني التي يحتملها لفظ الأمر فأن يكون امراً والمعنى مسألة نحو قولك: اللهم اغفر لي))⁽⁶⁾.

ويمكن إجمال انماط الدعاء بما يأتي:

النمط الأول: اللهم أو (يا الله) + جملة طلبية أو خبرية.

النمط الآخر: الدعاء بالجملة الخبرية.

ومن المعلوم ان الدعاء لا يكون إلا بين العبد وربّه، وهذا ما اقرّت به الشريعة الاسلامية وحذر (القرآن الكريم) من دعاء غير الله تعالى إذ يُعدُّ شِرْكَاً أعاذنا الله منه.

وقد ورد (الدعاء) في الأحاديث المرفوعة في صحيح البخاري في (اثنتين وسبعين) موضعاً⁽⁷⁾، وعلى وفق ما يأتي:

النمط الأول: الدعاء بـ(اللهم) + جملة فعلية.

ورد أسلوب الدعاء بـ(اللهم) في (ثلاثة واربعين) موضعاً⁽⁸⁾ وعلى وفق ما يأتي:
أ. اللهم + أمر:

قال (ﷺ):

مُحَرَّرٌ. ((اللَّهُمَّ حَبِّبْ إِلَيْنَا الْمَدِينَةَ كَحَبِّبْنَا مَكَّةَ وَأَشَدَّ))⁽⁹⁾.

(1) ينظر: لسان العرب: ربيع أول: مُحَرَّرٌ - رَجَبٌ بِاللَّيْلِ - مَسْعَانٌ بِاللَّيْلِ - مَسْعَانٌ بِاللَّيْلِ - مَسْعَانٌ بِاللَّيْلِ (مادة دعا).

(2) ينظر: الكتاب مُحَرَّرٌ: مُحَرَّرٌ رَجَبٌ.

(3) الصاحبى رَجَبٌ مَسْعَانٌ مُحَرَّرٌ.

(4) ينظر: البلاغة والتطبيق ربيع أول: مُحَرَّرٌ مُحَرَّرٌ.

(5) نوح: مَسْعَانٌ مَسْعَانٌ.

(6) الصاحبى ربيع أول: مَسْعَانٌ مُحَرَّرٌ.

(7) ينظر: م (مَسْعَانٌ مَسْعَانٌ - رَجَبٌ مَسْعَانٌ).

(8) ينظر: م (مَسْعَانٌ مَسْعَانٌ - رَجَبٌ مَسْعَانٌ).

(9) صحيح البخاري ربيع أول: مُحَرَّرٌ مَسْعَانٌ مُحَرَّرٌ.

صَوَّرَهُ. ((اللَّهُمَّ اهْدِ دُوسًا وَأْت بِهِمْ))⁽¹⁾.

رَوَّعَ أَوْلَادَهُ. ((اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَارْحَمْنِي وَالْحَقْنِي بِالرَّفِيقِ))⁽²⁾.

الجمل السابق احتوت على أسلوب دعائي بوساطة ((اللهم + فعل امر) ومن المعلوم ان الأمر من الأدنى إلى الأعلى يسمى (دعاءً) وأفعال الأمر هي (حبب، اهد، ات، اغفر، ارحم، الحق) على التوالي، وقد عطف في الجملتين الثانية والثالثة أفعال الأمر بعضها على بعض بوساطة (الواو) فهو دعاء متكرر.

وقد وردت هذه الصورة في (واحد وثلاثين) موضعاً⁽³⁾.
ب. اللهم + نهى:

قال (ﷺ):

مُحَرَّرَهُ. ((اللَّهُمَّ امضِ لِأَصْحَابِي هَجْرَتِهِمْ، وَلَا تَرُدَّهُمْ عَلَى أَعْقَابِهِمْ))⁽⁴⁾.

فيما مر أسلوب دعائي بوساطة ((اللهم + نهى) والنهي هنا دعاء لأنه من الأدنى إلى الأعلى وهو قوله (ﷺ) ((لا تردهم))، ولم يرد في هذا المضمار غير هذه الصورة⁽⁵⁾، على ان النهي قد سبق بفعل (امر) هو (امض).

ج. اللهم + شرط:

قال (ﷺ):

مُحَرَّرَهُ. ((اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ خَيْرٌ لِي ... فَأَقْدِرْهُ لِي))⁽⁶⁾.

صَوَّرَهُ. ((اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنِّي فَعَلْتُ ذَلِكَ ابْتِغَاءً وَجْهَكَ فَافْرَجْ عَنَّا))⁽⁷⁾.

فيما مر ورد أسلوب دعائي مشروط وهو ان الداعي يريد تحقيق الدعوة لكن بتحقيق شرطها، وهو أسلوب يضيف على الدعاء طابع الشفقة، وقد ورد هذا النمط في (ثلاثة) مواضع⁽⁸⁾.

النمط الثاني: الدعاء بالجمل الفعلية الخبرية:

ورد هذا النمط في (واحد واربعين) موضعاً⁽⁹⁾ وعلى وفق ما يأتي:

أولاً: الدعاء بالجمل الخبرية المثبتة:

أ. الدعاء بالجمل الخبرية المثبتة ذات الفعل الماضي:

قال (ﷺ):

مُحَرَّرَهُ. ((لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ))⁽¹⁰⁾.

صَوَّرَهُ. ((تَعَسَّ عَبْدُ الدِّينَارِ وَالذَّرْهَمِ))⁽¹⁾.

(1) المصدر نفسه رَوَّعَ أَوْلَادَهُ: مَسْأَلَةُ مُحَمَّدٍ.

(2) المصدر نفسه رَوَّعَ: مَسْأَلَةُ مُحَمَّدٍ: مَسْأَلَةُ مُحَمَّدٍ.

(3) ينظر: م (صَوَّنَ رَمَضَانَ).

(4) صحيح البخاري صَوَّنَ: رَوَّعَ أَوْلَادَهُ: مُحَمَّدٌ مُحَمَّدٌ.

(5) ينظر: م (رَوَّعَ أَوْلَادَهُ).

(6) صحيح البخاري مُحَمَّدٌ: مُحَمَّدٌ: مَسْأَلَةُ مُحَمَّدٍ.

(7) المصدر نفسه رَوَّعَ أَوْلَادَهُ: مَسْأَلَةُ مُحَمَّدٍ: مَسْأَلَةُ مُحَمَّدٍ.

(8) ينظر: م (رَوَّعَ أَوْلَادَهُ).

(9) ينظر: م (مَسْأَلَةُ مُحَمَّدٍ - رَوَّعَ أَوْلَادَهُ).

(10) صحيح البخاري مُحَمَّدٌ: مُحَمَّدٌ: مُحَمَّدٌ.

رَبَّعٌ أَوَّلٌ. ((تربتْ يمينك)) (2).

فيما مر جمل خبرية أفعالها ماضية مثبتة وهي (لعن، تعس، ترب) على التوالي لكن دلالة هذه الجمل لا تفيد الاخبار ولكنها تفيد الطلب أي الدعاء، وبذلك فإن هذه الجمل ظاهرها الخبر وباطنها الإنشاء، وقد ذكر سيبويه هذا النمط بقوله: ((إعلم ان الدعاء بمنزلة الأمر والنهي، وانما قيل دعاء لأنه استعظم ان يقال: أمر ونهي... وتقول: زيدا قطع الله يده... لان معناه معنى زيدا ليقطع الله يده)) (3)، وقد وردت هذه الصورة في (ستة وعشرين) موضعاً (4).

ب. الدعاء بالجمل الخبرية المثبتة ذات الفعل المضارع:

قال (صلى الله عليه وسلم):

مَحْرَمٌ. ((يَرْحُمُ اللهُ أُمَّ إِسْمَاعِيلَ)) (5).

مَحْرَمٌ. ((يَغْفِرُ اللهُ لَكَ يَا أَبَا بَكْرٍ)) (6).

فيما مر جملتان خبريتان مثبتتان فعلاهما (يرحم، يغفر) على التوالي، ودلالة الجملتين على الطلب وهو الدعاء فإن النبي (صلى الله عليه وسلم) لا يريد أن يخبر ولكن يدعو الله تعالى لهما بالرحمة و المغفرة وقد وردت هذه الصورة في (تسعة) مواضع (7).

ثانيا. الدعاء بالجملة الخبرية المنفية:

قال (صلى الله عليه وسلم):

مَحْرَمٌ. ((لَا دَرِيْتَ)) (8).

مَحْرَمٌ. ((لَا صَامَ مِنْ صَامِ الْأَبَدِ)) (9).

فيما مر فعلان ماضيان هما (درى، صام) دخلت عليهما (لا) النافية، ودخول (لا) النافية على الجمل الفعلية ليس له عمل، وتخرج (لا) من دلالة النفي إلى دلالة الدعاء عند دخولها على الجمل الماضوية من غير تكرار للنفي، فإن تكررت فانها تدل على النفي فقط (10).

هذا وقد وردت هذه الصورة في (ثلاثة) مواضع (11).

ومن الملاحظ على الجمل الخبرية الدعائية عند النبي (صلى الله عليه وسلم) هو كثرة الفعل الماضي قياسا بالفعل المضارع، وسبب هذا ان الفعل الماضي يعطي تحقيقا وتقاؤلاً بوقوع الطلب وهذا في حقيقته يناسب أسلوب الدعاء الذي يراد منه تحقيق المدعو به

(1) المصدر نفسه رَّبَّعٌ أَوَّلٌ: مَحْرَمٌ مَحْرَمٌ: مَحْرَمٌ أَوَّلٌ مَحْرَمٌ.

(2) صحيح البخاري ج ١٤٤٤: مَحْرَمٌ مَحْرَمٌ: مَحْرَمٌ أَوَّلٌ مَحْرَمٌ: مَحْرَمٌ.

(3) الكتاب مَحْرَمٌ: مَحْرَمٌ مَحْرَمٌ.

(4) ينظر: م (ج ١٤٤٤ مَحْرَمٌ).

(5) صحيح البخاري رَّبَّعٌ أَوَّلٌ: مَحْرَمٌ مَحْرَمٌ: رَّبَّعٌ أَوَّلٌ مَحْرَمٌ.

(6) المصدر نفسه ج ١٤٤٤: رَّبَّعٌ أَوَّلٌ مَحْرَمٌ.

(7) ينظر: م (ج ١٤٤٤ مَحْرَمٌ).

(8) صحيح البخاري مَحْرَمٌ: مَحْرَمٌ مَحْرَمٌ: مَحْرَمٌ.

(9) المصدر نفسه رَّبَّعٌ أَوَّلٌ: مَحْرَمٌ مَحْرَمٌ: مَحْرَمٌ أَوَّلٌ مَحْرَمٌ: أي صام الأبد: أي صام الدهر.

(10) ينظر: مغني اللبيب مَحْرَمٌ: مَحْرَمٌ مَحْرَمٌ: رَّبَّعٌ أَوَّلٌ مَحْرَمٌ.

(11) ينظر: م (ج ١٤٤٤ مَحْرَمٌ).

وفي هذا يقول ابن جني (تصغور مصان ربيع أول هـ): ((ومجيئه - أي الدعاء - على صورة الماضي الواقع نحو: أيدك الله، وحرسك الله، إنما كان ذلك تحقيقاً له وتفؤلاً بوقوعه)) (1).

(1) الخصائص ربيع أول: تصغور مصان ربيع أول هـ.

أولاً: الجملة الفعلية في سياق الاستفهام:

الاستفهام في اللغة: ((استفهمه، سأل ان يفهمه، وقد استفهمني الشيء فأفهمته تفهيماً))⁽¹⁾، فهو طلب الفهم.

أمّا في الاصطلاح: فقد عرفه العلماء تعريفات متقاربة، وهو لا يخرج عن معناه اللغوي، وهو طلب الفهم⁽²⁾.

وبناءً على ما تقدّم يمكن أن نقول: إنّ الاستفهام هو أسلوب لغوي يُطلب به الفهم. وللإستفهام تسمية أخرى عند بعض النحاة وهي (الاستخبار)⁽³⁾، ويرى بعضهم ان الاستفهام يفترق عن الاستخبار من جهة ان الاستخبار يسبق الاستفهام، قال ابن فارس: ((وذكر ناسٌ أنّ بين الاستخبار والاستفهام أدنى فرق قالوا: وذلك ان أولى الحالتين الاستخبار، لأنك تستخبر فتجاب بشيء، فربما فهمته وربما لم تفهمه فإذا سألت ثانية فأنت مستفهم))⁽⁴⁾.

وسمّاه بعضهم (الاستعلام) وساوى بين الاستفهام والاستخبار والاستعلام⁽⁵⁾، وعلى أيّ صورة كان الاستفهام فهو في حقيقته أسلوب أساسه طلب الفهم، والفهم صورة ذهنية تتعلق أحياناً بمفرد، شخص أو شيء، أو غيرهما، نحو: هل هذا كتابٌ؟ وتعلق أحياناً بنسبة أو بحكم من الأحكام، سواء أكانت النسبة قائمة على يقين أم على ظن أم على شك⁽⁶⁾، كقولنا على سبيل المثال: أضرب زيداً الكرة؟

ومن مميزات أسلوب الاستفهام انه له الصدارة في الكلام، ومعنى الصدارة في الكلام: أي ان الكلمة تقع في صدر الجملة فلا يتقدم عليها ركن من أركانها ولا هو من تمامها⁽⁷⁾، ولا يشترط ان تقع في أول الكلام ولكن لابد ان تقع في أول الجملة سواء أكانت في أول الكلام أم في وسطه، نحو: محمد هل حظر أخوه؟ (هل) في صدر جملة الخبر⁽⁸⁾.

وإنما كانت لأدوات الاستفهام الصدارة في الكلام، لأجل أنها تفيد الكلام معنى الاستفهام كما هو حال أدوات النفي وغيرها، يقول ابن يعيش: ((إنّ الاستفهام له صدر الكلام من قبل انه حرف دخل على جملة تامة خبرية فنقلها من الخبر إلى الاستخبار، فوجب ان يكون متقدماً عليها ليفيد ذلك المعنى فيها، كما كانت (ما) النافية كذلك حيث دخلت على جملة إيجابية فنقلت معناها إلى السلب فكما لا يتقدم على (ما) ما كان من جملة المنفي كذلك لا يتقدم على (الهمزة) شيء من

(1) لسان العرب: صفة مخزوم: رمضان الجملة الفعلية مع بيان، مادة (فهم).

(2) ينظر: شرح المفصل مخزوم: الجملة الفعلية مخزوم، ومغني اللبيب مخزوم: الجملة الفعلية مخزوم.

(3) ينظر: الصحابي: مخزوم الجملة الفعلية مخزوم، وشرح المفصل الجملة الفعلية مخزوم، والإنتقان صفة: الجملة الفعلية مخزوم.

(4) الصحابي: مخزوم الجملة الفعلية مخزوم.

(5) ينظر: شرح المفصل: الجملة الفعلية مخزوم: الجملة الفعلية مخزوم.

(6) ينظر: في النحو العربي - نقد وتوجيه - الجملة الفعلية مخزوم.

(7) ينظر: شرح الرضي على الكافية مخزوم: الجملة الفعلية مخزوم.

(8) ينظر: الجملة العربية الجملة الفعلية مخزوم.

عليها⁽¹⁾، قال سيبويه عنها: ((حرف الاستفهام الذي لا يزول عنه إلى غيره، وليس للاستفهام في الاصل غيره))⁽²⁾ ومن مظاهر أصالة (الهمزة) أنها يستفهم بها عن التصديق والتصور أي عن النسبة والمفرد، وأن أدوات الاستفهام الأخر تقدر بها وكذلك تصدرها في أي حالة كتقديمها على أحرف العطف (الفاء) و (الواو) و (ثم) وكذلك جواز حذفها تخفيفاً فلا يقدر عند الحذف سواها زيادة على ذلك كله فإنها تخرج لمعانٍ آخر لا تقوم على أساس من طلب الفهم كاستخدامها للتقرير مثلاً⁽³⁾، ومن المعلوم ان (الهمزة) حرف استفهام وليست اسماً فهي مبنية، وقد حملت عليها بقية الأدوات في بنائها كما حملت عليها في المعنى إلا (أي) فإنها حملت عليها في المعنى ولكنها لم تحمل عليها في البناء إذ إنها معربة⁽⁴⁾.

هذا وقد ورد الاستفهام بـ (الهمزة) في الأحاديث المرفوعة في صحيح البخاري في (أربعة وتسعين) موضعاً⁽⁵⁾، وعلى وفق ما يأتي:

أولاً. الهمزة + فعل ماضٍ + الفاعل (اسم ظاهر أو ضمير متصل):

قال (ﷺ):

مُحَرَّرٌ. ((أصَلَّى النَّاسُ))⁽⁶⁾.

صَقْرٌ. ((أصَدَقَ ذُو الْيَدَيْنِ))⁽⁷⁾.

رَبِّعٌ أَوْلٌ. ((أشَعَرْتَ أَنَّ اللَّهَ أُخْبِتَ الْكَافِرُ))⁽⁸⁾.

رَبِّعٌ بَانٌ. ((أَسْرَقْتَ))⁽⁹⁾.

فيما مر ورد أسلوب الاستفهام بوساطة (الهمزة) التي دخلت على أفعال ماضية (صَلَّى، صدق، شعر، سرق) على التوالي، وقد أسندت إلى الفاعل (الناس، ذو اليدين، والضمير المتصل (التاء))، ولم تخرج (الهمزة) عن مدلول الاستفهام فيما مر، وقد وردت هذه الصورة في (ثلاثة وثلاثين) موضعاً⁽¹⁰⁾.

ثانياً. الهمزة + فعل مضارع + فاعل (اسم ظاهر أو ضمير متصل):

قال (ﷺ):

مُحَرَّرٌ. ((أَيَحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ تُؤْتِيَ مَشْرِبَتَهُ فَتُكْسِرَ))⁽¹¹⁾.

صَقْرٌ. ((أَيَسْرُكُمُ أَنْكُمْ أَطْعَمَ اللَّهُ وَرَسُولَهُ))⁽¹⁾.

(1) ينظر: شرح المفصل مُحَرَّرٌ: مُحَرَّرٌ مَسْعَانٌ، مَسْعَانٌ: مُحَرَّرٌ لِللَّهِلِ مُحَرَّرٌ، وَمَغْنِي اللَّيْبِ مُحَرَّرٌ: رَبِّعٌ بَانٌ مُحَرَّرٌ.

(2) الكتاب مُحَرَّرٌ: مُحَرَّرٌ لِللَّهِلِ.

(3) ينظر فيما تقدم: مغني اللبيب مُحَرَّرٌ: رَبِّعٌ بَانٌ مُحَرَّرٌ، وهمع الهوامع صَقْرٌ: رَبِّعٌ بَانٌ مُحَرَّرٌ، وفي النحو العربي - نقد وتوجيه- لِللَّهِلِ رَبِّعٌ بَانٌ مُحَرَّرٌ.

(4) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح مُحَرَّرٌ: رَبِّعٌ بَانٌ رَبِّعٌ أَوْلٌ مُحَرَّرٌ - رَبِّعٌ بَانٌ رَبِّعٌ أَوْلٌ مُحَرَّرٌ، وشرح المفصل رَبِّعٌ بَانٌ مُحَرَّرٌ مُحَرَّرٌ، والمقرب لِللَّهِلِ رَبِّعٌ بَانٌ مُحَرَّرٌ رَبِّعٌ أَوْلٌ.

(5) ينظر: م (مُحَرَّرٌ - مَسْعَانٌ مُحَرَّرٌ).

(6) صحيح البخاري مُحَرَّرٌ: مَسْعَانٌ صَقْرٌ مُحَرَّرٌ: رَبِّعٌ أَوْلٌ.

(7) المصدر نفسه صَقْرٌ: رَبِّعٌ بَانٌ مُحَرَّرٌ: رَبِّعٌ بَانٌ.

(8) المصدر نفسه رَبِّعٌ أَوْلٌ: مُحَرَّرٌ رَبِّعٌ: رَبِّعٌ بَانٌ مُحَرَّرٌ، أُخْبِتَ الْكَافِرُ: أَذْلَهُ.

(9) صحيح البخاري رَبِّعٌ بَانٌ: رَبِّعٌ بَانٌ رَبِّعٌ أَوْلٌ مُحَرَّرٌ: رَبِّعٌ أَوْلٌ.

(10) ينظر: م (مُحَرَّرٌ).

(11) صحيح البخاري رَبِّعٌ أَوْلٌ: مَسْعَانٌ مُحَرَّرٌ مُحَرَّرٌ: رَبِّعٌ بَانٌ مُحَرَّرٌ.

رَبَّعٌ أُولَ . ((أْتَدْرُونَ مَا يَقُولُ)) (2).

فيما مر دخلت (همزة) الاستفهام على الفعل المضارع وهو (يحب، يسر، تدرُونَ) على التوالي، والفاعل هو (أحد، المصدر المؤول، واو الجماعة) على التوالي، وقد علق الفعل (تدرُونَ) عن العمل بوساطة (ما)، ولم يخرج الاستفهام عن معناه الحقيقي، وقد وردت هذه الصورة في (ثلاثة وعشرين) موضعاً (3).

ثالثاً. الهمزة + حرف العطف + الفعل الماضي:

قال (ﷺ):

مَحْرَجٌ . ((أَوْ فَعَلْتِ)) (4).

صَقْرٌ . ((أَفَنَلْتِ مِنْ أُمِّهِ)) (5).

من المعلوم ان من خصائص (الهمزة) نظراً لأصالتها في الاستفهام أن لها الصدارة التامة في الكلام، وهذا ما حدث مع الجملتين السابقتين إذ تقدمت (الهمزة) على حرفي العطف (الواو، الفاء) على التوالي، اللذين بعدهما فعلان ماضيان هما (فعل، نال) على التوالي، وقد جاء الاستفهام على حقيقته، وقد وردت هذه الصورة في (ثلاثة) مواضع (6).

رابعاً. الهمزة + حرف العطف + الفعل المضارع:

قال (ﷺ):

مَحْرَجٌ . ((أَفْتَدْرُونَ أَيَّ شَهْرٍ هَذَا)) (7).

صَقْرٌ . ((أَوْ تُحِبِّينَ ذَلِكَ)) (8)

فيما مر جملتان فعليتان تصدر فيهما الاستفهام إذ تقدمت (الهمزة) على حرفي العطف (الفاء، الواو) على التوالي، وهو من خصائصها، وفعل الاستفهام هما (تدرُونَ، تحبين) على التوالي، وقد وردت هذه الصورة في (خمسة) مواضع (9).

خامساً. الهمزة + المفعول به + فعل ماضٍ:

قال (ﷺ):

مَحْرَجٌ . ((أَلَبِرَّ أَرْدَنْ بِهِمَا)) (10).

صَقْرٌ . ((أَكُلَّ وَلَدِكَ نَحَلْتَ هَذَا)) (11).

(1) المصدر نفسه جَلَلٌ: جَلَلٌ جَلَلَانٌ: صَقْرٌ.

(2) المصدر نفسه رَمَضَانٌ: رَمَضَانٌ مَحْرَجٌ: جَلَلٌ مَحْرَجٌ.

(3) ينظر: م (صَقْرٌ).

(4) صحيح البخاري رَبَّعٌ أُولَ: رَمَضَانٌ رَبَّعٌ أُولَ مَحْرَجٌ: رَبَّعٌ أُولَ.

(5) المصدر نفسه مَحْرَجٌ: رَمَضَانٌ مَحْرَجٌ: رَبَّعٌ أُولَ مَحْرَجٌ.

(6) ينظر: م (رَبَّعٌ أُولَ).

(7) صحيح البخاري صَقْرٌ: رَمَضَانٌ رَمَضَانٌ مَحْرَجٌ: صَقْرٌ مَحْرَجٌ.

(8) المصدر نفسه رَمَضَانٌ: رَمَضَانٌ مَحْرَجٌ: صَقْرٌ.

(9) ينظر: م (رَمَضَانٌ).

(10) صحيح البخاري رَبَّعٌ أُولَ: جَلَلٌ رَمَضَانٌ: رَبَّعٌ أُولَ مَحْرَجٌ.

(11) المصدر نفسه صَقْرٌ: مَحْرَجٌ رَبَّعٌ أُولَ مَحْرَجٌ: جَلَلٌ، نَحَلْتَ: أعطيت، من النَّحْلَةِ (بكسر النون)، وهي العطية.

فيما مر دخلت (همزة) الاستفهام على المفعول به المتقدم وهو المستفهم عنه وهو (البر، كل) على التوالي، وقد أدمت (همزة الوصل) مع (همزة) الاستفهام في الجملة الأولى أي قلبت (الهمزة) الثانية إلى جنس حركة ما قبلها فصارت (مدة) ولم ترد هذه الصورة إلا في هذين الموضعين⁽¹⁾.

سادسا. الهمزة + (لم) + الفعل المضارع:

قال (ﷺ):

مَحْرَجٌ. ((ألم أرسل إليك رسولا))⁽²⁾.

صَحْرٌ. ((ألم ترى أن قومك لما بنوا الكعبة اقتصروا على قواعد إبراهيم))⁽³⁾.
فيما مر دخلت الهمزة على الفعل المضارع (أرسل، ترى) على التوالي، المنفي بـ(لم)، ودخول همزة الاستفهام على الفعل المضارع المنفي بـ(لم) يفيد التقرير⁽⁴⁾، وقد وردت هذه الصورة في (سنة) مواضع⁽⁵⁾.

سابعا. الهمزة + الفعل الماضي الناقص:

قال (ﷺ):

مَحْرَجٌ. ((لا أدري أكان فيمن صُعب فأفاق قبلي))⁽⁶⁾.

فيما مر همزة استفهام استفهم بها عن الفعل (كان) الناقصة، واسمها ضمير مستتر فيها يعود على النبي (موسى) -عليه الصلاة والسلام- وخبرها شبه الجملة المتعلقة بمحذوف، ولم يخرج الاستفهام عن معناه الحقيقي، وقد وردت هذه الصورة في (ثلاثة) مواضع⁽⁷⁾.

ثامنا. الهمزة + لم + فعل مضارع ناقص:

قال (ﷺ):

مَحْرَجٌ. ((ألم تكن طافت معكن))⁽⁸⁾.

فيما مر دخلت همزة الاستفهام على أداة النفي (لم) التي جزمت الفعل المضارع الناقص (تكن) الذي اسمه ضمير مستتر تقديره (هي) وخبره الجملة الفعلية (طافت) ودخول الاستفهام على النفي يسمى بـ(الاستفهام التقريري) ويجاب عنه بـ(بلى) ان كان صحيحا وليس بـ(نعم)⁽⁹⁾، وقد وردت هذه الصورة في (موضعين)⁽¹⁰⁾.

تاسعا. حذف الهمزة:

- (1) ينظر: م (ﷺ).
- (2) صحيح البخاري صَحْرٌ: رَمَضَانَ رَجَعْنَا: رَجَعْنَا أَوْلَ.
- (3) المصدر نفسه رَجَعْنَا أَوْلَ: صَحْرٌ صَحْرٌ مَحْرَجٌ: صَحْرٌ صَحْرٌ.
- (4) ينظر: مغني اللبيب مَحْرَجٌ: مَعْنَى مَحْرَجٌ، ومعاني النحو رَجَعْنَا: مَعْنَى مَحْرَجٌ مَحْرَجٌ.
- (5) ينظر: م (ﷺ).
- (6) صحيح البخاري رَجَعْنَا أَوْلَ: مَحْرَجٌ مَحْرَجٌ: مَحْرَجٌ مَحْرَجٌ.
- (7) ينظر: م (ﷺ).
- (8) صحيح البخاري مَحْرَجٌ: مَحْرَجٌ مَحْرَجٌ: مَحْرَجٌ مَحْرَجٌ.
- (9) ينظر: مغني اللبيب مَحْرَجٌ: مَعْنَى مَحْرَجٌ، ومعاني النحو رَجَعْنَا: مَعْنَى مَحْرَجٌ مَحْرَجٌ.
- (10) ينظر: م (ﷺ).

فيما مر أسلوب استفهام خالٍ من الأداة وتقديرها (الهمزة) وقد دل عليه السياق والمستفهم عنه هو الفعل المضارع (تشهد، وتعلم) على التوالي، ومن الملاحظ ان الاستفهام تصديقي وقد وردت هذه الصورة في (ثلاثة عشر) موضعاً(1).

ب. الاستفهام بـ(هل):

اختلف النحاة في اصل حرف الاستفهام (هل)، ويبدو ان اصل هذا الاختلاف هو قول سيبويه: ((وتقول: (أم هل) فإنما هي بمنزلة (قد) ولكنهم تركوا (الالف) استغناءً إذ كان هذا الكلام لا يقع الا في الاستفهام)) (2).

فسيبويه يرى أن أصل (هل) (قد)، وإنما جاءها الاستفهام عن طريق (الهمزة) المحذوفة، فالاستفهام ليس أصلاً في (هل).

وذهب بعض النحاة إلى رأي سيبويه، فجعل (هل) بمعنى (قد) والاستفهام الذي فيها انما يأتي عن طريق تقدير (الهمزة) المحذوفة إذ يقول ابن يعيش: ((كأنه أي سيبويه يريد ان اصل (هل) ان تكون بمعنى (قد) والاستفهام عنها بتقدير (الف) الاستفهام)) (3). غير ان ابن يعيش ما يلبث ان ينقض ما ذهب اليه سيبويه وغيره، فيقول: ((والذي يؤيد انها -أي هل- للاستفهام بطريق الاصاله انه لا يجوز ان تدخل عليها همزة الاستفهام، إذ من المحال اجتماع حرفين بمعنى واحد)) (4).

ونتيجة لتقارب الآراء المتقدمة فإن بعض النحاة رفض ان تأتي (هل) بمعنى (قد) اصلاً، فيقول ابن هشام: ((وقد عكس قوم ما قاله الزمخشري فزعموا، ان (هل) لا تأتي بمعنى (قد) اصلاً وهذا هو الصواب عندي)) (5).

وذهب بعض النحاة إلى ان (هل) في الاصل تكون للاستفهام، وقد ترد في بعض المواضع للنفي، إذ تكون بمعنى (قد) (6).

وقد وردت (هل) داخلة على الجمل الفعلية في الأحاديث المرفوعة في صحيح البخاري في (سبعة واربعين) موضعاً(7)، وعلى وفق ما يأتي:

أولاً. هل + الفعل الماضي:

قال (ﷺ):

مَحْزَمٌ. ((هَلْ رَأَيْتَ فِيهَا شَيْئاً يُرِيْبُكَ)) (8).

صَحْنٌ. ((فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا)) (9).

(1) ينظر: م (سؤال محزوم).

(2) الكتاب محزوم: محزوم محزوم.

(3) شرح المفصل صحن: صحن محزوم محزوم.

(4) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(5) مغني اللبيب صحن: صحن محزوم محزوم.

(6) ينظر: الأزهية صحن محزوم صحن، ومغني اللبيب صحن: صحن محزوم محزوم - صحن محزوم محزوم.

(7) ينظر: م (محزوم محزوم - محزوم محزوم).

(8) صحيح البخاري صحن أول: صحن أول محزوم محزوم: صحن أول.

(9) المصدر نفسه محزوم: محزوم محزوم: صحن أول.

رَبِّعُ أُولَى. ((هَلْ تَزَوَّجْتَ بِكْرًا أَمْ ثَيِّبًا))⁽¹⁾.

فيما مر جمل فعلية استفهامية إذ دخلت (هل) على الافعال (رأى، وجد، تزوج) على التوالي، وهنا المستفهم عنه هو الحدث (الفعل)، وقد كان الاستفهام فيها حقيقيا وقد دخل حرف العطف (الفاء) في الجملة الثانية على (هل) وقد سبقها على عكس همزة الاستفهام، والاستفهام فيها من جهة الإخبار، كما في قوله تعالى: ((هَلْ أَتَى عَلَى

الْأُنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ))⁽²⁾.

وفي الجملة الثالثة هناك ظاهرة جديدة بالاهتمام وهي دخول (أم) في سياق الجملة المستفهم عنها بوساطة (هل)، وقد عده ابن مالك شاهدا على دخول (أم) على (هل) إذ يعد (هل) واقعة موقع الهمزة المستفهم بها عن التعيين وجعل (أم) متصلة وليست منقطعة، إذ قال: ((قلت في ((هل تزوجت بكرا أم ثيبا)) شاهد على ان (هل) قد تقع موقع الهمزة المستفهم بها عن التعيين، فتكون (أم) بعدها متصلة غير منقطعة، لأن استفهام النبي (ﷺ) جابرا لم يكن الا بعد علمه بتزوجه إما بكرا وإما ثيبا فطلب منه الاعلام بالتعيين... فالموضع اذن موضع الهمزة لكن استغني عنها بـ(هل) وثبت بذلك ان (أم) المتصلة⁽³⁾ قد تقع بعد (هل) كما تقع بعد الهمزة⁽⁴⁾، ووافق القسطلاني (تَرْبِيعُ أُولَى مَعْرُوفٌ رَمَضَانَ هـ) ابن مالك إذ اثبت رأيه تماما، ولكنه ذكر رأيا آخر لأحد العلماء يرى فيه ان يقدر استفهاما ثانيا ولا تكون (أم) متصلة فكأنه (ﷺ) قال: ((هل تزوجت)) ثم اضرب ثم قال: ((بكرا أم ثيبا)) على حذف الهمزة⁽⁵⁾، ولكن الواضح من سياق الحديث أن النبي (ﷺ) لم يقصد الاضراب، وإنما كان استفهاما حقيقيا واحدا بوساطة (هل) وعليه فإننا نميل إلى ان (أم) متصلة ونقول بقول ابن مالك، ونعد هذا شاهدا على مجيء (أم) بعد (هل) إذ اريد بها التعيين.

هذا وقد وردت (هل) مع الفعل الماضي في (ثلاثة وعشرين) موضعا⁽⁶⁾.

ثانيا. هل + الفعل المضارع:

قال (ﷺ):

مَحْرُومٌ. ((هَلْ تَعْلَمُ أَحَدًا أَعْلَمَ مِنْكَ))⁽⁷⁾.

صَحْرٌ. ((فَهَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تَصُومَ شَهْرَيْنِ مُتَابِعَيْنِ))⁽⁸⁾.

رَبِّعُ أُولَى. ((هَلْ تُدْرِي مَا حَقُّ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ))⁽⁹⁾.

(1) المصدر نفسه ربيعان: محرم، ربيعان: محرم، ربيعان: محرم.

(2) الإنسان: محرم.

(3) في النسخة المحققة لفظة (المنقطعة) بدل (المتصلة) وهو وهم من المحقق والصحيح ما أثبتناه، ينظر: خصائص مذهب الأندلس النحوي، عبد القادر رحيم الهيتي، ربيع أول، محرم.

(4) شواهد التوضيح جليل، جليلان، صحر.

(5) ينظر: إرشاد الساري جليل: ربيعان، صحر، محرم - جليل، صحر، محرم.

(6) ينظر: م (محرم، محرم).

(7) صحيح البخاري محرم: محرم، صحر: ربيعان، محرم.

(8) المصدر نفسه ربيع أول: ربيعان، صحر: محرم، محرم.

(9) المصدر نفسه ربيعان: ربيعان، صحر: ربيعان.

فيما مر دخلت (هل) الاستفهامية على الجمل الفعلية التي أفعالها (تعلم، تستطيع، تدري) على التوالي، وهنَّ أفعال مضارعة، وقد وقع الاستفهام عن الحدث. وجاء الاستفهام فيهن حقيقياً ولم يخرج عن الاصل، وقد جاءت هذه الصيغة في (ثلاثة وعشرين) موضعاً(1).

ثالثاً. هل + (عسى) الناقصة:

قال (ﷺ):

مَحْرَجٌ. ((هَلْ عَسَيْتَ أَنْ فَعَلَ ذَلِكَ بِكَ أَنْ تَسْأَلَ غَيْرَ ذَلِكَ)) (2).

فيما مر استفهم بوساطة (هل) عن الجملة الفعلية الناقصة التي بعدها وفي الحقيقة ان الاستفهام واقع على المصدر المؤول من (أن تسأل غير ذلك)، وقد وردت هذه الصورة في موضع واحد فقط(3).

ج. الاستفهام بـ(مَنْ):

هذه هي الأداة الأولى من أدوات الاستفهام التي تختلف عن (الهمزة) و (هل) و(أم) إذ إن الهمزة وهل وأم حروف، وبقيّة الأدوات أسماء، وإنما أشربت معنى الاستفهام من الهمزة فهي كنايةات استفهام محمولة على الهمزة ولهذا بنيت الا (أي)(4).

و(مَنْ) اسم استفهام يستعمل لتعيين افراد العقلاء، وهو يكون في الواحد والاثنين والجمع(5)، وقد بنيت (مَنْ) على السكون لتضمّنها معنى حرف الاستفهام(6)، وقد تخرج (مَنْ) عن معنى الاستفهام إلى اغراض آخر كالنفي والتعجب والترغيب مثلاً(7)، وتعمل حروف الجر بـ(مَنْ) الاستفهامية ولكن عملها ليس ظاهراً لأنها مبنية، وهذا استثناء من القاعدة التي ذكرناها في أدوات الاستفهام وقلنا إنّ لها الصدارة في الكلام فلا يعمل فيها شيء، والاستثناء الآخر هو ان تكون مضافة إلى ما قبلها نحو: (بِمَنْ مررت وكتاب مَنْ أخذت)(8).

هذا وقد وردت (مَنْ) الاستفهامية داخلية على الجمل الفعلية في الاحاديث المرفوعة في صحيح البخاري في (خمسة وعشرين) موضعاً(9)، وعلى وفق ما يأتي: أولاً. مَنْ + فعل ماضٍ:

قال (ﷺ):

مَحْرَجٌ. ((مَنْ وَضَعَ هَذَا)) (10).

(1) ينظر: م (صنعتن محرزاً).

(2) صحيح البخاري محرزاً: رَجَعُ أَوْلَى رَجَعُ أَوْلَى مَحْرَجٌ: رَجَعُ مَحْرَجٌ.

(3) ينظر: م (رَجَعُ أَوْلَى مَحْرَجٌ).

(4) ينظر: الخصائص محرزاً: صَنَعْتُ مَحْرَجَانِ، وأسرار العربية رَجَعُ أَوْلَى مَحْرَجَانِ.

(5) ينظر: الصاحبى 173.

(6) ينظر: شرح المفصل رَجَعُ مَحْرَجَانِ: مَحْرَجٌ مَحْرَجٌ.

(7) ينظر: مغني اللبيب محرزاً: رَجَعْتُ مَحْرَجٌ رَجَعُ أَوْلَى، ومعاني النحو رَجَعُ مَحْرَجَانِ: مَسْأَلٌ رَجَعُ مَحْرَجَانِ مَحْرَجَانِ.

(8) ينظر: الجملة العربية رَجَعُ مَحْرَجٌ.

(9) ينظر: م (رَجَعُ مَحْرَجٌ - رَجَعُ مَحْرَجَانِ مَحْرَجٌ).

(10) صحيح البخاري محرزاً: رَجَعُ مَحْرَجَانِ رَجَعُ أَوْلَى: مَحْرَجَانِ مَحْرَجٌ.

((كنا نعبد عزيزاً ابن الله))⁽¹⁾، ولم يخرج الاستفهام عن معناه الحقيقي، ولم يرد في هذا المضمار غير هذا المثال⁽²⁾.

د. الاستفهام بـ(ما):

هذه هي الأداة الثانية من أسماء الاستفهام، وتستخدم للسؤال عن ذوات ما لا يعقل واجناسه وصفاته، وأما ما يعقل فيسأل بها عن صفاته فقط⁽³⁾، قال ابن يعيش: ((فإذا قالت: ما في الدار؟ فجوابه: ثوب أو فرس ونحو ذلك مما لا يعقل، وإذا قلت: ما زيد؟ فجوابه: طويل أو اسود أو سمين فتقع على صفاته))⁽⁴⁾.

ومعنى (ما) الاستفهامية هو أي شيء⁽⁵⁾، وهي مبنية على السكون لتضمنها معنى همزة الاستفهام⁽⁶⁾، وإذا جُرَّت (ما) الاستفهامية حذف ألفها، وتبقى الفتحة دالة على الالف المحذوفة⁽⁷⁾، وسبب الحذف- كما يراه النحاة- هو أماً تخفيفاً أو فرقاً بين الاستفهامية والموصولة، أو للتركيب مع حرف الجر فصارت كلمة واحدة موضوعاً للاستفهام⁽⁸⁾، قال ابن قتيبة (ت رحمته الله هـ): ((تقول إذا استفهمت: فيم ضربت؟ فتنقص الالف، وإذا كانت أي ما- في غير الاستفهام اتممت فتقول: جئت فيما سألتك))⁽⁹⁾.

وتخرج (ما) عن الاستفهام الحقيقي إلى معانٍ آخر منها: التعظيم والتفخيم نحو قوله تعالى: ((الْحَاقَّةُ * مَا الْحَاقَّةُ))⁽¹⁰⁾، والتحقيق نحو: ما انت والشعر، وغيرها من المعاني⁽¹¹⁾.

وعند حذف (الف) ما الاستفهامية في الجر تدخل على الميم (هاء) السكت صيانة للحركة عن الحذف، وقد يكون ابدال (الهاء) من الف (ما) كما قالوا: (أنه) في (أنا)⁽¹²⁾.

هذا ود وردت (ما) الاستفهامية في الاحاديث المرفوعة في متن صحيح البخاري في (ثمانية واربعين) موضعاً⁽¹⁾ وعلى وفق ما يأتي:

- (1) المصدر نفسه والصفحة نفسها.
- (2) ينظر: م رحمته الله.
- (3) ينظر: الحل في إصلاح الخلل رحمته الله، ومعاني النحو رحمته الله.
- (4) شرح المفصل رحمته الله.
- (5) ينظر: الأزهية رحمته الله، وفي النحو العربي -نقد وتوجيه- رحمته الله.
- (6) ينظر: شرح المفصل رحمته الله.
- (7) ينظر: شرح المفصل رحمته الله، ومغني اللبيب رحمته الله.
- (8) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف رحمته الله - رحمته الله، مسألة رحمته الله، وشرح الرضي على الكافية رحمته الله.
- (9) أدب الكاتب، ابن قتيبة، رحمته الله.
- (10) الحاقة: رحمته الله.
- (11) ينظر: الصاحبى رحمته الله، وشرح الرضي على الكافية رحمته الله، ومعاني النحو رحمته الله.
- (12) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح رحمته الله، وابن الخشاب، د.علي عبود الساهي، رحمته الله.

أولاً. ما + فعل ماض:

قال (ﷺ):

مَحْزُورٌ. ((ما منعَكَ يا فلان أن تصلِّي مع القوم)) (2).

صَحْرٌ. ((يا أبا هُرَيْرَةَ ما فعل أسيرك البارحة)) (3).

رَبِّعٌ أُولُوكَ. ((لِمَ لَطَمْتَ وَجْهَهُ)) (4).

رَبِّعٌ نَائِلٌ. ((بما أهَلَّتْ يا علي)) (5).

فيما مر استفهام ب الأداة (ما) وقد دخلت على الجمل الفعلية التي افعالها (منع، فعل، لطم، أهَلَّ) على التوالي، واعراب (ما) فيها هو في الجملة الاولى مبنية على السكون في محل رفع مبتدأ، وفي الثانية في محل نصب مفعول به، وفي الجملتين الاخيرتين في محل جر بحرف الجر (اللام، الباء) على التوالي.

وإذا عدنا إلى الجمل السابقة نرى ان (ما) حذف الفها في الجملة الثالثة عندما دخل عليها حرف الجر (اللام) وهو المشهور فيها، لكن في الجملة الرابعة نرى ان الالف لم يحذف عند دخول حرف الجر (الباء) فما السر في ذلك؟

وجه النحاة هذه الظاهرة توجيهات مختلفة، فابن الشجري (ت ص ١٠١٠ ج ١) (ت ص ١٠١٠ ج ١) يعدها لغة قائمة بنفسها (6) وعدها بعضهم ضرورة في الشعر وقليلة في غيره (7)، وذهب أبو البقاء (ت ص ١٠١٠ ج ١) إلى انه شاذ ووقوعه في الحديث الشريف من تغير المحدث (8)، أما ابن مالك (ت ص ١٠١٠ ج ١) فيقول: ((وشذ ثبوت الالف في ((بما أهَلَّتْ))... فحقها ان تحذف الفها فرقا بينها وبين الموصولة)) (9)، ثم ما يلبث ان يقول: ((هذا - أي عدم ثبوت الالف - هو الكثير نحو ((لِمَ تَلْبِسُونَ)) (10).. ونظير ثبوت الالف في الاحاديث المذكورة ثبوتها في ((عَمَّا يَتَسَاءَلُونَ)) (11)...)) (12) وعليه فان قوله في حذف الف (ما) عند دخول حرف الجر (هذا هو الكثير) يعني ان عدم حذف الف (ما) قليل الورد وعليه فانه يوافق ما ذهب اليه ابن الشجري في عده لغة،

(1) ينظر: م (ص ١٠١٠ ج ١ - رمضان محزون).

(2) صحيح البخاري محزون: ربيع بن خليفان: محزون محزون.

(3) المصدر نفسه ربيع أول: صعبان صعبان: محزون صحن.

(4) المصدر نفسه خليفان: سئال خليفان: خليفان.

(5) المصدر نفسه صحن: صعبان محزون محزون: ربيع أول محزون.

(6) ينظر: الأماي الشجرية صحن: ربيع أول ربيع أول صحن، ودراسة نحوية في صحيح البخاري صحن سئال محزون.

(7) ينظر: الكشاف، الزمخشري، صعبان: صحن صحن خليفان، ربيع بن صعبان خليفان.

(8) ينظر: إعراب الحديث النبوي سئال ربيع محزون.

(9) شواهد التوضيح ربيع محزون صحن.

(10) آل عمران: محزون ربيع.

(11) النبأ: محزون، وهي قراءة: (ابن مسعود، وأبي، وعكرمة، وعيسى بن عمر)، والقراءة المشهورة ((عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ))، ينظر: الكشاف ربيعان: ربيع بن صعبان خليفان، ومعجم القراءات القرآنية

صعبان: خليفان ربيعان.

(12) شواهد التوضيح ربيع محزون صحن: صعبان محزون صحن.

ولو في ظاهر كلامه، وذهب ابن هشام إلى انه نادر في النثر وضرورة في الشعر⁽¹⁾. ومن خلال عرض أقوال بعض النحاة نرى ان المسألة لم يكن فيها اجماع على وجوب الحذف ولكنها (لغة أو قليلة أو نادرة أو ضرورة) وهكذا، وعليه فإننا نميل إلى عدِّ هذه الظاهرة اختيارية في الاثبات أو الحذف ولا سيّما عند حذف الالف تبقى الفتحة دليلاً عليها وهذا في المفهوم الصوتي الحديث هو ابقاء للالف ولكن بكمية صوتية اقل⁽²⁾، ونحن لا يمكننا ان نجزم بعدم حذف الالف في بعض الحالات اعتماداً على بقاء الفتحة التي هي (الف صغيرة) ان صح التعبير، وذلك لأننا نجد في اقوال بعض النحاة من يقول انه عند حذف الالف تلحق هاء السكت⁽³⁾، وقال غيرهم انه ربما سكّنت (الميم) عند حذف الالف⁽⁴⁾، وهذا دليل على عدم وجود الف أو فتحة، وعليه فإننا نميل إلى عد هذه المسألة اختيارية تتعلق بالجانب الصوتي ولا سيّما اننا نعلم أنّ للبيئة اثرًا في توجيه هذا الجانب فالبدوي يميل إلى السرعة في النطق حتى كأن الكلمات تخرج مبتورة على حين يميل الحضري إلى التروي والتّمهل في الكلام⁽⁵⁾. على أنني يجب أن أذكر هنا أنّ اثبات الالف لـ(ما) الاستفهامية بعد حرف الجر ورد في اكثر من (خمسة) مواضع وهذا يدل على ما ذهبنا اليه من قبل من ان الحضري يميل إلى التروي على حين يميل البدوي إلى التسرع، وقد وردت هذه الصورة في (خمسة وعشرين) موضعاً⁽⁶⁾.

ثانياً. ما + الفعل المضارع:

قال (ﷺ):

مَحْرَمٌ. ((ما تجدون في الثّوراة في شأن الرّجم))⁽⁷⁾.

صَحْرٌ. ((ما تقولون في هذا))⁽⁸⁾.

رَبْعٌ أَوْكٌ. ((وما يَحْمَلُك على لزوم هذه الصّورة))⁽⁹⁾.

فيما مر استفهام بوساطة (ما) وقد دخلت على الافعال المضارعة تجدون، تقولون، يملك على التوالي، ولم يخرج الاستفهام عن معناه الحقيقي وتعرب (ما) في الجمل السابقة (مفعولاً به مبنياً على السكون في محل نصب) في الجملتين الاولى والثانية، و(مبتدأً مبنياً على السكون في محل رفع)، هذا وقد وردت هذه الصورة في (اثنين وعشرين) موضعاً⁽¹⁰⁾.

ثالثاً. ما + الفعل الناقص:

(1) ينظر: مغني اللبيب محرّم: رمضان رمضان صحرّ.

(2) ينظر: الكتاب صحرّ: جلال الدين محرّم ربيع اول، وسر صناعة الإعراب، ابن جني، محرّم: رجب محرّم.

(3) أي على رأي إبدال الهاء من الألف، ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح صحرّ: صحرّ جلال الدين ربيع اول محرّم.

(4) ينظر: الكشف ربيع ثان: صحرّ صحرّ جلال الدين، وأساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين صحرّ ربيع اول.

(5) ينظر: في اللهجات العربية، د. إبراهيم أنيس، محرّم رجب، صحرّ ربيع ثان.

(6) ينظر: م (رمضان محرّم).

(7) صحيح البخاري ربيع ثان: جلال الدين جلال الدين محرّم: صحرّ.

(8) المصدر نفسه رجب: ربيع ثان: جلال الدين.

(9) المصدر نفسه محرّم: ربيع ثان صحرّ محرّم: رمضان محرّم.

(10) ينظر: م (ربيع ثان محرّم).

قال (ﷺ):

مَحْرُومٌ. ((ما كنت تقول في هذا الرجل مُحَمَّدٌ ﷺ)) (1).

دخلت (ما) الاستفهامية على الجملة الفعلية الناقصة التي فعلها (كان) الناقصة التي اسمها (الضمير المتصل التاء) وخبرها الجملة الفعلية (تقول)، والاستفهام فيها حقيقي، وتعرب (ما) اسم استفهام مبنياً على السكون في محل رفع مبتدأ، ولم ترد هذه الصورة الا في هذا الموضع (2).

هـ. ما الاستفهامية + ذا:

تعد اداة الاستفهام (ماذا) المتكونة من (ما الاستفهامية + ذا) من الأدوات التي اثارت حفيظة النحويين، فقد اختلفوا فيها على اكثر من وجه فهي عند سيبويه تدل على معنيين احدهما: ان تكون (ما) استفهامية و (ذا) موصولة بمنزلة (الذي)، والاخر: ان تكون (ماذا) كلها استفهاما على التركيب بمنزلة اسم واحد (3)، وقد تابع سيبويه على هذا الرأي طائفة من النحويين (4)، وخالف بعض النحاة ذلك وادلوا بدلوهم في تفسير هذه الأداة وجمع ابن هشام هذه الاراء واصلها إلى ستة انماط وهي (5):

اولا. ان تكون (ماذا) كلها استفهاما على التركيب.

ثانيا. ان تكون (ماذا) كلها اسم جنس بمعنى شيء، أو موصولا بمعنى (الذي).

ثالثا. ان تكون (ما) استفهامية و (ذا) اشارة.

رابعا. ان تكون (ما) استفهامية (ذا) موصولة.

خامسا. ان تكون (ما) زائدة و (ذا) للاشارة.

سادسا. ان تكون (ما) استفهامية و (ذا) زائدة.

والاشكال السابقة لا تختلف في الاعراب فحسب بل انها تختلف في طريقة الجواب عن الاستفهام أيضاً فمثلا جواب الموصولة في قولك (ماذا صنعت)؟ يكون: الذي صنعته سواراً، على حين يكون المركبة في المثال السابق: صنعت سواراً (6). ويرى بعض النحاة ان استخدام (ما) أو (ماذا) في الاستفهام لا يأتي اعتباطاً وإنما واقع الحال هو الذي يحدد ذلك فان كان السؤال للتنبيه فقط تستخدم (ما) وان بالغت وارتدت التقريع والشدة استعملت (ماذا) (7).

هذا وقد وردت (ماذا) في الاحاديث المرفوعة في صحيح البخاري في (تسعة)

مواضع (8) وعلى وفق ما يأتي:

اولا. ماذا + فعل ماض مبني للمعلوم:

(1) صحيح البخاري ص ٢٠٠: رمضان ٢٠٠: رمضان ٢٠٠: رمضان ٢٠٠.

(2) ينظر: م (رمضان محرم).

(3) ينظر: الكتاب: محرم: رمضان ٢٠٠: رمضان ٢٠٠.

(4) ينظر: الأزهية: رمضان ٢٠٠: رمضان ٢٠٠.

(5) ينظر: مغني اللبيب: محرم: رمضان ٢٠٠: رمضان ٢٠٠ - رمضان ٢٠٠: رمضان ٢٠٠.

(6) ينظر: معاني النحو: رمضان: رمضان ٢٠٠: رمضان ٢٠٠.

(7) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(8) ينظر: م (رمضان ٢٠٠ - رمضان ٢٠٠).

قال (ﷺ):

مَحْرَجٌ. ((هل تدرّون، ماذا قال ربكم)) (1).

صَحْرٌ. ((وماذا اعددت لها)) (2).

فيما مر ورد أسلوب الاستفهام بوساطة الأداة (ماذا) المكونة من (ما) الاستفهامية و (ذا)، وقد دخل الاستفهام على الجملتين الفعليتين اللتين فعلاهما (قال، اعدد) على التوالي، ولاعراب (ماذا) أكثر من وجه إذ تعرب اسم استفهام مركباً مبنياً على السكون في محل نصب مفعولاً به، ويجوز ان تعرب (ما) خبراً مقدماً أمّا (ذا) فتعرب اسماً موصولاً، ولكن الإعراب الأول أولى لأننا ندرس الجملة الفعلية، وقد وردت في (موضعين) (3)، وورد فعلها مبنياً للمجهول في موضع واحد (4).

ثانياً. ماذا + فعل مضارع مبني للمعلوم:

قال (ﷺ):

مَحْرَجٌ. ((ما أدري وأنا رسول الله، ماذا يُفَعَلُ بي)) (5).

صَحْرٌ. ((ماذا تنتظرون)) (6).

فيما مر أسلوب استفهام وردب الأداة (ماذا) المركبة من (ما) الاستفهامية و (ذا)، وقد دخلت على الجملتين الفعليتين اللتين فعلاهما (يُفَعَلُ، تنتظرون) على التوالي، وتعرب (ماذا) اسم استفهام مركباً مبنياً على السكون في محل نصب مفعولاً به، وقد وردت هذه الصورة في (اربعة) مواضع (7)، وقد ورد في موضع واحد فعلها مبنياً للمجهول (8).

ثالثاً. الفعل المضارع + ماذا:

قال (ﷺ):

مَحْرَجٌ. ((فأفَعَلُ ماذا)) (9).

فيما مر ورد أسلوب الاستفهام ب الأداة المركبة (ماذا) ومن الملاحظ على الجملة السابقة هو تأخر الأداة عن الصدارة على حين ان النحاة اثبتوا للاستفهام الصدارة في الكلام الا ان يكون الاستفهام مضافاً أو يدخل عليه حرف جر، وقد اجاب العلماء عن هذه الحالة ان تركيب (ماذا) ميزها قليلاً عن بقية اخواتها وصار لها حق التأخر عن العامل ويحق للعامل التقدم عليها (10)، ومنهم من منع ذلك وأول تأويلات بعيدة، والذي نرجحه هو اختصاص (ماذا) بالتأخر عن العامل ولا سيما ورود هذا

(1) صحيح البخاري مُحْرَجٌ: رَمَضَانَ رَجَبِ أَوَّلِ مُحْرَجٍ: صَحْرٌ صَحْرٌ.

(2) المصدر نفسه جَلَلِ أَوَّلِ: مُحْرَجٌ مُحْرَجٌ: رَجَبِ أَوَّلِ.

(3) ينظر: م (سَيَأْتِي صَحْرٌ).

(4) صحيح البخاري: مُحْرَجٌ: مَعْبَانِ صَحْرٌ: صَحْرٌ صَحْرٌ.

(5) صحيح البخاري رَمَضَانَ: سَيَأْتِي رَجَبِ أَوَّلِ: رَجَبِ أَوَّلِ مُحْرَجٍ.

(6) المصدر نفسه جَلَلِ أَوَّلِ: مَعْبَانِ رَجَبِ أَوَّلِ: جَلَلِ أَوَّلِ.

(7) ينظر: م (مَحْرَجٌ صَحْرٌ).

(8) صحيح البخاري: رَمَضَانَ: سَيَأْتِي رَجَبِ أَوَّلِ: رَجَبِ أَوَّلِ مُحْرَجٍ.

(9) المصدر نفسه رَجَبِ: مُحْرَجٌ مُحْرَجٌ: رَجَبِ أَوَّلِ مُحْرَجٍ.

(10) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني مُحْرَجٌ: مَعْبَانِ مُحْرَجٌ مُحْرَجٌ.

الاسلوب في كثير من اقوال الصحابة (رضي الله عنهم) (1)، وقد وردت هذه الصورة في موضع واحد (2).

و. الاستفهام بـ(كيف):

يسأل بها عن الحال، نحو (كيف أنت؟)، وكيف جئت؟ قال سيبيويه: ((وكيف على أي حال)) (3)، ويرى ((بعض أهل اللغة أنّ لها ثلاثة أوجه، احدها سؤال محض عن حال تقول: كيف زيدٌ؟ والوجه الآخر حال لا سؤال معه، كقولك: لأكرمك كيف كنت، أي على أي حال كنت، والوجه الثالث كيف بمعنى التعجب)) (4).

والحال الذي تسأل عنه (كيف) ينتظم جميع احوال الشيء، وقد يخفف لفظ (كيف) فيقال (كي) كما يقال في (سوف) (سو) اختصاراً (5)، ويرى بعضهم ان حذف (الفاء) من (كيف) لغة قال ابن يعيش: ((وفي (كيف) لغتان قالوا: (كيف) و(كي)) (6)، وهي مبنية على الفتح للتخلص من التقاء الساكنين هما (الياء) و(الفاء) (7).

والنحاة يعربون (كيف) خبراً للمبتدأ في نحو (كيف أنت) وخبراً للفعل الناقص في نحو (كيف كنت) ومفعولاً ثانياً في نحو (كيف ظننت محمداً) وفيما عدا ذلك يعربونها حالاً نحو (كيف جئت) (8)، ويرى ابن هشام انها قد تعرب مفعولاً مطلقاً إذ قال: ((وعندي انها تأتي في هذا النوع مفعولاً مطلقاً أيضاً وان منه ((كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ)) (9) إذ المعنى أي فعل فعلَ رَبِّكَ؟ ولا يتجه ان يكون حالاً من الفاعل)) (10)، ومن المعلوم ان (كيف) في كل ما تقدم مبنية وعلّة بنائها تضمنها معنى الهمزة (11)، هذا وقد وردت (كيف) في الاحاديث المرفوعة في صحيح البخاري قي (ثمانية) مواضع (12)، وعلى وفق ما يأتي:

اولاً. كيف + الفعل الماضي:

قال (رضي الله عنه):

مَحْزَمٌ. ((كيف تركتم عبادي)) (13).

صَحْرٌ. ((ويبيعوا الذهب بالفضة والفضة بالذهب، وكيف شئتم)) (14).

(1) ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(2) ينظر: م (صَحْرٌ صَحْرٌ).

(3) الكتاب مَحْزَمٌ: مَحْزَمٌ مَحْزَمٌ رَجَعُ أُولَ.

(4) الصاحبى رَمَضَانَ جَمَلٌ مَحْزَمٌ.

(5) ينظر: مغني اللبيب مَحْزَمٌ: صَحْرٌ مَعْبَانٌ مَحْزَمٌ.

(6) شرح المفصل رَجَعُ أُولَ: مَحْزَمٌ مَحْزَمٌ مَحْزَمٌ.

(7) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح مَحْزَمٌ: جَمَلٌ أُولَ صَحْرٌ مَحْزَمٌ.

(8) ينظر: مغني اللبيب مَحْزَمٌ: جَمَلٌ مَحْزَمٌ مَحْزَمٌ.

(9) الفيل: مَحْزَمٌ.

(10) مغني اللبيب مَحْزَمٌ: جَمَلٌ مَحْزَمٌ مَحْزَمٌ - جَمَلٌ مَحْزَمٌ مَحْزَمٌ مَحْزَمٌ، ومعاني النحو رَجَعُ أُولَ: مَحْزَمٌ مَحْزَمٌ مَحْزَمٌ.

(11) ينظر: شرح المفصل رَجَعُ أُولَ: رَمَضَانَ مَحْزَمٌ مَحْزَمٌ.

(12) ينظر: م (رَجَعُ أُولَ صَحْرٌ - رَجَعُ أُولَ صَحْرٌ).

(13) صحيح البخاري مَحْزَمٌ: رَجَعُ أُولَ مَحْزَمٌ: جَمَلٌ مَحْزَمٌ.

(14) المصدر نفسه رَجَعُ أُولَ: جَمَلٌ مَحْزَمٌ مَحْزَمٌ: رَجَعُ مَحْزَمٌ.

فيما مر وردت (كيف) داخلة على الجملتين الفعليتين اللتين فعلاهما (ترك، شاء) على التوالي، وفي الجملتين تعرب (كيف) مبنية على الفتح في محل نصب حالاً، ولم يخرج الاستفهام عن معناه الحقيقي فيهما وقد وردت هذه الصورة في (ثلاثة) مواضع⁽¹⁾.

ثانياً. كيف + الفعل المضارع:

قال (صلى الله عليه وسلم):

مَحْرُومٌ. ((كيف يُفْلِحُ قَوْمٌ شَجَّوا نبيَّهُم))⁽²⁾.

صَحْرٌ. ((كيف تفعلون بمن زنى))⁽³⁾.

فيما مر ورد الاستفهام ب الأداة (كيف) وقد دخلت على الفعلين المضارعين (سيفلح، تفعلون) على التوالي، وتعرب (كيف) في كلا الموضعين مبنية على الفتح في محل نصب حالاً في الأولى ومفعولاً مطلقاً في الثانية على رأي ابن هشام السابق، وقد خرج الاستفهام في الجملة الأولى إلى معنى التعجب زيادة على الاستفهام، على حين جاء حقيقياً في الجملة الثانية، وقد وردت هذه الصورة في (خمسة) مواضع⁽⁴⁾.

ز. الاستفهام بـ(كم):

اختلف النحاة في أصل اسم الاستفهام (كم)، فبينما يذهب البصريون إلى أنها مفردة ((لأن الأصل هو الأفراد، وإنما التركيب فرع))⁽⁵⁾، يذهب الكوفيون إلى أنها مركبة ((من كاف التشبيه، و(ما) الاستفهامية...، حذف منها الالف وسُكِّن ميم (كم) لكثرة الاستعمال كما قالوا، فم، ولم، في فيم ولم))⁽⁶⁾.

ويبدو أن البصريين لم يجانبوا الصواب، وهذا ما يؤيده قول أبي البركات الانباري (ت رَحِمَهُمُ اللهُ) هـ، في أن دعوى الكوفيين ليس لها دليل ولا معنى، لأن اسكان الميم على رأيهم لا يجوز في اختيار الكلام وإنما يجوز في الضرورة، ثم لو كان الأمر كما يقولون لكان يجوز في (كم) ما يجوز في (لم) فيقال (كم مالك؟) كما يجوز أن يقال (لم فعلت؟) وأنه يجوز في (كم) الفتح فيقال (كم مالك؟) كما يجوز أن يقال (لم فعلت؟)، وأنه يجوز أن تقف فيها بـ(هاء) فنقول (كمه) كما يجوز في (لمه)، فلما لم يجز ذلك كله في (كم) دلّ على الفرق بينهما⁽⁷⁾.

وتنقسم (كم) على قسمين استفهامية وخبرية. أمّا (كم) الاستفهامية فهي اسم استفهام كناية عن عدد مبهم، في الجنس والمقدار وتقع على العدد القليل والكثير والوسط، وتمييزها يكون مفرداً منصوباً حملاً على الفاظ العقود.

قال سيبويه: ((أمّا (كم) في الاستفهام إذا عملت فيما بعدها فهي بمنزلة اسم يتصرف في الكلام منون... وذلك الاسم عشرون وما أشبهها نحو ثلاثين وأربعين...))

(1) ينظر: م (رَبِّعُ أُولَئِكَ صَحْرٌ).

(2) صحيح البخاري رَحِمَهُمُ اللهُ: رَبِّعُ أُولَئِكَ مَحْرُومٌ: رَحِمَهُمُ اللهُ مَحْرُومٌ.

(3) المصدر نفسه رَحِمَهُمُ اللهُ: مَحْرُومٌ رَبِّعُ أُولَئِكَ: رَحِمَهُمُ اللهُ مَحْرُومٌ.

(4) ينظر: م (رَبِّعُ أُولَئِكَ صَحْرٌ).

(5) الإنصاف في مسائل الخلاف مَحْرُومٌ: رَحِمَهُمُ اللهُ مَحْرُومٌ - مَحْرُومٌ مَحْرُومٌ مَحْرُومٌ مسألة (رَبِّعُ أُولَئِكَ مَحْرُومٌ).

(6) الصحابي رَحِمَهُمُ اللهُ مَحْرُومٌ، وينظر: همع الهوامع صَحْرٌ: رَحِمَهُمُ اللهُ مَحْرُومٌ.

(7) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف مَحْرُومٌ: مَحْرُومٌ مَحْرُومٌ مَحْرُومٌ وما بعدها مسألة (رَبِّعُ أُولَئِكَ مَحْرُومٌ).

فإذا قال لك: كم لك درهماً... قلت عشرون درهماً فعملت (كم) في الدرهم عمل العشر (رين) (1)، وعلى...
فإن سيبويه يحمل (كم) على العدد عشرين وما شابهه وكأنه يريد بذلك أنها لا تفارق ما تدل عليه من التكاثر عندما تكون خبرية، والى مثل هذا ذهب عبد القاهر الجرجاني إذ قال: ((ان كم في الاستفهام لا يعرى من معنى الكثرة... ولما كان متضمناً لمعنى الكثرة واحتاجوا إلى الفصل بين الخبر والاستفهام، نصبوا مميزها في الاستفهام والزموها النكرة المفردة)) (2).

وإذا دخل حرف جر على (كم) الاستفهامية كان تمييزها مجروراً نحو (بكم دينار اشتريت؟)، وتعرب (كم) بحسب موقعها من الجملة وما يحملها عليه السياق (3).
وقد وردت (كم) الاستفهامية في الاحاديث المرفوعة في صحيح البخاري في (سنة) مواضع (4)، وعلى وفق ما يأتي:
أولاً. كم + فعل ماض:
قال (ﷺ):

مَحْرَمٌ. ((كم جاء حديقتك)) (5).

صَنْعٌ. ((كم سقّت)) (6).

فيما مر استفهم النبي (ﷺ) بوساطة (كم) التي هي كناية عن مقدار، وقد دخلت على الجملتين الفعليتين اللتين فعلاهما (جاء، ساق) على التوالي، وتعرب (كم) اسم استفهام مبنياً على السكون في محل نصب مفعولاً به، وقد وردت هذه الصورة في (خمسة) مواضع (7).

ثانياً. كم + فعل مضارع:

قال (ﷺ):

مَحْرَمٌ. ((في كم تقرأ القرآن)) (8).

فيما مر وردت (كم) مستفهمة عن الزمان وقد دخلت على الفعل المضارع (تقرأ) وتقدمها حرف الجر (في) فهي اسم استفهام مبني على السكون في محل جر

(1) الكتاب محرم: رمضان ص ٢٠٠.

(2) المقتصد في شرح الإيضاح ص ٢٠٠: ربيع ثان ربيع ثان ربيع.

(3) ينظر: مغني اللبيب محرم: ربيع ثان ربيع ثان ربيع.

(4) ينظر: م (جاء) ص ٢٠٠ - (ساق) ص ٢٠٠.

(5) صحيح البخاري ص ٢٠٠: (جاء) ص ٢٠٠: (ساق) ص ٢٠٠: (ساق) ص ٢٠٠.

(6) المصدر نفسه ربيع أول: ربيع أول ربيع أول: ربيع أول ربيع أول.

(7) ينظر: م (جاء) ص ٢٠٠.

(8) صحيح البخاري ص ٢٠٠: (جاء) ص ٢٠٠: (ساق) ص ٢٠٠: (ساق) ص ٢٠٠.

بـ(في)، ومن المعلوم ان (في) تدل على الظرفية فسؤال (كم) عن الظرفية الزمانية، وقد وردت هذه الصورة في هذا الموضع فقط⁽¹⁾.

ح. الاستفهام بـ(أين):

وهي اسم استفهام عن المكان قال سيبويه: ((ولا يكون أين الا للماكن))⁽²⁾، ومعناها ((أي مكان))⁽³⁾، وتقع على الجهات الست، وكل مكان يستفهم بها عنه، فيقال: (أين بيتك؟)، و (أين زيد؟)⁽⁴⁾، فهي في افادتها العموم مثل (كيف) غير ان بينهما فصلا، وهو انك إذ قلت (أين زيد؟) لم يجب على المسؤول ان يذكر في الجواب اكثر من مكان واحد، لأن شيئا واحداً لا يكون له اكثر من مكان واحد في وقت واحد، ويكون له أحوال عديدة في حال واحدة⁽⁵⁾.

وتعرب (أين) اسم استفهام مبنياً على الفتح لانتقاء الساكنين، وعلّة بنائه -كما أسلفنا- لتضمنه معنى حرف الاستفهام⁽⁶⁾، ويختلف محلها الاعرابي بين جملة وأخرى بحسب ما يقتضيه السياق، وقد وردت (أين) في الأحاديث المرفوعة في صحيح البخاري في (سبعة) مواضع⁽⁷⁾، وعلى وفق ما يأتي:

اولاً. أين + فعل ماض تام:

قال (ﷺ):

مَحْزُومٌ. ((فَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَا يَدْرِي، أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ))⁽⁸⁾.

فيما مر وردت أداة الاستفهام (أين) داخلة على الفعل الماضي (بات) واعراب (أين) فيه اسم استفهام مبنى على الفتح في محل نصب ظرف مكان ولم ترد في غير هذا الموضع⁽⁹⁾، وقد وردت (أين) وفعلها ماض ناقص في موضع واحد أيضاً⁽¹⁰⁾ ⁽¹¹⁾، وهي في محل نصب ظرف مكان مفعول فيه متعلق بمحذوف خبر الفعل الناقص.

ثانياً. أين + فعل مضارع:

قال (ﷺ):

مَحْزُومٌ. ((أَيْنَ تَحِبُّ أَنْ أَصْلِيَ لَكَ))⁽¹²⁾.

صَحْرٌ. ((يَا وَيْلَهَا أَيْنَ تَذْهَبُونَ بِهَا))⁽¹³⁾.

(1) ينظر: م (جَلالان صَحْرٌ).

(2) الكتاب مَحْزُومٌ: صَحْرٌ مَحْزُومٌ مَحْزُومٌ.

(3) المصدر نفسه صَحْرٌ: مَحْزُومٌ مَحْزُومٌ مَحْزُومٌ أول.

(4) ينظر: شرح المفصل رَجَبٌ: جَلالان رَجَبٌ.

(5) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح مَحْزُومٌ: رَجَبٌ أول مَحْزُومٌ.

(6) ينظر: شرح المفصل رَجَبٌ: رَجَبٌ مَحْزُومٌ مَحْزُومٌ.

(7) ينظر: م (رَجَبٌ صَحْرٌ - رَجَبٌ مَحْزُومٌ).

(8) صحيح البخاري مَحْزُومٌ: رَجَبٌ رَجَبٌ أول: جَلالان.

(9) ينظر: م (رَجَبٌ صَحْرٌ).

(10) صحيح البخاري مَحْزُومٌ: رَجَبٌ مَحْزُومٌ: جَلالان مَحْزُومٌ.

(11) ينظر: م (رَجَبٌ مَحْزُومٌ).

(12) صحيح البخاري مَحْزُومٌ: رَجَبٌ رَجَبٌ: صَحْرٌ مَحْزُومٌ.

(13) المصدر نفسه صَحْرٌ: رَجَبٌ مَحْزُومٌ: رَجَبٌ مَحْزُومٌ.

ورد الاستفهام في الجملتين السابقتين بوساطة (أين) التي دخلت على الفعلين المضارعين (تحب، تذهبون) على التوالي، وتعرب (أين) اسم استفهام مبنياً على السكون في محل نصب ظرف مكان، وقد وردت هذه الصورة في (خمسة) مواضع⁽¹⁾.

ط. الاستفهام بـ(متى):

وهي سؤال عن وقت⁽²⁾، بمعنى (أي حين) أو (في أي زمان)⁽³⁾، وتغني عن أسماء الزمان جميعها، فهي في الزمان بمنزلة (أين) في المكان⁽⁴⁾، وتستعمل في الاستفهام عن الزمان ماضياً كان أم مستقبلاً⁽⁵⁾، وإنما تختلف (متى) عن (أين) في كون (متى) لا يسأل بها عن الأشخاص، قال عبد القاهر: ((فلا يجوز ان نقول: متى زيد، لأن ظروف الزمان لا تكون خبراً عن الأشخاص لعدم الفائدة في ذلك))⁽⁶⁾. و(متى) التي نقصدها هنا تختلف عن (متى) التي في لغة هذيل فليست من هذه في شيء إذ إن تلك بمثابة حرف جر⁽⁷⁾، و(متى) الاستفهامية مبنية لتضمنها معنى همزة الاستفهام وعلامة بنائها السكون.

وقد وردت (متى) في الأحاديث المرفوعة في صحيح البخاري في (خمسة) مواضع⁽⁸⁾، وعلى وفق ما يأتي:

أولاً. متى + فعل ماض:

قال (ﷺ):

مَحْرَمٌ. ((يا عائشة متى عهدتني فحاشاً))⁽⁹⁾.

صَحْرٌ. ((متى دُفِنَ هذا))⁽¹⁰⁾.

فيما مر ورد الاستفهام بوساطة (متى) التي دخلت على الفعلين الماضيين (عهد، دفن) على التوالي، وسئل بها عن الزمان، وعرابها اسم استفهام مبني على السكون في محل نصب ظرف زمان، وقد خرج الاستفهام في الجملة الأولى إلى التعجب، ولم ترد في غير هذين الموضعين⁽¹¹⁾.

ثانياً. متى + فعل مضارع:

قال (ﷺ):

مَحْرَمٌ. ((وما يدري أحدٌ، متى يجيء المطر))⁽¹²⁾.

(1) ينظر: م (رمضان ص ٢٠٠).

(2) ينظر: الصاحبى ربيعان رجب مَحْرَمٌ.

(3) ينظر: الكتاب ص ٢٠٠: مَحْرَمٌ مَحْرَمٌ ربيع أول - ص ٢٠٠ مَحْرَمٌ ربيع أول.

(4) ينظر: شرح المفصل رجب: جليل ربيعان.

(5) ينظر: شرح الرضي على الكافية ص ٢٠٠: جليلان مَحْرَمٌ مَحْرَمٌ.

(6) المقتصد في شرح الإيضاح مَحْرَمٌ: مَحْرَمٌ مَحْرَمٌ مَحْرَمٌ.

(7) ينظر: الصاحبى ربيعان رجب مَحْرَمٌ - جليلان رجب مَحْرَمٌ.

(8) ينظر: م (سؤال ربيع أول - مَحْرَمٌ ربيع أول).

(9) صحيح البخاري ص ٢٠٠: مَحْرَمٌ مَحْرَمٌ: ربيعان.

(10) المصدر نفسه ص ٢٠٠ ربيع أول: جليلان رجب: رمضان مَحْرَمٌ.

(11) ينظر: م (مَحْرَمٌ ربيع أول).

(12) صحيح البخاري ص ٢٠٠: سؤال ربيع أول: رجب.

فيما مر استفهام بوساطة (اي)، وقد دخلت على الفعل الماضي (قتل) وتعرب (أي) اسم استفهام مرفوعاً وعلامة رفعه الضمة لأنه مبتدأ، ولم يخرج الاستفهام عن معناه الحقيقي، ولم ترد هذه الصورة في غير هذا الموضع(1).

ثانياً. أي + فعل مضارع:

قال (ﷺ):

مَحْرَمٌ. ((على أي شيء توقدون)) (2).

صَحْرٌ. ((أيهم يكتبها أول)) (3).

فيما مر دخلت (اي) الاستفهامية على الفعلين المضارعين (توقدون، يكتب) على التوالي، وتعرب (أي) في الجملة الاولى اسم استفهام مجروراً بحرف الجر (على) وعلامة جره الكسرة وهو مضاف و (شيء) مضاف اليه، ويعرب في الجملة الاخرى مبتدأ مرفوعاً وعلامة رفعه الضمة، وقد وردت هذه الصورة في (اربعة) مواضع(4).

ثالثاً. أي + فعل ماض ناقص:

قال (ﷺ):

مَحْرَمٌ. ((أي أب كنت لكم)) (5).

ورد اسم الاستفهام (أي) داخلاً على الفعل الناقص (كان)، ويعرب خبر (كان) مقدماً منصوباً وعلامة نصبه الفتحة وهو مضاف و (أب) مضاف اليه، ولم ترد هذه الصورة إلا في هذا الموضع(6).

وبهذا نكون قد انهينا بحث الاستفهام، وقد تبين لنا ان النبي (ﷺ) لم يستخدم اسمي الاستفهام (أيان و أنى)، ومن الملاحظ ان الاستفهام عند النبي (ﷺ) كان اغلبه حقيقياً، وهذا يأتي من طبيعة المنهج الذي يسير فيه (ﷺ) فهو يعد بابا للتشريع وأمور التشريع يجب ان تكون واضحة لا لبس فيها وهذا ما كان يتلقاه الصحابة (رضي الله عنهم) من مشكاة النبوة، وعليه فاننا نقول: إن الاستفهام غالبا ما كان حقيقيا فهذا قد لحظناه في الامور التشريعية والتوجيهية التي لا تتطلب المجاز بل تتطلب الوضوح، أما خروج الاستفهام إلى معانٍ أخر فهو قد أتى في اساليب الارشاد والنصح عن طريق الإنكار والتوبيخ والتعجب وغيرها من معاني الاستفهام.

وهنا مسألة يجب ان نذكرها وهي ورود (لعل) بمعنى الاستفهام قال ابن فارس: ((لعل تكون استفهاما وشكاً)) (7)، وقال الرضي: ((وقيل ان لعل تجيء للاستفهام، تقول: لعل زيدا قائم أي هل هو كذلك)) (8)، وذهب ابن هشام إلى أن

(1) ينظر: م (صَحْرٌ رَجْعُ أُول).

(2) صحيح البخاري صَحْرَانِ: صَحْرٌ رَجْعُ أُول: صَحْرٌ رَجْعُ أُول: مَحْرَمٌ.

(3) المصدر نفسه مَحْرَمٌ: صَحْرٌ رَجْعُ أُول مَحْرَمٌ: مَحْرَمٌ.

(4) ينظر: م (رَجْعُ أُول رَجْعُ أُول).

(5) صحيح البخاري صَحْرَانِ: صَحْرٌ رَجْعُ أُول مَحْرَمٌ: صَحْرٌ رَجْعُ أُول مَحْرَمٌ.

(6) ينظر: م (رَجْعُ أُول رَجْعُ أُول).

(7) الصاحبى صَحْرٌ رَجْعُ أُول مَحْرَمٌ.

(8) شرح الرضي على الكافية صَحْرٌ: رَجْعُ أُول مَحْرَمٌ رَجْعُ أُول.

ذلك أثبتته الكوفيون⁽¹⁾، أمّا البصريون فيرجعون كل معاني (لعل) إلى الترجي والإشفاق⁽²⁾، وهو الراجح، إذ يمكن إرجاع كل الأحاديث التي أولها النحاة على ان (لعل) فيها للاستفهام يمكن إرجاعها إلى الترجي والإشفاق، فحديثه (ﷺ): ((لعلنا أعجلناك))⁽³⁾، من باب الإشفاق أي أشفق من ان يكون (ﷺ) أعجل المخاطب ولو اردنا تجزئة المعاني لأمكننا توسعة ذلك إلى اكثر مما قيل.

(1) ينظر: مغني اللبيب مخزوم: مسعبان مسعبان صقر.
(2) ينظر: همع الهوامع مخزوم: ربيعان صقر مخزوم.
(3) صحيح البخاري مخزوم: رمضان ربيع أول: مخزوم صقر.

ثانياً: الجملة الفعلية في سياق العَرَضِ وَالتَّحْضِيضِ:

وهو أسلوب إنشائي طلبِيٌّ، وفي حقيقته أسلوبان هما (العرض) و(التحضيض)، أمّا العرض فهو في اللغة عرض الشيء للنظر فيه، أو للبيع أو ما شابهه، جاء في لسان العرب: ((عرض الشيء عليه، يعرضه عرضاً)) اراه اياه، و((عرضن الجارية والمتاع على البيع عرضاً))⁽¹⁾، أي وسمه للبيع، واما التحضيض فهو في اللغة: بمعنى (الحث) و(التحريض) جاء في لسان العرب: ((الحض: ضربٌ من الحث في السير والسوق وكل شيء... وحضضه أي: حرّضه))⁽²⁾، ومن دلالتهما اللغوية نلاحظ الفرق بينهما، ولنذهب الان إلى دلالتهما في الاصطلاح، فالعرض: طلب بلين والتحضيض: طلب بحث⁽³⁾، فكلاهما طلب لكن الاول وهو العرض يكون برفق والتحضيض يكون بشدة وعزم قال ابن فارس انهما: ((متقاربان الا ان العرض ارفق والتحضيض اعزم))⁽⁴⁾.

وذهب عبد القاهر إلى عد التحضيض امرا والعرض اشبه بالتمني إذ قال: ((كقولك: لولا فعلت كذا فانك قلت له افعل كذا، غير انك قصدت ان لا يأتي بمجرد الامر فجنحت إلى جانب الحث والتحضيض))⁽⁵⁾.

ويقول في العرض: ((قريب من التمني وذلك قولك: الا تنزل فتصيب خيراً.. ومقاربة العرض للتمني من حيث انك عرضت عليه النزول فقد حثت عليه ولا تحث على ما لا توده ولا تتمناه))⁽⁶⁾، وقد سبق سيبويه عبد القاهر في دلالة التحضيض على الامر إذ قال سيبويه: ((تقول: (هلا تقولن) و (ألا تقولن).. فكأنك قلت: افعل))⁽⁷⁾. ويؤدّي أسلوب العرض والتحضيض بأدوات مخصوصة هي (هلا (المشددة)، لولا، اوما، الا (المشددة)، الا (المخففة))، وتختص هذه الادوات بالدخول على الافعال وعليه فان سياق العهرض والتحضيض سياق فعلي، قال سيبويه في: ((باب الحروف التي لا يليها بعدها الا الفعل.. ومثل ذلك (هلا) و (لولا)، (الا).. اخلصوهن للفعل حيث دخل فيهن معنى التحضيض))⁽⁸⁾.

وعليه فإن ادوات العرض والتحضيض لا يليها الا الفعل، فان وجدت داخله على اسم فيكون ذلك على تقدير فعل محذوف أمّا مضمرأ أو مؤخرأ قال سيبويه: ((واما ما يجوز فيه الفعل مضمرأ أو مظهرأ، مقدما أو مؤخرأ ولا يستقيم ان يبتدأ بعدها الاسماء في (هلا) و (لوما) و (إلا))⁽⁹⁾، وإلى ذلك ذهب المالقي (ت ربيع أول سنة ١٠٢٠ هـ) فقال: ((لان التحضيض طلب في المعنى والطلب يكون بالفعل،

(1) لسان العرب رجب: جليلان جليلان مخز: مادة (عرض).

(2) المصدر نفسه رجب: جليلان ربيع أول مخز: مادة (حضر).

(3) ينظر: مغني اللبيب مخز: رمضان جليلان، والأشباه والنظائر ربيع: رمضان رجب مخز.

(4) الصاحبى رجب: رمضان مخز.

(5) المقتصد في شرح الإيضاح مخز: جليلان مخز.

(6) المصدر نفسه صفر: ربيع أول جليلان سؤال مخز.

(7) الكتاب صفر: صفر جليلان مخز.

(8) الكتاب مخز: رمضان جليلان مخز.

(9) المصدر نفسه مخز: مخز جليلان.

فان جاء شيء منه بالاسم فإلى الفعل يرجع، فان وجد الاسم بعد (لوما) فعلى تقدير الفعل(1)، ويقول ابن يعيش: ((وحيث حصل فيها معنى (التحضيض) جرت مجرى حروف الشرط في اقتضائها الأفعال)) (2).

ونتيجة لدمج أسلوب العرض والتحضيض اختلف العلماء في دلالة الأدوات للعرض أم للتحضيض؟! .. فذهب بعضهم إلى عدم وجود فرق بين الأدوات فما كان للعرض فهو للتحضيض وما كان للتحضيض فهو للعرض(3)، وذهب بعضهم الآخر إلى التفريق بين استخدام الأدوات فيخصص الأدوات (لوما هلا لولا) للتحضيض أما (الا) فتشترك بين التحضيض والعرض(4)، والذي يبدو أن الأمر متعلق بالفعل الذي بعد الأداة فإن كان ماضياً كانت الأداة للتحضيض وإن كان مضارعاً كانت الأداة للعرض(5)، أما نوع الأدوات فمنهم من ذهب إلى أنها مركبة من الاستفهام الداخل على إحدى أدوات النفي فتفيد التقرير بانتفاء الفعل والحث عليه على سبيل المبالغة(6)، ومنهم من ذهب إلى أنها أدوات بسيطة غير مركبة لأن الأصل عدم التركيب(7)، وقد ورد أسلوب العرض والتحضيض في الأحاديث المرفوعة في صحيح البخاري بالأدوات (ألا المخففة، وأما، ولولا، وهلاً) في (خمسة وأربعين) موضعاً(8)، على وفق ما يأتي:

أ. الأداة (ألا) المُخَفَّفَة:

اختلف النحاة في أصل هذه (الأداة) أهي مركبة أم بسيطة؟، فيرى أكثرهم أنها مركبة من (همزة) الاستفهام و (لا) النافية، وأفادها التركيب معنى جديداً وهو العرض والتحضيض(9).

وترد الأداة (ألا) لمعانٍ مختلفة منها: التمني، والتنبيه، والعرض... (10)، وعند استخدام (ألا) في أسلوب العرض فإنها لا تتجرد عن معناها الأصلي وهو الاستفهام بل يبقى في ضمنها زيادة على معنى العرض، وهذا ما أقره سيبويه فعنده أن (ألا) مثل (هلاً) لا تتجرد من معنى الاستفهام وإنما معنى العرض أو التحضيض مستفاد من الاستفهام فيها(11)، وإلى مثل هذا ذهب ابن فارس إذ قال: ((ويكون اللفظ استخباراً والمعنى عرض كقولك: ألا تنزل؟ ويكون استخباراً، والمعنى تحضيض نحو قولك هلاً خيراً من ذلك)) (12)، ولكن بعض النحاة خالفوا سيبويه ومن ذهب

(1) رصف المباني رجب رمضان ص ٢٠٠.

(2) شرح المفصل م ٢٤٤: رجب ربيع الأول مخزوم.

(3) ينظر: الصحابي رجب رمضان مخزوم - رمضان رمضان مخزوم، ومغني اللبيب مخزوم: رمضان رمضان، رجب ربيع الأول ص ٢٠٠.

(4) ينظر: الأزهية رمضان رجب مخزوم، والأمالى الشجرية ص ٢٠٠: ص ٢٠٠ رجب أول ص ٢٠٠.

(5) ينظر: مغني اللبيب مخزوم: رجب ربيع الأول ص ٢٠٠ - رجب ربيع الأول ص ٢٠٠.

(6) ينظر: المصدر نفسه مخزوم: رمضان رمضان، رجب ربيع الأول ص ٢٠٠.

(7) ينظر: همع الهوامع ص ٢٠٠: رجب رمضان.

(8) ينظر: م (رجب ربيع الأول - ص ٢٠٠ رجب ربيع الأول).

(9) ينظر: شرح المفصل رجب: رمضان رمضان - رمضان رمضان.

(10) ينظر: الصحابي رجب ربيع الأول مخزوم.

(11) ينظر: الكتاب ص ٢٠٠: ص ٢٠٠ رجب ربيع الأول مخزوم.

(12) الصحابي رمضان رمضان مخزوم.

مذهبه في أن يكون استعمال (ألا) في العرض استفهاماً، قال عبد القاهر الجرجاني: ((قولك: ألا تنزل فتصيب خيراً... وليس هذا باستفهام، لأنك لا تقصد بقولك: ألا تنزل، أن تستفهمه عن ترك النزول، وإنما القصد أن تذكره ذلك وتعرض عليه فقط))⁽¹⁾.

بقي علينا أن نذكر أن (ألا) حرف مهمل⁽²⁾، أي أنه لا يعمل فيما بعده زيادة على أنه لا يعمل ما بعده فيما قبله وكذلك أدوات العرض والتحضيض جميعها⁽³⁾. هذا وقد وردت الأداة (ألا) في صحيح البخاري في (تسعة وعشرين) موضعاً⁽⁴⁾، وعلى وفق ما يأتي:

اولاً. ألا + فعل ماضٍ:

قال (ﷺ):

مَحْرَمٌ. ((ألا أدنتموني))⁽⁵⁾.

صَحْرٌ. ((ألا حَمَرْتَهُ))⁽⁶⁾.

فيما مر دخلت الأداة (ألا) المخففة على الفعلين الماضيين (أذن، وخمر) على التوالي، و(ألا) التي للعرض أفادت الحث والعزم فهي أقرب إلى التحضيض منه إلى العرض، ولاسيما أن دخول أدوات العرض على الفعل الماضي تعطي معنى اللوم والتوبيخ⁽⁷⁾، وسياق الحديث يدل على ذلك ولم ترد هذه الصورة في غير هذين الموضوعين⁽⁸⁾.

ثانياً. ألا + فعل مضارع:

قال (ﷺ):

مَحْرَمٌ. ((ألا تَرْضَى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه ليس نبيي بعدي))⁽⁹⁾.

صَحْرٌ. ((ألا أحديتكم حديثاً عن الدجال))⁽¹⁰⁾.

رَبْعٌ أَوَّلٌ. ((ألا أدلك على كلمة من كنز من كنوز الجنة))⁽¹¹⁾.

وردت الأداة (ألا) المخففة في الجملة السابقة داخلة على الأفعال المضارعة (ترضى، أحدث، ادل) على التوالي، وقد أفادت الأداة معنى العرض وهذا ما نلاحظه في سياق الجمل إذ إن خطابه (ﷺ) لين هين خالٍ من الشدة والحث، ونشم منه رائحة

(1) المقتصد في شرح الإيضاح ص ٢٠٠: ربيع ثانٍ جلاله ربيع أول محرم.

(2) ينظر: معاني الحروف ربيع أول محرم محرم.

(3) ينظر: المقرب جلاله رمضان.

(4) ينظر: م جلاله ربيع أول - جلاله ربيع أول.

(5) صحيح البخاري ص ٢٠٠: جلاله ربيع أول: ص ٢٠٠ محرم.

(6) المصدر نفسه ر ٢٠٠: ربيع ثانٍ رمضان: جلاله ربيع أول محرم.

(7) ينظر: مغني اللبيب محرم: ربيع ثانٍ ر ٢٠٠ - جلاله ر ٢٠٠ ص ٢٠٠.

(8) ينظر: م جلاله ربيع أول.

(9) صحيح البخاري جلاله: ربيع أول محرم، قالها للإمام علي (رضي الله عنه وكرّم الله وجهه).

(10) المصدر نفسه ر ٢٠٠: ر ٢٠٠ ربيع أول محرم: ص ٢٠٠.

(11) المصدر نفسه جلاله: ربيع أول محرم: جلاله ربيع أول محرم.

التوجيه والارشاد ولكن لا تخفى علينا الليونة، وهذا هو حال الأداة (الا) عند دخولها على الفعل المضارع، هذا وقد وردت هذه الصورة في (خمسة وعشرين) موضعاً(1).

ب. الأداة (هلاً):

يذهب اغلب النحاة إلى ان الأداة (هلاً) مركبة من (هل) الاستفهامية و (لا) النافية، وافادها التركيب معنى التحضيض قال سيبويه: ((ومن ذلك أيضاً: (هلاً فعلت) فتصير (هل) مع (لا) معنى آخر)) (2)، وذهب بعضهم إلى انها بسيطة غير مركبة(3)، وكما اختلف النحاة في اصلها اختلفوا في (هائها) فيرى بعضهم ان اصلها (الهمزة) فيكون اصلها (الآ) المشددة(4)، وذهب المالقي إلى انها اصلٌ بنفسها وذلك لقلة ابدال (الهمزة) من (هاء)(5).

ولا تستخدم (هلاً) في الكلام الا للتحضيض(6)، حتى عدت ام باب التحضيض(7)، ويرى سيبويه ان (هلاً) لا تتجرد من الاستفهام وانما معنى (العرض) مستفادٌ من الاستفهام فيها(8)، والى مثل ذلك ذهب ابن فارس إذ قال: ((ويكون استخباراً، والمعنى تحضيض نحو قولك: هلاً خيراً من ذلك)) (9).

و(هلاً) حرف مهمل، ولا تدخل الا على الجمل الفعلية فان جاء بعدها اسم فيقدّر (فعل) محذوف، وقد وردت (هلاً) داخلة على الجمل الفعلية في الاحاديث المرفوعة في صحيح البخاري في (ستة) مواضع(10)، وعلى وفق ما يأتي:

اولاً. هلاً + فعل ماض:

قال (ﷺ):

مَحْرَمٌ. ((هلاً استمتعتم بإهابها)) (11).

صَحْرٌ. ((فهلاً جَلَسَ في بيت أبيه أو أمّه فينظر يُهدى له أم لا)) (12).

فيما مر دخلت (هلاً) على الفعلين الماضيين (استمتع، جلس) على التوالي وقد دلت (هلاً) على التحضيض وزيادة على ذلك فقد دلت أيضاً على اللوم والتأنيب، وهو ما تفيدته (هلاً) إذا دخلت على الفعل الماضي(13).

وقد وردت هذه الصورة في (اربعة) مواضع(14).

(1) ينظر: م (جَلَسَ نَحْرُ أُولَى).

(2) الكتاب صَحْرٌ: جَلَسَ نَحْرُ أُولَى نَحْرُ أُولَى.

(3) ينظر: همع الهوامع صَحْرٌ: رَجَعَتْ جَلَسَ أُولَى.

(4) ينظر: رصف المباني رَجَعَتْ نَحْرُ أُولَى نَحْرُ أُولَى - مَحْرَمٌ نَحْرُ أُولَى نَحْرُ أُولَى.

(5) المصدر نفسه نَحْرُ أُولَى مَحْرَمٌ - جَلَسَ نَحْرُ أُولَى مَحْرَمٌ.

(6) ينظر: حروف المعاني جَلَسَ أُولَى.

(7) ينظر: رصف المباني نَحْرُ أُولَى مَحْرَمٌ - جَلَسَ نَحْرُ أُولَى مَحْرَمٌ.

(8) ينظر: الكتاب صَحْرٌ: صَحْرٌ جَلَسَ نَحْرُ أُولَى مَحْرَمٌ.

(9) الصاحبى: صَحْرٌ مَحْرَمٌ مَحْرَمٌ.

(10) ينظر: م (جَعَتْ نَحْرُ أُولَى - مَحْرَمٌ نَحْرُ أُولَى).

(11) صحيح البخاري نَحْرُ أُولَى: صَحْرٌ رَجَعَتْ: جَلَسَ أُولَى.

(12) المصدر نفسه نَحْرُ أُولَى: رَجَعَتْ نَحْرُ أُولَى مَحْرَمٌ: مَحْرَمٌ مَحْرَمٌ.

(13) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة مَحْرَمٌ رَجَعَتْ.

(14) ينظر: م (جَعَتْ نَحْرُ أُولَى).

ثانياً. هلاً + فعل مضارع:

قال (ﷺ):

مَحْزَمَةٌ. ((فهلاً جاريةً تلاعبها)) (1).

فيما مر الظاهر ان (هلاً) دخلت على (اسم) ولكن الصحيح ان هذا الاسم هو مفعول به لفعل محذوف يقدر من خلال سياق الحادثة وهو مثلاً: (تزوجت)، وعليه فان (هلاً) لم تخرج عن قاعدة الالتزام بالجمل الفعلية، وقد دلت (هلاً) على التحضيض مجرداً من أي معنى آخر، وقد وردت هذه الصورة في موضعين (2).

ج. الأداة (أما) المَخْفَفَةُ:

ترد (أما) المخففة لمعان عدة منها: الاستفتاح والتنبية وتكثر قبل القسم (3)، وترد أيضاً دالة على العرض بمنزلة (الا) فتختص بالفعل (4)، وذكر ابن هشام ان الهمزة قد تكون للاستفهام التقريري و (ما) نافية (5).

وعلى اي حال فقول النحاة ان (أما) من ادوات العرض والتحضيض قولاً فيه نوع من التوجس، ولكن الذي يبدو انها منهنّ بدليل المعنى السياقي إذ لو استبدلت مكانها أي اداة من ادوات العرض والتحضيض لأعطت معناها. وقد وردت (أما) دالة على العرض والتحضيض في الاحاديث المرفوعة في صحيح البخاري في (احد عشر) موضعاً (6)، وعلى وفق ما يأتي:

مَحْزَمَةٌ. أما + فعل ماض:

قال (ﷺ):

مَحْزَمَةٌ. ((أما علمت أنّ آل مُحَمَّدٍ (ﷺ) لا يأكلون الصدقة)) (7).

صَعْنَةٌ. ((أما علمت أنّ الملائكة لا تدخل بيتاً فيه صورة)) (8).

فيما مر دخلت الأداة (أما) على الجملتين الفعليتين اللتين فعلهما (علم) الماضي وقد أفادت الأداة (التحضيض) الذي يشم منه رائحة التأنيب الذي اخذ طابع التوجيه والارشاد، وقد وردت هذه الصورة في (ثلاثة) مواضع (9).

ثانياً. أما + فعل مضارع:

قال (ﷺ):

مَحْزَمَةٌ. ((أما ترضون أنّ يذهب الناس بالأموال وترجعون إلى رحالكم برسول الله)) (10).

(1) صحيح البخاري: ١٠١١١. مَحْزَمَةٌ مَعْنَان: رَجْعُ أَوْلَادٍ.

(2) ينظر: م (صَعْنَان رَجْعُ أَوْلَادٍ).

(3) ينظر: همع الهوامع صَعْنَةٌ: مَسْئَلَةٌ رَجْعِيَّةٌ.

(4) ينظر: شرح الرضي على الكافية صَعْنَةٌ: رَجْعِيَّةٌ مَعْنَان رَجْعُ أَوْلَادٍ.

(5) ينظر: مغني اللبيب مَحْزَمَةٌ: رَجْعُ أَوْلَادٍ رَجْعِيَّةٌ.

(6) ينظر: م (رَمَضَانَ رَجْعُ أَوْلَادٍ - صَعْنَانَ رَجْعِيَّةً).

(7) صحيح البخاري صَعْنَةٌ: رَجْعِيَّةٌ مَسْئَلَةٌ مَحْزَمَةٌ: رَجْعِيَّةٌ مَحْزَمَةٌ.

(8) المصدر نفسه رَجْعِيَّةً: مَسْئَلَةٌ رَمَضَانَ: مَسْئَلَةٌ مَحْزَمَةٌ.

(9) ينظر: م (رَمَضَانَ رَجْعُ أَوْلَادٍ).

(10) صحيح البخاري رَجْعِيَّةً: رَجْعُ أَوْلَادٍ رَجْعِيَّةً: مَحْزَمَةٌ، قالها للأَنْصَارِ (ﷺ).

صَوَّرَ. ((أما ترضين أن تكوني سيدة نساء أهل الجنة)) (1).

فيما مر وردت (أما) داخلة على الجملتين الفعليتين اللتين فعلهما (ترضى) المضارع المسند إلى (واو الجماعة، نون النسوة) على التوالي، وقد افادت (أما) العرض الذي افاده الفعل المضارع زيادة على جانب الليونة، وقد وردت هذه الصورة في (سبعة) مواضع (2).

ثالثاً. أما + فعل ماض ناقص:
قال (ﷺ):

مَحْزُورٌ. ((أما كنتِ طُفْتِ يَوْمَ النَّحْرِ)) (3).

فيما مر وردت (أما) داخلة على الجملة الفعلية التي فعلها ماض ناقص (كان) وقد دلت الأداة فيها على التحضيض والتأنيب وهو ما تدل عليه الأداة إذا دخلت على الفعل الماضي، إذ تؤدي معنى اللوم، ولم ترد هذه الصورة في غير هذا الموضع (4).

د. الأداة (لولا):

لم تسلم هذه الأداة من اختلاف النحويين في أصلها، إذ يرى أغلبهم أنها مركبة من (لو) الشرطية الامتناعية، و(لا) النافية، وانتقلت بالتركيب إلى معنى آخر هو (التحضيض) قال سيبويه: ((وتكون (لا) نفيًا... وقد تغير الشيء عن حاله كما تفعل (ما)، وذلك قولك (لولا)، صارت (لو) في معنى آخر كما صارت حين قلت.. (لوما)) (5).

والى مثل رأي سيبويه ذهب أغلب النحاة، فهذا ابن يعيش يقول: ((اعلم ان هذه الحروف مركبة، تدل مفرداتها على معنى، وبالضم والتركيب تدل على معنى آخر لم يكن لها قبل التركيب وهو (التحضيض).... فـ(لولا) التي للتحضيض مركبة من (لو) و (لا)، فـ(لو) معناها امتناع الشيء لامتناع غيره، ومعنى (لا) النفي، و(التحضيض) ليس واحداً منهما)) (6).

وذهب بعض النحاة إلى خلاف القول السابق فهم يرونها بسيطة وليست مركبة لان الأصل عدم التركيب (7)، وهو الراجح، ولاسيما اننا لو اردنا تفكيك الادوات لما صمدت (اداة) امام تأويلات النحاة.

وتعطي (لولا) معاني مختلفة في العربية، فقد تكون حرف امتناع لوجود، وقد تكون للنفي وقد تكون للعرض والتحضيض (8)، والذي يهمنا هو دلالتها على العرض والتحضيض، فهي عندئذ تدخل على الجمل الفعلية حصراً وعند دخولها على

(1) المصدر نفسه ص ١٠١: رَجَعَ أَوْلُ الْجَنَّةِ مَحْزُورٌ: جَلِيلَان، قالها للصحابية الجلييلة (فاطمة الزهراء) -رضي الله عنها-، في آخر يوم من حياته الشريفة (ﷺ).

(2) ينظر: م (سَوَّلَكَ رَجْعَانُ).

(3) صحيح البخاري ص ١٠١: سَوَّلَكَ رَجْعَانُ مَحْزُورٌ: رَجْعَان.

(4) ينظر: م (مَحْزُورٌ رَجْعَانُ).

(5) الكتاب ص ١٠١: رَجْعَانُ سَوَّلَكَ رَجْعَانُ.

(6) شرح المفصل ص ١٠١: رَجْعَانُ رَجْعَانُ مَحْزُورٌ.

(7) ينظر: همع الهوامع ص ١٠١: رَجْعَانُ رَجْعَانُ.

(8) ينظر: الصحابي رَجَعَ أَوْلُ الْجَنَّةِ مَحْزُورٌ، والإتقان مَحْزُورٌ: سَوَّلَكَ رَجْعَانُ مَحْزُورٌ.

الماضي تفيده التوبيخ والتنديم، وعند دخولها على المضارع تفيده العرض والتحضيض، قال ابن هشام: ((ان تكون -أي لولا- للتحضيض والعرض فتختص بالمضارع أو ما في تأويله ان تكون للتوبيخ والتنديم فتختص بالماضي))⁽¹⁾. والذي يبدو، أنّ (لولا) إذا دخلت على الماضي افادت التحضيض وهو الطلب بازعاج وهو لا يخرج عن التوبيخ والتنديم، وإذا دخلت على المضارع افادت العرض الذي لا يخرج عن اللين والسهولة وقد يؤدي السياق وواقع الحال خلاف ذلك.

هذا وقد وردت (لولا) في الاحاديث المرفوعة في صحيح البخاري في موضع واحد⁽²⁾، فقط وهو قوله (ﷺ):

مَحْرَجٌ. ((فلولا صلّيت بسبّح اسم ربك الاعلى ...))⁽³⁾.

فيما مر دخلت (لولا) على الجملة الفعلية التي فعلها ماض، ومن خلال سياق الحديث فان الأداة افادت التحضيض الذي هو في الاصل ((طلب بحث وازعاج))⁽⁴⁾، وعليه فانه لا يخرج عن دائرة التوبيخ وهذا ما يدل عليه سياق الحديث فانه (ﷺ) يلوم أحد الصحابة (رضي الله عنه) إذ إنّه اطال في صلاته على الناس، وعليه فان العرض أو التحضيض لا يختصان بالفعل المضارع -كما ذهب ابن هشام- وانما العرض يكون للمضارع والتحضيض يكون للماضي وسياق الحديث يشهد بذلك.

(1) مغني اللبيب محرز: رجع إلى رَجَعَتْ صَفْرًا.

(2) ينظر: م (صنّفه رجعاً).

(3) صحيح البخاري محرز: مَسْعِيَانُ مُحْرَجٌ مُحْرَجٌ: رَجَعَتْ مُحْرَجٌ.

(4) مغني اللبيب محرز: رجع إلى رَجَعَتْ صَفْرًا.

ثالثاً. الجملة الفعلية في أسلوب التمني:

التمني في اللغة: هو من ((تمنيت الشيء أي: قدرته، واحببت ان يصير الي، من المني وهو القدر... وتمني الشيء، أراده))⁽¹⁾.

أما في الاصطلاح: فهو ((طلب حصول الشيء، سواء كان ممكناً أو ممتنعاً))⁽²⁾، وقيل: ((طلب حصول شيء على سبيل المحبة، ولا يشترط إمكان المتمنى بخلاف المرتجى))⁽³⁾، وعليه فان (التمني) يكون في الممكن وغير الممكن على حين لا يكون الترجي الا في الممكن، قال ابن يعيش: ((كل واحد منهما مطلوب الحصول مع الشك فيه والفرق بينهما؛ أن الترجي: توقع أمر مشكوك فيه أو مضمون، والتمني طلب امر موهوم الحصول وربما كان مستحيل الحصول))⁽⁴⁾.

واختلف علماء العربية في (التمني) بين عده خبراً أو انشاءً، فسيبويه يعده طلباً، إذ قال في ((باب يحذف منه الفعل لكثرتة في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل)) ما نصه: ((ومثل ذلك أيضاً قول الخليل -رحمه الله- وهو قول أبي عمرو: (ألا رجل إمّا زيدا وإمّا عمراً)، لأنه حين قال: (ألا رجل) فهو متمن شيئاً يسأله ويريده، فكأنه قال: (اللهم اجعله زيدا أو عمراً) أو (وفق لي زيدا أو عمراً)، وان شاء أظهره فيه وفي جميع هذا الذي مثل به وإن شاء اكتفى فلم يذكر الفعل، لأنه قد عرف أنه متمن سائل شيئاً وطالبه))⁽⁵⁾.

وقد خالف الفراء (ت رَجَعَتْ حَسْرَتُكَ صَفْرًا هـ) سيبويه وَعَدَّ التمني خبراً معناه النفي إذ قال: ((إن ما تُمني مما قد مضى فكأنه مجحود ألا ترى أن قوله ((لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ

فَأَفُوزَ))⁽⁶⁾، فالمعنى: لم أكن معهم فأفوز))⁽⁷⁾، وعليه فإن كلام الفراء يجعل الأمر في

الفعل الذي يدخل عليه التمني فإن كان ماضياً كان دالاً على النفي فهو معنى خبري، وإن دخل على فعل مستقبل فهو معنى إنشائي وهو التمني، جاء في الإتيان: ((وقد بالغ قوم فجعلوا التمني من قسم الخبر، وان معناه النفي، والزمخشري مَمَّنْ جزم بخلافه، ثم استشكل دخول التكذيب في جوابه... وقال غيره: التمني لا يصح فيه الكذب، إنما الكذب في المتمنى الذي يرجح عند صاحبه وقوعه فهو إذن وارد على ذلك الاعتقاد الذي هو ظن وهو غير صحيح))⁽⁸⁾.

وممَّنْ ذهب إلى عدّ التمني خبراً فيه معنى النفي، ابن فارس إذ قال: ((قال قوم: هو من الإخبار لأن معناه (ليس) إذا قال القائل: ليت لي مالاً، فمعناه ليس لي مال،

(1) لسان العرب: جليل محزون: رَجَعْتَانِ رَمْتَانِ صَفْرًا، مادة (منى).

(2) البلاغة والتطبيق رَمْتَانِ رَجَعْتَانِ صَفْرًا.

(3) الإتيان صَفْرًا: رَجَعْتَانِ رَمْتَانِ صَفْرًا.

(4) شرح المفصل صَفْرًا: جليل محزون.

(5) الكتاب محزون: رَجَعْتَانِ رَمْتَانِ صَفْرًا.

(6) النساء: رَجَعْتَانِ رَمْتَانِ صَفْرًا.

(7) معاني القران، الفراء، محزون: جليل محزون.

(8) الإتيان صَفْرًا: رَجَعْتَانِ رَمْتَانِ صَفْرًا.

وآخرون يقولون: لو كان خبراً لجاز تصديق قائله أو تكذيبه، وأهل العربية مختلفون فيه على هذين الوجهين⁽¹⁾.

والذي عليه أغلب علماء العربية هو موافقة سيبويه في عدّ التمني انشاءً طلبياً⁽²⁾، يقول ابن يعيش: ((التمني نوع من الطلب، والفرق بينه وبين الطلب أنّ الطلب يتعلق باللسان والتمني شيء يهجس في القلب يقدره المتمني⁽³⁾)). ويستدلّ النحاة على عدّ التمني من الإنشاء الطلبي باقتران الفعل المضارع الواقع في جواب التمني بالفاء سواء أكان مجزوماً أم منصوباً كما هو حال بقية أقسام الطلب⁽⁴⁾، فيقول ابن الشجري في ذلك: ((لأنّ التمني مما أجابته العرب بالفاء كما أجابوا الأمر والنهي والاستفهام، كما جاء في التنزيل: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ كَفَرُوا كُنْتُمْ مُعَاهِدِينَ فَأَفُورًا وَفُورًا عَظِيمًا))⁽⁵⁾، والفاء لا يجاب بها الخبر الموجب إلا في ضرورة الشعر⁽⁶⁾.

وبناءً على ما تقدم فقد منع الرضي دخول (ليت) و (لعل) على مبتدأ في خبره معنى الطلب وذلك ((لأنهما لطلب مضمون الخبر فلا يتوجه إلى ذلك المضمون طلب آخر، إذ لا يجتمع عندهم طلبان على مطلوب⁽⁷⁾))، ويؤدى التمني في اللغة العربية بأداة مخصوصة له هي (ليت)⁽⁸⁾، وقد يتمنى بـ(هل، ولو، ولعل، وألا) حسب ما يقتضيه سياق الكلام⁽⁹⁾، والذي يهمننا من هذه الأدوات ما كان داخلاً على جملة فعلية وهي (لو، وهل، وألا) فهنّ اللاتي لهنّ حصة في هذا البحث إن وردنّ في الأحاديث المرفوعة على أنّ التمني قد ورد في (سبعة) مواضع⁽¹⁰⁾، وعلى وفق ما يأتي:

أ. الأداة (لو):

ذكر سيبويه معنى التمني لـ(لو) فقال: ((وتقول: ودّ لو تأتيه فتحدّثه، والرفع جيد على معنى التمني⁽¹¹⁾))، ولذا نصب الفعل في جوابها مقترناً بـ(الفاء) كما هو حال جواب الطلب في (ليت)⁽¹²⁾ ويجوز في هذا الجواب النصب والرفع⁽¹³⁾، وقد اختلف النحاة في (لو) إذا دلت على التمني، فمنهم من ذهب إلى أنّها قسمٌ برأسها، لا تحتاج

(1) الصحابي صحبان صحبان مخزوم.

(2) ينظر: مغني اللبيب مخزوم: رجعت صحبان صحبان.

(3) شرح المفصل رمضان: مخزوم مخزوم.

(4) ينظر: رصف المباني صحبان صحبان صحبان أول.

(5) النساء: ربيع أول رجعت.

(6) الأمالي الشجرية مخزوم: رمضان رجعت صحبان.

(7) شرح الرضي على الكافية صحبان: صحبان صحبان صحبان أول.

(8) ينظر: الكتاب صحبان: مخزوم مخزوم صحبان أول، وشرح المفصل صحبان: صحبان صحبان صحبان أول، و رصف المباني صحبان صحبان صحبان.

(9) ينظر: مغني اللبيب مخزوم: رمضان صحبان، والإتقان صحبان: صحبان رجعت مخزوم، والأشباه والنظائر

مخزوم: صحبان صحبان صحبان.

(10) ينظر: م (ربيع أول صحبان - صحبان صحبان).

(11) الكتاب: مخزوم: صحبان صحبان صحبان.

(12) ينظر: رصف المباني مخزوم رمضان صحبان، والإتقان صحبان: صحبان رجعت مخزوم.

(13) ينظر: الكتاب مخزوم: صحبان صحبان صحبان، وشرح المفصل رمضان: مخزوم مخزوم.

على شاكلة التمني؟! العلماء منعوا أن يجتمع فعل للتمني مع اداة دالة على التمني إذ يقول أبو حيان: ((فلا يقال: تمنيت ليتك تفعل، ويجوز تمنيت لو تقوم))⁽¹⁾، إذا فأبو حيان يحمل (لو) على المصدرية كما ذهب اليه الفراء من قبل، وفي الحقيقة أن هناك اختلافاً بين العلماء في عدّ (لو) بعد (ودّ) مصدرية إذ يذهب كثير منهم إلى أنها شرطية⁽²⁾، والقائلون بشرطية (لو) يؤولون تأويلات قائمة على حذف الفاظ كثيرة من الجملة⁽³⁾، ولكن الذي تطمئن اليه النفس هو عدّها مصدرية خالية من معنى الشرط أو التمني وسياقها يشهد بذلك بعيداً عن تأويلات المتأولين.

هذا وقد ورد الفعل (ودّ) في الاحاديث المرفوعة في صحيح البخاري في (ثلاثة) مواضع⁽⁴⁾، وعلى وفق ما يأتي:
أ. ودّ (مسند إلى (نا)) + لو:
قال (ﷺ):

مَحْرَجٌ. ((يرحم الله موسى لو ددنا لو صبر حتى يُقَصَّ من أمرهما))⁽⁵⁾.

فيما مر ورد الفعل (ودّ) مسنداً إلى ضمير المتكلمين (نا) وقد دخل على (لو) المصدرية التي تؤول مع الفعل الذي بعدها مفعولاً به للفعل (ودّ). والذي نلاحظه أن النبي (ﷺ) دعا لأخيه (موسى) بالرحمة ثم تمنى أمنية، وذلك لأن هذه الامنية صعبة التحقق فإن الأمر مضت عليه السنون، فكان النبي (ﷺ) جعل الدعاء بمثابة الدال على عدم تحقق هذه الامنية، ولم ترد هذه الصورة في غير هذا الموضع⁽⁶⁾.

ب. ودّ (مسند إلى ضمير متصل) + أن:
قال (ﷺ):

مَحْرَجٌ. ((والذي نفسي بيده لو ددت أني أقتل في سبيل الله ثم أحيأ وأموت..))⁽⁷⁾.

ورد الفعل (ودّ) مسنداً إلى (تاء) الفاعل وقد دخل على (أن) المصدرية التي تأول مع (اسمها وخبرها) مفعولاً به للفعل (ودّ).
وقد أكد النبي (ﷺ) هذه الامنية غير الممكنة بوساطة القسم، الذي قدّمه ليُشعر بأهمية الجهاد في سبيل الله تعالى من خلال لفت انتباه الصحابة (ﷺ) إلى السبب الذي دفع النبي (ﷺ) إلى القسم قبل بيان الكلام.
وقد وردت هذه الصورة في (موضعين)⁽⁸⁾.

والذي نلاحظه على اسلوب التمني عند النبي (ﷺ) أنه لم يكن متمنياً لأمر دينوية لا تُسْمَن ولا تُعْنِي من جوع ولكن هَمَّهُ الذي هو تبليغ الرسالة جعله يتمنى ما يفيد

(1) البحر المحيط رَجَبٌ: مَحْرَجٌ مَسْأَلٌ صَقْرٌ.

(2) ينظر: إعراب الحديث النبوي مَسْعَانِ مَسْأَلٌ، ومغني اللبيب مَحْرَجٌ: مَحْرَجٌ مَحْرَجٌ صَقْرٌ.

(3) ينظر: إعراب الحديث النبوي مَسْعَانِ مَسْأَلٌ.

(4) ينظر: م (جَلِيلٌ مَحْرَجٌ - جَلِيلٌ مَحْرَجٌ).

(5) صحيح البخاري مَحْرَجٌ: مَسْأَلٌ مَحْرَجٌ: مَسْعَانِ مَحْرَجٌ.

(6) ينظر: م (جَلِيلٌ مَحْرَجٌ).

(7) صحيح البخاري مَحْرَجٌ: جَلِيلٌ مَحْرَجٌ: جَلِيلٌ.

(8) ينظر: م (جَلِيلٌ مَحْرَجٌ).

المسلمين في طريق حياتهم ويوصلهم إلى الدار الآخرة بسلامٍ نسأل الله تعالى حسن الختام.

الصورة الثالثة: فعل المدح (نِعْمَ) + الفاعل معرف بـ(ال) + المخصوص + التمييز:

قال (ﷺ):

مَحْزُومٌ. ((نِعْمَ المَنِحَةُ اللَّقْحَةُ الصَّفِيُّ مَنحَةً)) (1).

فيما مر ورد الفعل الجامد (نِعْمَ) لإنشاء المدح، وفاعله معرف بـ(ال) وهو (المَنِحَةُ)، والمخصوص بالمدح (اللَّقْحَةُ)، وزيادة على ما تقدم كله فقد ورد التمييز وهو (مَنحَةً) مقروناً بفاعل (نِعْمَ) الظاهر، وهو مما منعه سيبويه، إذ إنَّه لا يُجِيزُ أن يقع التمييز بعد فاعل (نِعْمَ) أو (بِنَسْنِ) إلا إذا أضمُرَ الفاعلُ (2)، كقوله تعالى: ((بِسْرِ

لِلظَّالِمِينَ بَدَأًا)) (3).

وقد ذهب ابن مالك إلى وقوعه بعد الفاعل الظاهر وعدّه هو الصحيح إذ قال: ((فإن التمييز بعد الفاعل الظاهر وإن لم يدفع ابهاماً، فإن التوكيد به حاصل، فيسوّغ استعماله، كما ساغ استعمال الحال مؤكدة)) (4). وعليه فإن ابن مالك يُعَدُّ التمييز في مثل هذه الصورة مؤكداً للفاعل، حملاً على الحال المؤكدة، وهو توجيه لا يخلو من السداد، وعليه يتّم تخريج الحديث النبوي الشريف، على أن ابن مالك قد أورد شواهد شعرية مؤيدة لهذه الظاهرة (5).

هذا ولم ترد هذه الصورة في غير هذا الموضع (6).

الصورة الرابعة: فعل المدح (نِعْمَ) + ما (مدغمة مع ميم) نِعْمَ:

قال (ﷺ):

مَحْزُومٌ. ((نِعْمًا لأَحَدِهِمْ يُحْسِنُ عِبَادَةَ رَبِّهِ وَيُنصَحُ لِسَيِّدِهِ)) (7).

فيما مرّ، وردَ فعل المدح (نِعْمَ) مدغمةً فيه (ما) فأصبح (نعمًا)، و(ما) هنا إمّا فاعلاً) فهي معرفة بمعنى (الشيء) وجملة (يُحْسِنُ عِبَادَةَ....) حال من الفاعل، وإمّا (تمييزاً) فهي نكرة بمعنى (شيء) (8)، وجاء في إرشاد الساري: ((فاعل نِعْمَ ضميرٌ مستترٌ فيها مُفسَّرٌ بقوله يُحْسِنُ أي نعمًا مملوك.... وأمّا قول ابن مالك -رحمه الله تعالى- أن (ما) مساوية للضمير في الإبهام فلا تمييز لأنّ التمييز لبيان الجنس المميّز عنه، فقال العلامة البدر الدماميني -رحمه الله تعالى- في المصابيح أنّه

(1) صحيح البخاري رَجْعُ أَوْلَادِ: جَلَالُ بْنُ مَحْزُومٍ: جَلَالُ بْنُ مَحْزُومٍ.

(2) ينظر: الكتاب مَحْزُومٌ: صَدَقَ مَسْئَلُ رَجْعِ أَوْلَادِهِ.

(3) الكهف: مَسْئَلُ جَلَالِ بْنِ مَحْزُومٍ.

(4) شواهد التوضيح رَجْعُ جَلَالِ بْنِ مَحْزُومٍ - مَسْئَلُ جَلَالِ بْنِ مَحْزُومٍ، وقد اثبت ابن مالك لفظة (منيحة) بدلاً من (منحة) كما في الصحيح.

(5) شواهد التوضيح رَجْعُ جَلَالِ بْنِ مَحْزُومٍ - مَسْئَلُ جَلَالِ بْنِ مَحْزُومٍ.

(6) ينظر: م (رَجْعُ أَوْلَادِهِ).

(7) صحيح البخاري رَجْعُ أَوْلَادِ: مَسْئَلُ رَجْعِ أَوْلَادِ مَحْزُومٍ: رَمْتَانُ مَحْزُومٍ.

(8) ينظر: أوضح المسالك مَسْئَلُ مَسْئَلِ مَحْزُومٍ.

مرفوع لأنَّ (ما) ليس مساوياً للضمير لأنَّ المراد شيء عظيم، قال وموضع يحسن عبادة ربه ... الخ تفسير لـ(ما) فلا محل لها من الإعراب)) (1).

هذا وقد وردت هذه الصورة في هذا الموضع فقط (2).

الصورة الخامسة: فعل المدح (نِعْمَ) + الفاعل معرف بـ(ال) والمخصوص محذوف فأقيمت صلة الموصول مقامه:

قال (ﷺ):

مَحْتَرَمٌ. ((وَلِنِعْمَ المَجِيءُ جَاءَ)) (3).

فيما مر جاء (نِعْمَ) دالاً على المدح وفاعله معرف بـ(ال) وهو (المجيء)، أمَّا المخصوص فقد حذف وأقيمت الصلة مقامه فتقدير الكلام (فَنِعْمَ المَجِيءُ الذي جاء)، وعليه فإن هذا الحديث الشريف شاهد على حذف المخصوص وإقامة الصلة مقامه.

وإنَّ المحذوف ليس شرطاً أن يكون موصولاً فقد يكون موصوفاً على تقدير (فَنِعْمَ المَجِيءُ مجيءٌ جاء)، ولكن كونه موصولاً في مثل هذا المثال أجود من كونه موصوفاً، لأنه مخبر عنه - إذ أصله مبتدأ مؤخر - وكون المخبر عنه معرفة أولى من كونه نكرة (4).

هذا ولم ترد هذه الصورة في غير هذا الموضع (5).

ثانياً. أفعال الذم:

الصورة الأولى: فعل الذم (بِئْسَ) + الفاعل مضاف إلى ما فيه (ال) والمخصوص محذوف:

قال (ﷺ):

مَحْتَرَمٌ. ((بِئْسَ أَخُو العَشِيرَةِ)) (6).

فيما مر ورد فعل الذم (بِئْسَ) وفاعله (أخو) المضاف إلى معرفة بـ(ال) وهو (العشيرة).

وقد حُذِفَ المخصوص لدلالة ما قبله عليه - كما في سياق الحديث - وقد وردت في (موضعين) (7).

الصورة الثانية: فَعْلُ الذم (بِئْسَ) + الفاعل معرف بـ(ال) والمخصوص محذوف:

قال (ﷺ):

مَحْتَرَمٌ. ((بِئْسَتِ الفَاطِمَةُ)) (1).

(1) إرشاد الساري: بِئْسَتِ: رَجَعَتْ أَوْ صَدَّتْ رَجَعَتْ أُولَى.

(2) ينظر: م (بِئْسَتِ).

(3) صحيح البخاري: بِئْسَتِ: رَجَعَتْ أَوْ صَدَّتْ رَجَعَتْ أُولَى.

(4) ينظر: شواهد التوضيح: رَجَعَتْ أَوْ صَدَّتْ رَجَعَتْ أُولَى مَحْتَرَمٌ.

(5) ينظر: م (بِئْسَتِ).

(6) صحيح البخاري: بِئْسَتِ: رَجَعَتْ أَوْ صَدَّتْ رَجَعَتْ أُولَى.

(7) ينظر: م (بِئْسَتِ).

فيما مر فعل الذم (بِئْسَ) وفاعلُه معرف بـ(ال) وهو (الفاطِمَةُ) وقد أُثِّتَ الفعل لتأنيثِ الفاعل والمخصوص محذوف للدلالة عليه كما هو في سياق الحديث، هذا ولم يرد غير هذه الصورة(2).

الصورة الثالثة: فعل الذم (بِئْسَ) + ما + المخصوص مصدر مؤول من (أَنَّ + الفعل المضارع):

قال (ﷺ):

مُحَرَّرٌ. ((بِئْسَ مَا لِأَحَدِهِمْ أَنْ يَقُولَ: نَسِيتُ)) (3).

فيما مر فعل الذم (بِئْسَ) وفاعلُه مستتر فيه مفسر بالتمييز (ما) النكرة، والمخصوص بالذم هو المصدر المؤول من (أَنَّ + يقول)، ولم ترد غير هذه الصورة(4).

(1) صحيح البخاري رَمَضَانَ: رَجَعَ أَوْلَادُ مُحَمَّدٍ: مُحَرَّرٌ مُحَرَّرٌ.

(2) ينظر: م (رَجَبٌ).

(3) صحيح البخاري رَمَضَانَ: رَجَعَ أَوْلَادُ مُحَمَّدٍ: مُحَرَّرٌ مُحَرَّرٌ.

(4) ينظر: م (شَعْبَانُ).

ب. الجملة الفعلية في سياق الترجي:

الترجي أو الرجاء في اللغة يعني: التوقع والامل، وقد يكون بمعنى الخوف⁽¹⁾، أما في الاصطلاح فهو: انتظار حصول أمر محبوب قريب الوقوع ميسور التحقيق⁽²⁾.

وللرجاء الفاظ معروفة والذي يهمنها منها ما كان فعلاً وهي: (عسى، واخولق، وحرى) ومن المعلوم أن الترجي انشاء⁽³⁾، ولكنه قد اختلف فيه في كونه غير طلبي أو طلبياً، فأكثر البلاغيين أسقطوه من الانشاء الطلبي⁽⁴⁾، وقد ذهب بعض النحاة إلى عده طلباً⁽⁵⁾، وذهب الدكتور فاضل السامرائي إلى عدّ ألفاظ الرجاء انشاءً غير طلبي⁽⁶⁾، والى رأيه نميل لأن حقيقة الانشاء غير الطلبي وهو ما لا يستدعي مطلوباً وقت الطلب قريب من معنى الرجاء، ولم يرد من أفعال الرجاء في حديثه (ﷺ) إلا (عسى)، و(عسى) قد اختلف النحاة فيها، فجمهورهم يرجح أن تكون (عسى) فعلاً ماضياً جامداً لا يتصرف، وسبب جمودها هو مشابهته للحرف (لعل)⁽⁷⁾، وقد خالف سيبويه ذلك إذ يرى أن (عسى) إذا اتصلت بـ(ضمير) نحو (عساك) فهي حرفٌ وجعله بمنزلة (لعل)⁽⁸⁾، وقد ذهب بعض النحاة إلى أبعد من هذا فجعلها حرفاً مطلقاً⁽⁹⁾، والى مثل هذا ذهب الكوفيون فهي عندهم حرفٌ ترَجَّ بمنزلة (لعل)⁽¹⁰⁾، وعلى أي حال فاننا نذهب إلى ما عليه جمهور النحاة وهو كونها فعلاً جامداً قال ابن هشام: ((عسى فعلٌ مطلقاً، لا حرف مطلقاً خلافاً لابن السراج وتعلب، ولا حين يتصل بالضمير المنصوب خلافاً لسيبويه))⁽¹¹⁾.

وفائدة (عسى) في الكلام كفائدة (لعل) وهي الترجي، قال سيبويه: ((لعلّ وعسى طمعٌ وإشفاقٌ))⁽¹²⁾، واليه ذهب النحاة قال ابن هشام: ((ومعناه -أي عسى- الترجي في المحبوب والإشفاق في المكروه))⁽¹³⁾.

وأما عمل (عسى) فهو كعمل (كان) الناقصة، فهي من أخواتها⁽¹⁴⁾، ولكن لـ(عسى) بعض الصفات، فخيرها يطرُدُ أن يكون جملة فعلية فعلها مضارع مقترن

(1) لسان العرب: عَسَى: رَمَضَانٌ مَسْأَلٌ رَجْعٌ أَوْلَى - مَسْأَلٌ مَحْزُونٌ رَجْعٌ أَوْلَى، مادة (رجا).

(2) ينظر: الدلالة الزمنية في الجملة العربية: رَجْعٌ أَوْلَى مَحْزُونٌ مَحْزُونٌ.

(3) ينظر: الإتقان: مَسْأَلٌ رَجْعٌ مَحْزُونٌ.

(4) ينظر: مفتاح العلوم: رَجْعٌ أَوْلَى مَحْزُونٌ مَحْزُونٌ، مَسْأَلٌ رَجْعٌ مَحْزُونٌ.

(5) ينظر: أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين: رَمَضَانٌ رَجْعٌ أَوْلَى مَحْزُونٌ.

(6) ينظر: الجملة العربية: رَجْعٌ أَوْلَى مَحْزُونٌ مَحْزُونٌ.

(7) ينظر: شرح المفصل: رَجْعٌ أَوْلَى مَحْزُونٌ مَحْزُونٌ.

(8) ينظر: الكتاب: مَسْأَلٌ مَسْأَلٌ رَجْعٌ أَوْلَى - رَمَضَانٌ مَسْأَلٌ رَجْعٌ أَوْلَى.

(9) ينظر: أسرار العربية: رَجْعٌ أَوْلَى مَحْزُونٌ مَحْزُونٌ.

(10) ينظر: شرح قطر الندى: مَسْأَلٌ مَحْزُونٌ مَحْزُونٌ.

(11) مغني اللبيب: مَحْزُونٌ مَحْزُونٌ مَحْزُونٌ.

(12) الكتاب: مَحْزُونٌ مَحْزُونٌ رَجْعٌ أَوْلَى.

(13) مغني اللبيب: مَحْزُونٌ مَحْزُونٌ مَحْزُونٌ.

(14) ينظر: همع الهوامع: مَحْزُونٌ مَحْزُونٌ مَحْزُونٌ.

بـ(أن) المصدرية⁽¹⁾، نحو: عسى زيدٌ أن يقوم، وقد استشكل على النحاة في هذا التعبير الإخبار بالمصدر عن الذات⁽²⁾، إذ لا يصح أن نقول: عسى زيدٌ قياماً، وقد اختلفوا في تأويل ذلك، فمنهم من ذهب إلى تأويل مضاف نحو: عسى أمر زيد قياماً، أو كان الإخبار بالمصدر للمبالغة⁽³⁾، وهناك تأويلات أخر، ولكن الدكتور فاضل السامرائي يذهب إلى أن (أن) ليست مصدرية وإنما مؤذنة بتراخي الفعل أي جيء بها للدلالة على الاستقبال⁽⁴⁾، وقد تُباشِر (عسى) (أن) المصدرية والفعل المضارع نحو: عسى أن يقوم زيد، وهي عندئذ تكون (تامة) بمعنى (قرب) والمصدر المؤول فاعل لها⁽⁵⁾، وقد تُجرد (عسى) من (أن) المصدرية نحو: (عسى زيد يقوم) ولكنه أقلُّ شيوعاً من المتصل بـ(أن) المصدرية⁽⁶⁾.

هذا وقد وردت (عسى) في الاحاديث المرفوعة في صحيح البخاري في (ثمانية) مواضع⁽⁷⁾، وعلى وفق ما يأتي:

قال (ﷺ):

مَحْرَجٌ. ((فكوني في حَجَّتِكَ، فعسى الله أن يُرزقَكيها))⁽⁸⁾.

صَحْحٌ. ((وعسى أن يكونَ خيراً مِنكُمْ))⁽⁹⁾.

فيما مر جاءت (عسى) في موضعين أفادت فيهما الرجاء، ففي الموضع الاول وردت (عسى) وهي فعل ماض جامد ناقص -من أخوات كان- واسمها لفظ الجلالة (الله)، وقد ورد خبرها فعلاً مضارعاً مقترناً بـ(أن) المصدرية وهو الشائع فيها.

أما في الموضع الآخر فقد وردت فيه (عسى) وهي تامة بمعنى (قرب) والمصدر المؤول من الفعل المضارع (يكون) و (أن) المصدرية في محل رفع فاعل لـ(عسى) هذا وإن (عسى) في باقي المواضع جاء استخدامهما كاستخدام هذين الحديثين الشريفين، إذ وردت (تامة) في (خمسة) مواضع⁽¹⁰⁾، ووردت ناقصة في (ثلاثة) مواضع⁽¹¹⁾.

ج. الترجي بوساطة فعل الرجاء نفسه:

استخدم النبي (ﷺ) فعل الرجاء وهو (رجا، يرجو) في الدلالة على ما يرجوه، وهو يعطي معنى الرجاء بصورة مباشرة مما يؤكد على اهمية الشيء المرجو، وقد وردت هذه الصورة في (أربعة) مواضع⁽¹²⁾، وعلى وفق ما يأتي:

(1) ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(2) ينظر: شرح ابن الناظم رحمته الله محرز.

(3) ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(4) ينظر: معاني النحو محرز: رمضان ص ٢٠٠.

(5) ينظر: شرح المفصل رحمته الله: البيان محرز محرز.

(6) ينظر: المقرب رحمته الله سؤال محرز.

(7) ينظر: م رمضان - سؤال محرز.

(8) صحيح البخاري ص ٢٠٠: رمضان محرز محرز: البيان.

(9) المصدر نفسه محرز: البيان محرز: البيان محرز.

(10) ينظر: م رمضان.

(11) ينظر: م سؤال محرز.

(12) ينظر: م سؤال محرز.

خاتمة ونتائج

بَعْدَ أَنْ وَصَلْتُ إِلَى خَاتِمَةِ هَذِهِ الرَّسَالَةِ -أَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى حُسْنَهَا- أَدُونُ مَا ظَهَرَ لِي مِنْ نَتَائِجٍ تَمَخَّضْتُ عَنْهَا الرَّسَالَةَ بَعْدَ أَنْ عِشْتُ فِي عَرَضِ مَبَاحِثِهَا أَيَّاماً لَيْسَتْ بِالْقَلِيلَةِ، فَأَقُولُ وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ:

أ. نتائج عامة:

وأقصدُ بها النتائج التي تعمُ موضوع الرسالة كلاً، وليست أشياءً فرديةً وهي:

مَحَرَّمٌ. لا يمكنُ بحالِ التقليلِ من الجهدِ الكبير الذي بذلَهُ نُحَاةُ العَرَبِيَّةِ فِي اسْتِقْصَاءِ ظَوَاهِرِ هَذِهِ اللُّغَةِ الكَرِيمَةِ، وَلَكِنَّ هَذَا لَا يَعْنِي أَنَّهُمْ لَمْ يُخَلُّوا اخْتِلافاً كَبِيراً أَيْضاً عِنْدَمَا أَقْلُوا مِنَ الاسْتِشْهَادِ بِالْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ الشَّرِيفِ، فَجَانَبُوا الدِّقَّةَ فِي بَعْضِ مَا قَعَدُوا مِنْ قَوَاعِدِ لظواهرِ نَحْوِيَّةِ بَيِّنَتِهَا الرَّسَالَةَ.

مَحَرَّمٌ. كان لصحيح البخاري أثرٌ في بعض الدراسات اللغوية والنحوية، من خلال ما نقله من نصوصٍ حملت بين طياتها ظواهرَ لغويةً أو نحويةً استطاع ابنُ مالك (ت ٤٤٨هـ) أن يتوجَّحَ بعضَ ظواهره النحوية في أحد كتبه.

رَبِيعٌ أَوَّلٌ. كان البخاريُّ (ت ٢٥٦هـ) على مكانةٍ طيبةٍ في اللغة والنحو تجلَّت لنا من خلال صحيحه لا يمكنُ إغفالها.

رَبِيعٌ ثَانٍ. كانت دائرةُ الاستعمال اللغويِّ للنبيِّ (ﷺ) واسعةً إذ شملت لهجاتٍ قبليةً مختلفةً، وهذا نابغٌ من ميله (ﷺ) للحديث بلهجاتِ العَرَبِ كُلِّهِمْ فَهُوَ الَّذِي أُعْطِيَ جوامعَ الكلم.

عَلَمٌ. تميَّز أسلوبُ النبيِّ (ﷺ) على العموم بالوضوح والسلاسة ولا سيَّما في مواطن التشريع، ذلك لأنَّ ألفاظَ التشريع تكونُ واضحةً لا تحتملُ المَجَازَ وهذا لا يعني أنه (ﷺ) أهملَ المَجَازَ والجماليات البلاغية لكننا أردنا أن نبيِّنَ هذه الظاهرة في أسلوبه (ﷺ) وإلا فإنَّ الظواهرَ البلاغية تأتي عفويةً عنده (ﷺ) ومن غير تكلفٍ.

عَلَمٌ. ورودُ الجملةِ الفعليةِ الخبريةِ كان أكثرَ من ورودِ الجملةِ الفعليةِ الإنشائيةِ وهذا ما أثبتهُ عبدُ القاهر الجرجانيُّ (ت ٤٥٠هـ) أو ربيعٌ ثانٍ ربيعٌ ثانٍ (هـ).

ب. نتائج خاصة:

وأقصدُ بها النتائج التي تخصُّ ظاهرةً نحويةً معيَّنةً:

مَحَرَّهٌ. قَدْ تُحَذَفُ عِلَامَةُ رَفْعِ الأَفْعَالِ الخَمْسَةِ (النون) لغيرِ ناصِبٍ ولا جازِمٍ سوى المِيلِ لِلخَفَةِ.

صَحَّه. يَجُوزُ فِي خَبَرِ (كاد) اقترانه بِ(أَنْ) المَصْدَرِيَّةِ، ولا يَنْحَصِرُ ذَلِكَ على الشَّعْرِ، كما ذَكَرَ سيبويه (تَشْرُكُ المَصْعَبَانِ مَحَرَّهٌ هـ).

رَبَّعُ أُولَئِكَ. فِي جُمْلَةِ صِلَةِ المَوْصُولِ الفِعْلِيَّةِ يَجُوزُ حَذْفُ العَائِدِ المَجْرُورِ إِذَا تَعَيَّنَ وَبَانَ مِنْ خِلَالِ السِّيَاقِ حَتَّى إِنْ كَانَ المَوْصُولُ غيرِ مَجْرُورٍ بِحَرْفِ الجَرِّ نَفْسِهِ.

رَبَّعُ بَنَانٍ. يَجُوزُ حَذْفُ (اللام) مِنْ جُمْلَةِ جَوَابِ القِسْمِ مَعَ قِصْرِ الفَاصِلِ بَيْنِ فِعْلِ القِسْمِ وَجَوَابِهِ، إِذْ يَشْتَرِطُ النِّحَاةُ فِي حَذْفِ (لام) الجَوَابِ طُولَ الفَاصِلِ.

جَمَلُ الظَّنِّ. يَجُوزُ وَقُوعُ جُمْلَةِ القَسَمِ فِي خَبَرِ (كان)، وَقَدْ عَدَّهُ ابْنُ مالِكٍ (ت) مَحَرَّهً رَجَبٌ جَمَلُ الظَّنِّ هـ) غَرِيباً، إِذْ لا تَدْخُلُ جُمْلَةُ القَسَمِ عِنْدَهُ إِلاَّ فِي خَبَرِ المَبْتَدَأِ.

جَمَلُ الظَّنِّ. يَجُوزُ عَدَمُ مُبَاشِرَةِ (نون) التَّوْكِيدِ لِلْفِعْلِ المَضَارِعِ المَثْبُوتِ الدَّالِّ على الاستقبالِ وَالمَواقِعِ فِي جُمْلَةِ جَوَابِ القَسَمِ، على أَنَّ النِّحَاةَ حَصَرُوا ذَلِكَ فِي الشَّعْرِ.

رَجَبٌ. اقْتِرَانُ فِعْلِ الشَّرْطِ بِ(قد) فِي سِيَاقِ (لو) الشَّرْطِيَّةِ، وَقَدْ مَنَعَ النِّحَاةُ هَذِهِ الحَالَةَ، وَلَكِنْ وَرُودَهَا يُعْطِي لِهَذَا التَّرْكِيبِ دِلالةً على التَّحْقِيقِ فِي المَسْتَقْبَلِ.

مَشْعَبَانٍ. اقْتِرَانُ جَوَابِ الشَّرْطِ بِ(قد) فِي سِيَاقِ (لو) الشَّرْطِيَّةِ، وَقَدْ عَدَّ ابْنُ هِشَامٍ (ت) مَحَرَّهً جَمَلُ الظَّنِّ رَجَبٌ هـ) هَذَا المَاسْتَعْمَالَ غَرِيباً وَلَكِنْ وَرُودَهُ فِي المَاسْتَعْمَالِ النَبَوِيِّ وَفِي أَقْوالِ الصَّحَابَةِ (رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ) كما ذَكَرَ شَرَّاحُ الحَدِيثِ يُعْطِي مُرونةً لِهَذَا المَاسْتَعْمَالِ.

رَضَّانٍ. يَجُوزُ مَجِيءُ فِعْلِ الشَّرْطِ مُضَارِعاً وَالجَوَابُ ماضِياً لَفْظاً، وَهُوَ ما يَسْتَضَعْفُهُ بَعْضُ النِّحَاةِ، وَلَكِنْ اسْتِضْعافُهُم يُرَدُّ بِالشَّواهِدِ النَبَوِيَّةِ الكَثِيرَةِ.

سَمَلُ مَحَرَّهٌ. لا يَشْتَرِطُ فِي حَرْفِ العَطْفِ (الواو) دِلالَتُهُ على عَدَمِ التَّرْتِيبِ فَقَطْ، بَلْ إِنَّهُ وَرَدَ فِي بَعْضِ المَواقِعِ دالاً على التَّرْتِيبِ، وَعَلَيْهِ فَإِنَّهُ يُسْتَعْمَلُ لِكُلِّتا الحَالَتَيْنِ.

مَحَرَّهٌ مَحَرَّهٌ. جَاءَ خَبَرُ (كانَ) الناقِصَةِ جُمْلَةً فِعْلِيَّةً ماضِويَّةً غيرَ مَقْتَرَنَةٍ بِ(قد) إِذْ اشْتَرَطَ الكَوفِيُّونَ ذَلِكَ.

صَحَّه مَحَرَّهٌ. لا يَشْتَرِطُ اقْتِرَانُ الجُمْلَةِ الفِعْلِيَّةِ الَّتِي فَعَلُهَا ماضٍ بِ(قد) عِنْدَ وَقُوعِهَا خَبِراً لـ(إِنَّ وَأَخواتِها)، إِذْ إِنَّ مَجِيءَ (قد) يَأْتِي لِيُفِيدَ سِيَاقَ الجُمْلَةِ بِالتَّوْكِيدِ.

رَبَّعُ أُولَئِكَ مَحَرَّهٌ. وَرُودُ القَوْلِ بِمعْنَى (الظَّنِّ)، وَقَدْ تَوافَرَتْ فِيهِ الشَّرْطُ الَّتِي أَقْرَها النِّحَاةُ فِيما بَعْدَ، وَلَكِنَّهُ وَرَدَ فِي مَوْضِعٍ واحِدٍ وَهَذَا دالٌّ على قَلَّتِهِ.

رَبَّعُ بَنَانٍ مَحَرَّهٌ. يَجُوزُ حَذْفُ (واو) الحَالِ مِنْ الجُمْلَةِ الفِعْلِيَّةِ الواقِعَةِ حالاً وَفَعَلُها ماضٍ مُقْتَرَنٌ بِ(قد)، إِذْ يُقَدَّرُ النِّحَاةُ لَهَا (واواً).

جَمَلٌ مَحْرَمٌ. يجوز حذف (واو) الحال من الجملة الفعلية الواقعة حالاً وفعلها ماضٍ غير مقترن بشيء، على عكس ما ذهب إليه البصريون إذ يقدرون (قد) مضمرة على حين أقر الكوفيون هذا الاستعمال ولا حاجة فيها إلى التأويل.

جَمَلٌ مَحْرَمٌ. يجوز مجيء (واو) الحال مقترناً بالجملة الفعلية الواقعة حالاً وفعلها مضارع على أن النحاة يمنعون هذه الصورة ويؤولون لها مبتدأ محذوفاً.

رَجَعٌ مَحْرَمٌ. ورود الجملة الفعلية التي فعلها مضارع صفة أكثر من ضعف الجملة الفعلية الماضية، وهذا ردُّ على مَنْ زَعَمَ أَنَّ الجملة الماضية أكثر وقوعاً في حَقْلِ الصِّفَةِ من الجملة الفعلية التي فعلها مضارع.

سَعَلٌ مَحْرَمٌ. كثرة دخول (لا) النافية في نفي الجملة الفعلية المضارعة قياساً بالجملة الفعلية الماضية، وهو ما أثبتته الاستاذ إبراهيم مصطفى.

رَمَضَانٌ مَحْرَمٌ. عَدَمُ عَمَلِ (لم) الجَزْمِ في الفعل المضارع في بعض المواضع إذا كان الفعل مُعْتَلًّا الآخر، وهو من إجراء المعتلِّ مَجْرَى الصَّحِيحِ، أو من اشباع الحركة المتبقية التي هي من جنس الحرف المحذوف.

سَعَلٌ مَحْرَمٌ. اتصال ضمير النصب في (كان) الناقصة مع إمكان انفصاله.

مَحْرَمٌ مَحْرَمٌ. استخدام النبيِّ (ﷺ) الادغام والفاء في فعل الأمر المُضَعَّفِ.

صَعْرٌ مَحْرَمٌ. عدم عمل (لا) الناهية الجزم في الفعل المضارع المعتلِّ الآخر، وهو من إجراء المعتلِّ مَجْرَى الصَّحِيحِ أو من إشباع الحركة المتبقية التي هي من جنس الحرف المحذوف.

رَجَعٌ مَحْرَمٌ. دخول (أم) المتصلة في سياق الاستفهام بـ(هل)، وعدَّ ابن مالك ذلك مِنْ إجراء (هل) مجرى (الهمزة).

رَجَعٌ مَحْرَمٌ. لا يحذف (الف) ما الاستفهامية عند دخول حرف الجر عليها في بعض المواضع، وهو ما يُفسِّره المُحَدِّثُونَ بميل الحضريِّ إلى الترويح في الكلام على عكس البدويِّ الذي يميل إلى السرعة.

جَمَلٌ مَحْرَمٌ. عدم صدارة اسم الاستفهام (ماذا) في بعض المواضع، وعدَّ بعض النحاة هذه الحالة بسبب تركيبه.

جَمَلٌ مَحْرَمٌ. اقتران التَّمْيِيزِ مع فاعل (نِعْمَ) الظَّاهر، زيادةً في التوكيد حملاً على الحال المؤكدة كما ذهب ابن مالك.

رَجَعٌ مَحْرَمٌ. إقامة صلة الموصول مقام الاسم الموصول الذي وقع مخصوصاً للمدح في باب (نعم).

وبعد فما جاء في هذه الرّسالة من سَدَادٍ فهو من توفيق الله تعالى، وما كان من خطأ أو نسيانٍ فهو من تقصيري، وحسبي إخلاصُ النّيّةِ لله تعالى في خدمة الحديث النبويّ الشريف واللغة العربيّة الكريمة، فأسأله تعالى أن يُلبس رسالتي ثوبَ القَبولِ عندهُ أولاً، ثُمَّ عند أستاذي المشرف والأساتذة المناقشين ثانياً، الذين لا شكَّ في أنّهم سيُثنون على محاسنها ويُقوّمونَ خطّأها، وآخرُ دعوانا أن الحمدُ لله ربّ العالمين.

ملحقات الفصل الأول
الجُملةُ الفعليةُ الخبريةُ المثبتةُ

م/1 الجملة الابتدائية ذات الفعل الماضي التام المبني للمعلوم:

:29 :1/20 :22 :1/19 :21 :1/3 :13 :1/20 :10 :1/15 :3 :1
-4-3 :67 :1/2 :54 :1/9-8-3 :49 :1/18-16-14-13-9-8-6-1 :30 :1/23-4
:1/2 :125 :1/6 :124 :1/9-6 :111 :1/10 :110 :1/9 :78 :1/22 :74 :1/5
.18 :133 :1/23 :131

:59 :2/7-6-3 :57 :2/9-4 :47 :2/12 :23 :2/7-5 :10 :2/1 :5 :2
:82 :2/23 :80 :2/7 :79 :2/2 :71 :2/6 :65 :2/13 :63 :2/2 :60 :2/13
:2/23 :97 :2/22-10 :95 :2/6-3 :88 :2/22-20-18 :87 :2/21-9 :84 :2/3
:2/6 :119 :2/19 :114 :2/11 :105 :2/17 :104 :2/11 :103 :2/23 :102
23. :145 :2/24 :144 :2/20 :130 :2/5 :123
:3/7 :52 :3/21-20 :50 :3/22 :41 :3/16 :34 :3/2 :14 :3/13 :7 :3
:91 :3/24 :85 :3/15-4 :80 :3/7-6 :79 :3/1 :73 :3/8-7 :71 :3/11 :70
:123 :3/22 :119 :3/16 :112 :3/12-4-3 :102 :3/14-3-2 :98 :3/7-6
:148 :3/3 :146 :3/9 :140 :3/16
:3/18 :93 :3/14 :161 :3/11 :103 :3/1 :167 :3/21-16 :154 :3/20-18
.7 :151

:4/1 :30 :4/4 :29 :4/1 :26 :4/9-5-3 :19 :4/10 :17 :4/12 :7 :4
:4/12 :53 :4/3 :51 :4/22 :49 :4/15 :48 :4/2 :46 :4/24 :40 :4/14 :35
:89 :4/7 :79 :4/19 :73 :4/23-17 :68 :4/22 :67 :4/23 :66 :4/15 :56
:103 :4/8 :100 :4/7 :99 :4/20 :96 :4/11-5 :93 :4/2 :92 :4/22-15
-12 :126 :4/18 :118 :4/19-6-1 :112 :4/18 :107 :4/14-2 :105 :4/9
.21 :139 :4/2 :137 :4/4-3 :134 :4/14 :132 :4/14 :132 :4/19
8. :121 :5/16 :108 :5/18 :43 :5/13-7 :30 :5/10 :29 :5/2 :20 :5
:6/6 :134 :6 /11 :115 :6/14 :111 :6/7 :83 :6/ 12 :15 :6/4 :8 :6
22. :158

17. :109 :7/4 :107 :7/20 :38 :7/4 :32 :7/ 11 :5 :7
.49 :46 :8/21 :11 :8/22 :6 :8

م/2 الجملة الابتدائية ذات الفعل الماضي التام المبني للمجهول:

:95 :1/18 :62 :1/6-5 :79 :1/5 :11 :1/5 :66 :1/8 :23 :1/11 :8 :1
19. :140 :1/16 :134 :1/1 :120 :1 /11 :97 :1/12
18. :130 :2/11 :95 :2/4 :82 :2/1 :81 :2/14 :29 :2
:107 :3/4 :98 :3/7 :91 :3/5 :19 :3 / 3:18:19/9 :13 :3/21 :5 :3
21. :117 :3/21
:4/3 :102 :4/7 :96 :4/10 :68 :4/12 :43 :4/4 :33 :4/22 :22 :4
7. :151 :4/23 :141 :4/4 :133 :4/1 :128 :4/1 :126 :4/15 :103

6 :59 :6/9 :115 :12.

7 :5 :7/17 :46 :7/8 :109 :10.

م/3 الجملة الابتدائية ذات الفعل المضارع التام المبني للمعلوم:

1 :3 :1/7 :9 :1/9 :10 :1/16 :12 :1/2 :14 :1/9 :25 :1/10 :32 :

1/11 :46 :1/15 :57 :1/11 :54 :1/3 :55 :1/18 :61 :1/3 :63 :1/23 :64 :

1/21 :67 :1/12 :74 :1/22 :81 :1/21-20-7 :93 :1/4 :94 :1/1 :97 :1/4 :

102 :1/9 :110 :1/8-1 :116 :1/24 :118 :1/ :1/24 :133 :1/11 :134 :

1/4 :137 :1/21 :139 :11.

2 :15 :2/6 :46 :2/19-18 :47 :2/6 :53 :2/6 :65 :2/2 :76 :2/90/1 :

11-15 :2/15 :91 :2/20 :92 :2/3 :99 :2/4-3 :102 :2/1 :106 :2/8 :113 :

15 :2/15 :124 :2/19 :125 :8.

3 :8 :3/8 :13 :3/5-1 :18 :3/19 :19 :3/14-13-6-5 :20 :3/13 :22 :

3/14 :48 :3/11-1 :57 :3/16 :58 :3/2 :93 :3/25 :100 :3/8 :101 :3/18 :

103 :3/2 :113 :3/3 :126 :3/4 :142 :3/22 :166 :19.

4 :6 :4/11 :20 :4/9-8 :3 :4/9 :34 :4/18 :58 :4/3 :66 :4/4 :68 :

4/14 :75 :4/23 :80 :4/5 :90 :4/11 :91 :4/10 :97 :4/20 :107 :4/11 :

109 :4/20 :111 :4/9 :118 :4/3 :132 :4/21-17-14 :137 :4/12 :138 :

4/18 :142 :4/19 :152 :4/15 :157 :4/8 :158 :4/18 :159 :4-3-1 :14 :

6 :15 :6/11 :104 :6/23 :110 :6/15-14 :115 :6/13 :132 :11.

7 :8 :7/4 :32 :7/23 :62 :7/17 :94 :24.

8 :1 :8/13 :9 :8/11 :12 :8/20 :14 :8/12 :94 :20.-12 :

9 :15 :9/5 :31 :19.

م/4 الجملة الابتدائية ذات الفعل المضارع التام المبني للمجهول:

1 :23 :1/17 :24 :1/1 :40 :1/22 :45 :1/5 :133 :5.

2 :88 :8.

3 :19 :16.

4 :40 :4/9 :86 :4/1 :96 :4/12 :134 :11.

6 :78 :6/5 :115 :7.

8 :95 :11.

م/5 الجملة الابتدائية ذات الفعل الماضي الناقص:

1 :45 :1/6 :53 :1/18 :71 :1/3 :139 :22.

2 :79 :2/8 :84 :2/9 :97 :1.

3 :41 :3/9 :50 :3/21 :51 :3/4 :77 :3/15 :80 :3/10 :102 :3/12 :

119 :18.

4 :84 :4/5 :96 :4/13 :130 :4/5 :135 :4/17 :156 :5.

م/6 الجملة الابتدائية ذات الفعل الماضي الذي هو من أفعال المقاربة:

4 :103 :16.

م/7 الجملة الابتدائية ذات الفعل المضارع الذي هو من أفعال المقاربة:
1 : 10 : 9/6 : 49 : 8.

م/8 الجملة الاستئنافية ذات الفعل الماضي التام المبني للمعلوم:

1 : 3 : 1/15 : 20 : 1/5 : 21 : 1/19 : 22 : 1/20 : 23 : 1/8 : 26 : 1/5 : 29 :
1/23 : 30 : 1/1 : 31 : 1/11 : 40 : 1/23 : 41 : 1/1 : 49 : 1/3 : 53 : 1/19 : 54 :
1/1 : 66 : 1/6 : 67 : 1/1 : 83 : 1/16 : 84 : 1/10 : 85 : 1/14 : 94 : 1/20 : 97 :
1/5 : 99 : 1/21 : 109 : 1/21 : 110 : 1/10 : 111 : 1/7 : 124 : 1/5 : 133 :
1/13 : 138 : 1/2 : 140 : 19.
2 : 3 : 2/4 : 57 : 2/5 : 58 : 2/7 : 62 : 2/15 : 63 : 2/13 : 65 : 2/2 : 79 :
2/21 : 87 : 2/15 : 88 : 2/1 : 95 : 2/10 : 96 : 2/1 : 104 : 2/7 : 114 : 2/19 :
123 : 2/11 : 130 : 18.
3 : 41 : 3/22 : 50 : 3/22 : 51 : 3/5 : 59 : 3/21 : 70 : 3/11 : 71 : 3/7 :
72 : 3/12 : 73 : 3/2 : 79 : 3/2 : 80 : 3/4 : 91 : 3/7 : 95 : 3/2 : 96 : 3/23 : 97 :
3/1 : 98 : 3/2 : 99 : 3/3 : 119 : 3/19 : 120 : 3/18 : 121 : 3/21 : 122 : 3/1 :
146 : 3/3 : 169 : 12.
4 : 13 : 4/18 : 19 : 4/4 : 32 : 4/14 : 43 : 4/9 : 49 : 4/22 : 66 : 4/23 : 68 :
4/17 : 71 : 4/16 : 75 : 4/16 : 84 : 4/5 : 89 : 4/15 : 91 : 4/6 : 92 : 4/2 : 93 :
4/6 : 96 : 4/20 : 97 : 4/2 : 99 : 4/7 : 103 : 4/10 : 107 : 4/18 : 112 : 4/14 :
125 : 4/1 : 126 : 4/1 : 130 : 4/4 : 132 : 4/14 : 134 : 4/4 : 137 : 4/2 : 139 :
4/3 : 140 : 2.

5 : 25 : 5/1 : 20 : 5/2 : 40 : 5/4 : 44 : 23.

6 : 134 : 6

7 : 44 : 7/22 : 75 : 7/10 : 89 : 7/23 : 107 : 7/4 : 109 : 11.

8 : 7 : 8/22 : 9 : 8/28 : 24 : 8/11 : 57 : 8.

م/9 الجملة الاستئنافية ذات الفعل الماضي التام المبني للمجهول:

1 : 10 : 1/21 : 21 : 1/20-12 : 23 : 1/22 : 29 : 1/23 : 30 : 1/2 : 49 : 1/4 :
62 : 1/18 : 63 : 1/1 : 67 : 1/8 : 92 : 1/14 : 97 : 11-12-13.
2 : 49 : 2/14 : 57 : 2/6 : 65 : 2/8 : 72 : 2/12 : 95 : 2/14 :
123 : 11.
3 : 41 : 3/22 : 70 : 3/16 : 71 : 3/8 : 80 : 3/16 : 102 : 3/12 :
113 : 22.
4 : 17 : 4/10 : 33 : 4/4 : 43 : 4/12 : 49 : 4/22 : 68 : 4/20 : 103 : 4/10 :
112 : 4/16 : 137 : 4.
6 : 134 : 6.

م/10 الجملة الاستئنافية ذات الفعل المضارع التام المبني للمعلوم:

1 : 3 : 1/8 : 9 : 1/9 : 10 : 1/17-16 : 15 : 1/21 : 24 : 1/2 : 41 : 1/1 : 44 :
1/19 : 46 : 1/14 : 47 : 1/24 : 71 : 1/4 : 76 : 1/10 : 97 : 1/4 : 109 : 1/13 :

:134 :1/6-5 :133 :1/23 :118 :1/2 :110
 11. :139 :1/21 :137 :1/3-2-1
 :86 :2/6 :79 :2/16 :74 :2/17 :29 :2/11 :20 :2/6 :15 :2/11 :11 :2
 :98 :2/4 :94 :2/14 :93 :2/4 :92 :2/21 :91 :2/2 :88 :2/17 :87 :2/2
 9. :106 :2/3 :99 :2/15
 :3/9 :110 :3/17 :98 :3/15 :70 :3/2 :58 :3/10 :20 :3/14 :19 :3
 9. :112
 :77 :4/15 :71 :4/18 :60 :4/1 :57 :4/18 :34 :4/22 :33 :4/9 :20 :4
 :99 :4/12 :96 :4/4 :90 :4/14 :88 :4/2 :86 :4/1 :81 :4/12 :80 :4/4
 1. :159 :4/18 :135 :4/1 :108 :4/12 :107 :4/12
 4. :114 :5
 12. :132 :6/23 :104 :6/6 :78 :6/1 :38 :6/11 :15 :6
 24. :94 :7/18 :92 :7/18 :5 :7
 11. :73 :8/12 :56 :8/20 :12 :8/21 :11 :8/13 :1 :8
 .21-20 :37 :9
م/11 الجملة الاستئنافية ذات الفعل المضارع التام المبني للمجهول:
 :1/14 :109 :1/20 :59 :1/22 :40 :1/2 :24 :1/17 :10 :1/8 :3 :1
 14.-8 :133
 . 8 :125 :2/7 :94 :2/7 :88 :2/9-8-7 :79 :2
 . 2 :58 :3/10 :20 :3/18-17 :19 :3
 :4/16 :107 :4/12 :96 :4/15 :88 :4/1 :86 :4/9 :30 :4/9 :20 :4
 . 8 :157 :4/12 :134 :4/3 :111
 . 18 :44 :5
 . 8 :78 :6
 . 21 :94 :8/21 :12 :8
م/12 الجملة الاستئنافية ذات الفعل الماضي الناقص:
 21. :53 :1/14-3 :30 :1/20-1 :22 :1
 10. :95 :2/21 :87 :2/20 :46 :2
 3. :95 :3 /13 :70 :3 /22 :21 :3
 .8 :151 :4
م/13 الجملة الاستئنافية ذات الفعل المضارع الناقص:
 .8 :133 :1
م/14 الجملة الاستئنافية ذات الفعل الماضي الذي هو من أفعال المقاربة:
 .21 :87 :1
 .3 :30 :8
م/15 الجملة الاستئنافية ذات الفعل الماضي الذي هو من أفعال الشروع:
 .21 :53 :1

م/16 الجملة المعترضة ذات الفعل الماضي التام المبني للمعلوم:

1 :60 :1/1 :73 :1/13 :78 :11 :90 :21 /1 :129 :1/12 :

133 :21 .

2 :11 :2/5 :16 :2/7 :46 :2/19 :48 :2/17 :75 :2/23 :119 :2 .

3 :28 :2/12 :51 :2/11 :62 :2/20-18 :86 :2/7 :99 :2/4 :

13 :2 .

4 :40 :4/9 :46 :4/6 :72 :4/15 :91 :4/22 :105 :16 .

6 :49 :2 .

7 :101 :8 .

8 :56 :8/20 :108 :12 .

9 :1 :16 .

م/17 الجملة المعترضة ذات الفعل الماضي التام المبني للمجهول:

1 :10 :1/2 :113 :4 .

2 :84 :16 .

3 :112 :3/10 :115 :9 .

م/18 الجملة المعترضة ذات الفعل الماضي الناقص:

1 :15 :2 .

3 :126 :12 .

م/19 الجملة المفسرة التي فعلها مضارع تام:

1 :30 :1/11 :73 :1/17 :134 :16 .

م/20 جملة صلة الموصول التي فعلها ماض تام:

1 :3 :4-5-8/1 :6 :1/19 :9 :3-9/1 :10 :1/13 :12 :1/23 :13 :2-3/1 :

14 :6-9/1 :19 :1/6 :22 :1-20-23/1 :25 :1/12 :26 :

13-14/1 :30 :1/14 :33 :1/5 :34 :1/12 :36 :1/21 :49 :1/9 :55 :1/18 :

64 :1/21 :66 :1/13 :68 :10-20/1 :79 :1/12 :81 :1/7 :82 :1/22 :85 :

15 :1/15 :93 :1/6 :97 :4-10-18/1 :102 :1/10 :105 :1/19 :106 :1/22 :

108 :10-11/1 :118 :1/10 :122 :1/3 :126 :1/4 :133 :12-18/1 :139 :

16-23/1 :140 :1 .

2 :4 :9/2 :10 :2/12 :22 :2/11 :31 :2/14 :43 :2/13 :58 :2/8 :70 :

22 :2/22 :72 :2/13 :82 :2/15 :88 :6-7-9-10/2 :95 :

15-19/2 :96 :6-7/2 :97 :12-23/2 :102 :13-23/2 :103 :2/12 :104 :

1 :2/1 :107 :2/5 :115 :2/5 :119 :2/6 :120 :18-19/2 :123 :5-20 :

3 :10 :8-11/3 :12 :3/16 :13 :3/3 :20 :2 :2-14/3 :36 :3/5 :47 :4-

5/3 :48 :3/11 :51 :3/6 :55 :3/7 :57 :3/16 :77 :3/16 :88 :3/3 :93 :

25 :3/25 :97 :3/21 :102 :3/1 :106 :3/10 :107 :3/22 :124 :3/2 :127 :

10 :3/10 :167 :3/2 :169 :3/20 :171 :12 .

:30 :4/21 :29 :4/4 :16 :4/8 :14 :4/9 :10 :4/16 :9 :4/18 :6 :4
:68 :4/11 :67 :4/8 :63 :4/15 :57 :4/3 :48 :4/4 :36 :4/4 :33 :4/9
:102 :4/3 :100 :4/14 :99 :4/3 :92 :4/9-8-6-5 :91 :4/11-5 :90 :4/15
:135 :4/13-12-2 :126 :4/16 :117 :4/17-6 :107 :4/19 :106 :4/3
8. :146 :4/21 :141 :4/1 :140 :4/22 :139 :4/12 :137 :4/19
12. :114 :5/5 :63 :5/5 :11 :5
6. :38 :6/19 :31 :6/20 :28 :6/16 :8 :6/16 :7 :6
20. :121 :7/9 :75 :7/3 :54 :7/23 :32 :7/6 :1 :7
14. :106 :8/14 :86 :8/2 :58 :8/4 :12 :8
2. :76 :9/2 :14 :9/5 :13 :9/16 :1 :9
م/21 جملة صلة الموصول التي فعلها ماضٍ تام مبني للمجهول:

11. :133 :1

8. :103 :2/20 :64 :2/1 :47 :2

13. :19 :3

12. :134 :4/11 :22 :4

.10 :1 :9

م/22 جملة صلة الموصول التي فعلها مضارع تام:

:1/21 :44 :1/8 :17 :1/9-8 :12 :1/21-14 :10 :1/11 :9 :1/9 :3 :1
:1/15 :97 :1/19 :96 :1/21 :94 :1/11 :86 :1/6 :56 :1/2 :54 :1/10 :49
-11-8-6 :133 :1/18 :128 :1/5 :119 :1/7 :111 :1/8 :110 :1/12 :105
17.

:60 :2/6 :57 :2/7 :48 :2/5 :30 :2/14 :15 :2/10 :11 :2/11 :10 :2
:96 :2/21-18 :93 :2/10 :88 :2/11 :84 :2/9-8 :79 :2/10 :74 :2/20
16.-8 :106 :2/17 :105 :2/13-11-8 :103 :2/18 :100 :2/4 :98 :2/16
:3/16 :69 :3/15 :58 :3/5 :47 :3 /6 :46 :3 /6 :34 :3/19-18 :29 :3
:3/1 :125 :3/15 :121 :3 /10 :115 :3/15-9 :106 :3/2 :88 :3/13 :74
5. :160 :3/3 :150 :3/23 :148 :3/5 :137 :3/3 :131
:4/22 :30 :4 /7 :16 :4/5 :15 :4/22-17 :14 :4 /17 :13 :4/19 :3 :4
:75 :4/12 :71 :4/14 :68 :4/22-5 :66 :4/2 :56 :4/12 :46 :4/16 :38
:4/3-2 :105 :4/17 :98 :4/10 :91 :4/12 :89 :4/5 :80 :4/3 :77 :4/2
. 1 :143 :4/17-9 :107

. 8 :1 :5

. 20 :28 :6/11 :27 :6

. 16 :128 :7/3 :122 :7/7 :98 :7/13 :59 :7/1 :55 :7

. 8 :73 :4/4-3 :43 :8/16 :24 :8

. 3 :13 :9

م/23 جملة صلة الموصول التي فعلها مضارع تام مبني للمجهول:

- 1 : 23 : 1/1 : 30 : 5.
- 2 : 3 : 2/5 : 4 : 2/10 : 72 : 2/5 : 98 : 2/5-4 : 107 : 2/5 : 123 : 12.
- 3 : 47 : 4.
- 6 : 15 : 6/4 : 150 : 1.
- م/24 جملة صلة الموصول التي فعلها ماض ناقص:
- 1 : 10 : 13-17/1 : 61 : 1/12 : 133 : 12-20.
- 2 : 19 : 16/2 : 77 : 2/8 : 85 : 2/17 : 88 : 2/2 : 96 : 15.
- 3 : 50 : 3/20 : 103 : 3/20 : 120 : 18.
- 4 : 46 : 4/7 : 56 : 4/2 : 79 : 4/6 : 100 : 4/8 : 132 : 4/5 : 140 : 4/6 : 151:
- 8/4 : 156 : 5.
- 6 : 38 : 7-8.
- 7 : 55 : 1.
- 9 : 77 : 16.
- م/25 جملة صلة الموصول التي فعلها مضارع ناقص:
- 2 : 102 : 4.
- م/26 جملة جواب القسم الظاهر التي فعلها ماض مبني للمعلوم:
- 1 : 109 : 13.
- 2 : 126 : 4.
- 4 : 15 : 6.
- م/27 جملة جواب القسم الظاهر التي فعلها مضارع مبني للمعلوم:
- 2 : 83 : 9.
- 3 : 98 : 3/10 : 167 : 15.
- 4 : 68 : 9.
- م/28 جملة جواب القسم المضمرة التي فعلها ماض تام مبني للمعلوم:
- 1 : 4 : 1/4 : 110 : 1/20 : 124 : 17.
- 2 : 57 : 2/16 : 58 : 6-7.
- 3 : 97 : 3/20 : 98 : 3/16 : 108 : 3/3 : 147 : 3/8 : 150 : 3/23 : 156 : 3/4:
- 171 : 3/8 : 172 : 21.
- 4 : 48 : 4/1 : 53 : 4/21 : 56 : 4/23 : 91 : 4/5 : 137 : 13.
- 7 : 36 : 7/12 : 104 : 1.
- 8 : 9 : 11.
- م/29 جملة جواب القسم المضمرة التي فعلها ماض ناقص:
- 4 : 117 : 16.
- 5 : 38 : 14.
- م/30 جملة جواب القسم المضمرة التي فعلها ماض من أفعال الرجحان:
- 1 : 26 : 12.
- م/31 جملة جواب القسم المضمرة التي فعلها ماض مبني للمجهول:

21. :40 :1
6 :112 :6/11 :161 :6.
م/32 جملة جواب القسم المضمر التي فعلها مضارع تام مبني للمعلوم:
21. :124 :1/15 :120 :1
10. :95 :2/7 :94 :2
16. :160 :3/23 :51 :3
21. :135 :4/1 :94 :4/4-3 :51 :4/13 :38 :4/4 :19 :4
15. :44 :5/10 :22 :5
13. :15 :6
17. :92 :7
م/33 جملة جواب القسم المضمر التي فعلها مضارع ناقص:
16. :92 :7
م/34 جملة جواب القسم المضمر التي فعلها مضارع تام مبني للمجهول:
21. :124 :1
1. :125 :2

م/35 جملة جواب الشرط غير الجازم التي فعلها ماضٍ تام غير مقترنة
بشيء:

1 : 11 : 1/6 : 12 : 2-18-21 : 13 : 1/21 : 16 : 1/10 : 34 : 1/11 : 59 :
1/19 : 66 : 7-9-10-12 : 85 : 1/14 : 97 : 1/11 : 104 : 1/18 : 111 : 1/12 :
129 : 1/15 : 133 : 7-12-18 : 134 : 1/4 : 137 : 1/20 : 138 : 1/2 : 135 :
19.
2 : 4 : 2/4 : 8 : 2/2 : 11 : 2/9 : 22 : 2/3 : 48 : 2/14 : 60 : 2/4 : 61 : 2/20 :
62 : 2/4 : 76 : 2/1 : 79 : 5-21-2 : 82 : 2/11 : 87 : 2/21-19 : 88 : 2/13-1 :
103 : 2/11 : 105 : 17.
3 : 19 : 3/14 : 24 : 3/10 : 36 : 3/11 : 51 : 3/4 : 70 : 3/18 : 74 : 3/11 :
103 : 3/14 : 112 : 3/15 : 120 : 3/17 : 121 : 3/22 : 153 : 17.
4 : 21 : 4/23 : 32 : 4/20 : 84 : 4/13 : 88 : 4/14 : 98 : 4/17 : 99 : 4/14 :
100 : 4/8 : 102 : 4/4 : 112 : 4/15 : 125 : 4/6 : 126 : 4/1 : 133 : 4/4 : 135 :
8.-1

5 : 44 : 23.

6 : 49 : 6/2 : 111 : 6/14 : 134 : 6.

7 : 101 : 8.

8 : 6 : 8/16-2 : 9 : 8/12 : 42 : 8/20 : 43 : 8/2 : 73 : 10.

9 : 38 : 4.

م/36 جملة جواب الشرط غير الجازم الذي فعله ماضٍ مقترن بـ(اللام):

1 : 31 : 1/11 : 59 : 1/14 : 74 : 1/22 : 99 : 1/15 : 105 : 1/22 : 120 :
1/21 : 124 : 4.
2 : 4 : 2/22 : 31 : 2/5 : 76 : 2/8 : 84 : 2/16 : 93 : 2/18 : 118 : 2/13 :
120 : 2/19 : 122 : 2/23 : 123 : 2/8 : 130 : 2/15 : 133 : 17.
3 : 34 : 3/3 : 110 : 3/7 : 130 : 3/7 : 134 : 10.
4 : 15 : 4/5-2 : 117 : 4/16 : 135 : 21.
5 : 59 : 17.
6 : 29 : 6/15 : 156 : 18.
7 : 140 : 23.

م/37 جملة جواب الشرط غير الجازم الذي فعله ماضٍ تام مقترن بـ(الفاء)
+ (قد):

1 : 73 : 1/16 : 55 : 10.

2 : 56 : 2/14 : 12 : 6.

3 : 30 : 13.

م/38 جملة جواب الشرط غير الجازم الذي فعله ماضٍ تام مقترن بـ(قد):

3 : 84 : 23.

م/39 جملة جواب الشرط غير الجازم الذي فعله ماض مبني للمجهول غير
مقترن بشيء:

2 : 85 : 2/10 : 86 : 2/19 : 102 : 5.

3 : 23 : 5-13-15/3 : 112 : 9-10.

4 : 46 : 4/6 : 97 : 23.

م/40 جملة جواب الشرط غير الجازم الذي فعله ماض ناقص مقترن بشيء:

1 : 86 : 10.

2 : 96 : 2/9 : 98 : 2.

3 : 99 : 3/4 : 130 : 3/12 : 131 : 3/1 : 139 : 3/3 : 146 : 3.

4 : 105 : 16.

م/41 جملة جواب الشرط غير الجازم الذي فعله ناقص ماض مقترن بـ(اللام):

1 : 90 : 24.

3 : 98 : 13.

8 : 39 : 21.

م/42 جملة جواب الشرط غير الجازم الذي فعله مضارع تام غير مقترن

بشيء:

1 : 13 : 21.

9 : 21 : 7.

م/43 جملة جواب الشرط الجازم غير مقترنة بشيء وفعلها ماض تام مبني

للمعلوم:

1 : 6 : 1/9 : 31 : 1/19 : 82 : 1/6 : 100 : 1/3 : 102 : 1/6 : 105 : 1/18 :

111 : 1/12 : 139 : 1/10 : 9 : 17.

2 : 7 : 2/16 : 46 : 2/19 : 63 : 2/16-13 : 96 : 2/9 : 113 : 2/3 :

85 : 4.

3 : 22 : 3/12 : 62 : 2/15-8 : 91 : 2/4 : 96 : 2/16 : 101 :

13-14 : 3/4 : 102 : 3/4 : 112 : 3/21-20 : 114 : 3/8 : 123 : 3/8 : 125 : -11 :

16 : 3/16 : 156 : 3/4 : 169 : 3/19 : 174 : 3/12-8 : 141 : 3/5 : 32 : 3/3 : 121 :

23 : 96 : 3/23

4 : 10 : 4/18 : 22 : 4/8 : 28 : 4/11 : 84 : 4/21 : 132 : 4/5 :

159 : 12.

5 : 18 : 5/11 : 27 : 8.

6 : 20 : 5.

7 : 12 : 7/21 : 23 : 7/20-19 : 101 : 4.

8 : 6 : 8/6 : 89 : 1.

9 : 40 : 9/1 : 76 : 2.

م/44 جملة جواب الشرط الجازم غير مقترنة بشيء وفعلها ماض مبني

للمجهول:

12. :129 :1/20 :36 :1/5 :27 :1/23 :12 :1/6 :3 :1
21. :104 :2/3 :92 :20/6 :84 :2/20-17 :48 :2/23 :7 :2
:113 :3/12 :126 :3/11 :123 :3/12 :114 :3/11 :51 :3/7-6 :23 :3
21.

.21 :90 :5/1 :85 :5

5. :145 :7/16 :90 :7

4. :73 :8

.5 :13 :9

م/45 جملة جواب الشرط الجازم غير مقترنة بشيء وفعالها ماض ناقص:

20 :12 :1

.10 :94 :2/1 :87 :2/15 :77 :2/16 :65 :2

.2 :130 :3/20 :112 :3/4 :99 :3/5 -4 :47 :3

.1 :100 :4 /15 :28 :4/7 :14 :4

م/46 جملة جواب الشرط الجازم غير مقترنة بشيء وفعالها مضارع تام مبني

للمعلوم:

.6 :27 :1/15 :20 :1

14. :104 :2/18 :96 :2

19. :158 :4/23 :67 :4

.20 :47 :5

6. :100 :7/9 :14 :7/18 :5 :7

.1 :89 :9

م/47 جملة جواب الشرط الجازم غير مقترن بشيء وفعالها مضارع مبني

للمجهول:

5. :72 :2

.10 :90 :4

م/48 الجملة المعطوفة على الجملة الابتدائية وفعالها ماض تام مبني للمعلوم:
1 :26 :20 :1 :30 :3 :17 :1 :94 :20 :1 :97 :12 :1 :111 :9 :1 :124 :

5.

2 :10 :5 :7 :2 :23 :12 :2 :33 :9 :2 :65 :6 :2 :103 :12 :2 :123 :

11.

3 :7 :13 :3 :70 :16 :20 :3 :98 :3 :3 :167 :10 :

4 :7 :21 :4 :46 :2 :89 :22 :4 :132 :14 :

5 :25 :11 :

6 :15 :12 :

م/49 الجملة المعطوفة على الجملة الابتدائية وفعالها ماض مبني للمجهول:

1 :10 :21 :20 :1 :62 :18 :1 :63 :1 :

2 :33 :9 :2 :49 :14 :

4 :17 :10 :4 :43 :12 :

م/50 الجملة المعطوفة على صلة الموصول وفعالها ماض تام مبني للمعلوم:

4 :146 :8 :

م/51 الجملة المعطوفة على صلة الموصول وفعالها مضارع تام مبني للمعلوم:

3 :125 :13 :3 :131 :3 :

4 :14 :17 :

م/52 جملة خبر المبتدأ التي فعالها ماض تام:

1 :128 :19 :

2 :24 :7 :

3 :73 :1 :98 :5 :145 :5 :

4 :106 :20 :4 :107 :19 :4 :145 :11 :

6 :16 :4 :156 :17 :

8 :108 :17 :

9 :5 :10 :

م/53 جملة خبر المبتدأ التي فعالها ماض تام مبني للمجهول:

3 :107 :21 :

4 :13 :23 :

م/54 جملة خبر المبتدأ التي فعالها مضارع تام:

1 :21 :6 :13 :30 :15 :1 :44 :18 :1 :69 :9 :1 :79 :5 :1 :81 :7 :1 :

86 :1 :8 :93 :24 :1 :97 :5 :1 :109 :18 :1 :111 :5 :1 :119 :4 :1 :124 :

1/5 :125 :1 :133 :13 :

2 :12 :6 :2 :76 :4 :2 :82 :20 :2 :84 :11 :2 :87 :8 :2 :88 :7 :2 :

97 :2 :15 :98 :21 :2 :129 :14 :

3 :20 :18 :3 :22 :15 :3 :55 :17 :3 :58 :6 :3 :70 :15 :3 :98 :3 :3 :

112 :3 :16 :116 :2 :124 :17 :3 :156 :3 :3 :13 :5 :

:4/4 :90 :4/18-17 :68 :4/13 :67 :4/5 :66 :4/4 :19 :4 /22 :14 :4
:4/14 :114 :4/18 :112 :4/11-6 :99 :4/15 :97 :4/18-14 :93 :4/2 :92
:159 :4/23 :141 :4/2 :139 :4/11 :133
.21-11

.1 :45 :5

.8 :38 :6/4 :20 :6

.12 :109 :7/11 :62 :7/17 :5 :7

.2 :97 :8/10 :46 :8/20 :7 :8

.3 :87 :9/1 :76 :9

م/55 جملة خبر المبتدأ التي فعلها مضارع تام مبني للمجهول:

.19 :109 :1/3-2 :14 :1

.20 :93 :2/9 :86 :2/6 :72 :2

م/56 جملة خبر المبتدأ التي فعلها ماض ناقص:

.14 :97 :1

م/57 جملة خبر المبتدأ التي فعلها مضارع ناقص:

.21 :47 :1

م/58 جملة خبر (كان وأخواتها) التي فعلها ماض تام:

.19 :133 :1/2 :135 :1/20 :33 :1

.16 :109 :2

.23 :87 :3/13 :25 :3

.2 :48 :4/2 :40 :4

.4-3 :54 :7

م/59 جملة خبر (كان وأخواتها) التي فعلها ماض تام مبني للمجهول:

.21 :23 :1

.13 :95 :8

م/60 جملة خبر (كان وأخواتها) التي فعلها مضارع تام:

:61 :1/19-18 :53 :1/21 :47 :1/6 :45 :1/11 :39 :1/21 :21 :1

:1/22 :109 :1/20 :104 :1/2 :99 :1/15 :75 :1/6-3 :71 :1/16 :63 :1/12
.5 :133

:65 :2/4 :59 :2/5 :57 :2/4 :50 :2/10 :48 :2/7 :45 :2/3 :44 :2

.6 :150 :2/10 :105 :2/10 :95 :2/8-6 :79 :2/2

:77 :3/13 :70 :3/4 :51 :3/21-10 :50 :3/13 :25 :3/17 :19 :3

.4 :172 :3/17 :154 :3/7 :153 :3/12 :102 :3/9 :41 :3/15

:4/4 :105 :4/13 :96 :4/15 :89 :4/23 :66 :4/2 :56 :4/7 :46 :4

:147 :4/13 :137 :4/17 :135 :4/17-13 :132 :4/1 :128 :4/16-2 :117

.5 :156 :4/6

.9 :20 :5/9 :6 :5

6 : 8 : 6/16 : 37 : 6/22 : 130 : 6/4 : 132 : 6/12 : 156 : 18 .
 7 : 92 : 16 .
 8 : 9 : 8/21 : 10 : 8/7 : 43 : 8/3 : 88 : 8/12 : 89 : 8/14 : 95 : 12 .
 9 : 1 : 9/17 : 70 : 9/14 : 78 : 22 .
 م/61 جملة خبر (كان وأخواتها) التي فعلها مضارع مبني للمجهول:
 1 : 63 : 2 .
 م/62 جملة خبر (أفعال المقاربة) التي فعلها مضارع تام:
 4 : 9 : 4/15 : 103 : 4/16 : 112 : 2 .
 8 : 88 : 15-19 .
 م/63 جملة خبر (أفعال الشروع) التي فعلها مضارع تام:
 1 : 54 : 1 .
 م/64 جملة خبر (إن وأخواتها) التي فعلها ماض تام:
 1 : 15 : 12-13 : 27 : 1/11-19 : 28 : 1/9-8 : 30 : 1/5 : 59 : 1/19-14 :
 71 : 1/2 : 78 : 1/3 : 83 : 1/15 : 84 : 1/10 : 102 : 1/11 : 103 : 1/7 : 121 :
 1/21 : 124 : 1/15 : 138 : 5 .
 2 : 10 : 2/18 : 32 : 2/7 : 47 : 2/22 : 57 : 2/15 : 82 : 2/4 : 87 : 2/15 : 88 :
 2/12 : 90 : 2/11-2 : 93 : 2/13 : 101 : 2/18 : 102 : 2/18 : 105 : 2/21 : 108 :
 2/22 : 109 : 2/15 : 120 : 2/19-10 : 123 :
 5-8-20 : 64 : 2/19 : 147 : 13 .
 3 : 51 : 3/17 : 59 : 3/20 : 70 : 3/20-15 : 71 : 3/9 : 87 : 3/25 : 88 : 3/3 :
 89 : 3/9 : 99 : 3/5-4 : 105 : 3/11 : 112 : 3/16 : 114 : 3/24 : 124 : 3/11 :
 127 : 3/10 : 131 : 3/16 : 142 : 3/21 : 144 : 3/22 : 146 : 3/7 : 153 : 3/16 :
 169 : 3/19 : 172 : 5 .
 4 : 15 : 4/2 : 17 : 4/14 : 21 : 4/23 : 22 : 4/2 : 24 : 4/12 : 32 : 4/13 : 48 :
 4/2 : 51 : 4/8 : 59 : 4/6 : 71 : 4/14 : 84 : 4/14 : 91 : 4/8 : 96 : 4/20 : 101 :
 4/19-18 : 107 : 4/12-6 : 111 : 4/12-11 : 112 : 4/15 : 124 : 4/22 : 125 :
 4/6-5 : 135 : 4/9 : 140 : 4/15 : 160 : 18 .
 5 : 5 : 15 : 5 : 30 : 5/12 : 31 : 5/6 : 95 : 23 .
 7 : 1 : 7/6 : 32 : 7/21 : 71 : 14 .
 8 : 4 : 8/12 : 6 : 8/2 : 46 : 8/9 : 119 : 16 .
 9 : 37 : 9/19 : 74 : 14 .
 م/65 جملة خبر (إن وأخواتها) التي فعلها ماض مبني للمجهول:
 1 : 57 : 1/10 : 135 : 3-3 .
 2 : 80 : 2/9 : 138 : 21 .
 3 : 107 : 22 .
 4 : 106 : 3 .
 7 : 29 : 11 .

م/66 جملة خبر (إنّ وأخواتها) التي فعلها مضارع تام:

:1/14 :34 :1/20 :31 :1/22 :23 :1/20 :15 :1/18 :11 :1/19 :6 :1
:106 :1/23 :96 :1/13 :94 :1/17 :76 :1/12 :64 :1/12 :45 :1/4 :44
:135 :1/5 :133 :1/16 :120 :1/4 :119 :1/23-18 :118 :1/7 :111 :1/6
:9 :141 :1/23 :137 :1/4
:64 :2/2 :50 :2/14 :48 :2/17-1 :47 :2/7 :32 :2/11 :10 :2/1 :7 :2
:87 :2/16 :85 :2/9 :80 :2/6 :79 :2/9 :74 :2/22-16 :71 :2/6 :70 :2/20
:105 :2/8 :104 :2/11 :103 :2/13 :102 :2/17 :101 :2/18 :93 :2/16
:9 :119 :2/4 :109 :2/16 :106 :2/10
-19 :33 :3/21 :26 :3/22-2 :20 :3/21 :19 :3/22 :17 :3/8 :16 :3
:3/11 :100 :3/20 :90 :3/2 :85 :3/11 :73 :3/6 :44 :3/15 :43 :3/22
:3/6 :157 :31/4 :150 :3/5 :149 :3/24 :114 :3/14 :112 :3/9-7 :110
:5 :172
:33 :4/22 :30 :4/23 :28 :4/22-19 :22 :4/23 :14 :4/9 :10 :4
-14 :88 :4/21 :85 :4/22-18 :78 :4/16 :74 :4/3 :68 :4/23 :56 :4/12
:107 :4/9 :106 :4/10 :102 :4/5 :101 :4/17-8 :98 :4/20 :94 :4/17
:18 :160 :4/6
:5-3 :114 :5/18 :28 :5/2 :20 :5/14 :11 :5
:5 :128 :6/15 :115 :6/18 :62 :6/12 :38 :6
:102 :7/13 :62 :7/15-14 :32 :7/15 :31 :7/10 :20 :7/6 :1 :7
:24 :107 :7/20

م/67 جملة خبر (إنّ وأخواتها) التي فعلها مضارع مبني للمجهول.

:9 :33 :1/4 :13 :1
:22-10 :71 :2/21 :67 :2/4 :3 :2
:9 :106 :3/16 :101 :3/8 :56 :3/22 :14 :3
:7 :85 :4/12 :53 :4
:15 :27 :7
:16 :119 :8/11 :24 :8
م/68 جملة خبر (إنّ وأخواتها) التي فعلها ماض ناقص:
:1 :41 :1/2 :24 :1/11 :20 :1/13 :12 :1
:7 :104 :2/3 :59 :2
:17-13 :70 :3
:4/8 :118 :4/11 :117 :4/23 :66 :4/1 :57 :4/2 :40 :4/2 :31 :4
:6 :147 :4/3 :125
:10 :20 :5/9 :6 :5

- 6 : 1 : 6/14 : 130 : 3 .
- 7 : 89 : 22 .
- 8 : 6 : 8/11 : 134 : 12 .
- 9 : 74 : 14 .
- م/69 جملة خبر (إنَّ وأخواتها) التي فعلها مضارع ناقص:
3 : 25 : 1 .
- م/70 جملة مقول القول التي فعلها ماض تام:
1 : 67 : 3-5-1/7 : 124 : 1/5 : 97 : 5 .
- 2 : 84 : 9-2/21 : 88 : 6 .
- 3 : 112 : 3/16 : 119 : 22 .
- 4 : 112 : 4/19 : 126 : 4/1 : 132 : 21 .
- 5 : 16-16 : 5 .
- 6 : 158 : 22 .
- م/71 جملة مقول القول التي فعلها مضارع التام:
1 : 30 : 9 .
- 2 : 79 : 7 .
- 3 : 20 : 3/14 : 98 : 17 .
- 4 : 98 : 4/17 : 132 : 14 .
- 8 : 42 : 8/13-13 : 73 : 12 .
- م/72 جملة مقول القول التي فعلها ماض ناقص:
3 : 50 : 21 .
- م/73 جملة المفعول الثاني لـ(ظَنَّ وأخواتها) وفعلها ماض تام:
1 : 115 : 1/7 : 124 : 8 .
- 3 : 10 : 11 .
- 9 : 36 : 8 .
- م/74 جملة المفعول الثاني لـ(ظَنَّ وأخواتها) وفعلها مضارع تام:
1 : 23 : 1/9 : 49 : 1/3 : 93 : 1/24 : 107 : 1/21 : 124 : 1/8 :
- 125 : 2 .
- 4 : 52 : 4/13 : 134 : 3 .
- 7 : 62 : 7/4 : 128 : 4 .
- 9 : 32 : 9/1 : 34 : 15 .
- م/75 جملة المفعول الثاني لـ(ظَنَّ وأخواتها) وفعلها مضارع مبني للمجهول:
1 : 10 : 21 .
- م/76 جملة المفعول الثاني لـ(ظَنَّ وأخواتها) وفعلها مضارع تام (الرجحان):
8 : 17 : 10 .
- م/77 جملة الحال التي فعلها ماض تام:
1 : 3 : 1/8 : 10 : 1/17 : 22 : 1/20 : 133 : 14 .

4 :33 :19 .
م/78 جملة الحال التي فعلها ماض مبني للمجهول:
4 :88 :17 .
م/79 جملة الحال التي فعلها مضارع تام:
1 :10 :16 :1/2 :25 :1/10 :26 :1/19 :29 :1/19 :30 :1/10 :41 :
1/1 :53 :18 :1/20 :3 :1/78 :81 :1/20 :93 :1/24 :104 :1/23 :17 :6 :
2 :4 :2/4 :7 :2/19 :11 :2/10 :9 :18 :2/9 :47 :2/6 :62 :2/4 :63 :
2/16 :72 :2/18 :95 :2/1 :96 :7 :
3 :14 :3/22 :16 :3/8 :20 :3/9 :78 :3/14 :96 :3/16 :101 :3/12 :
138 :3/19 :139 :19 .
4 :4 :4/18 :3 :4 :4/23 :74 :4/16 :89 :4/9 :90 :4/6 :5 :93 :4/14 :
125 :4/1 :132 :4/19 :133 :14 .
5 :44 :23 .
8 :57 :8/5 :73 :10 .

م/80 جملة الصفة التي فعلها ماضٍ تام:

1 : 21 : 1/12 : 26 : 1/4 : 32 : 1/15 : 30 : 1/9 : 56 : 1/6 : 57 : 1/22 : 97 : 16

2 : 17 : 2/13 : 18 : 2/9 : 19 : 2/9 : 71 : 2/2 : 85 : 2/4 : 88 : 2/8 : 104 : 16

3 : 12 : 3/16 : 70 : 3/16-12 : 98 : 3/4 : 103 : 3/8 : 121 : 3/21 : 147 : 7 : 4 : 14 : 4/8 : 16 : 4/4 : 33 : 4/9 : 45 : 4/18 : 68 : 4/18-17 : 74 : 4/21 : 91 : 4/7 : 94 : 4/22 : 100 : 4/3 : 103 : 4/15 : 130 : 4/4 : 137 : 11-17 :

5 : 36 : 5/9 : 83 : 5/16 : 85 : 1 :

6 : 6 : 6/24 : 15 : 6/17-15-13 : 150 : 1 :

7 : 95 : 7/19 : 102 : 7/1 : 104 : 23 :

8 : 9 : 8/14 : 57 : 6-7 :

م/81 جملة الصفة التي فعلها ماضٍ مبني للمجهول:

2 : 58 : 2/6 : 140 : 7 :

3 : 69 : 3/1 : 117 : 21 :

4 : 126 : 13 :

م/82 جملة الصفة التي فعلها مضارع التام:

1 : 3 : 1/5-4 : 14 : 1/3-2 : 16 : 1/9 : 17 : 1/4 : 27 : 1/10 : 26 : 1/24 :

31 : 11-16 : 30 : 1/70 : 59 : 1/19 : 67 : 1/1 : 82 : 1/23-1 : 86 : 1/17 : 93 : 1/24 : 97 : 1/15 : 110 : 1/10 : 124 : 1/20 : 133 : 9 :

2 : 6 : 2/6 : 9 : 2/5 : 34 : 2/18 : 39 : 2/5 : 57 : 2/5 : 79 : 2/9 : 83 : 2/6 :

87 : 2/21 : 88 : 2/4 : 91 : 2/21 : 92 : 2/3 : 93 : 2/18-3 : 94 :

7-2/3 : 98 : 2/14 : 100 : 2/9 : 102 : 2/4 : 106 : 2/21-9 : 103 : 11 :

3 : 19 : 3/16-13-5 : 24 : 3/10 : 33 : 3/19 : 70 : 3/11 : 90 : 3/15 : 97 :

20 : 3/20 : 101 : 1/18 : 109 : 3/10 : 118 : 3/21 : 125 : 3/11 : 126 : 3/12 :

130 : 3/19 : 139 : 3/20 : 145 : 3/16 : 153 : 3/3 : 169 : 3/13 : 171 : 3 :

4 : 3 : 4/5 : 13 : 4/23-15-14 : 14 : 4/22 : 15 : 4/6 : 19 : 4/4 : 29 : 4-6-7 :

11-4/13 : 34 : 4/22-15 : 38 : 4/13 : 43 : 4/1 : 50 : 4/1 : 67 : 4/17 : 93 : 5- :

16 : 4/16 : 94 : 4/10 : 99 : 4/23 : 103 : 4/16 : 105 : 4/15 : 109 : 4/20 : 133 :

10-4/11 : 137 : 4/12 : 141 : 4/23 : 146 : 4/22 : 159 : 11 :

5 : 8 : 5/18 : 44 : 5/19-13 : 85 : 1 :

6 : 1 : 6/20 : 115 : 13 :

7 : 44 : 7/21 : 92 : 7/17 : 95 : 7/12 : 115 : 12 :

8 : 56 : 8/12 : 73 : 10 :

9 : 1 : 9/16 : 15 : 20-5 :

م/83 جملة الصفة التي فعلها مضارع مبني للمجهول:

1 : 47 : 21 :

2 :65 :2/14 :90 :12.

3 :23 :3.

4 :83 :4/7 :95 :4/1 :132 :4/13 :138 :4/20 :121 :8.

6 :64 :9.

م/84 جملة الصفة التي فعلها ماض ناقص:

1 :13 :1/21 :26 :1/5 :40 :1/20 :82 :23.

2 :48 :10.

3 :61 :3/13 :93 :3/12 :112 :9.

م/85 جملة الصفة التي فعلها مضارع ناقص:

2 :102 :4.

4 :81 :1.

7 :70 :7.

م/86 الجملة المضافة إلى الظرف وفعلها ماض تام:

1 :10 :1/14 :30 :4-1/5 :102 :1/10 :111 :1/10 :115 :1/6 :124:

8-1/17 :30 :1/6 :66 :7-9.

2 :59 :13-2/15 :87 :2/8 :109 :2/17 :113 :2/3 :119 :2/16 :122:

2/22 :124 :2/8 :150 :6.

3 :14 :3/2 :70 :3/18 :74 :3/11 :98 :5.

4 :35 :4/14 :57 :4/5 :86 :4/1 :91 :4/6 :112 :4/13 :117 :4/15:

134 :4/13 :139 :3-6.

5 :114 :4.

6 :6 :6/24 :8 :16.

7 :8 :2.

8 :44 :3.

9 :123 :10.

م/87 الجملة المضافة إلى الظرف وفعلها ماض مبني للمجهول:

1 :47 :21.

4 :68 :1.

م/88 الجملة المضافة إلى الظرف وفعلها مضارع تام:

2 :47 :2/6 :147 :8.

3 :20 :3/15 :118 :20-21-22/3 :83 :18.

4 :98 :6.

5 :114 :3.

7 :115 :12.

8 :55 :8.

م/89 الجملة المضافة إلى الظرف وفعلها مضارع مبني للمجهول:

3 :111 :11.

4 :99 :6.

م/90 الجملة المضافة إلى الظرف وفعلها ماض ناقص:

2 :50 :2/6 :88 :2.

م/91 الجملة المضافة إلى أدوات الشرط (الظروف):

- 1 :11 :1/6 :12 :2-12-18-21 :13 :3-21 :14 :1/2 :15 :1/21 :16-3 :17 :1/10 :18 :1/6 :19 :30 :2-4-6 :18-1/2 :21 :19-20 :1/20 :21 :2-18 :1/6 :22-1 :39 :1/2 :38 :1/6-5 :37 :1/4-2 :36 :1/20-19 :46 :1/21-18 :44 :1/22-1 :49 :1/7-16 :54 :1/7 :58 :1/13 :57 :1/10-6-3 :55 :1/13-1 :73 :1/4 :72 :1/12-10-9-7 :66 :1/9 :60 :1/19 :59 :1/6-3 :85 :1/5 :81 :1/9 :76 :1/19-15 :75 :1/23 :74 :1/22-16 :101 :1/11-7 :97 :1/15-12 :94 :1/21 :90 :1/15 :86 :1/17-14 :108 :1/17-10 :107 :1/12 :105 :1/18 :104 :1/18 :102 :126 :1/9 :116 :1/7 :115 :1/7-5-4 :113 :1/23-10 :110 :1/20 :109 :137 :1/4 :134 :1/21-18-12-7 :133 :1/17-15-12 :129 :1/4 :138 :1/2 :142 :1/16 :143 :13.
- 2 :3 :2/7 :4 :2/10-7-4 :7 :2/19 :8 :2/2 :9 :2/6 :11 :2/9 :12 :2/6 :22 :2/11-3 :30 :2/10 :31 :2/5 :46 :2/18-1 :48 :2/14-4 :5 :2/14-8-2 :56 :2/14 :58 :2/5 :60 :2/4 :61 :2/20 :62 :4-1 :75 :2/5 :79 :2/14-5 :85 :2/21-5 :87 :2/10 :88 :2/21-19 :100 :2/1 :102 :2/18 :103 :2/5 :105 :2/11 :109 :2/17-7 :129 :2/14 :140 :2/9 :42 :
- 3 :8 :3/8 :14 :3/2 :19 :3/14 :23 :3/17-15-13-5 :24 :3/10 :18 :30 :3/13 :33 :3/18 :36 :3/11 :37 :3/7 :47 :3/18 :51 :3/4 :54 :73 :3/20 :57 :3/22-1 :59 :3/8 :60 :3/20 :63 :3/11 :70 :3/18 :83 :3/4 :89 :3/14 :112 :3/10-9 :116 :3/3 :118 :3/13 :120 :3/17 :121 :3/22 :131 :3/15 :132 :3/3 :169 :2.
- 4 :13 :4/7-3 :14 :4/9 :21 :4/23-10 :28 :4/11 :31 :4/5 :32 :40 :4/20 :41 :4/6 :46 :4/9 :46 :4/6 :67 :4/11 :68 :4/8 :84 :4/13 :86 :7-99 :4/8 :98 :4/23-21-14 :97 :4/14 :88 :4/9 :100 :4/23-14 :101 :4/8 :102 :4/19-18 :103 :4/4 :110 :4/15 :125 :4/4 :126 :4/1 :135 :4/18-10 :141 :4/21 :146 :13.
- 5 :44 :5/23 :66 :10.
- 6 :28 :6/20 :49 :6/2 :111 :6/14 :134 :6.
- 7 :22 :7/6 :34 :7/19 :71 :7/7 :101 :7/8 :112 :14.
- 8 :6 :8/16-2 :9 :8/12 :25 :8/9 :42 :8/20 :43 :8/2 :73 :10.

9 :14 :9/16 :21 :9/7 :38 :4
م/92 جملة جواب الشرط الجازم وفعلها ماض تام مقترن بـ(قد) ورابطه
(الفاء):

1 :28 :1/2 :96 :1/21 :100 :3-19

2 :16 :2/7 :19 :2/9 :91 :11

3 :57 :4

4 :22 :4/20-19 :40 :8-9

8 :98 :14

م/93 جملة جواب الشرط الجازم وفعلها مضارع ورابطه (الفاء):

2 :86 :19

3 :153 :16

م/94 الجملة الفعلية المعطوفة على خبر المبتدأ وفعلها مضارع مبني للمعلوم:

8 :46 :10

م/95 الجملة الفعلية المعطوفة على خبر (إنَّ وأخواتها) وفعلها ماض مبني

للمعلوم:

7 :135 :11

8 :4 :12

م/96 الجملة الفعلية المعطوفة على خبر (إنَّ وأخواتها) وفعلها مضارع مبني

للمعلوم:

1 :13 :4

2 :11 :2/4 :48 :14

4 :88 :4/17 :101 :4/5 :102 :10

7 :1 :7/6 :107 :24

8 :57 :3

م/97 الجملة الفعلية المعطوفة على خبر (كان وأخواتها) وفعلها مضارع مبني

للمعلوم:

2 :45 :7

4 :96 :13

9 :70 :14

م/98 الجملة المعطوفة على جملة صفة الموصوف وفعلها مضارع مبني

للمعلوم:

1 :36 :23

3 :90 :3/15 :130 :19

4 :13 :15

م/99 الجملة المعطوفة على جملة صفة الموصوف وفعلها مضارع مبني

للمجهول:

4 :138 :20

ملحقاتُ الفصل الثاني
الجُملةُ الفعليةُ الخبريةُ المنفيةُ

م/1 الجملة المنفية ب(لا) وفعلها ماض تام:

1 : 124 : 6.

4 : 21 : 22.

م/2 الجملة المنفية ب(لا) وفعلها مضارع تام:

1 : 9 : 11-13-16 : 14 : 1/5 : 15 : 1/19 : 16 : 1/8 : 18 : 1/11 : 21 :

1/8 : 22 : 1/22 : 26 : 9 : 1/12 : 27 : 1/9 : 28 : 1/19-2 : 30 :

9-10 : 1/31 : 1/19 : 32 : 1/15 : 40 : 1/22 : 44 : 1/19 : 45 : 1/6 : 47 : 1/24 :

54 : 1/16 : 64 : 1/11 : 67 : 1/8 : 71 : 1/9 : 97 : 1/1 : 98 : 1/15 : 104 : 19-

20 : 1/106 : 1/7 : 110 : 1/21 : 111 : 1/7 : 111 : 1/7 : 133 : 1/19 : 135 : 1/12 : 139 :

1/17 : 141 : 9.

2 : 4 : 10 : 19 : 2/11 : 30 : 2/10-6 : 39 : 2/5 : 47 : 2/17 : 48 : 2/7 :

50 : 2/3 : 57 : 2/5 : 61 : 2/20 : 63 : 2/13 : 66 : 2/2 : 70 : 2/9 : 74 : 2/15 :

79 : 2/8 : 85 : 2/15 : 87 : 2/19 : 90 : 2/15 : 93 : 2/20-3 : 94 : 4/2 : 96 : 4/7 :

98 : 4/21 : 103 : 2/13 : 105 : 2/18 : 107 : 2/17 : 108 : 2/12 : 115 : 2/22 :

119 : 2/6 : 120 : 2/19-11 : 121 : 2/8 : 141 : 5.

3 : 20 : 3/16-7-5 : 22 : 3/4 : 52 : 3/10-8 : 26 : 3/13 : 35 : 3/20 : 36 :

3/5 : 48 : 3/19-11 : 55 : 3/17 : 56 : 3/7 : 65 : 3/2 : 72 : 3/8 : 73 : 3/11 : 77 :

13 : 3/13 : 96 : 3/22-9 : 98 : 3/15 : 106 : 3/9 : 108 : 3/3 : 112 : 3/19 : 115 :

16 : 3/16 : 118 : 3/20 : 119 : 3/1 : 150 : 3/4 : 154 : 3/17 : 163 : 4 :

4 : 6 : 17 : 13 : 4/7 : 15 : 4/5 : 19 : 4/12 : 24 : 4/9 : 31 : 4/3 : 33 :

22 : 4/22 : 35 : 4/1 : 45 : 4/18 : 59 : 4/12 : 65 : 4/3 : 66 : 4/23 : 68 : 4/1 : 86 :

1 : 4/16-6-1 : 90 : 4/16-15 : 91 : 4/10 : 93 : 4/15-14-9 : 94 : 4/10-1 : 96 :

13 : 4/13 : 99 : 4/24 : 103 : 4/18 : 107 : 4/21 : 109 : 4/20-19 : 111 : 4/11 :

112 : 4/16 : 122 : 4/10 : 126 : 4/1 : 136 : 4/17 : 146 : 4/22 : 147 : 4/6 :

152 : 15.

6 : 115 : 6/14 : 156 : 18.

7 : 62 : 7/22 : 105 : 7/14 : 109 : 7/15 : 121 : 20.

8 : 5 : 8/18 : 10 : 8/1 : 51 : 8/13 : 73 : 19.

9 : 14 : 9/2 : 15 : 9/5 : 29 : 9-12.

م/3 الجملة المنفية ب(لا) وفعلها مضارع مبني للمجهول:

1 : 28 : 1/10 : 33 : 5.

2 : 106 : 2/18 : 123 : 20.

3 : 19 : 1.

4 : 9 : 4/8 : 63 : 4/8 : 102 : 3.

8 : 7 : 8/15 : 11 : 21.

- م/4 الجملة المنفية بـ(لا) وفعلها مضارع ناقص:
 1: 39 :1/11 :71 :1/6 :109 :1/22 :133 :20.
 2: 60 :5.
 3: 33 :3/1 :113 :20.
 4: 51 :3.
 8: 76 :1.
- م/5 الجملة المنفية بـ(لا) وفعلها مضارع من أفعال المقاربة:
 4: 112 :2.
 8: 88 :15-19.
- م/6 الجملة المنفية بـ(ما) وفعلها ماض تام:
 1: 12 :1/3 :13 :1/3 :57 :1/11 :64 :1/21 :99 :1/20 :102 :15.
- 2: 102 :2/19 :133 :17.
 3: 44 :3/23 :50 :3/9 :144 :3/22 :169 :12.
 4: 17 :4/21 :24 :4/12 :26 :4/13 :107 :12.
 6: 38 :2.
 7: 9 :3.
- م/7 الجملة المنفية بـ(ما) وفعلها ماض مبني للمجهول:
 3: 99 :8.
- م/8 الجملة المنفية بـ(ما) وفعلها مضارع تام:
 1: 76 :1/16 :98 :1/21 :123 :14.
 2: 30 :2/7 :64 :2/20 :80 :2/9 :93 :2/3 :104 :7.
 3: 70 :3/21 :101 :3/16 :102 :6.
 4: 15 :4/10 :68 :4/1 :84 :4/11 :86 :23.
 8: 17 :10.
 9: 30 :17.
- م/9 الجملة المنفية بـ(ما) وفعلها مضارع مبني للمجهول:
 1: 45 :12.
- م/10 الجملة المنفية بـ(ما) وفعلها ماض ناقص:
 2: 65 :2.
 3: 10 :11.
- م/11 الجملة المنفية بـ(ما) وفعلها مضارع ناقص:
 2: 105 :10.
- م/12 الجملة المنفية بـ(إن) وفعلها ماض تام:
 4: 111 :19.
- م/13 الجملة المنفية بـ(إن) وفعلها مضارع تام:
 2: 62 :1.

م/14 الجملة المنفية ب(لم) وفعلها مضارع تام:

-1 :30 :1/9 :28 :1/23-11-9 :27 :1/20 :26 :1/23 :22 :1/9 :9 :1
:1/13 :57 :1/7 :25 :1/20 :40 :1/12-2 :39 :1/12 :34 :1/16 :32 :1/5
:125 :1/22 :105 :1/12 :95 :1/23-9 :86 :1/7 :81 :1/6 :79 :1/1 :60
.10 :139 :1/2 :126 :1/23
:45 :2/19 :42 :2/5 :21 :2/10 :18 :2/18 :10 :2/1 :8 :2/20 :4 :2
:94 :2/3 :92 :2/12-8 :88 :2/6 :82 :2/5 :71 :2/14 :65 :2/1 :62 :2/1
.1 :87 :2/8 :140 :2/4 :126 :2/3 :113 :2/16 :109 :2/5
:3/3 :73 :3/11 :51 :3/20 :47 :3/13-5 :24 :3/5 :22 :3/20 :12 :3
:121 :3/10 :115 :3/6-5 :99 :3/18-13 :98 :3/23 :96 :3/7 :94 :3/3 :88
:169 :3/4 :156 :3/3 :137 :3/17 :135 :3/16 :131 :3/10 :128 :3/23
.20 :171 :3/18
:4/15 :75 :4/13 :72 :4/20-18 :68 :4/1 :57 :4/4 :36 :4/5 :19 :4
:122 :4/17 :112 :4/20 :107 :4/4 :102 :4/6 :91 :4/18 :83 :4/18 :78
.21 :141 :4/2 :140 :4/21 :132 :4/1 :123 :4/23
.7 :5 :5

.18 :62 :6/5-4 :13 :6

.16 :90 :7

.4 :84 :8/9 :25 :8

.23 :11 :9/6:1 :9

م/15 الجملة المنفية ب(لم) وفعلها مضارع مبني للمجهول:

.23 :86 :1/1 :63 :1/8 :62 :1/20 :45 :1/4 :43 :1

.21 :104 :2/9 :83 :2

.7 :91 :3/9 :58 :3/5 :39 :3

5. :40 :2/5 :32 :4/15-11 :28 :4

.20 :9 :6

.11 :26 :8

م/16 الجملة المنفية ب(لم) وفعلها مضارع ناقص:

:1/20 :104 :1/11 :79 :1/20 :61 :1/2 :54 :1/21 :23 :1/20 :15 :1

.22 :109

.8 :140 :2/2 :119 :2/6 :82 :2/8 :75 :2/5 :60 :2/12 :4 :2

.22 :113 :3/15 :70 :3

.13 :134 :4/4 :105 :4/15 :89 :4

.3 :43 :8

م/17 الجملة المنفية ب(لم) وفعلها مضارع من أفعال المقاربة:

.17 :32 :9

م/18 الجملة المنفية ب(لما) وفعلها مضارع تام مبني للمعلوم:

- 4 : 68 : 18 .
- م/19 الجملة المنفية بـ(لن) وفعالها مضارع تام مبني للمعلوم:
1 : 13 : 1/18 : 17 : 1/7 : 30 : 14 .
- 2 : 16 : 2/11 : 17 : 15 : 2/ : 72 : 2/20 : 82 : 2/5 : 104 : 13 .
- 3 : 46 : 3/5 : 77 : 13 : 3 : 146 : 1 .
- 6 : 8 : 6/11 : 13 : 4 .
- 7 : 105 : 6 .
- م/20 الجملة المنفية بـ(لن) وفعالها مضارع مبني للمجهول:
2 : 82 : 6 .
- م/21 الجملة المنفية بـ(لن) وفعالها مضارع ناقص:
1 : 21 : 8 .
- 9 : 1 : 9/7 : 78 : 22 .
- م/22 تقديم المفعول به على الفاعل في الجملة المنفية بـ(ما) وفعالها ماض تام مبني للمعلوم متعدٍ:
3 : 44 : 23 .
- م/23 تقديم المفعول به على الفاعل في الجملة المنفية بـ(لا) وفعالها مضارع تام مبني للمعلوم متعدٍ:
1 : 16 : 8 .
- 3 : 20 : 5 : 3/7 : 56 : 3/7 : 65 : 3/2 : 72 : 3/7 : 119 : 1 .
- 4 : 93 : 9 .
- 8 : 5 : 18 .
- م/24 تقديم المفعول به على الفاعل في الجملة المنفية بـ(لم) وفعالها مضارع تام مبني للمعلوم متعدٍ:
1 : 139 : 1/10 : 27 : 9 .
- 4 : 83 : 18 .
- م/25 تقديم المفعول الثاني على الأول في الجملة المنفية بـ(لا) وفعالها مضارع متعدٍ إلى مفعولين:
4 : 6 : 17 .
- م/26 تقديم المفعول الثاني على الفاعل في الجملة المنفية بـ(لن) وفعالها مضارع متعدٍ إلى مفعولين:
7 : 105 : 6 .
- م/27 تقديم المفعول الثاني على الأول في الجملة المنفية بـ(لا) وفعالها مضارع متعدٍ إلى مفعولين:
3 : 154 : 17 .
- م/28 تقديم خبر الفعل الناقص على اسمه في الجملة المنفية بـ(لم):
3 : 113 : 22 .
- م/29 الحذف في الجملة ذات الفعل الماضي المبني للمعلوم منفية بـ(ما):

- 2 : 133 : 7 .
م/30 الحذف في الجملة ذات الفعل الماضي المبني للمعلوم منفية بـ(لا):
1 : 124 : 6 .
- م/31 الحذف في الجملة ذات الفعل المضارع المبني للمعلوم منفية بـ(لا):
1 : 22 : 1/22 : 64 : 1/11 : 97 : 1/1 : 141 : 9 .
2 : 74 : 2/15 : 85 : 2/15 : 93 : 2/3 : 103 : 13 .
3 : 20 : 3/7-5 : 25 : 10 .
4 : 31 : 4/3 : 94 : 4/1 : 136 : 22 .
- م/32 الحذف في الجملة ذات الفعل المضارع المبني للمعلوم منفية بـ(لم):
1 : 9 : 1/9 : 27 : 23 .
3 : 98 : 18 .
- م/33 استتار الاسم في الجملة التي فعلها مضارع ناقص منفية بـ(لم):
1 : 15 : 1/20 : 23 : 1/21 : 54 : 1/2 : 61 : 4/20 : 104 : 20 .
2 : 60 : 2/5 : 75 : 2/8 : 82 : 2/6 : 140 : 8 .
4 : 89 : 15 .
- م/34 استتار الاسم في الجملة التي فعلها مضارع ناقص منفية بـ(لا):
1 : 133 : 20 .
2 : 60 : 5 .

مُلحقاتُ الفصل الثالث
الجُملةُ الفعليةُ الخبريةُ المؤكَّدةُ

م/1 توكيد الجملة بوساطة تكرار الجملة نفسها وفعلها ماض تام مبني للمعلوم:

1:106 :7.

3:151 :1/7 :154 :16-17.

5:91 :14.

م/2 توكيد الجملة بوساطة تكرار الجملة نفسها وفعلها مضارع تام مبني للمعلوم:

3:154 :17.

م/3 التوكيد بوساطة المصدر النائب عن المفعول المطلق:

9:81 :20.

م/4 التوكيد بقصر الفاعل على المفعول بوساطة (ما + إلا) في الجملة التي فعلها ماض تام مبني للمعلوم:

3:71 :3/15 :147 :8.

م/5 التوكيد بقصر الفعل على الفاعل بوساطة (ما + إلا) في الجملة التي فعلها ماض تام مبني للمعلوم:

6:15 :21.

م/6 التوكيد بقصر الفعل على نائب الفاعل بوساطة (ما + إلا) في الجملة التي فعلها ماض تام مبني للمجهول:

4:24 :22.

م/7 التوكيد بقصر الفعل على الفاعل بوساطة (لا + إلا) في الجملة التي فعلها مضارع تام مبني للمعلوم:

2:94 :1.

4:40 :2.

م/8 التوكيد بقصر الفعل على الفاعل بوساطة (لم + الا) في الجملة التي فعلها مضارع تام مبني للمعلوم:

4:19 :4/5 :126 :4/19 :132 :13.

9:27 :16.

م/9 التوكيد بقصر الفاعل على المفعول بوساطة (لا + إلا) في الجملة التي فعلها مضارع تام مبني للمعلوم:

1:86 :9.

2:84 :2/10 :93 :2/13 :54 :2/3 :94 :4.

3:50 :3/12 :80 :3/12 :96 :23.

7:27 :7/9 :102 :1.

8:25 :1.

م/10 التوكيد بقصر الفاعل على المفعول بوساطة (لم + إلا) وفعالها مضارع تام مبني للمعلوم:

1: 105 : 22.

4: 112 : 10.

م/11 التوكيد بقصر الفاعل على المفعول بوساطة (ما + إلا) في الجملة التي فعالها مضارع تام مبني للمعلوم:

2: 151 : 16.

4: 49 : 16.

م/12 التوكيد بقصر المفعول على الفاعل بوساطة (لا + إلا) وفعالها مضارع تام مبني للمعلوم:

1: 13 : 1/3 : 16 : 1/1 : 109 : 1/20 : 111 : 1/3 : 133 : 1/9 :

5. : 138

2: 30 : 2/5 : 115 : 2/22 : 123 : 20.

3: 19 : 3/13 : 58 : 3/7 : 80 : 5.

4: 68 : 4/14 : 95 : 1.

5: 27 : 5/8-7 : 115 : 12.

7: 78 : 13.

9: 93 : 22.

م/13 التوكيد بقصر الفعل على الفاعل بوساطة (إنّما) في الجملة التي فعالها ماض تام مبني للمعلوم:

1: 39 : 2.

4: 138 : 6.

7: 86 : 11.

8: 73 : 18.

9: 77 : 16.

م/14 التوكيد بقصر الفاعل على المفعول بوساطة (إنّما) في الجملة التي فعالها ماض تام مبني للمعلوم:

1: 27 : 11.

2: 9 : 8.

4: 104 : 1-2.

م/15 التوكيد بقصر الفعل على نائب الفاعل بوساطة (إنّما) في الجملة التي فعالها ماض مبني للمجهول:

1: 45 : 1/2 : 72 : 3.

2: 108 : 15.

3: 13 : 21.

4: 67 : 4/17 : 124 : 4/22 : 130 : 5.

7: 140 : 23.

م/16 التوكيد بقصر نائب الفاعل على المفعول به بوساطة (إنّما) في الجملة التي فعلها ماض مبني للمجهول:
4 : 67 : 17.

م/17 التوكيد بقصر الفعل على الفاعل بوساطة (إنّما) في الجملة التي فعلها مضارع تام مبني للمعلوم:
2 : 93 : 4.
3 : 110 : 25.
5 : 18 : 4.

م/18 التوكيد بقصر الفاعل على المفعول به بوساطة (إنّما) في الجملة التي فعلها مضارع تام مبني للمعلوم:
1 : 39 : 1/1 : 86 : 2.
2 : 71 : 3.
3 : 157 : 7.
4 : 22 : 4/11 : 109 : 17.
5 : 98 : 7.
8 : 48 : 8/23 : 106 : 9.

م/19 التوكيد بقصر المفعول به على الفاعل بوساطة (إنّما) في الجملة التي فعلها مضارع تام مبني للمعلوم:
2 : 4 : 18.
3 : 142 : 17.

م/20 التوكيد بقصر الفعل على نائب الفاعل بوساطة (إنّما) في الجملة التي فعلها مضارع مبني للمجهول:
8 : 119 : 14.

م/21 قصر الاسم على الخبر بوساطة (إنّما) في الجملة التي فعلها ماض ناقص:
6 : 149 : 21.

م/22 التوكيد بالقسم الظاهر + اللام + جملة فعلها ماض تام مبني للمعلوم:
4 : 15 : 6.

- م/23 التوكيد بالقسم الظاهر + قد + جملة فعلها ماض تام مبني للمعلوم:
2: 126: 4.
- م/24 التوكيد بالقسم الظاهر + اللام + قد + جملة فعلها ماض تام مبني للمعلوم:
1: 109: 13.
3: 97: 1.
9: 30: 16.
- م/25 التوكيد بالقسم الظاهر + اللام + فعل مضارع + نون التوكيد الثقيلة:
2: 83: 9.
3: 98: 3/10: 167: 3/15: 169: 12.
4: 68: 9-11.
- م/26 التوكيد بالقسم الظاهر + اللام + فعل مضارع ناقص + نون التوكيد الثقيلة:
3: 72: 7.
- م/27 التوكيد بالقسم الظاهر + ما النافية + جملة فعلية فعلها ماض تام مبني للمعلوم:
1: 102: 15.
3: 147: 8.
4: 100: 10.
- م/28 التوكيد بالقسم الظاهر + إن النافية + جملة فعلها ماض تام مبني للمعلوم:
4: 111: 19.
- م/29 التوكيد بالقسم الظاهر + لا النافية + جملة فعلها مضارع تام مبني للمعلوم:
1: 9: 1/13: 14: 1/5: 133: 17.
2: 93: 4.
3: 139: 3/19: 169: 12.
4: 16: 4/6: 66: 4/23: 71: 4/15: 77: 4/4: 79: 4/10: 17: 137.
6: 1: 3.
8: 10: 1.
- م/30 التوكيد بالقسم الظاهر + ما النافية + جملة فعلها مضارع تام مبني للمعلوم:
1: 53: 1/19: 76: 16.
2: 64: 2/20: 80: 9.
- م/31 التوكيد بالقسم الظاهر + ما النافية + جملة فعلها ماض ناقص:
3: 20: 16.

م/32 التوكيد بالقسم المضمر ودليله اللام + قد + جملة فعلها ماض تام مبني للمعلوم:

1 : 4 : 1/4 : 110 : 1/2 : 124 : 1/17 : 30 : 4.

2 : 57 : 2/16 : 58 : 6-7.

3 : 97 : 3/20 : 98 : 3/16 : 108 : 3/3 : 147 : 3/8 : 150 : 3/23 : 171 : 3/8 :

172 : 21.

4 : 48 : 4/1 : 53 : 4/21 : 56 : 4/23 : 91 : 4/5 : 137 : 13.

7 : 36 : 7/12 : 104 : 10.

8 : 9 : 11.

م/33 التوكيد بالقسم المضمر ودليله اللام + قد + جملة فعلها ماض مبني للمجهول:

6 : 112 : 6/11 : 161 : 6.

م/34 التوكيد بالقسم المضمر ودليله اللام + قد + جملة فعلها ماض ناقص:

4 : 117 : 16.

م/35 التوكيد بالقسم المضمر ودليله اللام + قد + جملة فعلها ماض من أفعال

الرجحان:

1 : 26 : 12.

م/36 التوكيد بالقسم المضمر ودليله اللام + فعل مضارع + نون التوكيد

الثقيلة:

1 : 120 : 1/15 : 124 : 21.

2 : 94 : 2/7 : 95 : 10.

3 : 51 : 3/23 : 160 : 16.

4 : 19 : 4/4 : 38 : 4/13 : 51 : 4/4 : 94 : 4/1 : 135 : 21.

5 : 22 : 5/10 : 44 : 15.

6 : 15 : 3.

7 : 92 : 17.

م/37 التوكيد بالقسم المضمر ودليله اللام + فعل مضارع مبني للمجهول +

نون التوكيد الثقيلة:

1 : 124 : 21.

2 : 125 : 1.

م/38 التوكيد بالقسم المضمر ودليله اللام + فعل مضارع ناقص + نون

التوكيد الثقيلة:

7 : 92 : 16.

م/39 التوكيد ب(قد) + جملة فعلها ماض تام مبني للمعلوم:

1 : 19 : 1/5 : 27 : 1/11 : 24 : 1/4 : 68 : 1/10 : 73 : 1/16 : 78 :

2-1/3 : 85 : 1/17 : 96 : 1/21 : 100 : 1/19 : 103 : 1/7 : 122 : 1/3 : 124 : 1/2 :

133 : 14-1/16 : 140 : 19.

:74 :2/20 :64 :2/14 :61 :2/14 :56 :2/14 :50 :2/1 :45 :2/7 :16 :2
:104 :2/13 :102 :2/8 :99 :2/23-11 :91 :2/11-2 :90 :2/4 :82 :2/14
4. :126 :2/8

:85 :3/4 :61 :3/4 :57 :3/17 :51 :3/11 :42 :3/3 :30 :3/19 :18 :3
.19 :169 :3/4 :154 :3/17 :127 :3/17 :88 :3/24

:51 :4/2 :51 :4/2 :48 :4/23 :21 :4/3 :48 :4/15 :34 :4/9 :10 :4
.18-2 :137 :4/2 :97 :4/8-7 :91 :4/3 :85 :4/3 :77 :4/13-8

م/40 التوكيد ب(قد) + جملة فعلها ماض تام مبني للمجهول:

.15 :76 :2

.9 :47 :3/10 :42 :3

.16 :75 :4

م/41 التوكيد ب(قد) + جملة فعلها ماض ناقص:

.2 :95 :2

.10 :20 :5

م/42 تقديم المفعول به على الفاعل في الجملة المؤكدة بالقسم الظاهر وفعلها
ماض تام مبني للمعلوم:

.16 :30 :9

م/43 تقديم المفعول به على الفعل في الجملة المؤكدة بالقسم الظاهر وفعلها
مضارع تام مبني للمعلوم:

.4 :77 :4

م/44 تقديم المفعول الثاني على الفاعل في الجملة الفعلية المؤكدة بالقسم
المضمر الذي دليله (اللام + قد) وفعلها ماض تام مبني للمعلوم:

.23 :56 :4

م/45 تقديم المفعول به على الفاعل في الجملة المؤكدة بالقسم المضمر الذي
دليله (اللام) وفعلها مضارع مقترن ب(نون) التوكيد الثقيلة:

.7 :94 :2

م/46 تقديم المفعول به على الفاعل في الجملة المؤكدة ب(قد) وفعلها ماض
تام مبني للمعلوم:

14. :133 :1/3 :78 :1

4. :82 :2/20 :64 :2

19. :169 :3/4 :154 :3

.2 :137 :4/2 :97 :4/8 :91 :4

م/47 الحذف الواقع في الجملة التي فعلها ماض مبني للمعلوم ومؤكدة توكيداً
لفظياً:

.14 :91 :5

م/48 الحذف الواقع في الجملة التي فعلها ماض مبني للمعلوم ومؤكدة بالقسم
المضمر:

5 :44 :15.
م/ 49 الحذف الواقع في الجملة التي فعلها ماض تام مبني للمعلوم ومؤكدة
ب(قد):
4 :48 :3.

ملحقات الفصل الرابع
الجملة الفعلية الإنشائية الطلبية

القسم الأول
الجملة الفعلية التي فعلها أمر

- م/1 فعل الأمر الصحيح السالم المسند إلى ضمير المخاطب على صيغة (افعل):
:49 :1/2 :30 :1/14 :29 :1/8 :25 :1/12 :23 :1/21 :21 :1/19 :6 :1
:1/17 :80 :1/21 :78 :1/15 :70 :1/18 :64 :1/8 :55 :1/13 :52 :1/10
:123 :1/12 :117 :1/22 :109 :1/20 :104 :1/17 :94 :1/8 :82 :1/7 :81
:6 :138 :1/16 :133 :1/18 :132 :1/4-2 :126 :1/22
:2/19 :46 :2/13 :43 :2/11 :22 :2/11 :19 :2/15 :17 :2/6 :12 :2
:88 :2/13 :82 :2/7 :79 :2/6 :71 :2/22 :65 :2/6-5 :50 :2/19-15 :48
:130 :2/8 :119 :2/6 :115 :2/17 :112 :2/5 :106 :2/18-9 :100 :2/11
:8 :147 :2/11-7 :145 :2/22 :144 :2/22 :139 :2/22
-7 :30 :3/20-15 :29 :3/17-1 :21 :3/19 :17 :3/3 :10 :3/7 :6 :3
:97 :3/19 :89 :3/16 :70 :3/2 :61 :3/13 :59 :3/2 :37 :3/11 :35 :3/11
:131 :3/1 :124 :3/1 :113 :3/21 :107 :3/22 :104 :3/10 :103 :3/7-5
:21-12 :171 :3/1 :146 :3/5
:38 :4/19 :35 :4/21 :34 :4/5 :28 :4/23 :21 :4/10 :12 :4/21 :7 :4
:105 :4/9 :98 :4/22 :80 :4/20 :68 :4/1 :62 :4/18 :57 :4/5 :50 :4/16
:13-12 :146 :4/18 :137 :4/2
:21 :8 :5
:13-10 :105 :7/5 :41 :7/5 :8 :7
:17 :47 :8/21 :46 :8/2 :43 :8
:11 :37 :9
م/2 فعل الأمر الصحيح السالم المسند إلى (ياء) المخاطبة على صيغة (افعل):
:20 :61 :1/9 :60 :1/10 :59 :1/3 :58 :1/23 :57 :1
-16 :119 :2/5 :118 :2/1 :104 :2/12 :97 :2/22 :65 :2/12 :15 :2
18.
:4 :154 :3/18 :37 :3/10 :5 :3
:1 :86 :4
:12 :36 :7
م/3 فعل الأمر الصحيح السالم المسند إلى (ألف) الإثنتين على صيغة (افعل):
:2 :116 :1/13 :64 :1
:6 :88 :2
:11 :67 :4
م/4 فعل الأمر الصحيح السالم المسند إلى (واو) الجماعة على صيغة (افعل):

- 1 : 10 : 1/16 : 13 : 1/11 : 16 : 1/19 : 24 : 1/12-5 : 28 : 1/12 : 47 :
- 1/19 : 64 : 1/20 : 71 : 1/2 : 72 : 1/4 : 77 : 1/1 : 79 : 1/8 : 85 : 1/21 : 94 :
- 16-18-23 : 97 : 1/18-1 : 99 : 1/2 : 106 : 1/6 : 107 : 1/21-10 : 116 :
- 1/9 : 117 : 1/3 : 125 : 3 .
- 2 : 4 : 2/12 : 23 : 2/5 : 31 : 2/17 : 67 : 2/21 : 76 : 2/4 : 80 : 2/14 : 97 :
- 2/7 : 106 : 2/15 : 120 : 2/19 : 130 : 2/17 : 145 : 24 .
- 3 : 13 : 3/9 : 14 : 3/21 : 15 : 3/23 : 23 : 3/17 : 24 : 3/21-18 : 26 :
- 3/12 : 44 : 3/23 : 63 : 3/1 : 76 : 3/14 : 94 : 3/5 : 100 : 3/8 : 115 : 3/10 :
- 119 : 134 : 3/13 : 138 : 3/1 : 172 : 10 .
- 4 : 21 : 4/11 : 41 : 4/10 : 48 : 4/3 : 55 : 4/3 : 56 : 4/2 : 57 : 4/15 : 77 :
- 4/3 : 78 : 4/21 : 79 : 4/6 : 83 : 4/18-17 : 98 : 4/9 : 101 : 4/4 : 107 : 20 .
- 6 : 28 : 20 .
- م/5 فعل الأمر الصحيح السالم المسند إلى (نون) النسوة على صيغة (افعل):
- 2 : 66 : 4 .
- 3 : 149 : 7 .
- م/6 فعل الأمر الصحيح المهموز الفاء المسند إلى ضمير المفرد المخاطب على صيغة (افعل):
- 1 : 39 : 1/1 : 69 : 1/7-1 : 77 : 1/4 : 141 : 9 .
- 2 : 84 : 2/16 : 105 : 7 .
- 3 : 29 : 3/14 : 55 : 3/3 : 74 : 4 .
- 4 : 29 : 18 .
- 5 : 8 : 10 .
- م/7 فعل الأمر الصحيح المهموز الفاء المسند إلى (ياء) المخاطبة على صيغة (افعل):
- 1 : 82 : 1/1 : 59 : 3 .
- م/8 فعل الأمر الصحيح المهموز الفاء المسند إلى (واو) الجماعة:
- 1 : 28 : 1/18 : 47 : 1/19 : 71 : 1/2 : 82 : 1/1 : 111 : 1/24 : 132 : 16 .
- 2 : 6 : 2/1 : 7 : 2/19 : 102 : 21 .
- 3 : 11 : 3/13 : 12 : 3/11-7 : 26 : 12 .
- م/9 فعل الأمر الصحيح المهموز العين المسند إلى ضمير المفرد المخاطب وصيغته (افعل):
- 1 : 19 : 6 .
- م/10 فعل الأمر الصحيح المهموز العين المسند إلى (ياء) المخاطبة وصيغته (افعل):
- 4 : 6 : 19 .
- م/11 فعل الأمر الصحيح المهموز العين المسندة إلى (واو) الجماعة وصيغته (افعل):

- 1 : 52 : 1/6 : 95 : 10 .
 4 : 41 : 9 .
 م/12 فعل الأمر الصحيح المهموز اللام المسند إلى ضمير المفرد المخاطب
 وصيغته (افعل):
 1 : 126 : 4 .
 2 : 82 : 2/5 : 96 : 16 .
 4 : 98 : 9 .
 م/13 فعل الأمر الصحيح المهموز اللام المسند إلى (واو) الجماعة وصيغته
 (افعل):
 1 : 113 : 4 .
 2 : 66 : 11 .
 3 : 107 : 22 .
 4 : 79 : 10 .
 م/14 فعل الأمر الصحيح المهموز اللام المسند إلى (نون) النسوة وصيغته
 (افعل):
 1 : 38 : 5 .
 م/15 فعل الأمر الصحيح المضعف المسند إلى ضمير المفرد المخاطب
 وصيغته (افعل):
 1 : 132 : 18 .
 3 : 58 : 15-15 : 3/15 : 59 : 3/16 : 103 : 8 .
 4 : 57 : 4/18 : 80 : 22 .
 7 : 109 : 22 .
 م/16 فعل الأمر الصحيح المضعف المسند إلى (ياء) المخاطبة وصيغته
 (افعل):
 3 : 16 : 17 .
 م/17 فعل الأمر الصحيح المضعف المسند إلى (واو) الجماعة وصيغته
 (افعل):
 4 : 55 : 3 .
 م/18 فعل الأمر المعتل المثال المسند إلى ضمير المفرد المخاطب وصيغته
 (افعل):
 1 : 11 : 1/2 : 85 : 5 .
 م/19 فعل الأمر المعتل المثال المسند إلى (ياء) المخاطبة وصيغته (افعل):
 1 : 59 : 1/15 : 60 : 9 .
 2 : 118 : 5 .
 3 : 5 : 3/10 : 144 : 4 .
 4 : 82 : 10 .
 7 : 36 : 17 .

- 8 : 5 : 3 .
 م/20 فعل الأمر المعتل المثال المسند إلى (ألف) الإثنيين وصيغته (افعل):
 2 : 188 : 12 .
- م/21 فعل الأمر المعتل المثال المسند إلى (واو) الجماعة وصيغته (افعل):
 1 : 45 : 17 : 20-1 : 115 : 20 .
 3 : 87 : 16 .
- م/22 فعل الأمر المعتل الأجوف المسند إلى ضمير المفرد المخاطب وصيغته (افعل):
 1 : 39 : 1/1 : 40 : 1/23 : 49 : 1/8 : 55 : 1/8 : 80 : 19 .
 2 : 48 : 2/15 : 83 : 2/6 : 114 : 2/19 : 128 : 2/14 : 144 : 22 .
 3 : 7 : 3/3 : 10 : 3/3 : 30 : 3/7 : 35 : 3/13 : 54 : 3/16 : 57 : 3/22 : 59 :
 9-3/14 : 68 : 3/20 : 88 : 3/10 : 89 : 3/14 : 107 : 3/17 : 171 : 21 .
 6 : 5 : 10 .
- م/23 فعل الأمر المعتل الأجوف المسند إلى (ياء) المخاطبة وصيغته (افعل):
 1 : 84 : 4 .
- م/24 فعل الأمر المعتل الأجوف المسند إلى (واو) الجماعة وصيغته (افعل):
 1 : 28 : 1/19 : 72 : 1/10 : 77 : 1/10 : 116 : 1/9 : 117 : 1/3 : 120 : 1/16 :
 123 : 15 .
 2 : 90 : 10 .
 3 : 23 : 17-3/21 : 36 : 3/23 : 39 : 3/10 : 59 : 3/18 : 63 : 3/2 : 172 : 10 .
 4 : 53 : 4/19 : 55 : 4/3 : 56 : 2 .
- م/25 فعل الأمر المعتل اللفيف المفروق المسند إلى (واو) الجماعة وصيغته (افعل):
 4 : 135 : 19 .
- م/26 فعل الأمر المعتل الناقص (المعتل الآخر) المسند إلى ضمير المفرد المخاطب وصيغته (افعل):
 1 : 23 : 1/13 : 132 : 18 .
 2 : 72 : 2/21 : 74 : 2/23 : 98 : 15 .
 3 : 55 : 3/3 : 88 : 3/13 : 97 : 3/5 : 131 : 3/5 : 161 : 3 .
 4 : 8 : 4/10 : 12 : 4/12 : 31 : 4/20 : 36 : 10 .
 5 : 94 : 10 .
 7 : 105 : 11 .
- م/27 فعل الأمر المعتل الناقص (المعتل الآخر) المسند إلى (واو) الجماعة وصيغته (افعل):
 3 : 16 : 3/18 : 70 : 12 .
- م/28 فعل الأمر الصحيح السالم المسند إلى ضمير المفرد المخاطب وصيغته (افعل):

- 1 : 22 : 1/3 : 25 : 1/8 : 34 : 1/18-12 : 49 : 1/4 : 74 : 1/10 : 126 : 1/4 : 133 : 9-19 .
- 3 : 59 : 3/13 : 104 : 21 .
- 4 : 21 : 4/23 : 50 : 4/5 : 98 : 4/10 : 105 : 2 .
- 5 : 8 : 10 .
- 7 : 41 : 6 .
- 8 : 43 : 2 .
- م/29 فعل الأمر الصحيح المهموز المسند إلى ضمير المفرد المخاطب وصيغته (فَعَلْ):
- 1 : 102 : 11 .
- م/30 فعل الأمر المعتل المثال المسند إلى ضمير المفرد المخاطب وصيغته (فَعَلْ):
- 2 : 50 : 5 .
- 3 : 131 : 5 .
- م/31 فعل الأمر المعتل الناقص المسند إلى ضمير المفرد المخاطب وصيغته (فَعَلْ):
- 1 : 25 : 1/8 : 109 : 1/22 : 123 : 1/22 : 126 : 2 .
- 2 : 11 : 2/15 : 42 : 2/19 : 109 : 11 .
- 3 : 55 : 3/1 : 86 : 12 .
- 7 : 19 : 13 .
- م/32 فعل الأمر المسند إلى ضمير المفرد المخاطب وصيغته (فاعِلْ):
- 1 : 104 : 1/10 : 123 : 21 .
- 2 : 50 : 5 .
- 3 : 21 : 3/16 : 37 : 3/2 : 59 : 3/23 : 120 : 12 .
- 4 : 21 : 4/19 : 117 : 2 .
- 8 : 1 : 10 .
- م/33 فعل الأمر الصحيح السالم المسند إلى ضمير المفرد المخاطب وصيغته (افْتَعَلْ):
- 1 : 49 : 1/7 : 94 : 1/18 : 18 : 2 .
- 4 : 29 : 13 .
- 8 : 43 : 3 .
- م/34 فعل الأمر المعتل اللام (الناقص) المسند إلى ضمير المفرد المخاطب وصيغته (افْتَعَلْ):
- 3 : 113 : 18 .
- 7 : 5 : 11 .
- م/35 فعل الأمر المعتل الأجوف المسند إلى ضمير المفرد المخاطب وصيغته (افْتَعَلْ):

- 3: 59 : 3/9 : 68 : 20.
- م/36 فعل الأمر الصحيح السالم المسند إلى ضمير المفرد المخاطب وصيغته
(انفعل):
2: 87 : 18.
- م/37 فعل الأمر الصحيح السالم المسند إلى ضمير المفرد المخاطب وصيغته
(تفعل):
3: 10 : 3/8 : 29 : 8.
4: 8 : 8.
- م/38 فعل الأمر المعتل المثال مسند إلى ضمير المفرد المخاطب وصيغته
(تفعل):
1: 49 : 1/7 : 52 : 13.
- م/39 فعل الأمر المعتل اللفيف المفروق مسند إلى ضمير المفرد المخاطب
وصيغته (تفعل):
2: 100 : 19.
7: 105 : 1.
- م/40 فعل الأمر المعتل اللام (الناقص) مسند إلى ضمير المفرد المخاطب
وصيغته (تفعل):
1: 134 : 3.
- م/41 فعل الأمر الصحيح السالم المسند إلى ضمير المفرد المخاطب وصيغته
(استفعل):
1: 74 : 1/10 : 29 : 1/19 : 64 : 16.
3: 109 : 8-11.
4: 25 : 3.
8: 47 : 17.
- م/42 فعل الأمر المعتل الناقص المسند إلى (ياء) المخاطبة وصيغته (فعل):
1: 46 : 1/17 : 58 : 3.
- م/43 فعل الأمر الصحيح السالم المسند إلى (ياء) المخاطبة وصيغته (افتعل):
1: 59 : 1/10 : 61 : 13.
3: 47 : 3/16 : 63 : 3/4 : 64 : 3/19 : 108 : 3/8 : 4 : 10.
- م/44 فعل الأمر المعتل اللام (الناقصة) المسند إلى (ياء) المخاطبة وصيغته
(افتعل):
1: 59 : 3.
- م/45 فعل الأمر الصحيح السالم المسند إلى (ياء) المخاطبة وصيغته (تفعل):
1: 46 : 1/17 : 59 : 6.
- م/46 فعل الأمر الصحيح السالم المسند إلى (ألف) الإثنيين وصيغته (فعل):
4: 52 : 4/11-10 : 67 : 11-12.

م/47 فعل الأمر الصحيح المهموز الفاء المسند إلى (ألف) الإثنيين وصيغته (فعل):

17 : 107 : 1

م/48 فعل الأمر المعتل الناقص المسند إلى (ألف) الإثنيين وصيغته (افتعل):

13 : 64 : 1

م/49 فعل الأمر المعتل الأجوف المسند إلى (ألف) الإثنيين وصيغته (تفاعل):

11 : 52 : 4

م/50 فعل الأمر الصحيح السالم المسند إلى (واو) الجماعة وصيغته (فعل):

1 : 4 : 1/3 : 13 : 1/11 : 18 : 1/15 : 20 : 1/22 : 34 : 1/21 : 72 : 1/4 : 107 :

10-1/21 : 133 : 19

2 : 31 : 2/4 : 65 : 2/21 : 75 : 2/24 : 120 : 2/17 : 140 : 17

3 : 6 : 19

4 : 136 : 14

6 : 134 : 8

م/51 فعل الأمر الصحيح المهموز المسند إلى (واو) الجماعة وصيغته (فعل):

1 : 107 : 1/21 : 129 : 4/12 : 77 : 3

م/52 فعل الأمر المعتل المثال المسند إلى (واو) الجماعة وصيغته (فعل):

1 : 20 : 22

م/53 فعل الأمر المعتل اللفيف المقرون المسند إلى (واو) الجماعة وصيغته

(فعل):

1 : 121 : 1

م/54 فعل الأمر المعتل الناقص المسند إلى (واو) الجماعة وصيغته (فعل):

1 : 107 : 10-1/21 : 121 : 1/1 : 122 : 4

2 : 30 : 2/11 : 31 : 2/4 : 52 : 2/18 : 58 : 2/5 : 76 : 16

3 : 48 : 3/6 : 58 : 3/11 : 83 : 12

م/55 فعل الأمر الصحيح السالم المسند إلى (واو) الجماعة وصيغته (فاعل):

1 : 13 : 1/11 : 78 : 17

4 : 135 : 17

7 : 137 : 20

م/56 فعل الأمر المعتل الأجوف المسند إلى (واو) الجماعة وصيغته (فاعل):

1 : 10 : 1

م/57 فعل الأمر الصحيح السالم المسند إلى (واو) الجماعة وصيغته (افتعل):

1 : 94 : 1/12 : 15 : 13

2 : 4 : 12

4 : 9 : 15

م/58 فعل الأمر المعتل الأجوف المسند إلى (واو) الجماعة وصيغته (افتعل):

3 : 59 : 8

- م/59 فعل الأمر المعتل الأجوف المسند إلى (واو) الجماعة وصيغته (تفاعل):
3: 51: 4.
- م/60 فعل الأمر الصحيح السالم المسند إلى (واو) الجماعة وصيغته (تفعل):
2: 31: 2/4: 93: 2/18: 102: 17.
3: 26: 22.
- م/61 فعل الأمر المعتل الأجوف المسند إلى (واو) الجماعة وصيغته (تفعل):
2: 144: 5.
4: 101: 19.
- م/62 فعل الأمر المعتل الناقص المسند إلى (واو) الجماعة وصيغته (تفعل):
3: 40: 5.
4: 149: 5.
- م/63 فعل الأمر الصحيح السالم المسند إلى (واو) الجماعة وصيغته (استفعل):
1: 64: 16.
2: 77: 21.
- م/64 فعل الأمر المعتل الأجوف المسند إلى (واو) الجماعة وصيغته (استفعل):
1: 13: 12.
- م/65 فعل الأمر المعتل اللفيف المفروق المسند إلى (واو) الجماعة وصيغته (استفعل):
4: 106: 3.
- م/66 فعل الأمر الصحيح السالم المسند إلى (نون) الإناث وصيغته (تفعل):
1: 57: 10.
2: 102: 18.
- م/67 الجملة الفعلية التي فعلها مضارع مقترن بـ(لام) الأمر وصورتها:
حرف العطف الواو + لام الأمر + فعل مضارع مسند إلى ضمير الغائب:
1: 12: 1/8: 27: 1/2: 32: 1/16: 75: 20.
2: 11: 2/5: 99: 2/4: 116: 2/1: 140: 8.
3: 131: 5.
4: 97: 4/21: 99: 24.
- م/68 مضارع مقترن بـ(اللام) وصورته: حرف العطف (الفاء) + لام الأمر +
مضارع مسند إلى ضمير المفردة الغائبة:
3: 70: 23.
- م/69 مضارع مقترن بـ(اللام) وصورته: حرف العطف (الواو) + لام الأمر +
فعل مضارع + فاعل (اسم ظاهر):
1: 27: 2.
2: 20: 10.

- 3: 170: 1.
- م/70 مضارع مقترن بـ(اللام) وصورته: حرف العطف الفاء + لام الأمر + مضارع + شبه جملة + (اسم ظاهر) فاعل:
4: 68: 21.
- م/71 فعل مضارع مقترن بـ(اللام) وصورته (الفاء) الواقعة في جواب الشرط + لام الأمر + الفعل المضارع:
1: 12: 1/8: 27: 18-21-22-23/1: 32: 1/16: 33: 1/9: 37: 3-5-6/1:
38: 1/20: 44: 18-20/1: 55: 1/3: 58: 1/6: 59: 1/13: 60: 1/2-1: 68:
1/16: 70: 1/18: 74: 1/23: 81: 1/5: 95: 1/8: 97: 1/9: 102: 1/18:
107: 1/10: 7: 115/1: 118: 7-9/1: 135: 1/2: 137: 19.
2: 3: 2/8: 11: 2/5: 16: 2/3: 48: 2/4: 50: 2/14: 59: 2/14: 62:
2/2: 75: 2/8: 90: 2/1: 106: 17-19/2: 118: 2/3: 124: 2/23: 140: 8.
3: 15: 3/7: 22: 3/21: 62: 3/21: 63: 3/11: 94: 3/7: 132: 3.
4: 97: 15-21/4: 99: 4/23: 103: 14.
7: 115: 12.
- م/72 فعل مضارع مقترن بـ(اللام) وصورته: حرف العطف (ثم) + لام الأمر + الفعل المضارع:
1: 37: 1/5: 58: 6.
2: 50: 2/2: 140: 8.
- م/73 لام الأمر + فعل مضارع مسند إلى ضمير المفردة الغائبة:
1: 61: 2.
3: 18: 11.
- م/74 لام الأمر + فعل مضارع + اسم ظاهر (فاعل):
2: 48: 4.
- م/75 الأمر بالتحذير الموجه إلى المفرد المخاطب:
2: 109: 7.
- م/76 الأمر بالتحذير الموجه إلى المفردة المخاطبة:
8: 11: 19.
- م/77 الأمر بالتحذير الموجه إلى جماعة الذكور:
3: 34: 3/5: 116: 2.
4: 5: 7.
7: 3: 7.
- م/78 الجملة الفعلية ذات فعل الأمر الجامد:
2: 99: 8.
4: 153: 6.
5: 45: 4.
6: 5: 6.

.7 :9 :6
.13 :79 :8
م/79 الأمر بلفظ فعل الأمر:
.16 :129 :9

القسم الثاني

الجملة الفعلية في سياق النهي

م/80 الجملة الفعلية التي فعلها مضارع مقترن بـ(لا) الناهية مسند إلى ضمير المفرد المخاطب:

1: 36 :1/8 :39 :1/1 :78 :1/2 :84 :1/12 :129 :21.

2: 53 :2/12 :72 :2/21 :105 :2/7 :108 :9-6.

3: 35 :3/16-13 :47 :3/19 :66 :3/20 :70 :3/18 :71 :3/11 :80:

3/17 :144 :3/10 :146 :11.

4: 11 :4/6 :24 :4/10 :111 :4/10 :132 :14-19.

8: 108 :11.

9: 1 :14-13.

م/81 الجملة الفعلية التي فعلها مضارع مقترن بـ(لا) الناهية مسند إلى (ياء) المخاطبة:

1: 57 :23.

2: 72 :2/12 :97 :8-12.

3: 44 :3/4 :71 :3/9 :118 :3/2 :137 :3.

4: 112 :15.

م/82 الجملة الفعلية التي فعلها مضارع مقترن بـ(لا) الناهية مسند إلى (واو) الجماعة:

1: 10 :1/1 :12 :1/9 :20 :1/22 :27 :1/18 :28 :1/18-2 :29 :1/19 :

73 :3/22-14 :79 :1/11-8 :101 :1/1 :108 :1/16-14-10 :138 :9.

2: 6 :2/11 :7 :2/26 :61 :2/21 :68 :2/5 :90 :2/2 :107 :2/19 :116 :

1.

3: 14 :3/21 :24 :3/16 :58 :3/11 :62 :3/14-7 :65 :3/16 :66 :

3/14 :94 :3/5 :96 :3/12 :106 :3/14-8-4 :128 :3/20 :157 :3/24 :169 :

12.

4: 41 :4/9 :49 :4/11 :50 :4/23 :52 :4/11-10 :55 :4/15 :97 :

4/12 :134 :4/6 :169 :4.

5: 8 :1.

6: 7 :6/16 :18 :3.

7: 92 :5.

8: 11 :5.

م/83 الجملة الفعلية لتي فعلها مضارع مقترن بـ(لا) الناهية مسند إلى (نون) النسوة:

7: 5 :7/19 :143 :5.

م/84 الجملة الفعلية التي فعلها مضارع مقترن بـ(لا) الناهية مسند إلى ضمير المفرد الغائب:

- 1 : 33 : 1/12 : 34 : 1/20 : 36 : 2 : 1/5 : 39 : 1/13 : 60 : 1/1 : 75 : 1/15 :
- 82 : 1/10 : 94 : 1/12 : 113 : 7 : 1/9 : 141 : 1/11 : 143 : 13 .
- 2 : 50 : 2/8 : 75 : 2/14 : 118 : 3 .
- 3 : 22 : 3/14 : 59 : 3/10 : 62 : 3/21 : 131 : 3/5 : 157 : 8 .
- 7 : 34 : 7/19 : 135 : 11 .
- م/85 الجملة الفعلية التي فعلها مضارع مقترن بـ(لا) الناهية مسند إلى ضمير
المفرد المتكلم:
3 : 44 : 24 .
- م/86 الجملة الفعلية التي فعلها مضارع مقترن بـ(لا) الناهية + نون التوكيد
الثقيلة ومسند إلى اسم ظاهر:
1 : 75 : 14 .
- 3 : 134 : 5 .
- م/87 الجملة الفعلية التي فعلها مضارع مقترن بـ(لا) الناهية + نون التوكيد
الثقيلة ومسند إلى ضمير المفرد الغائب:
1 : 36 : 1/5 : 75 : 19 : 1/24 : 140 : 1/25 : 141 : 11 .
- م/88 الجملة الفعلية التي فعلها مضارع مقترن بـ(لا) الناهية + نون التوكيد
الثقيلة ومسند إلى ضمير المفرد المخاطب:
4 : 11 : 6 .
- م/89 الجملة الفعلية التي فعلها مضارع من أفعال اليقين + (لا) الناهية + نون
التوكيد الثقيلة والمسند إلى ضمير المفرد المتكلم:
4 : 59 : 15 .
- م/90 الجملة الفعلية التي فعلها مضارع ناقص مقترن بـ(لا) الناهية ومسند
إلى ضمير المفرد المخاطب:
2 : 48 : 10 .
- م/91 الجملة الفعلية التي فعلها من مادة (نهى):
9 : 129 : 16 .

القسم الثالث

الجملة الفعلية في سياق الدعاء

م/92 الدعاء بـ(اللهم + جملة فعلية فعلها أمر):

1 : 22 : 1/3 : 34 : 1/18-12 : 81 : 1/7 : 109 : 1/22 : 123 : 1/21 : 132 :
1/18 : 133 : 1/19-16-9 : 10 : 2 : 25 : 2/13 : 48 : 2/19 : 72 : 2/21 : 98 : 2/15 : 109 : 2/11 : 145 : 8 :
2/11 : 147 : 8 :

3 : 21 : 3/16-1 : 37 : 3/2 : 58 : 3/15 : 59 : 3/23 : 151 : 1 :

4 : 28 : 4/5 : 35 : 4/19 : 36 : 10 :

7 : 105 : 10-11 :

م/93 الدعاء بـ(اللهم + نهي):

2 : 74 : 21 :

م/94 الدعاء بـ(اللهم + شرط):

2 : 50 : 6 :

3 : 70 : 3/15 : 71 : 10 :

م/95 الدعاء بالجملة الخبرية التي فعلها ماض مثبت:

1 : 32 : 1/2 : 129 : 1/21 : 131 : 1/15 : 70 : 1/12 : 78 : 1/9 : 79 : 1/21 : 105 : 10 :

2 : 24 : 2/7 : 72 : 2/21 : 126 : 4 :

3 : 50 : 3/18 : 72 : 3/11 : 150 : 23 :

4 : 28 : 4/14-10 : 35 : 4/13 : 72 : 4/13 : 75 : 4/16 : 137 : 13 :

5 : 85 : 5/1 : 122 : 7 :

6 : 100 : 8 :

7 : 8 : 7/5 : 141 : 21 :

8 : 11 : 8/23 : 135 : 11 :

م/96 الدعاء بالجملة الخبرية التي فعلها مضارع مثبت:

1 : 30 : 19 :

3 : 98 : 13 :

4 : 3 : 4/16 : 117 : 4/15 : 118 : 4/8 : 130 : 4/7 : 137 : 5 :

5 : 5 : 5/13 : 108 : 9 :

م/97 الدعاء بالجملة الخبرية التي فعلها ماض منفي:

2 : 79 : 8 :

3 : 36 : 5 :

4 : 28 : 14 :

ملحقات الفصل الخامس
الجملة الفعلية الإنشائية الطلبيية

القسم الأول

الجملة الفعلية في سياق الاستفهام

م/1 الاستفهام بالهمزة + جملة فعلية فعلها ماض + فاعل اسم ظاهر او ضمير متصل:

1 : 12 : 1/7 : 3 : 5 : 1/16 : 56 : 1/5 : 77 : 1/9 : 93 : 1/24 : 98 : 1/5 : 115 : 1/21 : 120 : 3 .

2 : 11 : 2/13 : 61 : 1/6 : 144 : 1/21 : 149 : 20 .
3 : 7 : 3/2 : 16 : 3/17 : 20 : 3/16-15 : 37 : 3/17 : 50 : 3/21 : 61 : 3/2 : 71 : 3/16 : 10 : 3/13 : 119 : 3/19 : 138 : 1/9 : 146 : 7 .

4 : 25 : 4/6 : 96 : 4/20 : 105 : 4/20 : 134 : 4/3 : 154 : 9 .
5 : 119 : 4 .

8 : 14 : 8/13 : 139 : 16 .

م/2 الاستفهام بالهمزة+جملة فعلية فعلها مضارع+فاعل اسم ظاهر او ضمير متصل:

1 : 16 : 17 .
2 : 93 : 2/2 : 147 : 3 .
3 : 10 : 3/14 : 29 : 3/18 : 70 : 3/22 : 96 : 3/3 : 98 : 3/14 : 101 : 3/7 : 110 : 3/25 : 112 : 3/15 : 119 : 3/19 : 147 : 18 .

4 : 25 : 4/3 : 43 : 4/9 : 140 : 14 .

5 : 65 : 2 .

6 : 156 : 3 .

7 : 11 : 7/13 : 31 : 7/7 : 41 : 5 .

8 : 7 : 19 .

9 : 14 : 15 .

م/3 الاستفهام بالهمزة+حرف العطف+الجملة الفعلية التي فعلها ماض:

3 : 139 : 4/3 : 105 : 20 .

8 : 14 : 13 .

م/4 الاستفهام بالهمزة+حرف العطف+الجملة الفعلية التي فعلها مضارع:

2 : 147 : 12 .

3 : 29 : 3/19 : 78 : 14 .

6 : 100 : 22 .

7 : 9 : 21 .

م/5 الاستفهام بالهمزة+المفعول به+ الجملة الفعلية التي فعلها ماض:

3 : 45 : 3/3 : 138 : 5 .

م/6 الاستفهام بالهمزة + لم + الجملة الفعلية التي فعلها مضارع:

18. :10 :1
22. :122 :2/14 :48 :2
12. :35 :3
10. :111 :4
4. :13 :6
م/7 الاستفهام بالهمزة+الجملة الفعلية التي فعلها ماض ناقص:
16.-15 :106 :3
12. :95 :8
م/8 الاستفهام بالهمزة + لم + الجملة الفعلية التي فعلها مضارع ناقص:
20. :54 :1/2 :61 :20
م/9 حذف الهمزة من الجملة التي فعلها ماض:
7. :29 :1
14. :85 :2
13. :46 :3/23 :5 :3

م/10 حذف الهمزة من الجملة التي فعلها مضارع:

1: 66 :1/9 :78 :2.

2: 15 :2/12 :82 :2.

3: 10 :3/12-6 :37 :3/17 :139 :3/19 :140 :3/13 :145 :3/23 :89:

9.

4: 80 :4/11 :85 :21.

م/11 الاستفهام ب(هل)+جملة فعلية فعلها ماض تام:

1: 25 :1/18 :27 :1/16 :97 :1/14 :133 :10.

2: 87 :2/15 :119 :2/10 :124 :2/2 :146 :22.

3: 83 :3/9 :102 :3/3 :153 :3/3 :79 :6.

4: 73 :4/10 :79 :4/11 :107 :4/11 :41 :20.

5: 65 :5/3 :81 :3.

7: 40 :7/13 :58 :10.

8: 73 :8/16-12 :97 :2.

م/12 الاستفهام ب(هل)+الجملة الفعلية التي فعلها مضارع:

1: 21 :1/19 :24 :1/10 :76 :1/16 :123 :1/14 :133 :1/4-3 :139:

22.

2: 82 :2/21 :87 :12.

3: 20 :3/15-2 :29 :3/12-11-11 :140 :3/12 :145 :23.

4: 13 :4/7 :24 :4/8 :30 :4/8 :107 :15.

6: 37 :6/20-19 :78 :6.

م/13 الاستفهام ب(هل)+الجملة الفعلية التي فعلها ماض ناقص:

1: 133 :170.

م/14 الاستفهام ب(مَنْ)+الجملة الفعلية التي فعلها ماض تام:

1: 34 :18.

2: 87 :14.

3: 46 :3.

4: 96 :4/21 :97 :21.

5: 108 :16.

45: 7:7/3 :111 :9.

9: 78 :23.

م/15 الاستفهام ب(مَنْ)+الجملة الفعلية التي فعلها مضارع تام:

2: 24 :12.

3: 61 :3/11 :89 :3/9 :95 :3/20 :147 :3/7 :79 :5.

4: 23 :4/5 :32 :4/14 :75 :4/15 :107 :4/15-12 :109 :18.

5: 19 :5/4 :63 :5/5 :85 :14.

7: 128 :4.

م/16 الاستفهام ب(مَنْ) + الجملة الفعلية التي فعلها ماض ناقص:
6 : 38 : 1.

م/17 الاستفهام ب(ما) + الجملة الفعلية التي فعلها ماض تام:

1 : 64 : 1/11 : 115 : 1/6 : 67 : 3.

2 : 59 : 2/15 : 65 : 2/11 : 118 : 12-13-16/2 : 144 : 2/21 :

2. : 79

3 : 4 : 3/9 : 46 : 3/19 : 88 : 3/21 : 119 : 3/5 : 154 : 3/9 : 7 : 3/3 : 17 :

21.

4 : 79 : 4/11 : 127 : 14.

6 : 4 : 6/20 : 5 : 6/6 : 50 : 6.

7 : 4 : 7/22 : 6 : 7/3 : 79 : 4.

8 : 26 : 13.

م/18 الاستفهام ب(ما) + الجملة الفعلية التي فعلها مضارع:

1 : 57 : 1/21 : 128 : 1/19-18 : 32 : 2.

2 : 64 : 2/19 : 72 : 2/11 : 119 : 5.

3 : 5 : 3/20 : 81 : 3/19 : 94 : 3/4 : 119 : 5.

4 : 48 : 4/2 : 165 : 2.

6 : 140 : 6/15 : 158 : 15.

7 : 5 : 7/22 : 8 : 7/6 : 110 : 9.

8 : 13 : 8/11 : 73 : 12-15-17.

م/19 الاستفهام ب(ما) + الجملة الفعلية التي فعلها ماض ناقص:

2 : 79 : 6.

م/20 الاستفهام ب(ماذا) + الجملة الفعلية التي فعلها ماض تام:

28 : 1 : 1/22 : 139 : 22.

5 : 11 : 4.

م/21 الاستفهام ب(ماذا) + الجملة الفعلية التي فعلها مضارع تام:

2 : 30 : 2/6 : 82 : 3.

6 : 38 : 2-6.

9 : 30 : 17.

م/22 الاستفهام ب(ماذا) وصيغتها (الجملة الفعلية التي فعلها مضارع

+ ماذا):

7 : 11 : 13.

م/23 الاستفهام ب(كيف) + الجملة الفعلية التي فعلها ماض تام:

1 : 97 : 5.

3 : 65 : 17.

4 : 90 : 5.

م/24 الاستفهام ب(كيف) + الجملة الفعلية التي فعلها مضارع تام:

7. :101 :3
16. :83 :5
.21-21 :161 :6/19 :31 :6

- م/25 الاستفهام ب(كم) + الجملة الفعلية التي فعلها ماض تام:
1: 104 : 20.
2: 60 : 2/5 : 62 : 2/1 : 106 : 18.
3: 46 : 13.
- م/26 الاستفهام ب(كم) + الجملة الفعلية التي فعلها مضارع تام:
6: 162 : 8.
- م/27 الاستفهام ب(أين) + الجملة الفعلية التي فعلها ماض تام:
1: 37 : 6.
- م/28 الاستفهام ب(أين) + الجملة الفعلية التي فعلها ماض ناقص:
1: 54 : 16.
- م/29 الاستفهام ب(أين) + الجملة الفعلية التي فعلها مضارع تام:
1: 77 : 1/22 : 112 : 13.
2: 57 : 24.
3: 88 : 11.
4: 85 : 21.
- م/30 الاستفهام ب(متى) + الجملة الفعلية التي فعلها ماض تام:
2: 76 : 19.
8: 12 : 4.
- م/31 الاستفهام ب(متى) + الجملة الفعلية التي فعلها مضارع تام:
2: 30 : 7.
9: 93 : 22-23.
- م/32 الاستفهام ب(أي) + الجملة الفعلية التي فعلها ماض تام:
2: 73 : 9.
- م/33 الاستفهام ب(أي) + الجملة الفعلية التي فعلها مضارع تام:
1: 132 : 1.
2: 30 : 7.
8: 30 : 10.
9: 93 : 7.
- م/34 الاستفهام ب(أي) + الجملة الفعلية التي فعلها ماض ناقص:
9: 117 : 16.

القسم الثاني

الجملة الفعلية في سياق العَرَضِ والتَّحْضِيضِ

م/35 اسلوب العرض والتحضيض بالأداة (الا) + جملة فعلية فعلها

ماض تام:

2: 65 :12.

7: 94 :16.

م/ 36 اسلوب العرض والتحضيض بالأداة (الا) + جملة فعلية فعلها مضارع

تام:

1: 20 :1/5 :78 :1/2 :110 :1/14 :139 :10.

2: 44 :2/16 :53 :2/12 :74 :2/15 :106 :21.

3: 137 :3/5 :150 :14.

4: 50 :4/2 :52 :4/23 :67 :4/11 :89 :4/12 :107 :19-17-8.

5: 110 :15.

6: 1 :6/13 :111 :6/15 :132 :8.

7: 42 :7.

8: 106 :10.

9: 12 :9/17 :86 :20.

م/37 اسلوب العرض والتحضيض بالأداة (هلاً) + جملة فعلية فعلها

ماض تام:

2: 108 :15.

3: 72 :3/5 :139 :18.

4: 103 :11.

م/38 اسلوب العرض والتحضيض بالأداة (هلاً) + جملة فعلية فعلها مضارع

تام:

3: 88 :12.

5: 81 :3.

م/39 اسلوب العرض والتحضيض بالاداة (أما) + جملة فعلية فعلها

ماض تام:

2: 107 :2/17 :108 :12.

4: 90 :10.

م/40 اسلوب العرض والتحضيض بالاداة (أما) + جملة فعلية فعلها

مضارع تام:

1: 116 :21.

3: 36 :16.

4: 59 :4/12 :75 :4/1 :107 :4/22 :163 :6.

6: 131 :5.

م/41 أسلوب العرض والتحضير بالاداة (اما) + جملة فعلية فعلها ماض ناقص:

2:150:9.

م/42 أسلوب العرض والتحضير بالاداة (لولا) + جملة فعلية فعلها ماض تام:

1:118:17.

القسم الثالث

الجملة الفعلية في سياق التمني

م/43 اسلوب التمني بالاداة (لو) + جملة فعلية فعلها ماض تام:
9 :68 :9/11 :69 :9/7 :70 :13.

م/44 اسلوب التمني بالاداة (لو) + جملة فعلية فعلها ماض ناقص:
9 :68 :9.

م/45 اسلوب التمني بالفعل (ودّ) الماضي المسند إلى الضمير (نا) + لو:
1 :30 :19.

م/46 اسلوب التمني بالفعل (ودّ) الماضي المسند إلى الضمير (تاء الفاعل)
+ أنّ + جملة:
1 :13 :4.
4 :15 :6.

ملحقات الفصل السادس

الجملة الفعلية الإنشائية غير الطلبية

م/1 أفعال المدح وصورتها: (نِعْمَ + الفاعل معرف بـ(ال) + المخصوص):

2: 44

4: 27

م/2 أفعال المدح وصورتها: (نِعْمَ + الفاعل مضاف إلى معرف بـ(ال)،

والمخصوص محذوف):

2: 103

5: 40

9: 3

م/3 أفعال المدح وصورتها: (نِعْمَ + الفاعل معرف بـ(ال) + المخصوص +

التمييز):

3: 145

م/4 أفعال المدح وصورتها: (نِعْمَ + (ما) مدغمة مع (ميم) نِعْمَ):

3: 13

م/5 أفعال المدح وصورتها: (نِعْمَ + الفاعل مضاف إلى معرف بـ(ال) وأقيمت

الصلة مقام المخصوص):

4: 87

م/6 أفعال الذم وصورتها: (بئسَ + الفاعل المضاف إلى معرف بـ(ال)

والمخصوص محذوف):

8: 12

م/7 أفعال الذم وصورتها: (بئسَ + الفاعل معرف بـ(ال) والمخصوص

محذوف):

9: 53

م/8 أفعال الّذم وصورتها: (بئسَ + ما + المخصوص مصدر مؤول من (أن + الفعل المضارع):

6 :158 :22.

م/9 التّرجي بـ(عسى) التامة:

1 :15 :1/13 :20 :1/11 :133 :17-20.

3 :41 :22.

م/10 التّرجي بـ(عسى) الناقصة:

2 :119 :6.

3 :5 :21.

4 :3 :19.

م/11 التّرجي بفعل الرجاء نفسه:

3 :23 :3/10 :86 :20.

4 :91 :10.

6 :150 :1.

- القرآن الكريم.

1. ابن الخشاب النحوي - حياته ونحوه -، د. علي عبود الساهي، مطبعة الجامعة، 1988م.
2. أبو الحسن بن كيسان و آراؤه في النحو واللغة، علي مزهر الياسري، دار الرشيد للنشر، بغداد 1979م.
3. الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1407هـ - 1987م.
4. إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1959م.
5. أدب الكاتب، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت 276هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الرابعة 1382هـ - 1963م.
6. ارتقاء السيادة في علم أصول النحو، الشيخ يحيى الشاوي المغربي الجزائري (ت 1096هـ)، تحقيق: د. عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي، دار الأنبار للطباعة والنشر، العراق - الرمادي، الطبعة الأولى 1411هـ - 1990م.
7. إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، أبو العباس شهاب الدين القسطلاني (ت 923هـ)، مطبوع بهامشه صحيح مسلم بشرح النووي (ت 676هـ)، دار إحياء التراث العربي بيروت - لبنان (د.ت).
8. الأزهية في علم الحروف، محمد بن علي الهروي (ت 415هـ)، تحقيق: عبد المعين الملوح، مطبعة الترقّي، دمشق 1971م.
9. أساس البلاغة، جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت 538هـ)، دار صادر، بيروت (د.ت).
10. الأساليب الإنشائية في النحو العربي، عبد السلام محمد هارون، مطبعة الدّجوي، القاهرة، الناشر مكتبة الخانجي، 1399هـ - 1979م.
11. أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين، د. قيس إسماعيل الأوسي، بيت الحكمة، بغداد 1989م.
12. أساليب القسم في اللغة العربية، كاظم فتحي الراوي، مطبعة الجامعة، بغداد، الطبعة الأولى 1397هـ - 1977م.

13. أساليب النفي في القرآن، د. أحمد ماهر البقري، دار المعارف، الطبعة الثانية 1984م.
14. أساليب النفي في اللغة العربية - دراسة وصفية تاريخية -، د. مصطفى النحاس، كلية الآداب والتربية، جامعة الكويت 1399 هـ - 1979م.
15. أسرار العربية، أبو البركات الأنباري (ت 577هـ)، تحقيق: محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقّي، دمشق 1377 - 1957م.
16. الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي، راجعه وقدم له: د. فايز ترحيني، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، بيروت 1404 هـ - 1984م.
17. الأصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الرابعة القاهرة، 1971.
18. الأصول في النحو، أبو بكر بن سهل السّراج (ت 316هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، بيروت 1417 هـ - 1996م.
19. إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، أبو عبد الله الحسين بن أحمد المعروف بابن خالويه (ت 370هـ)، مطبعة دار التربية للطباعة والنشر والتوزيع (د.ت).
20. إعراب الجمل وأشباه الجمل، د. فخر الدين قباوة، نشر دار الأصمعي، حلب، الطبعة الأولى 1392 هـ - 1972م.
21. إعراب الحديث النبوي، أبو البقاء العكبري (ت 616هـ)، دراسة وتحقيق: د. حسن موسى الشاعر، دار المنارة للنشر والتوزيع، جدّة - السعودية، الطبعة الثانية 1408 هـ - 1987م.
22. الإعراب عن قواعد الإعراب، ابن هشام الأنصاري (ت 761هـ) تحقيق: د. رشيد عبد الرحمن العبيدي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى 1390 هـ - 1970م.
23. الأعلام (قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين)، خير الدين الزركلي (ت 1397هـ)، دار العلم للملايين، الطبعة الثانية (د.ت).
24. الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين السيوطي، تحقيق: أحمد سليم الحمصي، ومحمد احمد قاسم، وجروس برس، عمّان - الأردن، الطبعة الأولى 1408 هـ - 1988م.

25. أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، د. فاضل مصطفى الساقى، مكتبة الخانجي، القاهرة 1397 هـ - 1977 م.
26. أمالي ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن الحاجب (ت 646 هـ)، تحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار - عمّان، 1409 هـ - 1989 م.
27. الأمالي الشجرية، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي العلوي المعروف بابن الشجري (ت 542 هـ)، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت (د.ت).
28. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات الانباري، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الرابعة، 1380 هـ - 1961 م.
29. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري (ت 761 هـ)، تحقيق: عبد المتعال الصعيدي، دار العلوم الحديثة، بيروت 1402 هـ - 1982 م.
30. الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي (ت 337 هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، الطبعة الثانية، 1393 هـ - 1973 م.
31. الإيضاح في علوم البلاغة، جلال الدين محمد بن عبد الرحمن المعروف بالخطيب القزويني (ت 739 هـ)، مطبعة محمد علي صبيح وأولاده، ميدان الأزهر، مصر 1384 هـ - 1964 م.
32. الباعث الحثيث في علوم الحديث، الحافظ ابن كثير (ت 774 هـ)، دار الفكر، بيروت (د.ت).
33. البحث النحوي عند الأصوليين، د. مصطفى جمال الدين، دار الرشيد للنشر 1980 م.
34. البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي (ت 745 هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية، 1990 م.
35. البداية والنهاية، الحافظ ابن كثير، تحقيق: جماعة من الأساتذة، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الخامسة 1409 هـ - 1989 م.
36. البلاغة والتطبيق، د. أحمد مطلوب وصاحبه، الطبعة الثانية 1410 هـ - 1990 م.
37. بلاغة الكلمة في التعبير القرآني، د. فاضل السامرائي، وزارة الثقافة والإعلام، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، الطبعة الأولى، 2000 م.
38. تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (ت 463 هـ)، مطبعة دار الفكر، بيروت (د.ت).

39. التأويل النحوي في القرآن الكريم، د. عبد الفتاح أحمد الحمّوز، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض - السعودية، الطبعة الأولى 1404هـ - 1984م.
40. التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري، (ت 616هـ)، وضع حواشيه: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى 1419هـ - 1998م، (وهذا المؤلف كان يُعرف بـ (إملاء ما منَّ به الرحمن) والصحيح ما أثبتناه كما صرّح محققه).
41. التحفة السنّية بشرح المقدمة الأجرؤمية، محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت - صيدا 1416هـ - 1996م.
42. تذكرة الحفاظ، الإمام الذهبي (ت 748هـ)، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند، تصوير إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان (د.ت).
43. التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر، د. عبد الفتاح لاشين، دار الجيل للطباعة، مصر 1980م.
44. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك (ت 672هـ)، تحقيق: محمود كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، مصر 1387هـ - 1967م.
45. التطور النحوي للغة العربية، برجشتراسر، أخرجه وصحّحه وعلّق عليه: د. رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، دار الرفاعي بالرياض، مطبعة المجد 1402هـ - 1982م.
46. التعبير القرآني، د. فاضل السامرائي، مطبعة دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، الطبعة الأولى، 1989م.
47. التعريفات، الشريف الجرجاني (ت 816هـ)، تصحيح: أحمد سعد علي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر 1357هـ - 1938م.
48. تقريب المقرّب في النحو، أبو حيان الأندلسي (ت 745هـ)، تحقيق: د. محمد جاسم الدليمي، مؤسسة دار الندوة الجديدة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت 1407هـ - 1987م.
49. تهذيب الأسماء واللغات، شرف الدين أبو زكريا النووي (ت 676هـ)، إدارة الطباعة المنيرية، الطبعة الأولى، القاهرة - مصر، مُصَوَّر دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان (د.ت).
50. تيسير مصطلح الحديث، د. محمود الطحان، نشر وتوزيع مكتبة دار التراث، الكويت، الطبعة السادسة، 1404هـ - 1984م.

51. الجرح والتعديل، عبد الرحمن بن محمد المعروف بأبي حاتم الرّازي (ت 327هـ)، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند 1371هـ - 1952م، تصوير دار الأمم للطباعة.
52. الجملة الخبرية في ديوان جرير، د. عبد الجليل العاني، مطبعة وأوفسيت عشتار، بغداد 1986م.
53. الجملة العربية تأليفها وأقسامها، د. فاضل السامرائي، منشورات المجمع العلمي العراقي 1998م.
54. الجمل في النحو، الزجاجي (ت 337هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، المطبعة الهاشمية، دمشق 1969م.
55. الجنى الداني في حروف المعاني، حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المعروف بـ(ابن أم قاسم) (ت 749هـ)، تحقيق: طه محسن، مطبعة الجامعة، بغداد 1396هـ - 1976م.
56. جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، علاء الدين بن علي بن بدر الدين الأربلي (ت 631هـ)، تقديم: محمد مهدي الموسوي، المكتبة الحيدرية، النجف، الطبعة الثانية 1389هـ - 1970م.
57. حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، الدسوقي (ت هـ)، مكتبة ومطبعة المشهد الحسني، مصر (د.ت).
58. حاشية الصّبّان على شرح الأشموني، محمد بن علي الصّبّان (ت 1206هـ)، المطبعة العامرة الشرفية، مصر، الطبعة الثانية (د.ت)، مطبوعٌ بهامشها (شرح الأشموني).
59. الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية، د. محمد ضاري حمادي، مؤسسة المطبوعات العربية، بيروت، الطبعة الأولى 1402هـ - 1982م.
60. الحُلّ في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، أبو محمد عبد الله بن محمد بن سيد البطلّيوسي (ت 521هـ)، تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي، دار الرشيد للنشر، وزارة الثقافة والإعلام - العراق 1980م.
61. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت 1952م.
62. خصائص مذهب الأندلس النحوي خلال القرن السابع الهجري، عبد القادر رحيم الهيتي، دار القادسية للطباعة، بغداد 1983م.

63. دراسات في الأدوات النحوية، د. مصطفى النحاس، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الأولى 1979م.
64. دلائل الإعجاز في علم المعاني، عبد القاهر الجرجاني (ت 471 أو 474هـ)، تصحيح وتعليق: محمد عبده، ومحمد محمود الشنقيطي، و محمد رشيد رضا، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت 1402 هـ - 1982م.
65. الدلالة الزمنية في الجملة العربية، د. علي جابر المنصوري، مطبعة الجامعة، بغداد، الطبعة الأولى 1984م.
66. رصف المباني في شرح حروف المعاني، احمد بن عبد النور المالقي (ت 703هـ)، تحقيق: احمد محمد الخياط، مجمع اللغة العربية، دمشق 1975م.
67. سر صناعة الإعراب، ابن جني (ت 392هـ)، تحقيق: د. حسن الهنداوي، الطبعة الثانية، دار القلم، دمشق 1993م.
68. سير أعلام النبلاء، الإمام الذهبي (ت 748هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وجماعته، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى 1401 هـ - 1980م.
69. السيرة النبوية، أبو محمد عبد الملك بن هشام (ت 213هـ)، تحقيق: مصطفى السقا وجماعته، المكتبة العلمية، بيروت (د.ت).
70. شذا العرف في فن الصرف، الشيخ أحمد الحملاوي (ت 1351هـ)، مكتبة النهضة العربية، بغداد (د.ت).
71. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، أبو الفلاح عبد الحي بن عماد الحنبلي (ت 1089هـ)، مكتبة المقدسي، القاهرة - مصر، تصوير: دار الفكر، بيروت - لبنان (د.ت).
72. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت 769هـ)، ومعه كتاب: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، محمد محيي الدين عبد الحميد، ج1: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة السادسة عشر 1399هـ - 1979م، ج2: الطبعة الرابعة عشر 1354هـ - 1935م، تصوير: دار التربية للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد - العراق.
73. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، المسمى: منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، نور الدين الأشموني (ت 929هـ)، المطبعة العامرة الشرفية، مصر، الطبعة الثانية، مطبوع بهامش حاشية الصبان على الشرح نفسه (د.ت).

74. شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم أبي عبد الله بدر الدين محمد بن جمال الدين بن مالك (ت 686هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت (د.ت).
75. شرح التصريح على التوضيح على ألفية ابن مالك في النحو، الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري (ت 905هـ)، دار إحياء الكتب العربية، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه (د.ت).
76. شرح جمل الزجاجي، ابن هشام الأنصاري (ت 761هـ)، تحقيق: د. علي محسن عيسى مال الله، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى 1405هـ - 1985م.
77. شرح جمل الزجاجي "الشرح الكبير"، ابن عُصفور الأشبيلي (ت 669هـ)، تحقيق: د. صاحب أبي جناح، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل 1980م.
78. شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين الاسترأبادي (ت 686هـ)، تحقيق: محمد نور الحسن وجماعته، دار الكتب العلمية، بيروت 1395هـ - 1975م.
79. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام الأنصاري (ت 761هـ)، ومعه كتاب: منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب، محمد محيي الدين عبد الحميد، الجامع الأزهر - مصر 1935م.
80. شرح قَطْر الندى وَبَلِّ الصَّدى، ابن هشام الأنصاري (ت 761هـ)، ومعه كتاب: سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى، محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، الطبعة الحادية عشر 1383هـ - 1963م.
81. شرح كافية ابن الحاجب، رضي الدين الاسترأبادي (ت 686هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت (د.ت).
82. شرح المفصل، الشيخ موفق الدين بن يعيش (ت 643هـ)، عالم الكتب، بيروت (د.ت).
83. الشواهد والاستشهاد في النحو، عبد الجبار علوان، الطبعة الأولى، بغداد 1376هـ - 1976م.
84. شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، جمال الدين ابن مالك الأندلسي (ت 672هـ)، تحقيق: د. طه محسن، دار آفاق عربية للصحافة والنشر، العراق 1405هـ - 1985م.

85. **الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامهم**، أبو الحسين أحمد بن فارس (ت 395هـ)، تحقيق: د. مصطفى الشَّويمي، مؤسسة أ. بدران للطباعة والنشر، بيروت 1382هـ - 1963م.
86. **صحيح أبي عبد الله البخاري**، محمد بن إسماعيل (ت 256هـ)، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم وجماعته، مكتبة الفجالة الجديدة، 1376هـ.
87. **صحيح مسلم**، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت 261هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، (د.ت).
88. **طبقات الحنابلة**، أبو الحسين محمد بن محمد بن أبي يعلى (ت 526هـ)، تحقيق: محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة - مصر، الطبعة الأولى 1371هـ - 1952م.
89. **طبقات الشافعية**، جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن الاسنوي (ت 772هـ)، تحقيق: عبد الله الجبوري، مطبعة الإرشاد، بغداد، الطبعة الأولى 1391هـ - 1971م.
90. **طبقات النحويين واللغويين**، أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي (ت 379هـ)، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر 1392هـ - 1973م.
91. **الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز**، العلوي (ت 749هـ) مطبعة المقتطف، مصر 1914م.
92. **العربية بين أمسها وحاضرها**، د. إبراهيم السامرائي، دار الحرية للطباعة، بغداد 1398هـ - 1978م.
93. **علم المعاني**، د. عبد العزيز عتيق، دار النهضة العربية، بيروت، الطبعة الثانية 1970م.
94. **علوم الحديث**، أبو عمرو عثمان عبد الرحمن الشَّهْرَزُورِيُّ المشهور بابن الصلاح (ت 643هـ)، تحقيق: د. نور الدين عتر، مطبعة الأصيل، حلب - سوريا 1386هـ - 1966م، نشر: المكتبة العلمية في المدينة المنورة.
95. **العين**، الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ)، تحقيق: د. مهدي المخزومي، و د. إبراهيم السامرائي، الجمهورية العراقية - وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1980م.

96. فتح الباري شرح صحيح البخاري، أبو الفتح أحمد بن حجر العسقلاني (ت 852هـ)، حقق أصلها: عبد العزيز بن باز، ورّقم كتبها وأبوابها وأحاديثها: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى 1410هـ - 1989م.
97. فصول في فقه العربية، د. رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، دار الرفاعي بالرياض، الطبعة الثانية 1404هـ - 1983م.
98. الفعل زمانه وأبنيته، د. إبراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الثانية 1400هـ - 1980م.
99. الفقه الميسر في العبادات والمعاملات، أحمد عيسى عاشور، منشورات مكتبة دار الثقافة، نينوى - العراق (د. ت).
100. الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية، جرجي زيدان، مراجعة وتعليق: د. مراد كامل، دار الهلال، الطبعة الثانية 1904م.
101. في أصول النحو، سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، الطبعة الثانية 1376هـ - 1957م.
102. في التحليل اللغوي، د. خليل أحمد عمارة، مكتبة المنار، الزرقاء - الأردن، الطبعة الأولى، 1987م.
103. في اللهجات العربية، د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، الطبعة الرابعة (د. ت).
104. في النحو العربي - قواعد وتطبيق -، د. مهدي المخزومي، مطبعة البابي الحلبي وأولاده، مصر، الطبعة الأولى 1386هـ - 1966م.
105. في النحو العربي - نقد وتوجيه -، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الأولى 1964م.
106. الكتاب، سيبويه (ت 180هـ)، المطبعة الكبرى الأميرية، بولاق - مصر، الطبعة الأولى 1316هـ.
107. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الزمخشري (ت 538هـ)، ومعه ثلاثة كتب (الإنتصاف، والكاف الشاف، وشرح شواهد الكشاف)، طبعة جديدة حققها وخرّج أحاديثها وعلّق عليها: عبد الرزاق مهدي، دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية 1421هـ - 2001م.

108. اللامات، أبو القاسم الزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، المطبعة الهاشمية، دمشق 1969م.
109. اللامات، علي بن محمد الهروي (ت 415هـ)، تحقيق: يحيى علوان البلداوي، مكتبة الفلاح، الكويت، الطبعة الأولى 1400هـ - 1980م.
110. لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي (ت 711هـ)، دار صادر، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، (د.ت).
111. اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الثالثة 1418هـ - 1998م.
112. لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة، غالب فاضل المطلبي، دار الحرية للطباعة، بغداد 1398هـ - 1978م.
113. لهجة قبيلة أسد، علي ناصر غالب، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، الطبعة الأولى 1989م.
114. المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، نصر الله بن الأثير (ت 637هـ) مطبعة نهضة مصر، الطبعة الأولى 1380هـ - 1960م.
115. محاضرات في علوم الحديث، د. حارث سليمان ضاري، مطبعة جامعة بغداد 1985م.
116. المشكاة الفتحة على الشمعة المضيئة، السيوطي، وصاحب المشكاة هو محمد ابن محمد بن محمد بن احمد أبو حامد البديري الدمياطي (ت 1140هـ)، دراسة وتحقيق: هشام سعيد محمود، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية - العراق 1403هـ - 1983م.
117. مصطفى جواد وجهوده اللغوية، د. محمد عبد المطلب البكاء، دار الرشيد للنشر، بغداد 1982م.
118. المعاجم العربية مع اعتناء خاص بمعجم (العين) للخليل بن احمد، د. عبد الله درويش، ملتزم الطبع والنشر مكتبة الأنجلو المصرية، مطبعة الرسالة 1375هـ - 1956م.
119. معاني الحروف، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت 384هـ)، تحقيق: د. عبد الفتاح شلبي، دار نهضة مصر، القاهرة 1393هـ - 1973م.
120. معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت 207هـ)، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية 1400هـ - 1980م.

121. معاني النحو، د. فاضل السامرائي، ج1، ج2، بيت الحكمة للنشر والترجمة والتوزيع، مطبعة التعليم العالي في الموصل 1989م، ج3، ج4، مطبعة دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل 1991م.
122. معجم البلدان، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت الحموي الرومي البغدادي (ت 626هـ)، تحقيق: فريدناند، ويستنفيلد، مطبعة لايبزك، الطبعة الأولى 1284هـ - 1866م، تصوير: المطبعة الإيرانية 1385هـ - 1965م.
123. المعجم العربي نشأته وتطوره، د. حسين نصار، مكتبة مصر، الطبعة الثانية، 1968م.
124. معجم القراءات القرآنية مع مقدمة في القراءات وأشهر القراء، د. عبد العال سالم مكرم، ود. أحمد مختار عمر، مطبوعات جامعة الكويت، الطبعة الثانية 1408هـ - 1988م.
125. مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ابن هشام الأنصاري (ت 761هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة المدني، القاهرة (د.ت).
126. مفتاح العلوم، أبو يعقوب يوسف بن محمد السكاكي (ت 626هـ)، المطبعة الميمنية، مصر، 1318هـ.
127. المفصل في علم العربية، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت 538هـ)، وبذيله كتاب: المفصل في شرح أبيات المفصل، السيد محمد بدر الدين النعساني، دار الجيل للنشر والتوزيع والطباعة، بيروت، الطبعة الثانية (د.ت).
128. المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ أو 474هـ)، تحقيق: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، المطبعة الوطنية، عمّان - الأردن 1982م.
129. المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد (ت 285هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت 1382هـ - 1963م.
130. المقرّب، علي بن مؤمن المعروف بابن عُصفور (ت 669هـ)، تحقيق: احمد عبد الستار الجوارى، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد 1986م.
131. مكانة الخليل بن احمد في النحو العربي، د. جعفر نايف عابنة، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمّان - الأردن، الطبعة الأولى 1404هـ - 1984م.
132. ملامح من تأريخ اللغة العربية، د. احمد نصيف الجنابي، دار الخلود للطباعة والنشر، بيروت 1981م.

133. المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، د. عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت 1400هـ - 1980م.
134. موسوعة الحروف في اللغة العربية، د. اميل بديع يعقوب، دار الجيل، بيروت الطبعة الأولى 1408هـ - 1988م.
135. موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، د. خديجة الحديثي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، توزيع الدار الوطنية للتوزيع والإعلان، بغداد 1981م.
136. نحو التيسير دراسة ونقد منهجي، د. احمد عبد الستار الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي 1984م.
137. نحو الفعل، د. احمد عبد الستار الجواري، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، بغداد 1394هـ - 1974م.
138. نحو القرآن، د. احمد عبد الستار الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد 1394هـ - 1974م.
139. نحو المعاني، د. أحمد عبد الستار الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي - بغداد 1407هـ - 1987م.
140. النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة، د. عباس حسن، مطبعة دار المعارف، مصر، الطبعة الخامسة (د.ت.).
141. نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات الأنباري (ت 577هـ)، تحقيق: د.إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء - الأردن، الطبعة الثالثة 1405هـ - 1985م.
142. همع الهوامع شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، عنى بتصحيحه: السيد محمد بدر الدين النعساني، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت (د.ت.).
143. الواضح في النحو والصرف، د. محمد خير الحلواني، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الثانية 1978م.
144. الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل أيبك الصفدي (ت 764هـ)، تحقيق: سيس ريدرنيغ، وفرانز ستايز، المانيا (د.ت.).
145. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين بن خلكان (ت 681هـ)، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت (د.ت.).

المجالات

1. مجلة الضاد، ج3، 1989م، إصدار الهيئة العليا للعناية باللغة العربية في الجمهورية العراقية، مطابع دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، الزمن الصرفي والزمن النحوي في اللغة العربية، د. فاضل مصطفى الساقى.
2. مجلة العرب، ج7، 8، السنة 33 - 1998م، لهجة قبيلة سُليَم، د. علي ناصر غالب.

الرّسائل

1. دراسة نحوية في صحيح البخاري، أنس عباس عيدان، أطروحة دكتوراه على الآلة الكاتبة، مقدمة إلى مجلس كلية الآداب، الجامعة المستنصرية 1420هـ - 1999م.

In the Name of Allah the Most Gracious the Most Merciful Introduction

Praise be to Allah, who honor us with Islam, and polish us with Holly Quran, and guided us by our prophet Mohamed the son of Abduallah (peace and blessing be upon him), peace and prayer by upon the Master of mankind. He is the most eloquent who has ever uttered the Dhad language, he our Master Mohamed (peace and blessing be upon him), and upon his good pure relatives and blessed generous companions and those who followed with good faith untill the judgment day.

It's quite clear that the sherif prophet's tradition has its high supreme position as being a source of all the Islamic Arab sciences. One who follows the literature of Arabic Grammar books finds out that it lacks on such great prose text. It suffices it self with Arabic poetry in many positions, which is considered a language treasure and a rich source, but that doesn't mean that the grammarians depending on inherited poetry did not miss the chance to benefit from this prose text. Which lead to full in language of prose is highly grammarian's complexity than language on poetry.

According to what has been already mentioned this thesis (**Saheeh Al- Bokhary's Verbal Sentence, Come as a syntactic study of Nominative Traditions**), comes to make of this great treasure of prose as a subject for studying one side of the Arabic grammar by collecting the linguistic material from (Saheeh Al- Bokhary's text), and comparing with the opinions of grammarians discussing these opinions considering (**Al-Bokhary**) the foundation for comparison.

Though this thesis was not meant to be disapproval of grammarians decision, but its duty is to take from this great grammar what's beneficial in analyzing the verbal Sentence State as much as these rules comply with the language usage.

Otherwise the thesis would consider what comes in Al-Bokhary is the foundation of the language appearance.

Choosing Saheeh Al- Bokhary come to solve the problem of being sure of the story, specially that the sherif prophet's tradition had been suffered by unfaithful narrators which were defended by the honest scientists when the omitted false traditions in return correct ones (my study concerned). So, my study is completely depended upon real documented copy.

The verbal sentence has been chosen as subject for studying in this thesis, because it has great importance in the Arabic language.

According to what had been mentioned the thesis involves three sides:

- 1.practical side, represented by the prophet's traditions.
- 2.Theoretical side, represented by grammarians opinions and rules
- 3.Thesis ability to connect both two sides.

The result of this connections, either to support the base or directs it according two what has been come in that studied text.

So, the study to be more perfect; it consists of preliminary and six chapter.

In concerning with the preliminary; I have dealt with AL-IMAM AL-BUKHARY identity and the identity of Saheeh Al-Bokhary and their trace in the linguistic studies, then I have showed the meaning of nominative tradition by describing it as branch of hearing.

I have also showed in coming six chapter the structure of verbal sentence by classifying it into; affirmative, negative and declarative verbal sentence (according to it's predicate) as well according to it's request – non request styles; so, the six chapter lie into:

The first chapter shows the affirmative statement verbal sentence with respect to (gender, tense, active – passive voice, common case) moreover, these negative, declarative sentences have its private style.

As a result of what has what has been mention above, this chapter on one – hand deals with no parsing sentences and with parsing one on other hand.

Second chapter, deals with negative statement verbal sentence, then its classification according to certain negative particle.

Regarding the parsing function, I mention that it's devoted especially for first chapter.

The aim of this chapter to be done, I illustrate a private study; one of them concerning with fronting and delaying and another with mentioning and ellipses according to that particle.

It's to be mentioned, this chapter came to be less dealing with a affirmative sentence.

Third chapter, deals with declarative statement verbal sentence where I depend completely upon the kind of assertion in dividing the chapter.

In forth chapter, the thesis turns completely into another mood namely the request verbal sentence of subjective and imperative mood; where I studied imperative mood according to the styles of imperative verb sentence and the kind of morphological imperative verb forms, as well verb predication to pronouns in imperative verbal moods as a whole.

I also studied the emphases verbal sentence in negative style according to present verb kind (perfectness, imperfectness and pronouns predication); as well I also dealt with it according to Al-Doa'a (calling) to Al-Doa'a (calling) styles.

Strictly speaking material is illustrated according to tense, active – passive voice, perfectness and imperfectness.

Fifth chapter, deals with request verbal sentence in interrogative, al-arith, al-tahded (conditional) and jussive subjunctive.

Where I dealt with interrogative style according to the kind of interrogative particle and the kind of that verb (tense, active – passive, perfectness and imperfectness), as well.

Sixth chapter, deals with non – request verb sentence which represented by al-tarage (appealing), praise and satire styles.

I dealt with those styles according to the verb kind of being either praise or stair according the arrangement of these elements.

My style in analyzing the linguistic material was done by selecting the syntactic phenomena that indicated in the beginning of examples below, then analyzing these according to what grammarians have been said in the condition of that example must be base to any linguistic aspect.

So, I marked these example by a known margin from (Saheeh Al-Bokhary), where I mention the part taken (page and line) in order to facilitate the subject mater.

Regarding another corespondent examples for syntactic aspect, I was restricted only mentioning the number of it's positions.

The thesis shows the description for linguistic aspect so it illustrates a number of statistics for each paragraph, it's to be mentioned that a number of prophet's traditions have been readapted to be a for studying that aspect.

I also show in that margin some pronunciation of these prophet's traditions that completely need more explanation.

I hope this granted effort appeal every body.

Mohammed Hadi Mohammed Abduallah

AL - Eassawy

Verbal Sentences in Saheeh AL- Bokhary

*Syntactic study in
Nominative Traditions*

Ramadan 1423

November 2002